



محاضرات اللكاديهية

1407 - 1403

1987 - 1983

أكاديمية المملكة المغربية شارع الإمام مالك ص.ب 1380 الرباط



الايداع القانوني رقم 1988/468

أعضاء أكاديمية المملكة المغربية

الحام محمد باحيى . المملكة المعربية، ليوبولد سيدار سنغور السينغال همري كيسحر وممالأمريكية محمد العاسى المملكة المعربية موريس درپود فرنسا عد الله كتود : المملكة المعربية يل أرمستروم و.م الأمريكية ع اللطيف س عند الحليل . المملكة المعرسة محمد إبراهيم الكتابي : المملكة المعربية إيميليو ݣارسبا ݣومير المملكة الاسانية عد الكريم علاب المملكة المعربية أوطو دوهانسورع النمسا عند الرحس الفاسي المملكة المعربية حور ح قوديل: فرنسا ع الرهاب أن مصور المملكة المعربية محمد عرير الحامى المملكة المعربية هُوال كُسيامع . الصين محمد الحيب أبن الحوجة ، توس محمد أن شريفة المملكة المعربية أحمد الأحصر عرال . المملكة المعربية عـد الله عمر نصيف : م.ع السعودية

ع العرير بن عبد الله المملكة المعربية أحمد عبد السلام . الباكستان عد الهادي التاري · المملكة المعربية ىۋاد سىركىس : تركيا محمد بهجة الأثري العراق عبد اللطيف بربيش · المملكة المعربية محمد العرمي الحطابي المملكة المعربية مرمارداد گائیں : العائیکاد المهدي المسحرة : المملكة المعرية أحمد الصبيب مع السعودية محمد علال سياصر : المملكة المعربية أحمد صدقى الدحاس : فلسطين محمد شفيق: المملكة المغربية لورد شالعونت: المملكة المتحدة محمد المكي الناصري المملكة المعربية عد اللطيف الميلالي المملكة المعرية احمد محتار امو : السيعال أبو بكر القادري • المملكة المعربية الحاج احمد ابن شقرون . المملكَّة المعربية عد الله شاكر الكرسيمي المملكة المعربية حال برمار ۰ فرنسا

ألبكس هالي و.م الأمريكية رويير امروحي فرمسا عرالدين العراقي المملكة المعرية ألكسندر دوماراتش فرسا دوبالد فريدريكس : و.م الأمريكية عبد الهادي بوطالب المملكة المعربة إدريس حليل المملكة المعربية رحاء گارودي فرسا عباس الحراري المملكة المعرية يدرو راميرير ماسكير: المكسبك الحاح أحمد أحيحو: الكامروب بوريس بيترومسكي الاتحاد السوبيتي محمد فاروق السهاب : المملكة المعربية عباس القيسى المملكة المعربة عبد الله العروي المملكة المعربية عبد الله الميصل م.ع السعودية روبي حال دينوی۔ فرنسا ماصر الدين الأسد المملكة الأردنية محمد حس الريات ح مصر العربية

الأعضاء المراسلون

ألفونسو دولاسرما : المملكة الانسانية ويشار ب ستون و م الأمريكية مداية الله · الهند ما الله ، الهند الله . الله .

أمين السر الدائم : عبد اللطيف بربيش أمين السر المساعد : عبد اللطيف بن عبد الجليل مدير الجلسات : عبد العزيز بن عبد الله

الادارة العلمية : مصطفى القباح

مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية

I _ سلسلة هالدورات،

- ♦ الأرمات الروحية والفكرية في عالما المعاصر، نحوث موصوع دورة الأكاديمية، نوسر 1981.
- الماء والتعدية وترايد السكان، القسم الأول، بحوث موضوع دورة الأكاديمية، أبريل 1982.
- «الماء والتعذية وتزايد السكاده، القسم الثاني، نحوث موصوع دورة الأكاديمية، نوببر 1982.
- والإمكانات الاقتصادية والسيادة الدىلوماسية، بحوث موصوع دورة الأكاديمية، أمريل 1983.
- الإلتزامات الحلقية والسياسية في غزو الفصاءه، بحوث موضوع دورة الأكاديمية، مارس 1984.
 - وحق الشعوب في تقرير مصيرها، محوث موصوع دورة الأكاديمية، أكتوبر 1984.
- «شروط التوفيق بين مدة الابتداب الرئاسي وبين الاستمرارية في السياسة الداحلية والحارجية في الأنظمة
 الديمقراطية، بحوث موضوع دورة الأكاديمية، أبريل 1985.
- احلقة وصل بين الشرق والعرب: أبو حامد العزالي وموسى بن ميمون، بحوث موضوع دورة الأكاديمية، بوبير 1985.
 - القرصة والقانون الأممي، محوث موضوع دورة الأكاديمية، أبريل 1986.
- (القضايا الخلقية الناجمة عن التحكم في تقنيات الإنجاب؛ بحوث موضوع دورة الأكاديمية، نونبر 1986.
- التدابير التي ينبغي اتحاذها والوسائل اللازم تعبئتها في حالة وقوع حادثة نووية، بحوث موضوع دورة الأكاديمية يونيه 1987.

II _ سلسلة والتراث

- والذيل والتكملة، لاس عبد الملك المراكشي، السفر الثامن، حرءان، تحقيق محمد ببشريفة، عصو الأكاديمية،
 الرباط 1984.
- وما ورد في شربه من الآداب، تأليف محمود شكري الألوسي، تحقيق محمد سحة الأثري، عصو الأكاديمية، مارس 1985.
- ومعلمة الملحون، محمد القاسى، القسم الأول والقسم الثاني من الحرء الأول، أبريل 1986، أبريل 1987.
 - ديوال اس فركون، تقديم وتعليق محمد اس شريعة، ماي 1987.

III سلسلة اندوات ومحاضرات

- وفلسفة التشريع الإسلامي، الىدوة الأولى للحنة القيم الروحية والعكرية، 1987.
- اوقائع الحلسات العمومية الرسمية بماسة استقبال الأعضاء الحدده من 1401 / 1980 إلى 1407 / 1986،
 دحنبر 1987.

IV _ سلسلة والمجلة

- والأكاديمية، محلة أكاديمية المملكة المعربية، العدد الافتتاحي، فيه وقائع افتتاح حلالة الملك الحسس الثاني للأكاديمية
 يوم الإثنين 5 حمادى الثانية عام 1400 هـ، الموافق 21 أبريل 1980.
 - والأكاديبة؛ محلة أكاديمية المملكة المعربية، العدد الأول، فبراير 1984.
 - والأكادمية، محلة أكاديمية المملكة المعربية، العدد الثاني، مراير 1985.
 - الأكاديمية؛ محلة أكاديمية المملكة المعربية، العدد الثالث، موسر 1986.
 - والأكاديمية، محلة أكاديمية المملكة المعربية، العدد الرابع، بوسر 1987.

الفهرس

11	 الفقه المالكي وأثره في التشريعات الغربية
	عبد العزيز بنعبد الله
	(عضو أكاديميّة المملكة المغربية)
27	• الإنسان حاضراً ومستقبلاً
	محمد عزيز الحبابي
	(عضو أكاديميّة المملكة المغربية)
45	 التربية في العصر القديم وما قبله
	محمد شفیق
	(عضو أكاديميّة المملكة المغربية)
81	• حول قضية أسباب ركود الحضارة الإسلامية
	فواد سزڭين
	(عضو أكاديميّة المملكة المغربية)
93	• علم النوازل بالمغرب
	الحاج أحمد ابن شقرون
	(عضو أكاديميّة المملكة المغربية)
121	 أزمة حضارة
	عبد الكريم غلاّب
	(عضو أكاديميّة المملكة المغربية)

151	، عبد الله بن بلقين الزيري صاحب غرناطة وكتابه عن دولة قومه
	عبد الرحمان الفاسي
	(عضو أكاديميّة المملكة المغربية)
189	 التأويل في ميدان قواعد العلم ومعطياته
	إدريس خليل
	(عضو أكاديمية المملكة المغربية)
195	• منهج التربية النفسية عند الغزالي
	محمد فاروق النبهان
	(عضو أكاديمية المملكة المغربية)
211	• الانتاء وقضايانا العربية
	أحمد صدقي الدجاني
	رعضه أكادعيّة الملكة المغينة)

النصوص الواردة في هذا الكتاب أصلية، فينبغي الإشارة إنى هذا الكتاب عند نشرها أو الاستشهاد بها. الآراء والمصطلحات الواردة في هذا الكتاب تُلزم أصحابها محدهم.

تقتيم

يضم هذا الكتاب بين دفتيه مجموع المحاضرات العمومية التي ألقيت في رحاب أكاديمية المملكة المغربية منذ سنة 1983، وهي محاضرات تجمع بين عمق الطرح العلمي وصواب المواقف الروحية والأخلاقية، مما يبرز معه وبوضوح ان المعرفة الحق تنير طريق العمل من خلال إسهامات كبار العلماء بما هو معهود فيهم من الحكمة النافذة والتواضع المثالي.

من المفيد في إطار هذا التقديم أن نعطي القارىء لمحات مختصرة عن المحاضرات التي يشتمل عليها القسم العربي ليسهل عليه النفاذ إلى عوالمها المتنوعة الثرية:

فالعضو السيد عبد العزيز بنعبد الله في محاضرته هالفقه المالكي وأثره في التشريعات الغربية، يؤكد أن الشريعة الإسلامية باعتراف كل الباحثين مصدر للقانون مستقل عن مصادر اليونان والرومان، وهذا سر تأثيرها في التشريعات الغربية، خاصة وأن الإسلام كدين عالمي وضع أسس المخلق الدولي وأقام نظام الأحوال الشخصية على العدالة وقتن المعاملات التجارية الدولية.

وخصص العضو السيد محمد عزيز الحبابي محاضرته: «الإنسان حاضرا ومستقبلا» للقيام بمعاينة موضوعية لأوضاع العالم المعاصر جنوبا وشمالا: الأمراض والمجاعة والحروب جنوبا، التبذير والتضخم والقلق شمالا. إنها أوضاع تجعل الإنسانية مريضة مرهقة مهددة بانهيار عام. ما هي آفاق المستقبل؟ للجواب على هذا السؤال يرى المحاضر أنه لا بدّ من الإقرار بأن أزمات المجتمعات المعاصرة هي أزمات نماذج، لذا فإن طريق الحل تمر عبر رفض تلك النماذج ومحاولة بناء نموذج جديد متحرر من عقلية التعالى.

وتلوح من خلال محاضرة العضو السيد محمد شفيق عن «التربية في العصر القديم وما قبله» فكرة هامة وهي أن ضبط تاريخ الانساق التربوية ابتداء من بلاد ما بين النهرين إلى الرومان مرورا بالبابليين والأشوريين وفي الصين والهند واليابان واليونان، من شأنه أن يضع أيدينا على جوهر العمل التربوي من خلال تجلياته المتنوعة ورصد ما هو إيجابي أو سلبي في تلك التجليات من أجل تحديد سلم للاختيارات الأنسب.

ويعالج العضو المشارك السيد فؤاد سرَكْين في محاضرته: هأسباب ركود الحضارة الإسلامية، موضوعا شائكا اختلفت حوله الأنظار، فبعد أن يستعرض مجموع المبررات التي قيلت في الموضوع يخلص الى أن الركود واقع تاريخي حصل لكل حضارة، وعلى المسلمين أن يتولوا شؤون تاريخهم للقيام بالتحليل الصحيح، وهذا لن يتأتى إلا بوجود علماء ذوي كفاءة عالية.

أما العضو السيد الحاج أحمد بن شقرون فقد تصدى لموضوع: «النوازل بالمغرب، الذي ينم عن أن المغاربة تميزوا في علم النوازل ببراعة فائقة تدل على استيعابهم لشروط وحدود الاجتهاد، مما فتاويهم واستغلالهم الجيد للأعراف والعادات، وبذلك جرى العمل في معالجة النوازل بما لا يخلّ بتعالم الاسلام، موضحا ذلك بناذج من النوازل المغربية.

وتطرق العضو السيد عبد الكريم غلاّب في محاضرة وأزمة حضارة الى ما يميز الحضارة المعاصرة من رغبة طاغية في الاستغلال والسيطرة والتحكم واحتكار معطيات المعرفة والعلم والصناعة والتقنية والمال والعمل والغذاء والسكنى واللباس والاستشفاء ... إنها حضارة لم تستطع أن تحلّ مشاكل الإنسان، وهذه من علائم الافلاس والتردي، مما يخلق قناعة لدى المحلل الموضوعي بأننا نعايش أزمة حضارة لا حضارة الأزمة.

ينهي المحاضر تشخيصاته ومعايناته بنبرة تفاؤل مبشرا بأن فجر عالم جديد بدأ يلوح في الآفاق $ext{tr}$ لتجاوز هذا الواقع المرّ.

وبما عهد في العضو السيد عبد الرحمن الفاسي من عمق في التحليل، ودقة في المعالجة يتناول في محاضرته: ١عبد الله بن بلقين الزيري صاحب غرناطة وكتابه عن دولة قومه، هذا الموضوع بهدف ضبط كثير من جوانبه، مما يلقي أضواء على الأحداث التاريخية التي قصر الفهم عن إدراك خفاياها، مؤكدا اننا في هذا المُؤلِّف إزاء مؤرخ يتحدث عن أحداث لم يشهدها قط، وانما كان صانعها، فهل نصدق مؤرخا صنع الأحداث التي يؤرخ لها؟

ويمهد العضو السيد إدريس خليل لمحاضرته عن التأويل في ميدان قواعد العلم ومعطياته المتعريف للعلم مؤداه أنه محاولة يقوم بها الإنسان منذ القدم وعلى مر العصور لمعرفة الطبيعة. هذا يعني أن لكل حضارة أسلوب معين في تحصيل العلم. إلا أنه مع ظهور الأديان انتقل الحوار مع الطبيعة من الخطاب الأسطوري إلى خطاب يرمي إلى التقيم المنطقي والتأويل الجدلي. وابتداء من القرن 14، وبالضبط مع العلم العربي، بزغ المنهج التجريبي الذي اخترق عالم الطبيعة لتفكيك ظواهرها وصياغة قوانينها وكشف النواميس المتحكمة فيها، وأدى تطور هذه المعرفة التجريبية في العلم المعاصر إلى استبدال عالم الكيف والمشاعر بعالم الكم والهندسة، وتلك مأساة العقل الحديث الذي حل ألغاز الطبيعة بألغاز أعقد وأخطر.

وعرض العضو السيد فاروق النبهان في محاضرته: «منهج التربية النفسية عند الغزالي» مفاهيم التربية النفسية عند الغزالي من حيث انها تبحث عن الانسان وتلاحظ سلوكه سعيا إلى الاعتدال عن طريق الرياضة والمجاهدة بفضل الجود الإلاهي. ويؤدي التحليل في نهاية المطاف الى أن الغزالي يقول بأن غاية التربية هي الحصول على المعرفة.

نصل الى آخر محاضرة ألقاها العضو المشارك السيد أهد صدقي الدجاني حول: االانتاء وقضايانا العربية، فنجده يسير بنا إلى عمق همومنا القومية وسط عالم معاصر معقد التركيبة متشابك العلاقات والمصالح. بعد ان يحلل السيد المحاضر مستويات الانتاء (الوطن القوم الدائرة الحضارية الدائرة الانسانية)، يؤكد ان الانتاء إلى الوطن والقوم عامل أساسي في تحديد الهوية. إلا أن التغييرات الظرفية اصطنعت تناقضا بين العوامل التي تكون الهوية، من هنا خلل العلاقة بين العروبة والإسلام، مِمًّا يضع على كاهل المثقف الملتزم بقضايا وطنه وقومه أن يعمل على تجاوز هذا الخلل في أفق وحدوي يقوّي مواقفنا في الصراع العربي الصهيوني، وتعاملنا مع الحضارة الغربية.

الفقه المالكي وأثره في التشريعات الغربية ٠٠

عبد العزيز بنعبد الله

إن قلب التوجه العالمي ينتقل في القرون المقبلة من الغرب إلى الشرق _ كا يقول برناردشو _ الذي أكد أن الشريعة الإسلامية ستصبح المدونة الوحيدة للحياة القادرة على تجديد وضبط وجهة حياة الإنسان على الأرض في أي مسار مستقبلي.

وفي سنة 1937 أقر مؤتمر لاهاي ما قرره مؤتمر واشنطن سنة 1935 من أن الشريعة الإسلامية(1) مصدر للقانون مستقل عن مصادر اليونان والرومان.

نعم إن الخُلُق الدولي كما خطه الإسلام قد طبع مسار إعداد وتطوير الفكر القانوني عبر العالم، ولنا في دراسة زميلنا وصديقنا (مارسيل بوازار) في كتابه (إنسيّة الإسلام) الذي كان اسمه الأول «الإسلام والخُلُق الدولي» مرجع معزز بالمستندات والنصوص الرصينة.

إن الإسلام وهو دين عالمي يتبلور في شريعته التي هي قانون عالمي، غير أن الكثير من رجال الاجتهاد وفقهاء المذاهب عارضوا فكرة (الإسلام دين الدولة) أي الوحيد، وعندما حاول السلطان العثاني سليم تطبيق هذا المبدأ في دار الخلافة

⁽o) ألقيت هذه المحاضرة سنة 1983.

⁽¹⁾ راجع علم الفقه في مقدمة ابن خلدون، ج 1، ص 798 وكذلك اأصول الفقه، (ص 712).

انتفض شيخ الإسلام الساهر على الشريعة آنذاك لدحض هذا الاتجاه معلنا احترام الإسلام لحرية الديانات.

إن الفقه الإسلامي متأصل في فكر الجماهير، لأنه فقه شعبي، يدرك المسلم خطوطه الكبرى وقد يحتاج للتعمق في أبعاده إلى فقهاء لتوضيح معالمه وما يقره من دقيق الحقوق والواجبات. ولذلك أمثلة عديدة تبلور تأثير الفقه الإسلامي عامة، والفقه المالكي خاصة في البحر الأبيض المتوسط والقارّتين الأوربية والأمريكية، وقد كان للتشريع الوحدوي الذي أضفى على المذهب المالكي طابع الشمولية في المغرب والأندلس ضلع قوي في بلورة العطاء الإسلامي في البحر الأبيض المتوسط. وهذه الوحدة هي التي كتّلت الوحدة المسيحية التي كانت تعارض فكرة الثالوت بالأندلس كا يقول (رجاء ݣارودي) في كتابه «الإسلام يسكن مستقبلنا» وذلك في طفرة عارمة أسهمت في دعمها بعض قبائل الريف كما يقول كارودي أيضا، حيث انبثقت أوّل دولة عربية منذ أواخر القرن الهجري أيام الوليد بن عبد الملك. وقد أعدت دراسات في الفقه المقارن تحلَّل تفاصيل وأبعاد أثر الفقه المالكي في بعض التشريعات الأجنبية خاصة مدونة الفقه المدنى المعروفة «بمدونة نابوليون، وقد اقتبس منها هذا الأخير الكثير، خاصة في مادة الأحكام والعقود والالتزامات. وقد أشار الأمير شكيب أرسلان في «حاضر العالم الإسلامي، إلى بعض ذلك وهو كلّ من قل مما طبع الفكر القانوني الحديث لاسيما بعد الحرب العالمية الأولى، ولاشك أن انبساط الحكم العثماني على بقاع شاسعة من العالم كان له أعمق الآثار على القوانين في مختلف ميادين الحياة وخاصة في الأقاليم الأوربية التي خضعت للأستانة. ولايزال على رجال القانون المقارن أن يسبروا أغوار هذه التأثيرات والمبادلات بين الفقه الإسلامي والقوانين الوضعية فيما يسمى اليوم بالدول الاشتراكية التي كان معظمها قبل عام 1893 تابعا للأتراك إلى حدود (سيبريا) حيث يمتد ما يسمى بالجمهوريات الإسلامية السوفياتية. ومن مجال هذا التأثير في الحقل الاقتصادي قضايا الشركات ومنْ ضمنها البنوك. وهي تقوم في العالم المعاصر بأجلُّ الخدمات لتنشيط مختلف مجالات التنمية الاقتصادية والاجتاعية. فالشركة هي صورة عامة في المذهب المالكي كما يقول ابن عرفة ٥شركة بقدر متمول بين مالكين فأكثر فقط٥ والشركة في القانون الفرنسي شبيهة بها حيث تستعمل المدونة الفرنسية نفس التعابير التي وجدت في النصوص الفقهية القديمة مما يدل على أن التشريع الفرنسي اقتبس منها. وقد تأثر القانون المدني الإسباني بالفقه المالكي في عقود الزواج خارج الكنيسة. ولاحظ الأستاذ (أو كطاف بيل) في كتاب له حول (الشركة والقسمة في المذهب المالكي)⁽²⁾ أن الشركات المالكية شركات تنبني على (عقود أمانة) وهو ما يجري به العمل في فرنسا قديما⁽³⁾.

وأهم أنواع الشركات اليوم وخاصة في أبرز دولة اقتصادية بأوربا هي ألمانيا الغربية، الشركة المعروفة بالقراض. والقراض Commandite أهم أنواع الشركات في المذهب المالكي لأنها لا تمس رأسمال المشارك فيها وإنما تقتصر مسئوليته على حصته في الشركة، أي أن أرباب المال ملزمون على قدر المال كما في القانون الفرنسي وغيره من القوانين الأوربية، وخاصة منها القانون الألماني الذي أصبحت العمليات المصرفية تجري اليوم في نطاقه على نسق البنوك بدون فائدة. وهو مظهر لأثر الفقه الإسلامي في المجتمع الألماني اليوم. وحتى في المناطق التي استقلت قبل أن ينزاح الحكم العربي من الأندلس بقرون ظل المسلمون يطبقون الشريعة الإسلامية متأثرين في محيطهم بمنطقية ورصانة الأحكام الفقهية. وقد أكد محمد ابن عبد الرفيع الأندلس بخمس وثلاثين سنة، في كتاب «الأنوار النبوية في أنباء خير البرية» أنه بقي في طليطلة أناس يدينون بالإسلام في الباطن بعد أن انزاح عنها البرية» أنه بقي في طليطلة أناس يدينون بالإسلام في الباطن بعد أن انزاح عنها البرية» أنه بقي في طليطلة أناس يدينون بالإسلام في الباطن بعد أن انزاح عنها حكم الإسلام بخمسمائة عام.

وقد نقل أبو الوليد محمد بن عبد الله بن خيرة، في تعليقاته على (النهاية شرح الهداية) أن طلبة العلم من الإفرنج الذين كانوا يسافرون إلى غرناطة لطلب العلم، اهتموا كثيرا بنقل فقه الإسلام إلى لغتهم لاستعماله في بلادهم نظرا لرداءة الأحكام فيها خصوصا في المائتين الرابعة والخامسة من الهجرة من خلال اللغة العربية، منهم هربرت والبرت اللذان طالبا بمساعدة العلماء فدونوا الفقه كاملا، وحوروه إلى

⁽²⁾ المطابع المتحدة ــ الدارالبيضاء ــ 1948 (ص 24).

⁽³⁾ ربما تحت تأثير الأمدلس.

ما يوافق بلادهم ولذلك نرى أحكام القوانين والقضاة لاتزال رديئة وسيئة في العُدوة الشمالية من بلاد الإفرنج.

ولاشك أن للفقه المالكي خاصة بصمات تقوى وتضعُف حسب الأقاليم التي تأثرت في أوربا وامريكا بالإشعاع القانوني الإسباني والبرتغالي انطلاقا من الأندلس التي استمرت فيها تطبيقات فقهية مالكية إلى القرن الماضي.

وقد نقل (دوزي) عن صاحب كتاب (لوس ــ وزار ايبس دو طوليد) أن بعض القرى الأندلسية بناحية بلنسية استعملت العربية إلى أوائل القرن التاسع عشر. وقد جمع أحد أساتذة جامعة مدريد 1151 عقدا في موضوع البيوع محررا بالعربية كنموذج للعقود التي كان الإسبان يستعملونها في الأندلس. ونعطي مثالا أنحر لهذا التأثير أيضا في مفهوم (الجنسية) في الفكر الإسلامي. فالجنسية في الحقيقة ميزة تتسم بها أمة بعينها وهي أيضا وصف لمن ينتسب لأمة من الأمم. ولم يهتم الإسلام بالجنسية أو العنصر بقدر ما اهتم بالعلة أو النحلة الدينية. ولكن ليس معنى هذا أن أحكام هذا المفهوم لم تكن واضحة مضبوطة في الإسلام. فقد قال النووي في تقريبه نقلا عن عبد الله بن المبارك وغيره: «أن من أقام في بلدة أربع سنين نسب إليها». وقد تحدث المراكشي في اعلامه عن أمد الحصول على هذه «الجنسية» حسب الفقه الإسلامي (الاعلام، ج 1، ص 150).

وقد اختارت مدونات قانونية أوربية وأمريكية نفس المدة لإقرار جنسية الأجنبي المقيم في البلد⁽⁴⁾.

وقد اضطر بعض فقهاء فرنسا إلى معارضة (مونتسكيو) Montesquieu عندما خلط بين الدولة الإسلامية السائرة على نهج تيوقراطي إلهي وأية دولة استبدادية تعتمد على نهج وضعي. فلاحظ العالم أوكطاف بيل⁽⁵⁾ «أن خطأ مونتسكيو قد حرمه من استيعاب نظر الإسلام عندما زعم أن السلطتين العسكرية والمدنية يجب توحيدهما في إطار جمهوري، والفصل بينهما في إطار ملكي. مع أن الإسلام ضرب

 ⁽⁴⁾ راحع الحسية في قوانين المعرب العربي الكبير، دراسة مقاربة 1971م (861 ص) لإبراهيم عبد الباقي، معهد الدراسات والمحوث العربية.

⁽⁵⁾ الوظيفة القضاءه ص 5.

أروع مثل على أن تقوى الله تحدو الإمام ــ أي أمير المومنين ـــ إلى ممارسة السلطتين معا باسم الأمة ولصالحها وحدهاه.

إن القانون الفرنسي يتعمد تقطيع الأفكار وفصل بعضها عن بعض في حين يجعل منها الفقه الإسلامي كتلة متراصة تصمد في مرونة واستقرار أمام أهواء رجال القانون.

فالعدالة في الإسلام _ كما يقول أو كطاف بيل أيضا _ (6) وحيدة فريدة إزاء المواطنين لم يسبق أن ميزت الشريعة المحمدية بينهم فكانوا دوما منذ أربعة عشر قرنا متساوين أمام القضاء بينها لم يعرف القانون الفرنسي ذلك إلا منذ عام 1790(7)، حيث أصبح كل الفرنسيين يترافعون لأول مرة بنفس الصورة وفي نفس الحالة أمام نفس القضاة.

وهذا التساوي بين المواطنين في الفكر الإسلامي يمس حتى جِنْسيْ المرأة والرجل فإذا كانت المرأة الفرنسية لم تنل حقها الطبيعي في (الأجرة الحرة) إلا منذ سنة 1903 (بمقتضى قانون 13 يوليوز) وبكفاءة قانونية محدودة إلا منذ سنة 1938 (قانون 18 يبراير)، فإن القرآن قد خول المرأة المسلمة كفاءات كاملة وحقوقا غير مشروطة في التصرف مدنيا واقتصاديا، فمنحها حق الإرث والهبة والوصية والتملك والتعاقد والتقاضي وإدارة أموالها واختيار رفيقها في الحياة بل والتزوج ثانية عند الترمل، وهو حق لم تعرفه المرأة الأوربية إلا منذ عهد قريب. وقد فند⁽⁸⁾ فقهاء غربيون ما ورد من ترهات حول المرأة المسلمة في بعض المصنفات الغربية والاسران روائع الفكر الإسلامي الخلاق في هذا الباب وفيما يتصل به من مجالات كعلم تحسين النسل (Eugénie) الذي اعتبر فكرة جديدة في أمريكا والمانيا في حين أنه يشكل مادة قديمة في الفقه الإسلامي.

وقد استمر القانون الفرنسي في معاملته القاسية للمرأة، وعدم الاعتراف لها

⁽⁶⁾ هوظيمة القضاء، ص 28.

⁽⁷⁾ مرسوم 16 ــ 24 غشت ــ باب 2 سد 16.

⁽⁸⁾ أوكطاف بيل، كتاب المرأة المسلمة، ص 30 وما بعدها.

⁽⁹⁾ مثل (القاموس العالمي الكبير للقرن التاسع عشر) لصاحبه لاروس.

بأية أهلية طوال العمل بمقتضى ما يسمى بالقانون القديم، فحرمها من ممارسة أية وظيفة عمومية بل صرح قانون بروطاني Bretagne (بند 88) بأن المرأة لا يمكن أن تكون وصية ولا قيمة على قاصر ولا قاضية في حين اعترف لها الفقه الحنفي منذ أزيد من ألف عام بحق تولي القضاء في ميدان العقار علاوة على المجالات المخصصة لها، وسمح لها الإمام الطبري بهذا الحق كاملا في كل المجالات.

ذلك أن الفكر القانوني في أوربا سبقته حَملة قام بها أمثال الفيلسوف أوغست كونت (المتوفى في سنة 1857) الذي دعا إلى تجريد المرأة من حق الإرث وقصره على الرجل وحده، لأنه هو القوام عليها، كما أطنب الفيلسوف الاجتماعي برودون Proudhon (المتوفى سنة 1865) في تصوير نقص المرأة جسديا وفكريا وخلقيا بالنسبة للرجل حيث جردها من كل قوة ومن أية قدرة على التصور الخلاق وأية موهبة للاشراف والسيادة.

وقد أبرز كنوستاف لوبون (10) مدى احترام المسلمين للمرأة واستمداد أوربا من قوانين الفروسية الإسلامية وما تقتضيه من رعاية الأنوثة والرفع من مستوى الجنس اللطيف مؤكدا «أن الإسلام هو الدين الأول الذي رفع قدر المرأة بينا عاملها المشرعون القدامى بنفس القسوة، بل إن بعض المجامع الكنسية أعطت لنفسها الحق منذ القرن الرابع الميلادي أي بداية العصور الوسطى في أن تتساءل هل للمرأة روح ؟ أم أنها مجردة حتى من أبرز معالم إنسانيتها ؟

إن حق البكورة في بعض القوانين الأوربية القديمة التي تقصر بعض الإرث على الولد البكر تشبه ما كان معروفا في الجاهلية بالجزيرة العربية فإذا كان التشريع الإسلامي قد خول للرجل ضعف ما ترثه المرأة فذلك راجع إلى التحملات الاستثنائية التي تثقل كاهل الرجل في قوامته العادية على المرأة التي تظل معفاة من كل واجب في هذا الباب متمتعة وحدها بما لها دون تدخل زوجها، في حين يتحمل هو نفقتها من كسوة وايواء وتغذية. وحتى امدادها بالضروري من وسائل الزينة ومعونة خادمة في العمل المنزلي (حسب مذهب الإمام مالك). على أن تحديد كفاية المرأة في بعض المجالات في المذهب المالكي كالقضاء راجع إلى كون المرأة

⁽¹⁰⁾ ٥-حضارة العرب، الطبعة الفرنسية، ص 286 و428.

تخضع في الغالب أكثر من الرحل لمشاعر وجدانها (ولا أقول عاطفتها) فتكون أقل استعداداً منه لمواجهة ما تقتضيه بعض الظروف القضائية كالحكم بالإعدام.

وفي حالة الزنا عرفت القوانين بروما وفرنسا أبشع أنواع العذاب مع التشديد في إقرار البينة حيث يجب أن يشهد بالتلبس _ في قانون مدينة أجين الفرنسية مثلا _ ثلاثة شهود(11) وقد شدد الإسلام أكثر _ رعاية لكرامة المرأة والرجل معاً _ فاستوجب أربعة شهود مع حالة من التلبس قلما تتحقق بحيث يكون العقاب القاسي مجرد سيف مصلت فوق رأس الجاني المحتمل.

وقد قارن (أوڭطاف بيل) في جملة كتبه ــ التي تبلغ نحو العشرة حول الفقه المالكي ــ بين نصوص المذهب والقوانين الفرنسية فلاحظ ما يلي :

- فكرة الشخصية المدنية التي تتمتع بها في الإسلام مؤسسات كالمساجد والمستشفيات لم يعرفها فقهاء الدول الحديثة الكبرى إلا في القرن التاسع عشر (12).
- _ وحدة التراث والأيلولة (أي انتقال الحق وحصر الإرث) في الفقه المالكي وتعدد الأموال الموروثة في القانون الفرنسي القديم.
- القانون الفرنسي يعرقل إرادة المُوصي في الوصية لمن لم يولد بعد كالحفدة
 مثلا على خلاف الفقه الإسلامي(13).
- الفقه المالكي قنن عقود المعارضة بروح من العدالة جلية واضحة في حين لا نجد اهتاما بذلك لدى المشرع الفرنسي(14).

وهكذا نلمس أثر الفقه المالكي واضحا في التشريعات الفرنسية في مختلف المجالات كما لاحظنا تأثيرات جلية خاصة في العلوم التي تتصل من قريب أو بعيد بالفقه والقانون فقد كان للشريعة الإسلامية ضلعها القوي في تكييف التقاليد

⁽¹¹⁾ بريسو.

⁽¹²⁾ الوصية، ص 542.

⁽¹³⁾ عرض عملي للتركات، ص 12.

⁽¹⁴⁾ هعقود الإيحاره، ص 39 (طبعة الرباط 1938) / المدوية المدينة الفرنسية، (بند 1118).

الأوربية وبلورة اختياراتها منذ القرن التاسع الميلادي أي بعد مرور مدة قليلة على انتشار الدين الجديد في اسبانيا وجنوب فرنسا وإيطاليا وبعض الجزر المتوسطية. وقد أصبح اليوم من البديهي أن كثيرا من العناصر الحضارية الفلسفية والخلقية قد اندرجت في المدونات الأوربية في مختلف مجالات الفكر التشريعي دبلوماسيا وعسكريا ومدنيا.

نعم إن الاتصالات بين الإسلام وأوربا ووصلت تدريجيا عن طريق الأندلس وصقلية كما تبلورت عن طريق مراسي البندقية وجنوة وبيزة. وقد كان التجار الأوربيون يقضون عدة شهور في الشرق في أوائل الخريف ونصف الربيع من كل عام، فكان ذلك أول اتصالهم بالأخلاق والعادات الإسلامية مما تمخض عن نواة القانون التجاري الدولي الذي برز أول ما برز من خلال انتشار مبدأ حرية البحار وذلك منذ القرن الثاني عشر الميلادي. وقد كان للموحدين دور فعال في ذلك حيث وضعوا المبادىء الأساسية لهذه القواعد وحاربوا القرصنة بإحداثهم مليشية خاصة بتأمين البحار في الوقت الذي كانوا فيه سادة المتوسط مما حدا صلاح الدين الأيوبي إلى الاستنجاد بالأسطول المغربي ضد الصليبيين وقد كان كا يقول أندري جوليان في كتابه «تاريخ الشمال الإفريقي» _ أول أسطول في البحر الأبيض المتوسط، والموحدون هم أول من لقن مصطلحات التجارة الدولية أيضا لأوربا. هذا وان أول بادرة نتجت عن حرية التبادل التجاري بين الشرق والغرب خاصة في المتوسط هي ظهور عملاء تجاريين مهدوا للمبادلات الدبلوماسية فأصبحوا عبارة عن قناصلة أوربيين على التراب الإسلامي بعد الحروب الصليبية. وقد بادر الإيطاليون والقطلانيون الإسبان وتجار جنوب فرنسا (ناحية بروفانس) بإقامة هذه القنصليات في الشرق الإسلامي، فكان من لوازم هذا التأثير إدراج نص قانوني في دستور بلدية مرسيليا منذ القرن الثالث عشر حول احترام ملكية الأجانب، ولو في إبان الحرب وذلك احتذاء بما كان يتمتع به التجار الفرنسيون على الشواطيء المصرية والسورية. ومعلوم أن حماية المسافرين والتجار الأجانب كانب تتسم منذ أوائل الإسلام بسمة الوجود في دار الإسلام وقد تبلور التأثير الإسلامي عمليا في التنصيص على هذه المبادىء فِعلاً في المعاهدات التجارية، مثال ذلك المعاهدة التي أمضيت عام 895هـ / 1489م بين جمهورية فلورانسا والسلطان المملوكي قايتباي أمير القلعة بالقاهرة وقد تم توقيعها بعد ثلاث سنوات من المفاوضات برزت خلالها أولا كمرسوم سلطاني لدوائره الإدارية بمصر وسوريا قبل أن تكون معاهدة مع تجار أوربيين. وقد نص هذا المرسوم بالإضافة إلى حماية التجار وضمان حقوقهم على عدة بنود تتعلق برسوم الجمارك (14%) والقواعد الإدارية المتبعة وإقامة قنصلية بين التجار داخل فنادقهم ووسائل تحويل القروض وإمكان التحكيم على يد السلطان بين تجار فلورانسا وتجار أوربيين آخرين على الأراضي أو المياه المملوكية كل ذلك انطلاقا من الشريعة والتقاليد الإسلامية.

ولعل أول ما ظهر القناصلة بمصر عندما صار لكل جالية قنصل يشرف على شؤون أفراد الجالية ومصالحها الاقتصادية (15) وقد عقد السلطان (قلاوون) معاهدات تجارية مع جنوة والبندقية وفرسان فلسطين من أمراء الافرنج من شروطها أن تكون الموانىء التي في يد المسيحيين مفتوحة لتجار مصر (16) وهنالك اتفاق معقود بين السلطان فانصوه الغوري وملك فلورنسا في 14 ربيع الأول 910هـ/ معتود بين السلطان فانصوه الغوري وملك فلورنسا في 14 ربيع الأول 910هـ/ 1501م، يسمح بإقامة قنصل لهم في الاسكندرية.

ومنذ عهد (المماليك) أصبحت المدن الساحلية والداخلية كالقاهرة والاسكندرية مراكز للنشاط التجاري أقام فيها كثير من التجار الأجانب جلهم من البندقية وفلورانسا تنزل طائفة منهم في خان خاص يقفل من الداخل مساء ولا يفتح إلا عند الحاجة بإذن من القنصل(17) وهذه الخانات (الفارسية الأصل) هي ما عرف بالمغرب خاصة بالفنادق (وهي كلمة يونانية) ومثيلتاها كلمة (الوكالة العربية) والقيسارية اللاتينية (من قيصر ملك الروم).

وقد أدت المبادلات التجارية بين الشرق الإسلامي وأوربا لا إلى امضاء معاهدات دولية فحسب بل إلى تطوير الأعراف الجمركية والقوانين الإدارية أو البحرية والحربية مع أوربا الغربية، وقد. تأسست في الأندلس عام 741هـ/ 1340م قنصلية للبحر، كما وضعت مدونة للتقاليد والقواعد تجمعت فيها نصوص

⁽¹⁵⁾ أبو حديد ٥تاريخ العصور الوسطى٥ ص 131.

⁽¹⁶⁾ عام اتاريخ مصرا ص 202.

⁽¹⁷⁾ اإقامة المماليك في مصره ص 138.

ظهرت منذ القرن الثاني عشر الميلادي في عهد الموحدين، وقد تم ذلك أولا في برشلونة حيث نشرت مجموعة قواعد لتنظيم التجارة البحرية والنص على عدم المسؤولية الجماعية مما لم يُعرف إلا خلال القرن التاسع عشر بعد (حرب القرم) وقد نص (ماس لاطري) على ذلك من خلال معاهدة أبرمها الموحدون انطلاقا من الآية الشريفة ﴿ وَلاَ تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أَخْرَى ﴾ وقد قام اليهود بدور كبير في تسهيل نشر هذه المبادىء التي أدرجوا الكثير منها في تلمودهم دعماً لنصوصه التشريعية.

وقد كان للفقه المالكي وخاصة في المغرب والأندلس تأثير بليغ لا على القانون الكنسي بل على التلمود منذ القرن العاشر بمدينة فاس وهو العصر الذي انتشر فيه المذهب المالكي بالمغرب بعد فترة ساد خلالها الفقه الحنفي والفقه الشافعي وفقه الأوزاعي. ومن أمثلة ذلك أن أبا سعيد بن يوسف الفيومي المعروف بالحاخام سعديا (942م) الذي يعتبر واضع الفلسفة اليهودية في العصور الوسطى قد صنف ترجمة عربية له «العهد القديم» واستكمل قانون الميراث اليهودي مستعينا بالشريعة الإسلامية. وهنالك عالم يهودي مغربي هو اسحاق بن يعقوب الكوهن الملقب بالفاسي الذي ولد (عام 403هه / 1013م) في (قلعة ابن أحمد) قرب فاس وتوفي بالوسينة بالأندلس عام 497هه / 1013م له شرح على التلمود في عشرين بالوسينة بالأندلس عام 497هم / 1103م له شرح على التلمود في عشرون غتوى محررة كلها بالعربية وهي مقتبسة من الفقه المالكي السائد بالأندلس والمغرب فتوى محررة كلها بالعربية وهي مقتبسة من الفقه المالكي السائد بالأندلس والمغرب التلمودية، والوسينة هذه هي التي آوى إليها في فترة من حياته العلمية الإمام ابن رشد الحفيد الذي جمع بين الفقه المالكي والفلسفة والطب والتف حوله طلبة ود أندلسيون.

وقد اقتبس (الفونس العاشر) الشهير بالحكيم ملك قشتالة وامبراطور الغرب (1272م) متأثرا بمعطيات الحضارة الإسلامية في النصف الثاني للقرن الثالث عشر _ من عدد كبير من المصادر العربية _ وهو الذي جدد جامعة (سالامانكا) التي قامت بدور كبير في وضع ما أدى إلى القانون الدولي الحديث. وقد كتب الفونس هذا أول مدونة قانونية في أوربا سماها la Siete Partidas (نشرت بتعاليق

لاتينية من طرف Gregoris Lopez في ثلاثة مجلدات ، مدريد 1829) وقد استمدها خاصة من قانول (الولايات) في الأندلس المسلمة الراجع إلى عام 679هـ / 1280م فكان اقتباسا فعليا من الشريعة الإسلامية. ولا يخفى على المختصين الذين يحاولول التنظير بين فحوى النصوص وتاريخ صدور هذه النصوص ما كان من أثر لهذا الكتاب اللاتيني في نشوء القانون الدولي الأوربي في العصر الحديث.

وقد بدأ فريديريك الثاني Fréderik II ملك صقلية وامبراطور جرمانيا (1250م)، يستمد من التراث الإسلامي وهو الذي أسس جامعة نابلس سنة 1224م وجهزها بالمخطوطات العربية وكان (طوماس الاكويني) (المتوفى سنة 1274م) من تلاميذها. وقد اعتبر فريديريك هذا أول ملك مبدع وخلاق وضع الكتير انطلاقا من المناهج العربية، من ذلك وضعه للضرائب المباشرة وغير المباشرة والهياكل العسكرية والرسوم الجمركية واحتكار الدولة للمعادن وبعض البضائع ما كان يعرف في الشريعة الإسلامية منذ القرنين التاسع والعاشر ولكنه أصبح نموذجا احتذته أوربا كلها.

وقد كان الفرنج في فلسطين يتلقفون الآراء والنظريات الإسلامية لا فرق بين الماورائي والتكنولوجي مها خاصة في مجال الزراعة والتجارة وتنظيم الصحة العمومية، ومن مظاهر هذا التأثير بروز روح التسامح بدل العنف لدى الإفرنح الذين كانوا يحذون حذو المسلمين بفلسطين وسوريا في كل تصرفاتهم بل ان نظام الكثير من المؤسسات المسيحية مثل les Templiers (أوفروسيو المعبد الذين تكونوا بفلسطين) وHospitaliers كان مستمداً منذ أوائل القرن الثاني عشر من المتنظيمات الإسلامية خاصة منها نظام الرباط، وقد برزت الفلسفة الإسلامية آنذاك وربطت بصلة وثيقة بين القانون والأخلاق وبين الفرد والحكومة، وظهر الإنسان في عمله الخلاق كشخصية مستقلة تحاول أن تخلق من خلال القانون الشروط في عمله الخلاق كشخصية مستقلة تحاول أن تخلق من خلال القانون الشروط الاجتماعية التي تبرز كرامة الإنسان ومسئوليته. وقد ترجم الكثير من الدراسات الأكاديمية في القانون والإدارة بإيطاليا من النصوص العربية وراجت بأوربا كلها على يد الأساتذة الذين كانوا يتقلون حسب العادة من جامعة إلى أخرى، وقد كان لهذا الطابع الخلقي في الشريعة الإسلامية أثره الأسمى في أوربا المتوسطية مما

رقق الشعور والحاسة القانونية وكان هذا المظهر بدون شك الميزة المثلى في الآثار الإسلامية التي كيفت نظرية العدالة وتطبيقاتها الفعلية عند الغربيين، من ذلك اعتبار كل من تتجه إليه التهمة بريئا إلى أن يتحقق العكس وهذا هو مبدأ براءة الأصل الذي جاء به الإسلام منذ البداية. ومعلوم أن (لويس التاسع) أو لويس القديس (1270م)، ملك فرنسا الذي عاش بفلسطين وخالط علماء الكلام أمثال (طوماس الاكويني)، قد تأثر مباشرة بالإسلام في ينابيعه التطبيقية بأرض فلسطين فظهر ذلك في إصلاحاته التشريعية وقد أشار إلى ذلك رفيقه هجوانڤيل، فظهر ذلك في مذكراته، وكان قد صاحب لويس التاسع إلى مصر (توفي سنة Joinville في مذكراته، وكان قد صاحب لويس التاسع إلى مصر (توفي سنة 1317م)(18).

وهكذا يمكن القول بأن تأثير الإسلام في أوربا قد شمل كل المجالات سواء منها الدبلوماسي (بإحداث قنصليات) أو إقرار مبدأ شخصية القانون وكرامة الأجنبي وضمان حقوقه وأساليب إعلان الحرب ووسائل تعويض العدو وحماية الأسرى والمرضى والعجزة واستعمال الشارات الضوئية خلال المعارك الليلية وحمام الزاجل في المواصلات وطريقة توزيع الغنائم ومبادىء الفروسية، وقد بلغت هذه التأثيرات الإنسانية حتى ملوك الجرمان الذين كان لرهبانهم أوثق الصلات ببلاط فريديريك الثاني بصقلية.

وكما كان لجامعات أوربية ضلع في دعم وتطوير الاقتباس التشريعي من الفقه المالكي عبر العصور فقد قامت جامعة القرويين منذ القرن الرابع الهجري بدور رائد في بلورة هذه الاستمدادات على أن المغرب كان دائما _ كما يقول بلين Pline _ مشتلاً ومنجماً لعلماء القانون غير أن الفقه المالكي جعل من حاضرة فاس مركزاً ذاع صيته في القارات خاصة منها الإفريقية بل وصل إلى أوربا فانجذب إليه منها طلبة من بينهم جيربير Gerbert الذي أصبح من سنة 999 إلى 1003 ميلادية البابا سلفستر الثاني Sylvestre II وكانت جامعة فاس «أول مدرسة

⁽¹⁸⁾ كا ذكر دلك Charles Klein في كتامه ولويس القديس ملك بين أقدام العقراء بباريس، 1970) ص 60.

⁽¹⁹⁾ دحصارة العرب، ــ كوستاف لود ــ الطبعة القرنسية، ص 17 / حاد بيرك، المجلة التاريخية للقانون ـــ 1949 / جيزيل شاري ــ جلة هسريس 1957 (ص 265) وإن كنا لا نقر نذلك لهليلة.

في الدنياه (20) كما وصفت الحاضرة بأنها أثينة إفريقيا والواقع كما يقول مولييراس (21) إن حضارة حقيقية هي ثمرة المبادىء القرآنية سادت ضمن ثقافة فكرية مدهشة إلى أعماق الجبال المغربية وقد خضعت إفريقية نفسها، بما فيها القيروان (22) لهذه الجامعة.

وقد كيف هذا التأتير إفريقيا الغربية إلى السودان منذ عهد المرابطين ولكن المذهب المالكي انتشر عن طريق الطلبة الأفارقة في جامعة القرويين إلى العصور الحديثة فأصبحت القارة الإفريقية بيضل تأثير القرويين اعظم مجمّع قانوني للمدهب المالكي دعمت عطاءاته القوافل التجارية التي كانت تنشر الحَرْفَ العربي المغربي واللهجة المغربية ضمن العادات والتقاليد والأعراف الفقهية المالكية، فوجدت منذ القرن الثالث الهجري في سجلماسة باب الصحراء المغربية صكوك (بكية) محولة بين تجار هذه المدينة بدل النقود وقد أشار ابن حوقل(23) إلى صك من هذا القبيل مبلغه أربعون ألف دينار. ولاشك أن الوسط القانوني والخلقي الخصب الذي كيف المغرب وشكل احتفاظه باستقلاله الموصول أزيد من ألف عام هو الذي جعل من هذا الحيط أنموذجا حتى الأندلس في عطاءاته وآثاره على التشريعات الأوربية.

ولا بدع في ذلك إذا علمنا أن المغرب كان دائما أرض الحرية يخضع لقوانين تحترم شخص الإنسان مهما يكن لونه وعقيدته، ولذلك أصبح منذ القرن السادس عشر الميلادي موئل المضطهدين من أوربا وغيرها. وقد ترك لنا (لاطري) في أبحاثه حول الأوضاع القانونية لأقطار البحر الأبيض المتوسط صفحات نابضة دقة وعمقا عن سيول المهاجرين الغربيين، فراراً من الإقطاعيات الاستبدادية بأوربا، بل إن اليهود أنفسهم الذين عاشوا في فاس وسط الأسر الإسلامية وحول جامع القرويين قبل المرابطين قد انضاف إليهم مهاجرون طردتهم أوربا منذ ذلك العصر، فوجدوا في المغرب الموطن الرحب الذي آواهم وأمدهم وحفظ تراثهم ومتاعهم وصان

⁽²⁰⁾ فاس وحامعتها ـــ 1889.

⁽²¹⁾ ەالمعرب المحهول، ح 1، ص 28.

^{(22) «}الص الإسلامي» مارسي، ح 2، ص 469.

⁽²³⁾ المسالك، ص 70 ــ وأيد ذلك ابن سعيد المعربي في تاريخه.

حريتهم، ضمن قوانين مستمدة من روح الإسلام لا تميز بين المواطنين الذين يدرجهم الإسلام في ذمته ورعايته. وقد ورد هؤلاء المهاجرون من إيطاليا سنة 1242 وانجلترا سنة 1290 وهولندا سنة 1350 وفرنسا (1395) واسبانيا (1492) والبرتغال (1476) (1476) وبينها كانت هيآت التفتيش في (قشتالة) تعذب اليهود بفي المخزن العالم الجليل عبد الكريم المغيلي أحد قضاة المغرب من فاس إلى الصحراء لقيامه بحملة ضد اليهود وقد أصدر السلطان العلوي المولى إسماعيل الذي يعتبر أعظم حام للفرانسيسكان ظهيرين شريفين بتاريخ (20 دجنبر 1711 ويوليوز 1714) قرر فيهما هالحكم بالإعدام على كل من سولت له نفسه ازعاج المسيحيين أو سبهم».

وهكذا كان للمغرب بالإضافة إلى البادرات الخلاقة منذ العصر الموحدي إبداعات أشار إليها الأستاذ كايي (Caillé) في الكتاب الذي وضعه حول المعاهدات والاتفاقيات والمراسم في عهد السلطان سيدي محمد بن عبد الله حيث أمرز طابع الخلق والإبداع لكثير من المبادىء التي اندرجت في مدونات القانون العمومي الدولي بأوربا.

نقتصر على هذه العجالة لأن محال المقارنة والتنظير أعمق مما يتسع له هذا العرض الوجيز.

⁽²⁴⁾ كودار ـــ «تاريخ المعرب» ص 15 / دراسة حول الصحة والطب بالمغرب ـــ ريبو Raynaud ص 6.

⁽²⁵⁾ االأوفاق الدولية، للسلطان سيدي محمد س عبد الله (1757 ـــ 1790).

مراجع

- ا) العضاء والاجراء والبينة في المذهب المالكي، أوكطاف بيل، المطابع المتحدة، الدارالبيضاء 1942.
- 2) اعرض عملي للتركات في المذهب المالكي، أوكطاف بيل، المطابع المتحدة،
 الدارالبيضاء 1940.
- ٥) «الوصية في المذهب المالكي»، أو كطاف بيل، طبعة مونشو، الرباط 1932.
 - 4) «عقود الإيجار»، أوكطاف بيل، طبعة مونشو، الرباط 1938.
- ٥) القرض في المذهب المالكي، أو كطاف بيل، المطابع المتحدة؛ الدارالبيضاء
 1942.
- 6) «المرأة المسلمة في القانون والدين والأعراف»، أو كطاف بيل، طبعة لابورط،
 الرباط 1946.

الإنسان حاضراً ومستقبلاً ٠٠

محمد عزيز الحبابي

توضيح:

أَن تُعَنُّونَ محاضرة بهذه الصيغة يستوجب وقفة قصيرة إيضاحية.

إن الحديث عن «الإنسانية حاضرا» ليس مستحيلا، فالحاضر نعيشه وإنسانيته نشاهدها في أفعالها وتفاعلاتها. المشكل هو الحديث عن «إنسانية المستقبل». إنها محاضرة فكرية، إذ المستقبل لما يتم، بل لمّا يكن، ومصير إنسانيته عند علام الغيوب. فاحتراما للدقة والموضوعية، يجب أن يصير العنوان هكذا: «الإنسانية مستقبلا، إذا بقيت في المستقبل إنسانية».

«إذا» الشرطية ضرورية هنا مادامت المؤشرات الحالية ترغم على الحذر. ألا تنذر بدمار العالم، على اختلاف كائناته ؟ العالم الحاضر محاصر بأسلحة فتاكة إذا ما أطلق لها العنان لن تبقى ولن تذر. يكفي أن تنفلت الرزانة من قبضة مسؤول من رجالات الدول النووية أو أن يقع في لحظة غضب أو نوبة أعصاب لتحل، في رمشة عين، الكارثة العظمى، تجر هعها كوارث لا تحصى. فمثل الإنسانية الحالية كمثل الراعي حول الحمى يوشك أن يقع فيه.

0 0 0

بالعنوان «الإنسانية حاضرا». إن الحاضر العالمي، وإن لم يكن للجميع، معروف لدى الجميع. إنه معروف بعنفه، على كل المحتويات، وبحروبه الباردة والفاترة والفاترة والفاترة والفاترة والفاترة والفاترة والفاترة المحاصرة سنة 1983.

والحارة، وبالحروب الصغيرة والعالمية. عالمنا الحالي معروف أيضا بأمراضه لكن من بين 15 مليون من المصابين بالجدام والبرص (الثلت من إفريقيا) ؟ ومعروف بمجاعاته : 30 مليونا من البشر يموتون حوعا، سنويا (وكلهم من العالم الثالث). وبالإضافة إلى ذلك، إن 75% من الثالثيين يجهلون العالم لأنهم أميون.

القائمة طويلة جدا، تحنش مجموع تتعوب العالم الثالت وتعرج فيه، كما يشاء لها التحلف. وعلى عكس ذلك، أن عالم أثلاث الإنسانية الأحرى مصاب بالتبدير والتضخم، والقلق المر والعصاب المزمن. الإنسانية حاضرا، بمجموع أثلاثها مريضة مرهقة، مهددة بانهيار عام قد يقضي عليها كنوع وكأجناس.

ذلك وضع / أوضاع الإنسانية، حاضرا، وماتزال تنادي : «هل من مزيد» ؟

أما الطرف الثاني من العنوان الإنسانية مستقبلاً فمن المحال الحديث عنه، لأن الما مضى فات، والمؤمل غيب ولك الساعة التي أنت فيها المستقبل غيب. ولا يعلم الغيب إلا الله، ويجهله حتى الراسخون في العلم، لأن الحتمية العلمية، هي أيصا، لم تعد صارمة ومقنعة إقناعا مطلقا. وكما جاء في القرءان : ﴿ وَلَوْ كَنتُ أَعْلَمُ الغَيْبَ لاسْتَكُثُرُتُ مِنَ الخَيْرِ ﴾.

والماضي ألم ينته بخيراته وشروره ؟ فالتاريخ لا يعيد نفسه، وهو ما تلخصه قولة (هيراقليط): إن الشخص «لا يستحم في نفس الماء، مرتين»، أو كما قال الأستاذ عبد الكريم غلاب «دفنا الماضي».

المقصود هنا هو ماضي وقائع وأحداث، لا الماضي كذاكرة جماعية هذه تبقى حية بمثابة وصلة توجه السلوك الفردي والجماعي وتمحو البنيات الشخصية.

أما الحاضر، فليس له حضور حق، إلا بالنسبة للدول المصنعة الكبرى التي احتكر التقنلوجيات والمعارف من أجل مصالحها، وهمش الثالثيين تهميشا حضاريا تاما، حتى باتوا في تاريخ يمارس عليهم دون أن يكون لهم فيه أي إسهام.

فليسمح سيادة الأستاذ أمين السر الدائم، وسيادة الأستاذ مدير الجلسات وحضرات الزملاء الخالدين والمستمعات والمستمعين.

وليسمحوا للعرض أن يقدم إلى تأملهم معطيات ليست غريبة عنهم، ولكها في حاجة إلى أن تعرض لتناقش. فرغم كون المستقبل من قبل العيب، لا يستحيل تحيل سيناريوهات ممكنة لما سيكون عليه الغد، قد يكون / من الممكن أن يكون.

0 0 0

تخطيط مسبق:

بالفعل، تأسس علم Futurisme (المستقبلية)، أي علم موضوعه دراسة الأسباب التقنية والعلمية والاقتصادية والمجتمعية التي تؤثر في تطور العالم المعاصر، وتعين على توقع الأوضاع الناتجة عن تفاعل تلك الأسباب وتأثير بعضها على بعض.

في الستينات، سَأَلْنا مؤسس هذا العلم، كيف يتصور مستقبل «المستقبلية» فأجاب : «لا أدري، ولكني أتمنى لها النجاح».

معنى هذا أن علما يقوم على التنبؤات يقر بعجزه عن أن يتعرف على مستقبله هو !

حقا، المستقبل غامض، لكن الاقتصاد العالمي المعاصر يدخل المستقبلية في منهجية التحطيط يضع تصميمات بمقتضاها يسيره بيد أن المسيرة قلما تمر دول تعتر، والتوقع لا يتعدى سنوات قليلة (إذ أعلى تصميم هو الخماسي) والنتائج تقريبية فحسب. ورغم دلك، إن اعتاد المستقبلية ضرورة ملحة يقول عبد المالك الشرقاوي: «بدون إحصائيات ومعطيات، وبدون دراسات عميقة، على المستوى الوطني والإقليمي، يكون من الصعب الوصول إلى مستقبلية نَتَبَيَّنُ على ضوئها الأعمال المقبلة.

وإن أي تصميم للمستقبل لا يخطط إلا طبقا لما يتصوره المخططون من نماذج. فللنملة تحركات، وللطائرة أخرى، لكن المسيرتين تختلفان حسب سرعة الحركة وحسب الغاية منها، وتعبي «غاية» هنا ما ينتج عن المسيرة بدافع لا قصدي يتحرك الحيوان غريزيا، بحثا عن مرعى أمين، أو طعام إنه يجهل التصميم الإرادي، والتوقع لنتائج مختارة مسبقا. أما الكائن البشري فإنه مقاصد، أي أنه يتحرك بعد أن يتصور

ما ترمي إليه حركاته يصمم لأفعاله، يخطط لها فتأتي أفعاله انعكاسات لمواقف ولقرارات قابلة للبرهنة. وإن وراء أي تخطيط نموذجا / نماذج يهندس الإنسان أفعاله قبل أن يحققها. والهندسة تقتضي أشكالا يقتدى بها، كما أن الحياة البشرية في عمومها، تسير وتتطور طبقا لنماذج مسبقة. فالنظرة المستقبلية طبيعية في الإنسان، لأن له دائما مشاريع ومقاصد، في حين أن الحيوان لا يستطيع تصورا أبعد من غايات حالة تأتي الغاية في نهاية الفعل وتسمى فائدة من حيث ترتبها عليه. فالغاية والفائدة مختلفان اعتبارا، وتختلف كلاهما مع مفهوم (قصد). فالقصدنية، أي تركيز الشعور وقد أخذ يتجه، إراديا، نحو تحقيق عملي لمشروع أو هدف لذلك يستلزم القصد وجود عزم وتقدير لقيمة الفعل، من حيث وسائله ونتائجه. فالأمم التي تستعير نماذج لحياتها، تسهم، موضوعيا، في استلاب شخصيتها، بل في ذوبانها. تستعير نماذج لحياتها، تسهم، موضوعيا، في استلاب شخصيتها، بل في ذوبانها. ذلك أن الذين ليست لهم نماذج أصيلة وصميمة يفتقدون، في الواقع، مقاصيد ذلك أن الذين ليست لهم نماذج أصيلة وصميمة يفتقدون، في الواقع، مقاصيد خلى مقاس حاجاتهم، وبالتالي، إن حياتهم مهزوزة من الداخل.

_ إفلاس النماذج إفلاس للجميع:

من يستقرىء تاريخ المجتمعات البشرية، عند مدها وجزرها يتيقن أن الأزمات المجتمعية أزمات نماذج، أساسا ويلاحظ أن كل نموذج يقوم على معايير وقيم، تتركز أخلاقية الأجيال وتختمر ثقافة الأمة، فيها أيضا يولد النموذج، ومنها ينبعث، وإليها يعود: إنها محرض على الأفعال ونتيجة لتفاعلات الحياة الوجدانية مع الحياة المجتمعية، تقاربا وصراعا. لذلك، من الطبيعة أن تستعير الأمة كل ما تحتاجه، سوى النماذج، لأن كل نموذج يحمل معه تراثا كاملا، إنه لفيف من بنيات متأصلة في الوجدان الفردي وفي الذاكرة الجماعية. هكذا، إذا لم ينبع النموذج من صميم المجتمع لن يحد سبيلا إلى الأعماق، بل، كثيرا ما تكون مردوديته سلبية فتسطح الأصيل محدثة فراغا.

0 0 0

ــ تركيا أو سلبيات التغرب:

فلنتمعن أوضاع تركيا المعاصرة. لقد أراد لها أتتورك أن تتغرب، أي أن تغدو منتسبة إلى الغرب، ذهنيا وثقافيا وسلوكيا، ظنا منه أن الإرث العثاني ومجموع التراث التركي أعباء مضنية تعرقل السير نحو التقدم والازدهار.

صفق العرب لمصطفى كال و سجعه على المضي في تمثيل مسرحية التغرب. لكن لم يمر إلا زم قصير حتى بدأت أنفاس الممثل تخفت، وعضلاته تتراخى، وصوته يتقطع، فانطلقت زوىعة النكسات. شعر الشعب التركي بأن التغرب اصطدم باغتراب وبغربة، وأن أتتورك لم يخط بأمته إلى الأمام (بغض النظر على النية الحسنة)، بل، على العكس، سلخها عن هويتها. فكانت خطوات، وكان اتجاه خو الأمام، بيد أن القائد لم يتعرف على طبيعة الأرض قبل بداية السير. فبمجرد ما شرع التجربة، بدت الخطوات مدبدبة، فمنحذرة، ثم ملتوية، وبدت الأرض هشة تخترقها الأرجل وتتغرز فيها. اختلط الأمام بالخلف وتوقف السير إلى هما وإلى هناك.

9 0 0

فما هو وضع تركيا _ ما _ بعد مصطفى كال ؟

لقد أتت رياح عاصفة على الكمالية، وبقي الغرب ــ النموذج بعيدا. بعيدا، بعيدا، كما أصبح من المستحيل ترميم كلي وبالسرعة اللازمة، لما أعطبته التجربة الخاسرة. وفعلا، عدما يدخل الانهيار أمة يصبح الترميم أصعب من البناء والتهديم أسهل منهما معا. إن التاريخ لا يرجع القهقرى لأن خطاطاته تتجدد بدون انقطاع. فالتطبع أقل قدرة على المقاومة من الطبيعة.

وما هو الربح العطي الذي جنته تركيا من التجربة الكمالية ؟ تصدعت هوية أمة بكاملها، دون مقابل. لم تنل من الغرب إلا أبجدية لاتينية هددت الجذور وأدت إلى انفصال عن إرث زاخر واكتفت بتقمص عوائد سطحية، مثل البذلة وربطة العنق، ومظاهر احتفالية.

وما أن ظنت الكمالية أنها انتصرت حتى بدت سؤآتُ القردية(١)، تدهور تقافي، وصلالة معنوية، وانكسار سياسي وانحرافات في الأمن الداخلي، فذاقت تركيا مرارة اجترار تجربة التغرب. في 71/4/14، صرح (أتيلا كرأوسملغلو) نائب

⁽¹⁾ نسبة إلى القرد، إمام المقلدين.

رئيس الحكومة التركية خلال ندوة صحفية بأنقرة :

هلكي تلحق تركيا بدول السوق المشتركة، يجب أن تنتظر 2359 عاما الا أن 2359 سنة تستغرق مجموع التاريخ المسيحي وأكثر، تبدأ من القرن الرابع قبل الميلاد، أي من عصر أفلاطون وأرسطو. هذه المسافة الزمانية ليست وحدها المشكل. فدول السوق المشتركة لن تجمد تحركاتها لتنظر المتخلفين عنها، بل إن المسافة تنمو باطراد، وبسرعة فائقة. إذن من العبت أن تحقق الكمالية لمراميها.

عرفت تركيا ما بين 1964 و1970 معدلا للنمو المتوسط بقدر 6% سنويا وعلى العكس وصل النمو الاقتصادي عند دول السوق المشتركة معدل 30,70%.

بعد تقديم هذه المعطيات الإحصائية نستنتج استحالة تحقيق الحلم: لن تلتحق تركيا بالغرب، لن تتغرب ونضيف مفارقة أخرى: دول أوربا نفسها تلهث في الإسراع لتلحق الولايات المتحدة. فأمريكا الشمالية تتحدى السوق المشتركة وهذه تتحدى الغرب فأنى لتركيا أن تصل إلى مراد الكمالية ؟

0 0 0

والآن ها هي تركيا تستيقظ، بعد أن عانت مرارة مضاعفة من جراء التجربة النكسة بعد أن خسرت شرقيتها دون أن تتغرب، وعانت أزمات تراكمت و لم تبق لها إمكانات ذاتية لصنع نماذج تطابق حاجياتها الحياتية الخاصة، نماذج تناسق مع بنياتها الثقافية، فوقع لها ما تحكيه الخرافة عن الغرائب واليوم تتمخض بتركيا تيارات مكظومة كان أتتورك وأدها، دون مشروعية تاريخية أو منطقية، مما يظهر للعيان أن التغرب فاكهة شهية ومسمومة فتركيا تعرف اليوم طفرة معوية برجوعها إلى الإسلام، بحثا عن اطمئنان النفس وعن جذور «انطلاقة جديدة». تفجرت تيارات معاكسة من أجل الإصلاح، يساندها التاريخ، وتساندها الطبيعة البشرية والجغرافية.

0 0 0

ــ كل الدول الثالثية في التخلف سواء:

طالت الوقفة مع تركيا، لأن تجربتها ليست فريدة، بل تمثل نكسات كل دول العالم الثالث في التخلف سواء، وجميعها أخذ من الغرب ومايزال يتخبط في

التخلف، بل يسير في طريق نمو ٥٠... التخلف٠.

والعبرة لا تحتاج إلى برهان... فكلنا نعلم أن العالم الثالث يئن أنين الاحتضار، لأن على ظهره ديونا جمة تجعله يتحمل فوق طاقته، ولا معين ولا رحيم⁽²⁾. يكد الثالثيون طوال السنة ليؤدوا بعض الديون، بل إنهم يقترضون أموالا أخرى ليسددوا بها فوائد القروض السابقة، مما يضخم الديون ويرغمهم على أن يرهنوا ثرواتهم وأراضيهم، أكثر فأكثر، وعلى أن يستمروا في التبعية بالتنازلات لارادة ومصالح الدول المقرضة، السلاسل تزداد وزنا والزيار يشتد، في حين أن الأمية تضع أغشية سميكة على الوعي الجمعي وتعرقل تكوين رأي عام.

من الملاحظ، أيضا، أن معدل الاستهلاك، بالعالم الثالث، يفوق كثيرا معدل الانتاج، وأن قيمة الصادرات أقل بكثير من قيمة الواردات. فكيف ستكون غدا، الإنسانية الثالثية ؟ وكيف ستتطور علاقاتها بالدول الأخرى ؟

تلك بعض مظاهر مأساة الثالثين، حاضرا ومستقبلا المأساة لم تصل بعد فصلها الأخير. فمتى سيلعب هذا الفصل اليوم أم غدا ؟

0 0 0

مع أن الجواب صعب، لابد من تصور للغد، وإلا بقيت الإنسانية في دهليز لامنته ومظلم فمن الضروري التنبؤ بالغد، بغد مّا، والتخطيط له. هنا يوضع سؤال شائك : طبقا لأي نموذج / نماذج يكون التصور والتخطيط ؟

فالذي يستطيع أن يرسم نماذج في الحياة هو وحده يمتلك القدرة على مواجهة المستقبل.

فمثل العالم الثالث كمثل بقية الأثلاث الأخرى، الجميع يعيش على نفس النماذج، نماذج مقتبسة من حضارة التصنيع بيد أن هذه دخلت في جدول أزمات مزمنة، ولا أحد يجد منها مخرجا.

⁽²⁾ وَثَنَتْ مديونية العالم الثالث، في الفترة ما بين 1974 ـــ 1982، من 180 إلى 625 مليار دولار كيف ستكون الوثبات المقبلة : وثبة الغد، ثم وثبة ما بعد الغد؟ من المتوقع أنهما ستكونان إلى الهاوية.

والأزمة إذا أضحت مجتمعة، لا يمكن أن يتحدث عنها بالمفرد بل بصيغة الجمع. فهي، على وزن رزمة وتتشابه معها، إذاً تنضم فيها عناصر مختلفة وتتراكم، فتحصل عنها معطيات أحياناً مضطربة، وأحيانا متضاربة (الأزمات تخضع لجدل داخلي. مثلا: عن أزمة اقتصادية، تتوالد أزمات مختلفة مجتمعية (البطالة) وثقافية، وسياسية... كذلك، ان أزمة ثقافية تخصب أزمات أخرى...

0 0 0

تكاثرت الأزمات، شرقا وغربا، ووصلت حد المطلقية فانفلت زمامها من الأيدي، لأن الليبراليين والاشتراكيين فرطوا في الفلسفات والقيم والأخلاقيات التي كانت تساندهم، عند انطلاقاتهم الأولى.

لقد قامت الحضارة المعاصرة على مقاومة الاقطاع، لتحقيق الحريات والعدل، والمساواة كما تدل على ذلك وثيقة «حقوق الإنسان والمواطن»، وتمثال الحرية به ونيويورك» والتنظيرات الاشتراكية الخيالية والإصلاحية مع (برودون)، و(سان سيمون) و(فوربي)، وماركس.

وعندما استغنت البرجوازية، انحرفت وتجبرت، فتغلب عليها السره والاحتكار، ودخلت في مزاحمات طاحنة قادتها إلى الاستعمار وتأسيس أمبراطوريات. فكان ما كَانَ من نزعات، وحروب. وإن المزاحمة منبع الحروب.

مفهوم «مزاحمة» لا يرادف مفهوم «منافسة» يكفي الرجوع إلى الجذرين اللهويين ليتبين الفرق الشاسع الذي بينهما(4).

ــ قيم البورسات:

بما أن الوقت لن يسمح لهذا العرض بتحليل النظريات القاعدية للاتجاهات

 ⁽³⁾ لغة: أزم، أزما = تقبض وانضم.
 تأزم القوم أطالوا الإقامة في ديارهم.
 أزمة = الشدة والقحط. والأمر الزم المنكر.

⁽⁴⁾ ازد حمت الأمواج = تلاطمت وتزاحم القوم = تضايقوا. يوم الزحام = يوم القيامة ونفسي، نفسي اما جذر منافسة فعلى نقيض ذلك. نفست المرأة ولدت النفساء. نفس لشيء: رفع شأنه حتى أصبح مرغوب فيه. نفس عنه: فرّج عنه كربته. تنافسوا = تباروا، تسابقوا. استبقوا الحيرات.

المذهبية، سيكتفي بتلميحات عابرة تسلمنا إلى التأكد بأن الملاحظات على الليبرالية تعم، كذلك، التنظيمات الاشتراكية. لقد ساد المجتمعات المصنعة الخوف والشوڤينية، والأنانية، والأنانة.

أما الفلسفات، السائدة فتحولت إلى فلسفات تبرير لا إلى فلسفات إنقاذ. من ذلك النفعية التي انتشرت في القرن الماضي حيث الامبراطورية البريطانية في أوجها، والانجليز ينعمون في النعيم على حساب بلدان ما وراء البحار. النفعية، فلسفة (بنتام) و(استوارمين). نؤكد أن سعادة الفرد في تحقيق المنفعة، ان المنفعة مبدأ جميع القيم، في ميادين المعرفة والعمل، والسياسة، والأخلاق. فالربح المادي غاية كل فعل، دون اعتبار المثل العليا. المنفعة علة اللذة، وتقاس معرفة اللذة كا يرى (بنتام). طبقا لسلم معايير تقديرية : الكثافة، والمدة، والقرب والامتداد، والحصب والسقاء، ..فكما كانت اللذة أكثر كثافة وأصفى وأخصب، ومدتها أطول والحصول عليها أسهل، لزم تفضيلها على غيرها.

ويلخص (ميل) الاتجاه النفعي بأن السعادة مجموع من اللذات، محدد كيفاً وكماً. فالسعي إلى المنفعة سعي إلى السعادة.

إذن لم يخطىء الصواب أولائك الذين نعتوا هذه الفلسفة البريطانية بأخلاقية أصحاب الأبناك. وفي أوائل هذا القرن، ساد بالولايات المتحدة مذهب الذرائعية مع (بيرس) و (جيمس) و (ديوي). تؤكد هذه الفلسفة أن الفكرة الصحيحة والفعل الصحيح هما الفكرة والفعل الناجحان. فالنجاعة هي عين الحقيقة، فلا يقاس صدق قضية إلا بنتائجها العملية. إن الحق والصدق نسبيان. فالمهم ليس أن يقود العقل إلى معرفة الأشياء أو صواب القضايا، وإنما المهم أن يقود إلى التأثير الناجع عمليا. يرى (جايمس) أن حقيقة قضية في كونها «نافعة» وهناجحة»، ولكونها «ترضينا».

.0 0 0

هكذا قضى التعلق بالمنفعة، عند الانجليز، وقضت البرغماتية، عند الامريكانيين، على الإيثار والتعاطف، وتكلب تقديس المردودية والنجاعة، وانتشر جنون الانتاج والاستهلاك والتبدير على التعاون والرحمة على الأخوة الإنسانية.

أمام هذه الأوضاع لم يجد محاجر الحضارة الصناعية أي الثالثون، بدّاً من التقليد الكبشي للأوصياء على العالم، فاختاروا نماذج حياتية من المعسكرين، وفي هذا مصداق لنظرية ابن خلدون، من أن: «المغلوب مولع، أبدا بالاقتداء بالغالب، في شعاره، وزيه، ونحلته، وسائر أحواله وعوائده، (٥٥).

0 0 0

_ هل من منقذ ؟

لاحظ ابن خلدون أنه كلما إنحلت أخلاقيات العمران الحضاري، هاجمه عمران بدوي ليزجره على الاستقامة وعلى الرجوع إلى المبادىء(6).

أما اليوم، فلا عصبيات قائمة على القيم والتجند للدفاع عنها.

تحررت، سياسيا الشعوب المستعمرة دول أن يتحرر معها المستعمرين من ذهنيتهم القديمة ومن مركباتهم لم يخرج الثالثون من الاستعمار التقليدي حتى أغرقهم الاستعمار الجديد.

حقا، ترتفع في الغرب، صيحات مفكرين تتعانق منذرة ولكن صداها يرن في فراغ. إن حضارة التصنيع تبحث عن مخرج ولكن دون جدوى في حين أن الثالثون يقلدونه في أغلاطه وعبثه ولكل متاهاته والمسافات بين الشعوب تزداد.

0 0 0

أمام جدران العبث والحيرة، تصدعت جدران المبكى، لأن العين جفت، وغابت دموع التعاطف والرحمة. شرع الغرب يبحث عن مسليات، فارتأت الدول السكاندانفية أن الحلاص في تحرر متطرف إلى حد أن مفهوم حرية بات مرادفا لإماحية العلاقات الجنسية، وبات الحب، على اختلاف معانيه بعث على السأم والقرف.

وعندما تجمدت الآمال وانطفأ النور في العيون وانغلقت الضمائر أمام القيم،

⁽⁵⁾ المقدمة: الفصل الثالث والعشرون.

⁽⁶⁾ جاء في المقدمة: وفصل في أن أهل البدو أقرب إلى الخير من أهل الحضر، فهم أكثر شجاعة في حين أن معاناة أهل الحضر للأحكام مفسدة لبأس فيهم ذاهبة بالمنفعة منهم.

وبين المقاطع في الحلقوم، وسكت القوم عن قول الحق والنهي عن المنكر تبعت الكلمات، دون نبرة، ودور كتافة، وأخيرا فقدت الحياة كل معسى.

ــ المردودية أم القيم ؟

يعتقد البعض أن المديل والحل في الاشتراكية. لكن اعتاداً على نفس التحليل النظري فإن الملاحظات على التنظيمات الليبرالية تعم كذلك التنظيمات الاشتراكية لأن عيوب العصر تسربت لكل المنظومات.

حقا، تحتلف الماركسية مع الليبرالية، على مستوى التجريد، من حيت النظريات، لكن تتلاقى اهتهاماتهما في ميادين التطبيق، فهما معا يحعلان من الاقتصاد «بنية تحتانية» وإن لم يسمهما الحميع، نفس الاسم. وكلاهما يعتبر التقدم المجتمعي فيما ترويه الاحصائيات عن الهمو الصناعي وفي صحة ميزان التحارة الخارجية، والدخل،... يعتقد الشرق والغرب في التقنلوجيا يمكن الانقاذ، إنها المهدي المنتظر. مهما طال الانتظار. إلى هذا آلت الليبرالية كما آلت بعدها الاستراكية.

تغيرت مادىء الماركسية من أطروحات عقلانية، وفلسفية، ومن مادىء نسبية أخلاقية كما كانت عند ماركس وانجلس والمنظرين الأوائل، إلى سياسة أحزاب حاكمة وإلى تبريرات فكرلوجية ضد خصوم سلطة الحرب المطلقة. وقع هدا التحول مع جوريف ستالين. ثم بعد ذلك انقلبت الماركسية من أطروحات مذهبية إلى سلطة عسكرية، مثلا في بولونيا 1983.

من هما، لا يمكن اعتبار الماركسية بديلا عن الليبرالية. فالاتحاهال يبطلقان اليوم من نقط أساسية مشتركة، وإن قدّمها، كل على حدة من منظاره الخاص: المردودية والمزاحمة والتطلع المتناهي. إن المتاجرة بصناعة الأسلحة على حساب اطمئنان الشعوب تهدد الحضارة الإنسانية وتجند كمية وافرة من الباحثين العلميين في الصناعة الحربية وتحتكر الاختراعات والاكتشافات العلمية والتقنية كأسرار استراتيجية.

وأين هذه الانحرافات المعادية للإنسانية وللحضارة من القيم التي قامت عليها البرجوازية ومن القيم التي انطلقت منها الاشتراكيات لمقاومة اعوجاج المجتمع الليبرالي ؟

كانت قاعدة القيم عند هؤلاء وعند أولائك، هي : إنقاذ الإنسان من الاستغلال والاستعباد، باسم حقوق الإنسان إلا أنه سرعان ما غدا لفظ إنسان عند الليبراليين مُجَرَّدَ خَدِّ، أطلق، بالخصوص على الإنسان العربي ذي الأصل الآري، وسحرت سعادته المادية، الشعوب اللا _ غربية.

أما البولشيفية، فلم تنتصر حتى أسست أمبراطورية من شعوب آسيا الوسطى، مما قضى على فكرة تساوي الشعوب وحقها في التصرف في أمورها (وما احتلال أفغانستان ببعيد...).

هكذا يتجاهل المعسكران، معا المعنى الحق لـ (مساواة) ولـ (عدل).

وبخصوص «حرية» إنه مفهوم لم يتحرر بعد من المغالطات والتأويل المصلحية الموجهة ومن الفكر الطبقيي، فهل يعرف الملونون معنى (حرية) ؟ بالولايات المتحدة ؟ وهل يتمتع بها حتى غير الملونين من الفقراء والمساكين، في الغرب أحمع ؟ وكيف يفسر موقف دول السوق المشتركة من المهاجرين الثالتيين ؟

هل تسمى حرية الإقامة الإحبارية بسبيريا التي حكم بها ستالين على الملايين ممن ظن أبهم يعارضون سلطويته ؟

0 0 0

ضاع محتوى القيم، شرقا وغربا، فضاع معه حق النمذحة الذي يدعي كل معسكر أحقيته.

لقد تفرعت الماركسية عن الليبرالية كرد فعل لتقاول اعوجاجها إلا أنها سقطت، بدورها، في عيوب تتعارض مع حقوق الإنسان وحقوق الشعوب: فهل من حل ؟

0 0 0

ــ التقنلوجيا أو المعجزة المغشوشة :

يقال ان التقنلوجيا كفيلة بالقضاء على متناكل المجتمع الإنساني المعاصر لكن، أليس الإنسان واقع ومراميه أن تكون التقنلوجيا في خدمته وهو يعمل بوعي وهو يحاور الطبيعة نظريا وتطبيقيا مع احترام القيم الشمولية.

فعلى المخططين أن يجددوا الإطار الإنساني، قبل أن يصمموا للتصبيع، وعليهم أن يبلوروا مفهوم (إنسان) إذ لا حضارة ولا سياسة مجتمعية حكيمة إذا تعافلت فلسفة التحطيط عن علاقات الإنسان بالتقنلوجيا، متناسية أن الإنسان غاية، وما التقلوجيا إلا وسيلة لاسعاده بتحقيق رغباته. إن التقنلوجيا، في حد داتها محايدة (وإن واكبت خطابا موجها وفكرلوجيا قصدية).

0 0 0

ما هي إذن، الفلسفة التي ستربي من جديد الكائن البشري على وعي داته كتخص، وتمكنه من وسائل التأمل في إنسانيته وهو يتعامل مع عالم التقنيات والتصيع بتعاون شامل ؟

إن أفعال الإنسان كلها موضوعات للتأمل الفلسفي، وكل فعل يطالب الفلسفة بأن تنير له الأهداف والطرق، وتبتعد به عن الفكر الأسطوري، مزيحة الحجب عن رؤية الواقع كما هو. فكتيرا ما تصاب القدرة على الانتباه بسينة، ومن وظائف الفيلسوف والكاتب والمتقف أن يوفروا وسائل إثارة الانتباه والتمسك به. فليس دور النحبة هو الوصاية على السعب، واعتباره قاصرا، بل توعيته مجتمعيا وسياسياً، إذ السياسة هي التاريخ وهو يصنع حاليا في مجتمع.

0 0 0

إن المجتمعات الثالثية في طريق التطور المضاد للصيرورة فلا هي حافظت على قيمتها ونماذجها الأصلية، ولا هي نجحت في تمثل ما حاولت اقتباسه من الغرب. وفي نفس الحين يكون مثقفوها، على قلتهم «طبقية» منعزلة، لها لغتها / لغتها الخاصة، واهتهاماتها الخاصة، حتى انعزل مصيرهم عن مصير مختلف فئات المواطنين. انها مفارقة مجتمعية، حتى عند البعض ممن يدعون محاربة الطبقية. فقلة القليل هي التي قامت بنقد ذاتي صارم لتحرير الشعور التعس الغامض المكبوح. فبدون هذه البداية من طرف «النخبة»، لن يعي المجتمع الثالثي أوضاعه، ولن يستطيع تقويم إمكاناته القابلة للتجنيد والاستثمار في مصارعة المصير / المصائر المختلفة، وليس أمامنا نموذج الإنتها عنه الذي أغرق القوم في العنديات دون أن يضخم كينونتهم، فبقي الوجود دون كثافة وغير قادر على أن يتري نظريتهم عن الحياة

والمصير. وبمعان جديدة، ففي عالم اليوم، تسيطر البرمجة على كل أوجه الحياة، ولم يبق سبيل للعفوية والمبادرات الشخصية. تشيأ المحيط فتشيأت معه الرغبات والميول والعواطف. وكلما انغلق أفق المستقبل تقلص منظار الرؤية الداخلية والخارجية.

يبحت السباب الغربي بلا جدوى، عن رسالة ليعطي للوجود معى، بيد أن أوضاع مجتمعه الحالي لا تمكنه سوى من تعويض عالم المثل والمبادرات بعالم الجنس، إذ بات الشعور هو: «بالجنس يتحرر الفرد وتتحرر الجماعات» فالجنس هو الاهتام الأول لدى بناة المستقبل. تتحرر المرأة كلما تحررت جنسيا وإن مقاومة الاستلاب هو إشباع رغبات الغرائز والعنف هو أيضا ممارسة للحرية.

0 0 0

ـ الحجب :

كثيرة جدا، سنشير إلى بعضها.

منذ نهاية الحرب العالمية الأخيرة والغرب يتعرى في آدابه وفي البرامج المتلفزة، والمسرح، والفيلم السينهائي... حقا تتوالى صيحات كثيرة من المفكرين، منذرة مفجعة... إلا أن صداها خافت لأوضاع لا تبعث على التفاؤل بالغد. وتعوق الغرب عن خلق وسائل لبناء مستقبل إنساني متجدد.

9 9 9

الغرب الحالي حائر، ولا أمل أو مدد في الأفق فالماركسية انقسمت مللا ونحلا ذهبت بمصداقيتها، ولا شيء يبشر بالغد، ومع بداهة هذه الأوضاع التي فقدت الأسرار والملاحة، مازال فكرلوجيون ثالثيون يستوحون من الغرب والشرق نماذج، ويدعون أنه لا مفر من الاقتداء بها، والتجند الكلي لتحقيقها الكلي، على حساب كل ما عداها. إنه وضع شائك وخطير.

(يصرح مؤرخ مغربي بأن المشكل الأساسي الذي يحوم حوله منذ سنين هو الآتي): «كيف يمكن للفكر العربي أن يستوعب مكتسبات الليبرالية قبل (وبدون) أن يعيش مرحلة ليبرالية».

إنه تساؤل يدل على اختيار مسبق. اضطر المثقفون العرب إلى أن يعيشوا مرحلة

الليبرالية، قبل أن يستوعبوا مكتسباتها، فمن الضروري أن يعيشوا مرحلة الليبرالية، قبل أن يستوعبوا مكتسباتها، فمن الضروري أن يعيشوا تاريخ اليابان في أواخر القرن التاسع عشر وفي القرن العشرين قبل أن يستفيدوا من التجربة اليابانية ومن مكتسباتها... وكدلك بالنسبة للتجربة الذرائعية بأمريكا، والماركسية السوفياتية بروسيا... معنى ذلك، أن على العرب، والثالثيين على العموم، أن يعيسوا ماضي أغلبية الدول المتقدمة صناعيا وأن يستنسخوا تجاربها جميعا، إن كانوا يطمحول إلى استيعاب مكتسبات القرن العشرين !...

فهل يسمح الزمان بمثل تلك الإعادة ؟

ان نبدأ بتهييء دولة (على شكل الدولة في الغرب، طبق الأصل) ونبدأ التاريخ من حيث انتهى الغرب، منذ أزمان. فلنفرض، جدلا، أن الثالثيين سيصلون إلى مرحلة البرجوازية. فعند الوصول، سيكون الغربيون قد طووا عصورا أخرى، واتسعت الرقعة، وتضاعفت المسافة التي تفصلنا عنهم.

فماذا يمكننا فعله إذاك لمواجهة الأوضاع الجديدة ؟

على أن تلك الأوضاع تخيف كثيرا من المثقفين الغربيين فيتشاءمون، هم أنفسهم من نماذجهم ومن غدهم. يصرح زميلنا (موريس دريون):

«إن حضارتنا البرومشية، قد دخلت زمان العقاب».

يقوم تساؤل المؤرخ العربي السابق الذكر على مصادرتين ضمنيتين :

ــ ينبغي للفكر العربي أن يستوعب مكتسبات الليبرالية والذرائعية والماركسية، والماوية والتيتية، والبنيوية عساه يلتحق بركب حضارة التصنيع، يفرض ذلك الاستيعاب أن يعيش الفكر العربي مراحل تاريخية متناقضة وأن تتواجد لديه ذهنيات مختلفة.

إن هذا لهو المحال المبين!

التراث الليبرالي كالتراث الاشتراكي لم يعد شموليا ومكتملا لإنسانية. لقد أظهر الواقع صحة ذلك باعتراف الليبراليين أنفسهم. يصرح (فوركاد) الوزير الفرنسي السابق أن الغرب: «على وعى بالخطر المعنوي الذي يهدده».

ثم يضيف:

«إن تقدم المعارف العلمية وازدهار التقنلوحيا قد صاحبهما تضعضع وتفاهة القم الأخلاقية».

إذن علينا أن نتصور الترات الليبرالي تصورا واقعيا، كما هو بأخطاره ومساوئه، لا بمزاياه فحسب.

0 0 0

كثير من الغربيين يعون تلك الأخطار وتلك المساوىء، ويبحثون عن بديل، أما نحن فتبعى أحد النسقين، الليبرالي والماركسي، دون نقد ودون تكييف خصوصا بعد أن دخلت المنظومات الكبرى الدائرة المسدودة وانمحي أفق الأمل لقد حققت ما كان ممكما أن تحققه، فأعطت للإسانية حضارة بكاملها، حضارة التصنيع، وأبدعت فنونا وعلوما وفلسفات، وها هي اليوم أمام الباب الموصد: التضخُّم، المالي، البطالة، التشرد، الشباب الجائع، السجون المليئة، الحروب على اختلاف أصافها وحروب العصابات. تفكك عرى الأسرة، وتمردت أجيال على أجيال. إفلاس اقتصادي وأخلاقي! الغرب والشرق يئنان من تناقضات لا تزيدها الأيام إلا برورا، لأن الجميع وصل سن اليأس، و لم يعد يومن بالتقدم العام. تأكيداً لذلك نحيل على كتاب له (ج. تيبو) «فرنسا المستعمرة» (بفتح الميم). يتحدث المؤلف عن فرنسا التي أصبحت بلا شحصية أو بشخصية أفرغت من هويتها بعد أن التأمركت» ثقافيا وأصبحت مستعمرة خاصعة خاضعة. فمخيلة الفرنسيين تخضع لتأتيرات هوليوود ولذهنية «مفاتيح المستقبل» أي للحاسب الإلكتروني أما الأبحاث العلمية الفرنسية فيقتنها الدولار الذي سيطر أيضا على ثروات فرنسا، عن طريق الشركات المتعددة الجنسية وفي الخاتمة، يوجه المؤلف نداء لدول أوربا يحضها على مقاومة خيوط العنكبوت التي تحيطها بهم الولايات المتحدة، أكثر وأكثر. إنها دعوة إلى الأصالة ضد الضياع في التأمرك وكيف يكون نداء المثقفين الثالثين لسعوبهم ؟

0 0 0

من المنظار الإنساني، يتأكد أن العالم يسير في تيه، والأنظمة الحالية كلها تنذر

بالدمار، وقليل هم الذين ينظرون بجدية إلى مأساة اليوم، في شمولها وعمقها. بدأ السير بلا أضواء، منذ 1914، وتكثفت الظلمة في حرب 1939. ومنذ ذاك إلابان، والناس يحيون فراراً من «هيروشيمات» أخرى متوقعة. فلا الليبيرالية، ولا الماركسية، ولا أية منظمة وجدت، حتى الآن، طرقا للنجاة. لقد فرقعت الصناعة الثقيلة بنيات المجتمعات القديمة، ولم تمكن الإنسانية من معطيات لقيام بنيات أفضل. أضاع الغرب، كما أضاع الشرق، ما كان يؤسس الانسجام المجتمعي (الأسرة والتعاونيات الحرفية...) ففقدا معه التفتح الشخصي والجماعي، وباتت أنماط الحياة تسير على إيقاع التقنيات والتصنيع المتنامي. طغت الفردية والفردانية بين الأفراد وبين الشعوب(٢)، كما طعى عدم التفاهم بين الجميع. لم يعد الفرد قادرا على التكيف مع الزمان والمكان، لأن الزمان والمكان يفران من قبضته فيشعر، أكتر فأكثر، أن أبعاده التأطيرية الطبيعية تكسرت. فلا زمان للحياة كما يودها ولا فضاء حيويا كافيا أما الحاجات فتنمو، بلا حدود.

من طبيعة الرأسمالية أنها لا تعيس ولا تنتعش إلا بالنمو، نمو التكديس والتراكم، معياره: المردودية. فالثالثيون في حسبان الغرب، لا يلفتون الاهتام إلا من منظار المردودية: كميات المواد الخام في بلدانهم، واليد العاطلة الرخيصة التي يسخرها الاقتصاد الغربي. بيد أن النمو الطبيعي والضروري لحياة الرأسمالية لا يمكنه أن يتعدى عتبة ما، والا اصطدم. وأن الصدمة العنيفة لا مرد لها، والعتبة صامدة فلا مخرج للرأسمالية إلا أن تعيد النظر في كيانها ومراميها وتبحث عن بنيات وقيم جديدة. إن التغير الاقتصادي لا يوازي الصيرورة التاريخية لأنه محدود النفس في حين أن الصيرورة سير بلا توقف. أما الماركسية أو الاشتراكيات بصفة عامة، فهي أيضا تعيش نفس الاحروجة وبالطبع تجابهها نفس المعضلات وتنطح نفس الجدرات العبثية.

0 0 0

على رأس الغلطات النظرية التي ارتكبتها الليبرالية، أنها افترضت تواريا بين نمو

 ⁽⁷⁾ فردانية = اتجاه يجعل من الفرد أساس الواقع والقيم وبانتشاره تتقوى الأنابية لدى الفرد والشوفينية عند الشعوب.

الرأسمالية وبين صيرورة التاريخ العام.

أما الغلطة الثانية فسيكلوجية وتاريخية: آمن الليبراليون بأن الامبراطوريات خالدة، ولن تعوزها الطاقة والمواد الخام. فلما فوجئوا بالمصير الجديد مصير عصر ما بعد الاستعمار، وتكونت كثل تساري في سيطرتهم على الشعوب الضعيفة واستغلالهم لها، لم يجدوا حلا لأزمات الطاقة والبطالة، إذاك اعترتهم فاجعة، وتضعضعت الموازين التجارية، وعمت صراعات مجتمعية متاوجة بعنف وتمرد، فأصاب الغربيين مصاب جماعي.

ومن جهة أخرى، قد يؤخذ على الدول الكبرى من وجهة نظر أخلاقية خطيئة لا تغتفر. لقد احتكرت العلم والاعلام والتقنلوجيا أي أنها هيمنت على انتاجات الفكر الإنساني، وأعدمت شموليته، كما هيمنت على خيرات الأرض في 90% الأطر العليا علماء وتقنيين، يشتغلون في تلك الدول التي تحتكر خيراتهم ولا تتورع عن إغراء الأطر الثالثية (هجرة الأدمغة).

تلك سلسلة أخطاء تراكمت بحكم عمى عصابي بحيث إذا حكمنا وجهة النظر الأخلاقية، لاحظنا الحيف المداهن المتمثل في ما نبغي أن يتسم به الفكر الإنساني من شموليته لقد أخضع الفكر إلى ضغوط وصدمات بلا حد.

0 0 0

فما هو الحل ؟

حلول لما يجري حاضرا، وحلول للغد ؟

قد نجد أجوبة، مثل ما عند رجاء غرودي، في كتابيه «بشائر الإسلام» و«الإسلام يسكن مستقبلنا». أما بالنسبة لنا فقد سكتت شهرزاد عن الكلام المباح، في انتظار الصباح.

التربية في العصر القديم نه (وما قبله)

محمد شفيق

لقد حاول عدد كبير من المفكرين، لاسيّما في الأقرن الثلاثة الأخيرة، أن يعرّفوا كلمة « تربية» تعريفا دقيقا. نذكر منهم على سبيل المثال الفيلسوف الألماني المعم، والفيلسوف المؤرخ الإنجليزي دْجِيمْز ميل James Mill، والملتي الألماني الألماني هيربارت Herbart، واللغوي الفرنسي المربّي الألماني الألماني ميْلُ (Stuart Mill)، والرياضي المربّي الألماني الأمريكي دْجُون دْيُووِي John الفرنسي Durkheim، والفيلسوف المربّي الأمريكي دْجُون دْيُووِي John)، ولايزال الفكرون عامة والمهتمون بشؤون التعليم خاصة يحاولون أن يجددوا تعريف كلمة «تربية» وأن يبسطوه في آن واحد، حتى إن ثلّةً منهم أجمعت منذ بضع سنوات على أن التربية هي «كل مساعدة [معنوية] تُقدّم للغير قصد تمكينه من مواجهة الحياة».

فإن كانت كترة التعاريف تدل على شيء فإنّما تدل على أن الإنسان المفكر، أعني المفكر الممتهن، لابد أن ينجذب إلى موضوع التربية مهما يكن اختصاصه. وذلك لسبب بسيط، هو أن التفكير حينا يعالج القضايا الإنسانية يستدرجه التحليل والتنقيب إلى مشكل التربية لا محالة. إن Rousseau مثلا، حينا شرع في تأليف كتابه «العقد الاجتاعي» لم يلبث أن فطن إلى أن المسائل الاجتاعية والسياسية مرتبطة أشد ما يكون الارتباط بالأنماط التربوية. فانكب على تأليف «إيميل أو في التربية»، فلم يمض على نشر كتابه الأول (أبريل 1762) إلا شهر واحد حتى نشر كتابه الأول (أبريل 1762) إلا شهر واحد حتى نشر كتابه الثاني (ماي 1762). — وليس المهم، في اعتقادي، هو أن نعرّف

⁽o) ألقيت هده المحاصرة سنة 1983.

التربية تعريفا نظريًا، لأن مدلولها لايمكن أن يحدد إلا بالغاية التي ترسم لها. والغاية تتغير بتغيّر الزمان والمكان كما سيظهر لنا ذلك من خلال الحديث في الموضوع. وسأكتفي اليوم بالحديث عن التربية في ماقبل التاريخ وفي العصر القديم.

فأول شيء يسترعي الانتباه، عندما يُنظّر في تاريخ البشرية هو أن المؤرخين القدماء لم يهتموا بشؤون التربية إلا نادرا. كانوا يؤرخون للأحداث وللأعلام من الناس، لا للنواميس السوسيولوجية التي كانت تكيّف العقليات وتصوغ الضمائر وتوجّه مجرى الأحداث من حيث لا يشعر بها عامة الناس. ولهذا السبب يلاحظ أن المصادر التاريخية المتعلقة بالتربية قليلة نسبيا، هذا بالإضافة إلى أن مؤرخي التربية المعاصرين لايستغلون المخطوطات والوثائق إلا بحذر كبير، عملا منهم بالمبدا العلمي القاضي بأن «المصدر المكتوب لايمكن أن يطلع المؤرخ إلا على نصف المحقيقة، في أحسن الحالات، وأنه كثيرا ما يُضل عن الحقيقة إلا، ولهذا كانت التربية آخر موضوع تناوله التاريخ الحديث بالدرس(١) ولم يزدهر هذا الفرع من التاريخ المحاولات الأولى أن الميدان خصب للغاية.

والنقطة الثانية التي ينبغي لفت النظر إليها هي أن وضع التربية في المجتمعات البشرية البدائية، أي المجتمعات التي عاشت قبل ظهور الكتابة، لايمكن أن يُعرف إلا على سبيل التقدير والتخمين، بالاستناد إلى الدراسات الإثنولوجية. وخلاصة ما استنتجه المؤرخون من تلك الدراسات أن المجتمعات البشرية الأولى كانت حريصة على أن تظل قِيمها المعنوية مُتَوَارَثَةً بين الأجيال، يورثها كل سلف لكل خلف، وذلك بصرف النظر عن مستوى تلك القيم. وقد كان ذلكم الحرص هو المنطلق الأول لكل عمل تربوي.

كان العمل التربوي أول ما كان عملا تلقائيا لايدركه وَعْي ولايتناوله تفكير ولا تحليل ولا تنظيم ولانقد. كان في أول الأمر موكولا إلى زعيم العشيرة وقائدها.

⁽¹⁾ من الكتب الأولى التي ألفت في تاريخ التربية ندكر على سبيل المثال :

[«]Essai sur l'histoire de l'instruction publique en Belgique», Théodore Juste, Ed. Jamar, Bruxelles, 1844.

[«]Histoire de l'enseignement populaire», Léon Lebon, Ed.Muquart, Bruxelles, 1868. «Histoire critique des doctrines de l'éducation», G.Compeyre, Hachette, Paris, 1879... وهي لاتتعدى في القدم أواسط القرن التاسع عشر الميلادي.

ولما أخذ السعور الديني ينمو في النفوس أصبح الكهّان يتدخلون في سلوك الناس ويتولون القيادة الروحية شيئا فشيئا، إن عن حسن نية وإن لأغراض شخصية غير نزيهة. فصاروا يهتمّون بسؤون الشباب حتى أصبحوا هم القادة في الميدان التربوي، يبتكرون القِيم الروحية والخلقية ويعملون من أجل تمكينها من النفوس وإبقائها سائرة المفعول مع مرور الزمن. ولما أخذت المجتمعات البشرية تنظم نفسها تنظيما سياسيا، تحالف الدين مع السياسة بكيفية تلقائية. ولم يتغير الوضع تغيرا يذكر إلا عند ظهور الكتابة، ذلك أن عددا من الشعوب القديمة التي اهتدت يذكر إلا عند ظهور الكتابية تنبهت شيئا فشيئا إلى ضرورة ربط العمل التربوي بضروريات الحياة المادية. فاكتملت بذلك الرؤية التربوية لدى الإنسان. ومن الشعوب الأولى التي اكتملت لديهم هذه الرؤية الشعب السومري والشعب المصري والشعب المصري والشعب المصري والشعب المصري والشعب المسومي

ويعتقد المؤرخون أن أول مادة كانت موضوع تلقين تلقائي في المجتمعات البشرية الأولى هي اللغة، وذلك باعتبار أن الكلمة في المجال الثقافي هي بمثابة الخليّة في المجال البيولوجي، إذ هي التي تضمن استمرار الثقافة ـ في المفهوم الأوسع لكلمة «ثقافة» ــ كما أن الخلية هي التي تضمن استمرار الحياة. واستنادا إلى هذا الاعتبار يمكن القول بأن الثقافة ظهرت بظهور المنطق، أي الكلام. فكانت العلاقة التربوية الأولى التي ربطت بين الأجيال البدائية هي أن الخَلَفَ صار يأخذ عن السلَف وسيلة للتعبير، فيحافظ على المفردات والتراكيب، ويحافظ في الوقت نفسه على المحتوى الفكري والعاطفي لتلك المفردات والتراكيب، فتتكون بذلك التقاليد فيما يرجع لمقوِّمات الحياة من مأكل ومشرب وملبس ومأوى وتزاوج وتعامل بين الناس. وقد ظل التخاطب، لمدة غير محددة، هو الوسيلة الوحيدة لتمكين كل جيل من إرث أخلاق الجيل الذي سبقه. وكثيرا ما كانت العِبْرُ وَالْحِكُمُ المتولِّدة من معاناة الحياة تتبلور في أمثال وتعابير تبلورا يكاد يكون جمودا. ومن جرّاء ذلك نشأت الشعوب البدائية الأولى محافظة إلى أقصى درجة. ولمَّا ظهرت الكتابة وأخذ العمل التربوي التثقيفي يخرج من التلقائية والعفوية إلى مجال الاستدلال الناتج من الملاحظة والمقارنة، بقيت الرؤية التربوية مع ذلك سجينة العقلية المحافظة لمدة طويلة، بحيث يمكن القول إنها لم تتخلُّص منه، عند كثير من الشعوب، حتى يومنا هدا.

وبعدما تقدّمت اللغات(2) واتسع مجال استعمالها ظهر نوع جديد من وسائل التعبير، وهو الشعر. فصار، إلى جانب الأمثال، يقوم بدور ذاكرة الشعوب و «أرشيڤاتها» يُقَيَّدُ فيه ما اصطلح عليه معظم أفراد الجماعة ذوي الجاه والنفوذ. فأصبح الشعر عاملا تربويا قوياً، وظل «ديوانا» لكل شعب ما لم يتمكن من الكتابة. فاختلفت كل جماعة بشرية ملحمة أو ملحمات لنفسها، في لغتها بالطبع، وجعلتها مرجعا ترجعً إليه الأجيال. وهكذا أصبح الشعراء هم المربّين، وإن لم يكونوا مربّين محترفين، يأخذ عنهم الناس الموعظة والحكمة ويأخذون عنهم حتى مبادىء العقيدة والدين(3). ويكفينا دليلا على أهمية دور الشاعر التربوي في المجتمعات القديمة مانعرفه عن المجتمع اليوناني فيما بين القرنين التاسع والسادس قبل الميلاد، ثم عن المجتمع العربي في «جاهليته»، أي في القرن السادس وأوائل القرن السابع بعد الميلاد. وقد لاحظ المؤرخون أن الانتقال من مرحلة «التربية التلقائية» أي التربية المعتمدة على الكلمة المنطوق بها _ في الأمثال والأشعار والحكايات الميثولوجية ــ إلى مرحلة التربية المعتمدة على الكتابة، لايحصل إلا بوساطة ثورة فكرية أو روحية شاملة. لقد لاحظوا مثلا أن أفلاطون ثار في كتابه «الجمهورية» على الشعراء اليونان القدماء وعلى هوميروص وهيسيودوص خاصة، حتى إنه قال : «لو كان هوميروص وهيسيودوص قادرين على بث الفضيلة في النفوس لأغناهما معاصروهما عن التجوال والتسكُّع !». لاحظ المؤرخون هذا كما لاحظوا أن القرآن الكريم يدين الشعراء إدانة صريحة، إذ يقول الله عزّ وجلّ : ﴿ هَلْ أَنبَّكُمْ عَلَى مَنْ تَنَزَّلُ الشَّيَاطِينُ، تَنَزَّلُ عَلَى كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ يُلْقُونَ السَّمْعَ أَكْثَرُ هُمْ كَاذِبُونَ، وَالشُّعَرَاءُ يَتْبَعُهُمُ الْغَاؤُون، أَلَمْ تَرَ أَنَّهُم فِي كُلِّ وَادٍ يَهيمُون، وأنَّهُمْ يَقُولُون مَالاً يَفْعَلُون﴾ (سورة الشعراء). كما يقول سبحانه : ﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشُّعْرُ ومَا يَبْبَغِي لَهُ، إِنْ هُوَ ۚ إِلاَّ ذِكْرٌ وَقُرآنٌ مُبِينٌ﴾ (سورة يس). والواُقع التاريخي يدُلُّ على أن المجتمع العربي لم ينتقل بالفعل من حضارة التخاطب والمشافهة والحفظ

⁽²⁾ يُعتقد أن إعماء اللعة، كان دائما من عمل الأفراد دوي الشحصيّة القويّة القادرين على المادرة والانتكار حارح إرادة الحماعة المعية.

 ⁽³⁾ لقد لاحط الاثنولوحيون أن دور الشُّعراءِ التربوي لايرال مهما حدا في المحتمعات المنعزلة
 في الحزر النائية ومن أحسن المراجع في الموضوع كتاب :

[«]Life of Captain James Cook», J.C.Beaglehole, Stanford, California, 1974

إلى حضارة الكتابة والتدوين والتأليف إلا بعد نزول القرآن. فهي إذن ثورة الكتابة على الأُميَّة، شأن العرب في ذلك شأن الشعوب الأخرى. وقد شاء الله كما هو معلوم أن تكون أوَّل سورة نزلت على النبي الأكرم هي سورة «إقرأ»!

وبعد هذا أنتقل إلى النظر في التربية عند الشعوب التي سبقت إلى اعتهاد الكتابة. ومنها في الصفّ الأول شعوب بلاد مابين النهرين.

التربية في بلاد مابين النهرين (3200 ـ 300 ق. م.)

لاشك أن اختلاط الأجناس في بلاد مابين النهرين هو الذي دفع بالعمل التربوي إلى الخروج من طور التلقائية إلى طور النشاط المقصود المنظم. فمن المعلوم أن عددا من الشعوب تعايشت أو تعاقبت على أرض مايسمّى اليوم بالعراق، تخصّ منها بالذكر السومريين والأكّاديين والبابليّين والآشوريين. ولا يخفى ما للملاحظة المتبادلة وما للاحتكاك _ السلمي والحربي على السواء _ من أثر على تفاعل الحضارات، نظرا لما يترتب عليهما من شحذ للعزائم وتصعيد للهمم.

أ ــ التربية في عهد السومريين والأكّاديين (3200 ــ 2250 ق. م.)

السومريون هم الذين أحدثوا أول نظام تربوي عرفه التاريخ في بلاد مابين النهرين. فتلقاه عنهم، بالتتابع كل من الأكّاديين والبابليين والآشوريين. كان ذلك النظام في عهده الأول يرمي إلى خلق جيل من المستكتبين يُعتمد عليهم في تدبير الشؤون السياسية والاقتصادية.

فنشأ ذلك النظام في ظل المعابد، لأنّ الدين والسياسة كما قلنا كانا متداخلين متازرين. فكانت مادة _ الدراسة الأولى هي فن الكتابة. أعني بفن الكتابة تقنياتها (namdubsar). فصار المتخرجون من المدارس يشغلون المناصب في القصور، حتى إنهم سَمَّوا أنفسهم بـ «مستشاري الملوك». فتفطن عامة الناس، شيئا فشيئا، إلى أن تعلم الكتابة أصبح وسيلة من وسائل الرقي الاجتماعي. فمن أهم الصفائح الطينية التي حفظها لنا التاريخ صفيحة كتبت بالسومرية والأكادية معا، تحتوي نصا مطولا عنوانه «مزايا الكتابة». والنص عبارة عن مجموعة من النصائح الموجهة للطالب

المبتدىء تحثه على الصبر والمثابرة؛ وقد نُحتم بهذه الجملة افن الكتابة مفتاح الغنى والحير العميم ! وقد ورد في صفيحة طينية أخرى أن أحد المستكتبين صار يتألم ويتحسر خوفاً من إخفاق ابنه في دراسته ومن تردّي وضعه الاجتماعي بحيث ينزل إلى منزلة العامل الزراعي. وبطبيعة الحال صار المستكتبون، شيئا فشيئاً، محسودين على وضعهم المرموق، بل صاروا ممقوتين محتقرين كا يُمقت اليوم بعض الموظفين ويحتقرون، حتى إنه قيل في يوم من الأيام لأحد أولئك المستكتبين: «من ينظر إليك من الأسفل يَرك أقل من إنسان!».

كان الطفل في المدرسة السومرية يبدأ بتعلم الحروف، ثم يُدرُّب على جمعها في مقاطع، ثم يشرع في حفظ المفردات والجمل مرتبة حسب المواضيع، حتى يُحَصِّل منها المائات. ثم يشرع في حفظ الخرافات والأساطير (خرافات وأساطير في اصطلاحنا نحن)، وهي خرافات وأساطير سومرية قديمة، تكوّنت جلّها في عهد الحضارة الشفوية، فحفظتها ذاكرة السومريين الجماعية وتلقاها منهم الأكَّاديون. وبعد تعلم الأساطير، كان الطالب الصغير ينتقل إلى دراسة مبادىء الحساب والهندسة، فيُدرَّب على حل مشاكل حسابية تطبيقية وعلى تحرير العقود التجارية وغير التجارية... وفي آخر المطاف يكون قد ألمّ بشيء من العلوم في ميادين شتّي، في النحو مثلاً أو الفلسفة، أو الأدب، أو علم اللاهوت، أو الفن والموسيقي، أو علم الطبيعة أو التاريخ والسياسة، أو الرياضيات أو الحقوق أو الجغرافيا، حسب قُدراتِ أستاذه ووَفْقاً للتصورات الفكرية التي كان يتصورها ذلك الأستاذ. وبصورة عامة كان محتوى الثقافة المدرسية في العهد السومري الأكادي الأول لا يختلف كثيرا عن محتوى الثقافة الشعبية. لكنه أخذ يتطور تدريجيا حتى أصبح اختصاصا ومِلْكاً للأقلية المتعلّمة لايتغذّى إلا بإنتاج تلك الأقلّية، الأمر الذي جعله معرَّضا لظاهرة التحجّر التي تتعرض لها كل ثقافة منغلقة. وعلى أي حال يمكن القول بأن الحضارة السومريَّة الأكَّادية هي التي أنشأت أول مدرسة عرفها التاريخ، بما تتضمن كلمة مدرسة من مفاهم بيداجوجية وما يتبعها من مصطلحات. كان التلاميذ يجلسون على مقاعد من الآجر (4 تلاميذ على كل مقعد في MARI مثلا). وفي ذلك العهد أحدثت المصطلحات البيداجوجية الأولى، فرضتها الممارسة اليومية. أحدث إسم للمعلِّم Ummia أي مولاي، في السومرية، فَحُوَّلَ ألى Ummianu في الأكّادية) وسمِّي العَريف Siŝgal (أي الأخ الأكبر) والدرس

mugubba، واللوح المدرسي imsar ŝubba، والإملاء cimsar ŝubba، والاستظهار Kasasèke (س) لل telu بالأكَّادية، والتصحيح igikarkar (س) baru (أك)، والمدرسة كلها edduba (س) — bit tuppi (أك)، أي دار الألواح أو الصفائح.

والغريب _ في ظاهر الأمر _ أن لغة التدريس بعد أن كانت سومرية صرفاً في عهد سومر صارت مزدوجة في عهد أكّاد: سومرية أكّادية في آن واحد. كانت الأكّادية، في عهد أكّاد، هي لغة التعبير الأدبي؛ أما السومرية فكانت هي لغة الحساب والعلوم . فدعت الضرورة والحالة هذه إلى إحداث القواميس المزدوجة الأولى: قواميس سومرية أكّادية كتبت على صفائح من الطين. وكانت اللغة السومرية عبد الأكّاديين تحظي بتقدير خاص. فمما جاء مثلا في أحد النصوص التي عثر عليها، أن طالبا أكّاديا قال لآخر أتناء مشاجرة نشبت بينهما: هو من المراسة وفي السومرية إلى السومرية إلى السومرية إلى السومرية عسيرة تسرف عليها مجموعة من الأساتذة غير المنتمين للمدرسة.

كان التلميذ يُضرب بالسوط لَأَتْفَهِ الأسباب. وكانت الأسرة تترضَّى المعلم وتكرَّمه، فيتغير موقفه إزاء تلميذه على قدر التكريم. كان التلاميذ يحضرون إلى المدرسة وقت الشروق، ولا يغادرونها إلا عند الغروب، ولكنهم كانوا يتمتعون بعطلة شهرية مدتها ستة أيام تُجمع، أو توزع على الأسابيع.

ب _ التربية في عهد البابليين والآشوريين: (2250 _ 539 ق. م) لم يطرأ من التطور على المدرسة السومرية الأكادية، في عهد بابل إلا تغييرُ الإسم، ذلك أن المدرسة أصبحت تسمى «دار المعرفة» bît mummi. ولكن القرائن الأركيولوجية تدل كلها على أن التعليم ازداد انتشارا في القرن 18 ق.م. حتى إنه أصبح يشمل عددا لا يستهان به من الفتيات. وفي هذا العهد بالذات أنشئت داخل القصور مدارس خاصة بأبناء النبلاء، لاسيما في العاصمة Amarian. ومن العلامات التي تدل على أن التعليم انتشر بين جل الأوساط الاجتاعية، كثرة العقود والوثائق المضاة بالإمضاءات الخاصة بدلا من «علامة المسمار» التي كان الأميّون يمضون بها.

أما فيما يرجع لعهد الآشوريين (عاصمتهم نِنْوَى؛ القرن 10 ً حتى 612 ق. م.) فلدى المؤرخين أكثر من 24.000 صفيحة طينية جمعت في مكتبة الملك آشور بَانِيبَعُل (Ashurbanipal في مر.) يُستفاد منها أن النظام التربوي بقي على الوضع الذي عرفه في عهد سومر وأكَّاد وبابل، إلا أن مواد الدراسة أصبحت غزيرة وأن مستواها ارتفع ارتفاعا ملحوظا، لاسيّما في الرياضيات، بحيث أصبح البرنامج يتضمن مفاهيم معقّدة كجذر المربّع وجذر المُكتَّب، والمتسلسلات (séries)، والمتسلسلات الْأُسيَّة (séries exponentielles)، واللَّوغاريتم (Logarithme). فترتب على ذلك أن أبناء الأغنياء والنبلاء هم وحدهم الذين كانوا يتممون دراستهم، إما في مدارس عمومية تابعة للمعابد، وإما على يد أساتذة عائليين تستأجرهم الأسرة. أما أبناء الملك فكانوا يتعلمون في مدرسة خاصة بهم أنشئت في Tarbisu على بعد بضعة أميال من نِنْوَى. كانت المدرسة تسمى bît reduti أي هدار ولاية العهده. لقد عُثر على صفيحة كتبها آشور بانيبعل نفسه، يفتخر بالتعلم الذي تلقاه في تلك المدرسة ويسرد الموادّ التي درسها، فيخبرنا بأنه تعلم فن العرافة (بوساطة الزيت) والضرب والقسمة واللغتين السومرية والأكَّادية، بالإضافة إلى لغته الآشورية، وحفظ قصائد شعرية يرجع عهدها إلى ماقبل الطوفان، كما تعلُّم فنَّ الحرب والصيد، وتدرب على أن هيمشي مشية الملوك، كما يقول بالحرف.

ولما بلغت حضارة ما بين النهرين مداها، في عهد بابل الثانية (625 ــ 539 ق. م.)، صار التعليم يشمل جزءا لابأس به من الفتيات بحيث صرن يشاركن في العمل الإداري بصفة مستكتبات (scribes)، وأصبحت السلطات السياسية العليا تهتم حتى بتعليم الأسرى الأجانب.

لقد ورد في التوراة أن Nabu - Kuddurri - usur - Nabuchodonosor نَبُو خُدُ نَصَّر II (605 ــ 562 ق.م)، ملك بابل الحديدة أمر بتعليم الشباب النجباء من أسرّاه الإسرائيليّين، على نفقة القصر وتحت رعايته ــ وبقيت بابل على نظامها التربوي الذي ورثته عن سومر وأكّاد وآشور إلى أن احتلّها الفرس الإخمينويون سنة 539 ق.م. على يد قوروش (Cyrus II II) فتغير الوضع لأنها لم تعد عاصمة لا في عهد الفرس ولا في عهد الإسكندر ذي القرنين وصارت حضارتها أثراً بعد عين.

التربية في مصر الفرعونية

في عهد «ماقبل الكتابة»، كما رأينا، كان العمل التربوي تلقائيا عير مقصود. تم أصبح عملا مقصودا في عهد سومر. وسرى أنه أصبح موضوع تفكير وبحت نظري في عهد مصر الفرعونية. لقد تركت لما مصر القديمة 24 نظرية تربوية، ملغ إلينا نص بعضها كاملا بمقدماته ونتائجه (4).

كان المبدأ الرئيسي لتلك النظريات كلها هو أن هناك «قضاءٌ وقدراً» مصدره قوة عليا هي التي تنظم كل شيء في الكون. وكل مايناله المرء من خير، أو كل مايصيبه من شر، في حياته، ماهو إلا جزاء له على مراعاته لنظام الكون أو لعدم مراعاته له. ولذا كان لزاما على كل عمل تربوي أن يطلع الناشئة على نظام الكون كما هو، وأن يُقنعهم بأن لاسبيل إلى تغيير ذلك النظام ولّا سبيل إلى حرية الاختيار (Le libre arbıtre). ونظام الكون يقضى بأن هناك حالتين إثنتين، كل إنسان مضطر إلى لزوم إحداهما، وهما حالة السكينة من جهة وحالة القلق، من جهة أخرى. والمنطق يقضي بأن يهدف كل عمل تربوي إلى تكوين أناس تستهويهم حالة السكينة وتخيفهم حالة القلق. والسكينة موقوفة على من يعترف صادقا «بأن النظام القائم هو الحق، (هو المآت ma'at بالمصرية). فإن كان المرء يعترف بذلك النظام كما هو في الطبيعة وفي المجتمع وفي التصورات الأخروية، فهو حريّ بأن تشمل نفسه سكينة الكون. وإن كان يجد في نفسه أدنى نزعة إلى الثورة على ذلك النظام فهو شقي محكوم عليه بلزوم القلق. والاعتراف بالنظام القائم، الذي هو النظام الوحيد الممكن وجوده، لايحصل تلقائيا، وإنما يصدر عن الأفراد المهذّبين الذين صقلتهم التربية الصالحة ونشَّأتهم في احترام الـمآت ma'at. ولذا اتفقت جميع النظريات التربوية على ضرورة تعليم الصغار وتهذيبهم. تقول إحدى تلك النظريات بالحرف: «إن الصغير الذي لَم يُهذَّب لأشبه شيء بالتمثال الحجري». ويوصي صاحب نظرية أحرى كلّ مصريّ مهذّب بالعمل على تربية مواطنيه، ولو على تربية فرد واحد، ويضيف بالحرف أيضا «إذ بالعمل التربوي يُنال رضا

⁽⁴⁾ مما استرعى اشاه المؤرحين أن تاريخ مصر القديمة لم يحفظ من أسماء الأفراد إلا أسماء المراعبة مع أسماء بعض رحالات الدولة الكبار، وبعض المهندسين المعماريين، وأصحاب النظريات التربوية الأربع والعشرين.

الإلاه الأعظم». وقد اتفقت كل البظريات رعم تفاوت أزمنتها على أن العاية القصوى من التربية هي «هداية الشباب إلى سبيل الإله الأعظم».

هذا فيما يتعلق بالنظريات. أما العمل التربوي الميداني فقد ظهر في مصر في أوائل الألف الثالث ق. م. _ لم تخصص له أول الأمر مؤسسة بعينها و لم يسند إلى هيئة تدريس. وإنما كان على كل موظف، حينها يشعر بدنو الشيخوخة أن يختار أحد الشباب ويتخذه تلميذا له كي يُعدَّه لحلافته في الوظيف. كان التلميذ يعيش مع أسرة الموظف، وكان يقدم للأسرة بعض الحدمات التي هي في استطاعته. وبعد الحرب الأهلية الطويلة التي نشبت حوالي 2100 ق. م. تغير الوضع، لأن الدولة في عهد الإمراطورية الوسطى _ اضطرت إلى تنظيم نوع من التكوين السريع من أجل تعويض الأطر الإدارية التي فُقدت بسبب الحرب. فنُظم التعليم على مستويين، أو على صعيدين إثنين : على صعيد شعبي جماعي تُدَرَّسُ فيه القراءة والكتابة لأبناء الصناع الذين يتوقف إنتاجهم على معرفة الكتابة والقراءة، وصعيد فردي في مستوى أعلى صار يشمل أبناء الطبقة صاحبة الامتيازات بحكم وضعها السياسي أو الديني.

كانت المدرسة الشعبية المصرية في غالب الأحيان عبارة عن ميدان صغير في الهواء الطلق. كان التلميذ يستعمل فيها صفيحة من الكلس الهش. وكانت المواد المدراسية هي الآتية: اللغة المصرية، (أما اللغات الأجنبية فلم تكن مفروضة إلا على الموظفين العاملين في المستعمرات، يتعلمونها بوسائلهم الخاصة: (القريطتية والكنعانية والأكّادية). والمادة الثانية هي الرياضيات التطبيقية المتعلقة بمسح الأراضي الزراعية والهندسة المعمارية وصنع الخبز أو الجعة وصنع السفن، بالإضافة إلى بعض المبادىء النظرية كاستخراج جذر المربّع وحساب المثلثات (حجم الهرم، مساحة كرة حيث كان □ «المعروف لدينا الآن (1416، مقدراً بـ 3,16). والمادة الثالثة هي الأخلاق أو علم السلوك. كان تدريس هذه المادة يرمي إلى تعويد التلميذ أن يُقدِّر كل ذي جاه وسلطان بحجة « أن الإله الأعظم هو الذي جعله في المكانة التي هو فيها». ولكن على التلميذ نفسه أن يحب التواضع وأن يلزمه إذا ما أصبح في يوم من الأيام ذا جاه وسلطان. هذا فيما يخص مواد التدريس.

أما فيما يهم طرق التلقين فأول شيء يلاحظ هو أن التلاميذ كانوا ملزمين

خفظ كل درس عن ظهر قلب. كانوا يبدأون تعلم اللغة مثلا بحفظ جمل ينقلونها على صورتها المرئية دون فهم للرموز. ثم يتدرّبون على قراءة الكلمات المنفردة (الطريقة التحليلية) ثم يتدرّبون على تكوين جمل من الأنماط التي سبق لهم أن درسوها، ويُدرَّبون بالمناسبة على تصريف الأفعال وعلى قواعد الإملاء. أما في دروس الأخلاق فكان التلاميذ يحفظون الأمثال ذات المغازي الخلقية، وهي في الغالب أمثال تقادم العهد عليها بحيث أصبحت لاتفهم من الوجهة اللغوية لا من قبل التلاميذ ولا من قبل المعلم. ولكن المعلم كان يحفظ شروحها عن ظهر قلب فيلقنها تلاميذه. كانت الأمثال في أغلب الأحيان مقتبسة من القصائد الشعرية القديمة.

كان المعلمون يبدؤون دروسهم بالجملة الآتية: النتبهوا لِمَا أقول واسمعوا كلامي جيدا، ولاتنسوا منه شيئا ! كانوا يُكثرون من ضرب تلاميذهم، وكان مثلهم السائر هو اأذن الطفل في ظهره، فاضربه عليه حتى يسمعك وكان التلميذ المتهاون باستمرار يعرض نفسه لأن يكبّل في كبل من خشب يضيّق على رجليه ما لم يتحسن عمله المدرسي. ومع ذلك كان التلاميذ يعترفون بالجميل لأساتذتهم ويكثرون من الشكر لهم في جميع المناسبات.

وفي عهد الإمبراطورية الوسطى بالذات أنشئت «مدرسة ملكية» لايقبل فيها إلا أبناء الأعيان من رجالات الدولة، يصبحون رفاقا للأمراء يتلقون معهم تعليما خاصا، فتنشأ يينهم وبين الأمراء صداقة متينة تضمن وفاءهم للعرش الفرعوني. وكان زملاء الأمراء في الدراسة يحظون دائما بالأولوية في نيل المناصب الرسمية العليا. واستمر وجود «المدرسة الملكية» هذه طوال عهد الإمبراطورية الوسطى، ثم تجدد ازدهارها في عهد الإمبراطورية الجديدة. كان التلاميذ فيها يكتبون بالحروف الكهانوتية القديمة (د)، لا بالهيبوروغليفات التي يتعلمها أبناء الشعب وأبناء الطبقة الوسطى. وكانوا يركزون دراستهم على الأدب الكلاسيكي، وأبناء الطبقة الوسطى. وكانوا يركزون دراستهم على الأدب الكلاسيكي، وجغرافية مصر وما يجاورها من البلدان، والرياضيات النظرية، وفنون الحرب، والمصطلحات الإدارية. كان جل الأساتذة في «المدرسة الملكية» يُختارون من بين الموظفين السامين. كان عدد البنات اللواقي كنَّ يتعلمن في المدارس المصرية قليلا جدا لايكاد يذكر. والغالب أن السبب في ذلك هو النظرة التي كان المجتمع

les caractères hiératiques = الحروف الكهانوتية

المصري ينظرها إلى المرأة. لقد كان المصريون القدماء يقولون ويرددون : «إحذر المرأة، لاسيّما إذا كنت لاتعرفها !» كما كانوا يقولون «المرأة بحر عميق مترامي الأطراف وليس له موج اه(6) كانت التربية المصرية إذن تربية قسرية إلى أقصى درجة، إن لم نقل إنها كانت قهرية، من حيث طرقها وأساليبها التلقينية. ومع ذلك نجد فيها، ولو بشكل نظري، البذور الأولى لما يسمى اليوم بالتربية المتحررة. فابتداء من القرن 14" ق.م. صار بعض الأساتذة يستنكرون استعمال العنف في التربية ويدعون تلاميذهم إلى الحوار والمناقشة. فعوضوا عبارة «انتبه لما أقول...إلخ» التي كان يبتدأ بها كل درس بعبارتين متفتحتين (إن صحّ التعبير)، وهما هأحسن الاستماع وتحمُّس للحوار !٥ ففتح ذلك المجالَ للنقد وحتَّى للانتقاد. لكن تطور الطرقُّ التلقينية ظل نظريا في معظم الحالات، فلم ينل من استمرار القسر والقهر في التربية شيئا، فبقيت طرق التدريس هي هي في الأغلبية الساحقة من المدارس حتى نهاية العهد الفرعوني، أي حتى أواخر القرن 4" ق.م ويرى المؤرخون أن السبب الفلسفي في هذه الاستمرارية هو أن المصريين القدماء كانوا يعتقدون أن وضع الإنسان في تدهور وتردُّ مُطّرِدَين، لا في تقدّم، بحيث توجد العصور الذهبية في المَاضي لا في المستقبل. يقول أحد النصوص التربوية التي عثر عليها : «اقتد بأبيك ومن سبقوك، فستجد أقوالهم في كتبهم، فإفتحها واقرأها واطمح إلى أن تحصل معارفهم، فستجد فيها الحكمة مسبوكة مُنقّاةً من جميع النُّفايات !، والواقع أن الفكر البشري لم يقم بالمحاولات الأولى من أجل التخلص من الرؤية المُجِلّة للماضي إلا منذ بضعة قرون كما تعلمون. والواقع أيضا هو أن رجال الدين في مصر القديمة هم الذين كانوا يرسمون للعمل التربوي غايته. كان الإنسان الطيِّب في نظرهم «هو الإنسان الهادىء السهل الانقياد. وهو أشبه شيء بالشجرة الوارفة التي تؤتي أكلها مضاعفا. وهو الذي يلاقي رَبُّهُ٦٥٥٪ يرى مؤرخ التربية المصرية القديمة Helmutt Brunner أن سر الاستمرار والاستقرار في الحضارة الفرعونية هو

⁽⁶⁾ من الظاهر أن مظرة الحضارة المتوسّطية إلى المرأة لم تتعير كثيرا فيما بعد، بما أن الفيلسوف المعربي المسيحي تارتو ليانوس Tertultianus (160 — 222) كان يقول المرأة باب منه يدحل الشيطان ! و و ما أن الحديث المروي يقول النساء حائل الشيطان ! (لسان العرب لابن منظور، مادة حل).

⁽⁷⁾ هذا النص للأستاذ أمييموب (Aménémope) الدي عاش حوالي القرن العاشر ق .م .

التوافق التام بين التصورات الفلسفية والميتافيزيقية وبين النظريات التربوية. وهذا التوافق لايمكن أن يتجدد بأية صورة من الصور، مادامت رقعة الحضارة تتسع.

يمكن أن نقول إن الصين هي التي ظهر فيها أول مفكر بيداجوجي معمّق، ونخلك لأن الصينيين أدركوا قبل غيرهم أهمية العمل الفكري بصورة عامة. ومما يشهد به الواقع التاريخي أن كثيرا من القادة السياسيين والروحيين تبوَّؤوا مكانتهم بفضل تفوّقهم الفكري. وقد استطاع المفكرون الصينيون الأوّل أن يرسّخوا في أذهان الناس أن «الأولوية لمن يعملون بفكرهم!»

1 ــ العصر القديم الأول (أي من القرن 11". ق. م حتى سنة 246 ق. م)

في عهد أسرة Chou وعهد الممالك المتحاربة (أي من القرن 11 ق. م. 246 ق. م) كان الصينيون يعزلون الفتيان عن الفتيات عند بلوغهم سن العاشرة، فلا يعود البنون بعد هذه السن يخالطون إلا الرجال، ولا تعود الفتيات يخالطن إلا النساء. وكانت مدارس البنين الأولى عبارة عن ميادين للرماية بالقوس وترويض الخيل. ولهذا أصبحت كلمة (Hsüeh) المعبرة أصلا عن ميدان الرماية هي الكلمة المعبرة عن التدريس. وكان تعليم الرماية وما إليها من الفنون الحربية مقرونا دائما بتلقين مبادىء أخلاقية تتصل كلها بمفهوم الشهامة والشرف. كان التلاميذ المتفوقون ينالون الجزاء الحسن، فتستفيد منه عشيرة التلميذ الناجح كلها، لأن ذلك الجزاء كان عبارة عن إقطاع. كانت السنة الدراسية تنقسم إلى قسمين : قسم الخريف والشتاء، وقسم الربيع والصيف. يخصص القسم الأول للموسيقي والرقص والحساب وشعائر الدين، ويخصص القسم الثاني للفنون الحربية.

ولما ظهرت في الصين المدارس الفلسفية الأولى أخذ الوضع يتغير. ظهرت تلك

المدارس في أوائل القرن 5 ق .م. وهي في الواقع أشبه شيء بالطرق الصوفية. كان رئيس المدرسة (أو شيخ الطريقة) يتجول في البلدان بدون انقطاع، رفقة تلاميذه ومريديه، وقد يُعدّون بالمئات. ولم يكن Kong-tzu (Confucius) للدارس تدعو إليه كونفوشيوس) إلا أحد أولئك الشيوح. ومما كانت تعاليم تلك المدارس تدعو إليه بإلحاح المساواة بين الناس. ويمكن القول بأن الشيوخ الفلسفة الصينية الأولى هم الذين وضعوا أسس الفكر الكلاسيكي الصيني كا وضعوا أسس البيداجوجية الصينية. كان التلقين في مدارسهم يعتمد أولاً وأخيراً على التعايش والتحاور المستمر بين الشيخ والطالب (أو المريد). لم تكن هناك دروس في المعنى المألوف عندنا، وإنما كان التلميذ يتشبّع بأفكار الأستاذ شيئا فشيئا. كان الحوار شفويا (شفاهيا)، ولكن كان الشيخ وتلاميذه يبلورون مبادىء مذهبهم الفلسفي في مكتوب حينا تكون تلك المبادىء قد نضجت واتضحت. وهكذا تكونت ثلاثة تيارات فكرية بيداجوجية كبرى سيكون لها مفعولها في التربية الصينية فيما بعد.

أ ـ فكر Kung - tzu (ق. م) الذي سيجدده فكر Mencius و 372 ق. م) الذي سيجدده فيما بعد يعد Mencius فيما بعد يالفضيلة وأن سبيل المعرفة هو تركيز الذهن والحفظُ.

ب ـ فكر Mo-tzu (479 ـ 381 ق. م.) الذي كان رد فعل لفكر كونفوشيوس. وهو يقضي أن الأولوية للمعرفة العلمية، المرتكزة على المنطق الجدلي وعلى التجربة والبحث التجريبي (اهتم حتى بالديموغرافيا...).

التي هي مذهب العاوية (le taoisme) التي هي مذهب العالث هو الطاوية (490 - 570 lao - tseu =)- tzu

وهو ينفي صلاحية الكلام في تلقين المعرفة، ويقرر أن الحقيقة لاتُذْرَكُ إلا بالحدس الباطني وممارسة المفارقات.

2 ــ العصر القديم الثاني رأي ابتداء من أواخر القرن 3 ق.م..

في عهد الأمبراطور الطاغية Ch'in shih (221 ــ 210 ق. م .)، توحدت الصين سياسيا وإداريا، وتوحَّد نظام الكتابة وبُسِّط، وأُحرقت كتب الفلسفة، وحظر تعليم الفلسفة (213 ق م.) فانحصر الاهتمام البيداجوجي في تدريس المواد القابلة للتطبيق المباشر كالزراعة والطب والتقنيات الهندسية والصناعية. ولكن في

منتصف القرن 2 ق. م. أخذ المفكرون (وجلهم من رجال التدريس) يرجعون شيئا فشيئا إلى المضاربات الفلسفية وإلى دراسة من سبقوهم. فأدى ذلك إلى نشأة نظام تعليمي جديد تبنّته الدولة. فأخذ التعليم ينتشر في جميع أنحاء البلاد (8)، وأسست أول جامعة صينية (120ق م.)؛ وإذ كان النجباء من تلاميذ الأقاليم يلتحقون بها سُمِّيت بـ «مدرسة النخبة» (الفكرية). وهكذا أصبحت المعرفة في الصين تُلقَّن على مستويين : مستوى أوَّلي (ابتدائي ثانوي) ومستوى أعلى (ثانوي عالى).

كان المعلم (أو الأستاذ، في مدرسة النخبة) يجلس على منصة، فيجلس أمامه التلاميذ على حصير، ويكتبون على مدارج (أي مُذْرَج ومُدرجة rouleau، ج مَدَارج، أي الرُّقع الملفوفة). وفي هذا العهد بالذات ظهرت الكتب المدرسية الأولى، أي الكتب المستطة الموضوعة خصيصا للأطفال، كانت تلك الكتب سهلة واضحة لاتتناول إلا المحسوسات، وكانت المواضيع المطروقة فيها مُرتَّبة بِاعْتِبارِ مَا نُسَمِّيه اليوم همحاور الاهتمام Les centres d'intérêt. وهذا مايجعل Michel Cartier مؤرخ التربية الصينية يعتقد أن مايُعرف اليوم بالبيداجوجية النشيطة، (La pédagogie active) نشأ أول ما نشأ في الصين منذ أزيد من ألفي سنة. أما في الجامعة (مدرسة النخبة) فكان التدريس يرمى إلى تجديد فكر Confucius فَجُمعت بقايا الكتب التي أَتْلِفت سنة 213 ق. م. وكتبت من جديد، وأخذ الأساتذة يفسرونها و يُحشُّونها ويعلُّقون عليها، كما صرنا نحن نفعل بكتبنا من بعد تماما بالتمام. واستمر ذلك الوضع حوالي أربعة قرون؛ ولما انهارت الدولة الصينية سياسيا (ابتداء من 220 ب. م)، وعمت الفوضى وتكوُّن من جرّائها مجتمع يعتمد الإقطاع والطبقية وأخذت العقلية البوذية الدخيلة تحل محل العقلية الكونفوشيوسية الأصيلة، ضعف دور المدرسة العمومية، وجمدت الطرق البيداجوجية. فظهر بسبب ذلك الكتاب المدرسي المنظوم وألُّفت أول «ألفية» لتعليم اللغة (كتاب الألف رمز = Ch'ien tzu wen). ثم أخذت المدارس البوذية تخلف المدارس الصينية، فانتشرت بانتشار المعابد البوذية، وصار الصينيون يتجهون وجهة

⁽⁸⁾ ولم يلبث التعليم أن عَمَّ الفتيات في كبريات المدن، وفي العاصمة Ch'angan حاصة. (والإسم الحالي لتلك العاصمة القديمة هو Hsi-an).

الهند فيما يتعلَّق بالنشاط الفكري ويستقدمون للتدريس أساتذة هنودا. دام هذا الوضع حتى سنة 581 ب.م حيث أعادت إحدى الأسر (Sui) توحيد البلاد. وخلفتها أسرة أخرى (618 T'ang)، فنظمت الإدارة تنظيما محكما. ولم يعد الوظيف يمنح فيها إلا لمن نجح في مباراة فكان لهذه المبادرة أثرها الإيجابي، إذا أخذت المدارس تتكاثر بصورة مطردة، وأخذ مستوى التدريس فيها يرتفع بفضل نظام الامتحانات المشدَّدة. كان الطفل يدخل المدرسة في سن الثامنة، ويواجه أول امتحان في سن العاشرة. كان برنامج التدريس والامتحان معا، في هذه المرحلة، لايخرج عن محتوى مؤلَّفين إثنين : أأحاديث، Confucius، و البرّ بالوالدين، لـ Hsiao - ching. وبعد اجتياز امتحانات أخرى كان من نجح يلتحق بالتعليم العالى حيث كان يتخصص إما في فن الخط والكتابة، أو الأدب، أو الفلسلفة، أو الرياضيات، أو الطب، أو الفنون الحربية. وكان آخر امتحان يجتازه الطالب أشبه شيء بما نسميه اليوم بالدكتورة (Chin shih). ولكن التهافت على المناصب جعل الطلبة يعتمدون على الحفظ قبل الفهم، فأدى ذلك إلى ظهور مايسمى في لغة البداجوجية الحديثة بالمُرَامَقَةِ(le bachotage)، أي الحفظ مع الفهم السطحي. ومع ذلك يمكن القول بأن صين العصر الوسيط ـــ صين القرن 9ٌ و 10 ٌ و 11 ٌ و 12 ـ عرفت نشاطا فكريا وازدهاراً تقنيا (اختراع الطباعة سنة 1041) كبيرا، وذلك بفضل نظامها التربوي. فأشعّت على كوريا واليابان خاصة وصارت نموذجا بيداجوجيا لذينك البلدين. ومما اتسم به النظام التربوي الصيني أنه كان ديموقراطيا إلى حد كبير. كانت الدراسة في متناول الطبقات الفقيرة. لقد أثبتت الدراسات التاريخية مثلا أن نصف الناجحين في شهادة الدكتورة الأدبية (وهي أصعب الشهادات إذَّاك) في أواسط القرن 11 الميلادي كانوا ينتمون إلى أسر جد متواضعة. وفي القرن 11 ٌ بالذات حدث ما يمكن أن يسمّى بالتضخّم الجامعي، وذلك أن عدد حاملي الشهادات أصبح يفوق الحاجيات، فكانت محاولات لإصلاح نظام الامتحانات (بدعوى أن التكوين غير مطابق لنوعية الحاجات. وهذا كلام كثيرا مانسمعه في وقتنا الحاضر، في غير ما بلد). فنتج من ذلك أن أنشئت معاهد حرة كثيرة، من جهة، ونشط التفكير البيداجوجي من جهة أخرى. ولايزال تاريخ التربية يحفظ ذكرى مُرَبِّينِ صينيين كبيرين عاشا كلاهما في القرن 12 الميلادي. وهما Chu - hsi الميلادي. وهما

طويل نحول أحيانا إلى مساحرة، لأن الأول كان يشيد بمزايا الطريقة التقليدية طويل نحول أحيانا إلى مساحرة، لأن الأول كان يشيد بمزايا الطريقة التقليدية المعتمدة على الحفظ، بينا كان الثاني يدعو إلى اعتاد الطريقة التي نسميها اليوم بالطريقة الفعالة، (la méthode active) وهي التي يرتكز فيها التعلم على الممارسة والملاحظة الدقيقة بالحجة والمنطق. وهي الطريقة التي تدعو التربية الحديثة إلى اتباعها في جميع الأقطار المتطورة.

ولما قضى الغزو المغولي على النظام الصيني (1276) سياسيا واجتماعيا وتربويا، ضاق نطاق التعليم من جديد وانحصر العمل التربوي في المعابد البوذية «والطاوية». ومع أن المعول أنفسهم أو _ أرسطو قراطيتهم على الأقل _ تأتروا بالثقافة الصينية وبالعقلية الصينية، لم يتمكن النظام التربوي الصيني من تجديد نفسه. فدخلت الصين في السبات الطويل الذي لم تستيقظ منه إلا في القرن العشرين.

التربية في الهند في العصرين القديم والوسيط

ا _ التربية في عهد البراهمانية القديمة .(أي من أول تاريخ الهند، حتى 600 ق. م)

_ كلمة (Shishka) الدالة على مفهوم التربية تعني في أصلها اللغوي والاستظهار) أو (الحفظ والحفظ والمستظهار). وفي الواقع كان السباب الهندي ملزمين بحفظ النصوص المقدسة عن ظهر قلب. وبعد مرحلة الحفظ المجرد، كان الشاب يدخل ما كان يسمى عندهم adhyayan أي «البحث عن ...» أو «الطلب»، أي البحث عن شيخ. والغاية من الدراسة غاية دينية ليس غير، هي السعاد الناس في الدنيا والآخرة!» كما كانوا يقولون. وكانت وسيلتها هي تعويد الفرد أن يتفاني في «الروح الكونية» (l'esprit universel). وإذا كان المجتمع الهندي يتصف بالطبقية منذ دخوله في التاريخ كانت التربية في العهود الأولى موقوفة على أنناء الطبقة العليا، طبقة المكنة البراهمانيين. ثم اتسع نطاقها حتى شملت الطبقتين

الثانية (Kshattriyas) والثالثة (Vaishyas). لكن الطبقة الرابعة والأخيرة (Soudras) ظلت محرومة.

في ذلك العهد لم تكن هناك مؤسسات ومباني خاصة بالتدريس، وإنما كان التلميذ (الطفل البالغ سن الثامنة يفد على المعلم في بيته، ثم فيما بين سن العاشرة وسن الثامنة عشرة يتردد على منزل معلم آخر في مستوى أعلى، ثم يشرع في التنقل والبحث عن االشيخ الذي سيمكنه من التفاني في االروح الكونية ال وكان لكل شيخ الأثيرة أو الزاوية كانوا يسمونها ashram. وبعد لزوم شيخ من الشيوخ لمدة تطول أو تقصر كان الطالب يشد رحاله للتنقل بين المشايخ الأخرى الذائعة الصيت. وكانت بعض الأديرة أو الزوايا تتحول إلى شبه جامعات الذائعة الصيت. وكانت بعض الأديرة أو الزوايا تتحول إلى شبه جامعات تلك الجامعات واستمر إسعاعها ما لايقل عن خمسة عشر قرنا (من 10 ق. م. الله الجامعات واستمر إسعاعها ما لايقل عن خمسة عشر قرنا (من 10 ق. م. إلى 5 ب. م.)، كانت توجد بمكان يسمى (Takshila) على بعد 32 كم غرب هي الآتية :

العلوم الدينية، والطب والجراحة، وفنون الحرب، والتنجيم، والتجارة، والعرافة، والسحر، ورقية الأفاعي. كانت الكتب عبارة عن ألواح من لحاء الشجر. وكان للطلبة لباس خاص من الفرو أوالصوف أو القطن. كان الشيخ والطلبة يعيشون من موارد صنيعة الدير أو الجامعة. وكان الملوك والأغنياء من الناس يهبون الجامعة أتعاما رُصِّعت قرونها ذهبا، وكانوا يُقطِعون لها من أراضيهم (9). ومع ذلك كان الطلبة مازمين بممارسة التسول من أحل ترويض النفس على التواضع.

II ــ التربية بعد ظهور البوذية (ابتداء من القرن 5 ق. م)

لم تغير البوذية شيئا في الفلسفة الهندية من حيث اتجاهها العام. ولكنها أغنت الفكر التربوي وحاولت أن تعمل على رفع المستوى الأخلاقي بطريقة عملية،

⁽⁹⁾ كتب المؤرح الإنحليزي G.W.Leitner، سنة 1882، في موصوع تمويل المؤسسات التعليمية، ما يلي : هكان كل طاغية، وكل مراب حريص على جمع المال، وكل لص، وكل مائع متجول، كانوا جميعا يشارون في ترضي صمائرهم بواسطة إنشاء المدارس أو مكافأة العلماء والأساتدة!ه

وقررت أن «الانطفاء» (أي التفاني في الروح الكونية) Nirvana(10). لايمكن أن يكون موقوعا على طبقة دون سواها. وقررت أن تجعل لغة الشعب هي لغة التدريس. فأقبل الناس إقبالا عظيما على التعليم، وأصبحت الأديرة البوذية عبارة عن مراكز تعليمية غاصة بالتلاميذ المنتمين إلى الطبقات كافَّة، على حلاف الأديرة البراهمانية ashrams السالفة الذكر. وفي سنة 425 ق.م أسس دير بوذي لم يلبث أن تحوَّل إلى حامعة كبرى، وهو ديرNalanda. أسس هذا الدير على معد 60 كم جنوب Patna عاصمة ولاية البهار (le Bihâr) الحالية. كان عدد طلبة تلك الجامعة لايقل عن 10.000 طالب. كان طول مبناها 1.600 م وعرضه 800 م. كانت تحتوي 316 قاعة للدراسة. كان الطلبة يؤمونها في جميع أنحاء الهند ومن مغوليا والصين والثيبت وكوريا. كانت هيئة التدريس فيها، أوائل القرن السابع الميلادي، تتكوَّر من 1.510 أستاذ. وكان الالتحاق بها، بالنسبة للطلبة، مقيدا بالنجاح في مباراة لايقبل اثرها إلا 20% من عدد المرشحين. كانت خزانة تلك الجامعة تتكوّن من ثلاث عمارات في أعلاها تسع طبقات. وكان خرّيجو Nalanda هم قادة الفكر في الهند لمدة طويلة. فمنها تخرج الفيلسوف الكبير Nâgârjana القرن 3 ب. م)، والطبيب الفيزيائي Charaka القرن 2 ب. م.)، والشاعر المسرحي Kâlidâsa. (القرن 4 ب.م.) الذي لاتزال مسرحياته تعرض على الخشبة حتى اليوم، والفيلسوف الرحّالة الصيني Hsuang - tsang (القرن 7 ب. م) _ كانت لجامعة Nalanda إدارة منظمة على النمط الذي تعرفه الإدارات الحديتة : كان لها رئيس مستشار ورئيس مساعد وكاهن إمام وموظفون ومستخدمون. وكانت إدارتها تسهر على تطبيق قرارات مجلسيها، الإداري المالي، والتربوي. وكان للجامعة أوقاف تضمن لها موارد قارة. أما مواردها غير القارة فكانت تتكون من هبات الملوك والأغنياء المتبارين على قرن أسمائهم جامعة Nalanda. وقد استمر وجود تلك الجامعة 16 قرنا، من 425 ق م. حتى أواخر القرن 12 الميلادي حيث هدمها الفاتحون المسلمون.

0 0 0

⁽¹⁰⁾ كانت العاية من كل دراسة هي الوصول إلى «انطفاء الشهوات»، لأنه هو السبيل الوحيد إلى هالحكمة» وإلى القدرة على التأمل في الكون.

البراهمانية الجديدة في العمل التربوي (فيما بين 550 و 1200 ب. م)

في القرن 6 الميلادي تجدد الفكر البراهماني حتى أخذ يتغلب على الفكر البوذي، فسمي بالبراهمانية الجديدة. فتغيرت التصورات التربوية ، وأطلق على التربية إسم Vinaya، أي التنظيم (أي تنظيم الجسم والعقل والأخلاق). فنتج من ذلك رجوع إلى اللغة السانسكرية القديمة؛ وكثر الإقبال في المدارس على الشعب ذات الصبغة الاقتصادية، أي التي تضمن كسب العيش، وكثرت مدارس البنات، والصاعية منها خاصة، حيث كانت تدرس المواد الآتية : التدبير المنزلي، وغزل الصوف، وتربية المواليد.... وقد ترتب على انتعاش البراهمانية تنافس بينها وبين البوذية، فنشط بذلك الفكر التربوي، مع لزومه الدائم لنفي العنف عن ميدان التعليم.

IV ــ اندثار التعليم الهندي القديم.

وفي تلك الأثناء جاء الإسلام (القرن 11 والقرن 12 ب. م) فوقع اصطدام عنيف بين حضارتين كبيرتين لكل منهما تصوراتها الكونية. فمن المعلوم أن الإسلام كان _ ولايزال _ حربا على الوثنية. ومن المعلوم أيضا أن الهند كان هو معقل الوثنية. فلم يكن من الممكن أن يجد المسلمون صعيداً للتفاهم الروحي مع الهنود. وبما أن الأديرة كانت هي منشأ الاعتقادات الوثنية، رأى المسلمون أنفسهم مضطرين إلى القضاء عليها. فهدموا المباني _ حسب المؤرخ الهندي للتربية مضطرين إلى القضاء عليها. فهدموا المباني _ حسب المؤرخ الهندي التربية اندثارا كاد يكون شاملا، وحل محله _ في الأوساط التي اعتنقت الإسلام _ اندثارا كاد يكون شاملا، وحل محله _ في الأوساط التي اعتنقت الإسلام _ تعليم إسلامي كان يلقن بالفارسية أو بالعربية. وأسست جامعات إسلامية في كل من المدن الآتية : Gopaman و Gopaman و تلك الجامعات الطلبة غير المسلمين،

⁽¹¹⁾ ومراكز تعليمية أحرى شبيهة بالزوايا المغربية في كل من

ولم تكن اللغة العربية تفرض فيها عليهم كما كانت تفرض على المسلمين(12)

التعليم ۚ في اليابان (حتى القرن 17 الميلادي)

يمكن القول بأن عهد « ماقبل التاريخ» امتد في اليابان حتى القرن الأول ق. م. وكل ما يعرفه التاريخ عن اليابان فيما بين القرن 1 قن.م. والقرن 3 بم. إنما استقاه من المصادر الصينية. كان اليابانيون في تلك الحقبة وثنيين لايؤمنون بوجود حياة أخروية، ولكنهم كانوا يتعبّدون من أجل السعادة الدنيوية(١٦). وكان العمل التربوي عندهم آنذاك بدائيا تلقائيا. وفي القرن 3 بم. أخذوا يتأثرون بالحضارة تكوّنت طبقة أرسطوقراطية حرصت على استيراد الثقافة الصينية وعلى هضمها. فنتج من ذلك أن نشأت في اليابان ثقافتان : ثقافة شعبية وثقافة أرسطوقراطية فنتج من ذلك أن نشأت في اليابان ثقافتان : ثقافة شعبية وثقافة أرسطوقراطية أشبه ما يمكن الشبه بالعمل التربوي في الأوساط الأرسطوقراطية أشبه ما يمكن الشبه بالعمل التربوي في الأوساط الشعبية فقد ظلّ يتخبّط في بدائيّته، القادة والأعيان. أما العمل التربوي في الأوساط الشعبية فقد ظلّ يتخبّط في بدائيّته، إلا أن الفتيات استفدن من كون أسرة Fujiwara لاتستخدم في قصورها المتعددة غير الخادمات المتعلمات(١٩) فتبارت بنات الشعب على تعلم القراءة والكتابة حتى ظهر منهن جيل من الكاتبات والمفكرات.

وفي القرن 9" الميلادي أخذ الوضع يتغير بفضل نشاط بُونْزَيْنِ بوذيين إثنين، هما Sar-chô و kû-kai. عمل هذان البونزان على نشر العقيدة البوذية، وأدخلا مفهومي الثواب والعقاب الأخرويْن في الإيديولوجية الدينية اليابانية، وأسسا

⁽¹²⁾ كانت المواد التعليمية في الحامعات الإسلامية الهندية هي الآتية : السحو، والبلاعة، والمنطق، والعقه، والأدب، والتاريخ، والرياصيات. هذا، ومما يلفت السطر أن الجامعات الإسلامية الهندية ورثت عن الجامعات الهندوسية تنظيماتها المالية والإدارية.

⁽¹³⁾ كان اليابانيون يسمون الآخرة بـ ١عالم الظلمات٥.

⁽¹⁴⁾ أسرة Fujiwara أسرة كبيرة رودت الدولة اليانانية بالورراء والورراء الأول والموظمين السامين لمدة ستة قرود، من القرن السابع إلى أواحر القرن الثاني عشر الميلاديين.

مدارس شعبية واخترعا نظاما صوتيا للكتابة. فصارت المعرفة تنتشر في الأوساط المستضعفة.

وابتداء من القرن 12 الميلادي أخذت طبقة رجال الحرب الإقطاعيين (Samouraïs) تتقوى وتطغى، فسيطرت العقلية الإقطاعية شيئا فشيئا، وأخذ نطاق العمل التربوي يضيق حتى إنه صار في القرنين 15 و 16 الميلاديين ينحصر في أسر «الساموراي» وحدها، على شكل تعليم عائلي ودروس خاصة تُلقَّن أبناء أولئك الإقطاعيين في قصورهم.

وفي القرن 16 الميلادي بالذات حدث في اليابان حدثان ستكون لهما فيما بعد انعكاسات ثقافية وتربوية غير متوقعة. أولهما انتشار العملة النقدية (La) monnaie). فبانتشار العملة استطاعت فئة من الشعب أن تدخر رأسمال وأن تكون من نفسها طبقة جديدة لم يكن اليابان يعرف مثلها من قبل، وهي الطبقة البورجوازية. وبفضل هذا التحول الاجتماعي أصبح الفرد الشعبي الياباني يشعر بأنه كائن حرّ يمكنه أن يستقل بذاته وأن يكسر القيود الاقتصادية التي كانت تربطه بذوي الأملاك من «الساموري» ومن بقايا الطبقة الأرسطوقراطية.

فتكوَّن تيّار فكري مناهض للنظام التربوي السابق، وتحول مركز القيادة الفكرية شيئا فشيئا من مدارس النبلاء إلى المؤسسات التعليمية التي أنشأتها البورجوازية، وفي تلك الأثناء حدث الاتصال بالغرب الأوربي.

ثُمَّ اتصال اليابان الأول بالغرب على طريق الصدفة، ذلك أن سفينة برتغالية محملة بالأسلحة النارية جنحت على شاطىء جزيرة يابانية سنة 1543. فاكتشف اليابانيون أن هناك عالما له من القوة المادية ما سيرشحه للهيمنة. فكان رد الفعل الأول هو أن انكمش اليابان على نفسه خشية أن يتسرب إليه نفوذ ذلك العالم القوي. فأغلق موانئه في وجه السفن الغربية(15) إلا ميناءا واحداً هو ميناء القوي، نركه مفتر حا للتبادل التجاري مع بلد غربي واحد هو هولندا. ومن تلك النافذة الضيقة أخذت التقنيات الغربية وبعض العلوم تتسرب إلى اليابان،

⁽¹⁵⁾ أعلقت اليامان موانئها دور السفن العربية بكيفية تلقائية، ابتداء من سنة 1612، ثم قست الاتصال بالتحار الغربيين تقيبا مشددا في سنة 1641 و لم تترك للتواصل معهم إلا ميناء Nagasaki

وكان اليابانيون يسمونها بـ «العلوم الهولندية» فتغير الرأي العام تجاه الغرب، إذ صار المسؤولون وعامة الناس بعد المسؤولين يدركون أن اقتناء «العلوم الهولندية» (كا كانوا يسمونها) سيكون هو الضامن لاستقلال البلاد في المستقبل. وتقوى هذا الاتجاه في الرأي لما استطاعت أسرة Tokugawa المنافراي، وتحول عدد كبير من أولئك الإقطاعيين إلى رجال تعليم، وفتحوا مدارس في جميع أنحاء اليابان. فلم يلبث عملهم التربوي أن آتى أكله، بحيث أن اليابان أصبح يُسهم في الفكر العلمي المتجدد لل في القرن 19 كا يُظنُّ عادة لليابان أصبح يُسهم في الفكر العلمي المتجدد لل في القرن 19 كا يُظنُّ عادة مقتدرون أمثال الرياضي الكبير Seki Takakazu. وقد ظهر فيه منذ ذلك العهد علماء مقتدرون أمثال الرياضي الكبير Seki Takakazu (1708 – 1642). وإني أرى من المناسب أن أختم هذه الكلمة الموجزة التي قلتها بخصوص التربية اليابانية بملاحظة لاحظها أحد الخبراء الغربيين بالثقافة اليابانية. يرى ذلك الخبير، وهو بمي التي مكنت اليابان من التطور السريع الذي عرفه في القرنين 19 و 20 هي عندام تلك الخاصية هو الذي ربط الصين بماضيها حتى منتصف القرن العسرين، وانعدام تلك الخاصية هو الذي ربط الصين بماضيها حتى منتصف القرن العسرين، ولم يمكنها من الاقتداء لا بالغرب ولا باليابان.

ذلك أن القادة السياسيين الصينيين ظلوا حتى القرن العشرين يعتبرون أن العلم المُعوَّل عليه هو العلم الذي تتبناهُ الدوائر الرسمية وتُقِرُّه وترعاه، بينا كان النظام السياسي الياباني يترك الحرية المطلقة لكل تيار فكري، إيمانا منه بأن الحقيقة العلمية أمر نسبي لايمكن أن يحتكرها أي رأي أو نظر.

التربية اليونانية

في عهد الشعراء (القرن 9 ـ القرن 6 ق. م) كانت القيم الثقافية اليونانية حربية بالدرجة الأولى. ولذا كانت التربية ترمي إلى إعداد الشباب للمباريات الرياضية وللتبارز الحربي. فنتج من ذلك أول ما نتج تنظيم الألعاب الأولمبية

⁽¹⁶⁾ حكمت أسرة Tokugawa العسكرية اليابال من سنة 1603 إلى سنة 1868؛ كال مقرّها هو Tôkyô يبا كان الأمراطور ٥عروساه في Kyōiō لايكاد يمارس من السلطة الفعلية شيئاً.

(776 ق.م). ثم أخذ اهتمام اليونان ينصب على الطب والجراحة لما لهما من صلة بصحة البدن، ثم على الموسيقى والرقص لما فيهما من تسلية للرياضي وللمحارب. وكان الشعراء هم المربّين الأول لما كان لهم من تأثير عاطفى في النفوس.

تبلور هذا التصور للعمل التربوي في حضارة إسبارطا (Sparte)

ظلت إسبارطا حتى بعد عهد الشعراء تعتبر نفسها هي الوارثة الشرعية للقيم اليونانية القديمة. فدفعها ذلك الشعور إلى إحداث ما يمكن أن نسميه في لغة الحضارة الإسلامية بـ «الحِسْبة التربوية». ذلك أنها أحدثت منصبا يشغله شبه محتسب (paidonomos) جُعل العمل التربوي تحت مراقبته إبتداءً من القرن 6ٌ ق م _ كان اله paidonomos هذا يرأس لجنة تقضى بإبادة ذوي العاهات من المواليد، ترسلهم فور ولادتهم إلى شعب معين بين جبلين وتتركهم هناك وشأنهم حتى يموتوا(١٦٠). أما الأصحاء من البنين فكانوا عند بلوغهم سن السابعة يُنظمون في عصابات يقضى أفرادها سحابة يؤمهم خارج المدينة، وهم حفاة القدمين بصفة إجبارية، فيمارسون أنواعا من الألعاب العنيفة. وعند ما يبلغون سن 12 ً يلزمون ضواحي المدينة ليل نهار، ليس لهم من الملبس إلا رداء خشن، وليس لهم من فراش للنوم إلا حصير من قصب. يُفرض عليهم حلق الرؤوس والتقشف في الأكل إلى أقصى حد، ويمنع عليهم الاستحمام. كانوا يمارسون الصيد في النهار والسرقة في الليل. وكانت تنظم بين العصابات حروب لاهوادة فيها يجلد إثرها كل جبان على يد أعوان المحتسب التربوي الذين كانوا يُسمُّون الحملة السياطه (١٤). وعند ما يبلغ الشاب سن العشرين يسمح له بالعودة إلى أسرته في المدينة. _ أما الفتيات الإسبارطيات فكنَّ يتلقين تكوينا رياضيا قاسيا. وكان يباح لكل فتاة قوية منهن عند بلوغها سن الزواج أن تخادن من الشباب الأقوياء من

⁽¹⁷⁾ كان المكان الذي يرسل إليه المواليد ذوو العاهات يسمى : Apothetaı وهذا الإسم مركب تركيبا إسناديا من apo (أَضَعُ) و thetai بعيداً. وهو ممرّ ضيق يقع بين جبلين في سلسلة Taygetos المشرفة على إسبارطا.

⁽¹⁸⁾ كان الالتقاء يتم بين العصابات، في تلك الحروب، في ميدان شاسع يسمى ٥حقل الدُّلْبِ٥ .Le champ des platanes)

ترتضيه لنفسها كي تنجب منه فتي قويا أو فتاة قوية(١٩).

لا الإسبارطيون حسب المؤرخ Plutarkhos و 125) لا يهتمون بفن الكتابة ولا بالأدب إلا في حدود القدر الأدنى، وكانوا يعلنون احتقارهم للبلاغة وازدرائهم لكل من يدعيها، وكانوا يدربون أبناءهم على الإيجاز في القول. وبفضل ذلك النظام التربوي القاسي ظلت إسبارطا سيدة المدن اليونانية طوال القرنين 6 و 5 ق. م.

التربية في أثينا

بينا كانت إسبارطا تعطي الأسبقية المطلقة للوظيفة الحربية، كانت أثينا تسعى لتكوين المواطن الصالح فكريا وخلقيا، وتعمل على بث الروح الديموقراطية في النفوس. لقد كان زعيمها السياسي الكبير Periklês يردد: «إننا لن نكون أقل منهم (أي من الإسبارطيين) بأساً وشجاعة، رغم انعدام القسرية في حياتنا المويظهر أن السبب في تعارض العقليتين، الإسبارطية والأثينية، هو كون إسبارطا مدينة مغلقة لا تقبل استيطان أي أجنبي عنها، بينا كانت أثينا مفتوحة «اللافاقيين» اليونانيين. فلما كثر عدد الآفاقيين أخذوا يدعون إلى المساواة والتعامل الديموقراطي. فنشأ في الأذهان تصور جديد للمواطن الصالح(20) تجسد في قيام الديموقراطي. فنشأ في الأذهان تصور جديد للمواطن الصالح(20) تجسد في قيام الخطوة الأولى في إنشاء النظام التربوي الملائم للممارسات الديموقراطية هي دعوة الحواطنين إلى تعلم الكتابة، لأن الديموقراطية تقتضي الاقتراع، والاقتراع السليم المواطنين إلى تعلم الكتابة، لأن الديموقراطية تقتضي الاقتراع، والاقتراع السليم يقتضي معرفة الكتافة. فأدرك الشعب الأثيني أن «الدفاع عن قوانين المدينة أوْجَبُ على الناس من الدفاع عن أسوارها!» كا قال أفلاطون.

⁽¹⁹⁾ قلّد Hitler الإسبارطيين في تنظيمه للشبات الهتليري (Hitlerjungend) بإنشائه ما سماه همانع الحياة، (Liebensborn)، وهي عبارة عن محيمات للفتيان والفتيات «الآريين» تسود فيها الإباحية.

⁽²⁰⁾ و لم يعد البطل الهوميري، (أي البطل الذي بوّه بخصاله الشاعر هوميروس، وهو أشبه ما يمكن الشبه بالبطل العتري عند قدماء العرب) هو النموذج.

وقد كانت النتيجة في الميدان التربوي، إبتداء من القرن 5 ق. م. أن تحول نظام التداريب العسكرية التي كان يمارسها الشباب بين سن 18 وسن 20 إلى نشاط مدرسي يزاوله الشبان بين سن 12 وسن 18 ، أثناء المرحلة الأولى من التحول، ثم بين سن 7 وسن 18 في المرحلة الثانية. وهكذا أدّى التفكير في ضرورة تغيير النظام السياسي إلى تغيير النظام التربوي(21).

ويُرجِّحُ المؤرخون أن Puthagoras هو أول يوناني ابتكر قواعد للعمل المدرسي والتمس منهجية للتفكير والتلقين، وشعر بضرورة تصنيف المواضيع، إلى غير ذلك من الأشياء التي تظهر لنا اليوم بسيطة. ومع أن Puthagoras لم يكن أثينياً ولم يعش في أثينا، فإن تفكيره أثر تأثيرا عميقا في الفكر الأثيني. وبما أن للديموقراطية محاذيرها، فإن ذلك الفكر لم يلبث أن أصابه الزيف على يد السفسطائيين. ذلك أن الحوار السياسي الديموقراطي يتطلب نوعاً من الفصاحة ونوعا من المنطق. فأدى ذلك إلى ظهور السفسطة التي هي كلام يعتمد على أساليب الاقناع المبني على المغالطة (وهو شيء يسمى اليوم في المجتمعات الغربية بفن التبليغ التبليغ المخالطة (وهو شيء يسمى اليوم في المجتمعات الغربية بفن التبليغ التبليغ المخالطة (وهو شيء يسمى اليوم في المجتمعات الغربية بفن التبليغ التبليغ المخالطة (وهو أي المجتمعات الغربية الفن التبليغ المخالطة (وهو أي المجتمعات الغربية المنابع الم

وبما أن في طيِّ كل نقمة نعمة كما يقال، أثار عمل السفسطائيين رد فعل قوي على لسان الفيلسوف الشهير سقراط، أبي المنطق الجدلي. فعلى عكس ما كان يفعله السفسطائيون قرر سقراط أن لا يتقاضى أجراً من تلاميذه ومستمعيه، فحرر الفكر من قيود المال وجعله في خدمة الحقيقة. والحقيقة في نظره كامنة في النفوس، والنفوس تُولَّد كما تولَّد المرأة الحامل. كان سقراط يقول: «أُمِّي تمارس قبالة المواليد وأنا أمارس قبالة الأفكار!» ولذا سميت طريقته في التخاطب بين المعلم والمتعلم بالقبالة (maieutikê). ويمكن القول بأن سقراط هو الذي صنع خير أداة للفكر اليوناني القديم، وهو الذي مكن الجيل الذي جاء بعده من التفكير الجدي في شؤون التربية ومن الحوار الطويل الذي أثاره موضوع التربية.

⁽²¹⁾ بطبيعة الحال قاومت الأرسطوقراطية الأثينية هذا التحول بكل قواها، لأنها كانت تعتبر أن ٥ الأصالة لاتكتسب إه كانت تستهزىء بـ همتعلمي الشجاعة والشهامة، أي بطالبي المستحيل، لأن الشجاعة والشهامة، في نظرها، لا تُتَعَلَّمَانِ، وإيما تورثان عن الآماء والأحداد، إن هما توفرتا لهم. ولا يزال الخصام في شأن ٥الموروث والمكتسب، محتدماً مين مفكري اليمين وممكري اليسار، في أوربا وحتى في أمريكا، إلى يوما هذا.

الحوار اليوناني الأكبر حول موضوع التربية

في أواخر القرن 5 ق. م نشبت حرب البيلوبونيز المشهورة التي دارت رحاها بين إسبارطا وأثينا مدة مايقرب من ثلاثين سنة (431 ــ 404 ق. م.) ولما كان النصر حليف إسبارطا أصبح عدد من المفكرين الاثينيين يشكُّون في صلاحية نظام أثيبا التربوي. فنشبت من جراء ذلك حرب كلامية أدبية بين جميع المهتمين بشؤون التربية في اليونان حول موضوع Paideia أي التربية. بدأ الجدال بالمقارنة بين التربية الإسبارطية والتربية الأثينية. فجرَّ ذلك إلى طرح السؤال الذي أصبح معهودا فيما بعد والذي لايزال مطروحا حتى اليوم، وهو «ماهي الغاية من التربية، وما هي الوسائل التي يمكنها أن تؤدي إلى تلك الغاية ؟٥ فتعددت الآراء وكثرت الاقتراحات، وأسهم في الحوار كل من Xénophon (430 — 355 ق. م.) و Euklidês ق.م.) و 338 — 436 ق.م.) و 348 — 428 ق.م.) Platôn المعروف بالسقراطي (450 ــ 380 ق.م.) وغيرهم من المفكرين. وقد حلَّل أفلاطون موضوع التربية كما هو معلوم، تحليلا ضافيا، في مؤلَّفيه «الجمهورية» و«الشرائع» (Les lois)، أظهر فيه تصوّره للعمل التربوي، وجعله مرتكزا على مبدإ عامّ عبّر عنه بوضوح إذ كتب ما يلي : «لا يمكن غيرَ ذي ثقافة ولا غير ذي تمرّس بالحقائق الفكرية أن يكون في يوم ما أهلا لحكم دولة». ثم أبدى رأيه في الكيفية التي ينبغي أن ينظم بها العمل التربوي، معلنا قبل كل شيء أن الشعر غير صالح لأن يكون أداة تربوية، ومؤكدا بعد ذلك أن نجاعة التربية مرهونة بالصرامة الفكرية وبالعمل على إقصاء كل ضعيف حينا يظهر ضعفه. ثم قرر أن التربية الكاملة الشاملة تتمّ في خمس مراحل، يربى في أولاها الطفل عند بلوغه سن 3ٌ، ويُخَرُّجُ في آخرتها الشيخ البالغ سن الخمسين فيلسوفا حكيما. ومما لاحظه المؤرخون أن أفلاطون وضع هذا البرنامج للتربية حينها جاوز سن الخمسين بقليل وبعدما كان قد مارس التدريس في «أكاديميته» عشر سنوات.

ومن الفلاسفة الذين عارضوا أفلاطون في رأيه نخص بالذكر إيزوقراطيس إذ كان يرجح كفَّة الشعر ويعتبر أن البيان هو أساسٍ كل علم. فلما جاء أرسطو (384 Aristotalês ـــ 322 ق. م.) حاول أن يوفق بين نظرية أفلاطون ونظرية إيزوقراطيس وطبق نظريته هو في مدرسته Lukaios. (إسم حي من أحياء أثينا)، وأوصى بمراعاة الميول الطبيعية عند الأطفال الصغار وحذر من الفكر المجرد عن التجربة والممارسة، وأقر رأي أفلاطون القائل بأن تطور المفاهيم التربوية مشروط بتطور البحث الطبى والبيولوجي.

وكانت نتيجة هذا الحوار الطويل الذي أثارته هزيمة أثينا أن تبلورت الأفكار التربوية الإغريقية أثناء الثلث الأخير من القرن 4 ق. م. في اكتال النظام البيداجوجي اليوناني فتبنت كل الحواضر اليونانية ذلك النظام وتبنته المدن غير اليونانية التي فتحها الإسكندر (356 — 323 ق.م.)، وأصبح موضوع التربية من أهم المواضيع التي كان الخطباء السياسيون يطرقونها وكانت المجالس التشريعية تتناولها بالدرس ملتمسة الحلول لمسائل ليست غريبة عن عصرنا الحاضر، مسائل من نوع تعميم التعليم وإجباريته ومجانيته. ولا بأس أن نصف الخطوط العريضة للنظام التربوي اليوناني في عصره الذهبي، أي في القرن أ ق. م. (عهده الكلاسيكي).

النظام التربوي اليوناني في عهده الكلاسيكي

في القرن 1 ق. م. وقع شبه إجماع بين المفكرين التربويين على أن يكون هناك تعليم ابتدائي، وتعليم ثانوي، وتعليم «فوق الثانوي» أما فكرة رياض الأطفال الصادرة عن أفلاطون فلم يُعمل بها.

1 ـ التعليم الابتدائي: كان الطفل يدخل المدرسة في سن السابعة. وكانت المدرسة عبارة عن مبنى جد بسيط يقع في مكان ما، فيه منصة للمعلم ومقاعد خشبية للتلاميذ. كان الطلبة يكتبون في ألواح خشبية (22) بأقلام من القصب (Calamos)، وكانوا يُغَطُّون الألواح بطبقة رقيقة من الشمع. وكان المعلم «يحنَّش» (كا نقول في المغرب) للمبتدئين. كان جزء من حصة الصباح يخصص للرياضة البدنية وكان الجزء الباقي يخصص مع حصة مابعد الزوال للدراسة. كانت مواد الدراسة هي الآتية: قراءة وكتابة، ومبادىء الحساب (العدَّ حتى المليون، الكسور البسيطة، وعمليات أربع غير مضبوطة) (23). كانت الطرائق التعليمية

⁽²²⁾ كان التلميد يضع اللوح على ركبته كما نفعل في ١٥ المسيد،

⁽²³⁾ كان أفلاطون يعيّر اليونانيين بضعفهم في الحساب بالقياس إلى المصريين.

قسرية يعتمد فيها على العقاب الجسدي بواسطة قضيب يُسمَّى falaxos). وكانت مراقبة التعليم الابتدائي مسندة إلى محتسب يشترط فيه أن يكون قد جاوز سن الأربعين، وكان المحتسب يسهر بالدرجة الأولى على سلوك المعلمين. وبصفة عامة كان المعلم الابتدائي حقير المنزلة في السلم الاجتاعي(24) paidagogôs الإسم المطلق عليه معناه مرافق الأطفال (paidagogôs). وكان الد paidagogôs الأول كلهم عبيدا. وهذا يذكرنا بأن العرب، في أول عهدهم بالإسلام، كانوا هم أيضا يُكتون نوعا من الاحتقار للمدرس. لقد قال شاعرهم يهجو الحجاج بن يوسف وهو عامل:

فَلُوْلاً بَنُو مَرُّواْنَ لَكَاْنَ ابْنُ يُوسُفِ كَمَا كَانَ عَبْداً مِنْ عَبِيدِ إِيَّادِ زَمَانَ هُوَ الْعَبْدُ الْمُقِرُّ بِذُلِّهِ يُرَاوِحُ صِبْيَانِ القُرى وَيُعَادِي.

2 ــ التعليم الثانوي: كانت المدرسة الثانوية تسمى gumnasion، ورثت ذلك الإسم من الملعب الرياضي، وهو مشتق من gumnos (عُرْيَان، لأن الإغريق كانوا يمارسون الرياضة وهم عراة). والمدلول التاريخي لكلمة gumnasion هو أن محتوى الدراسة إنطلق من الرياضة البدنية، ثم أخذ نطاقه يتسع ابتداء من القرن الثالث ق. م. حتى أصبح في القرن الأول ق. م. يشمل المواد ذات الصبغة الفكرية أو الفنية كالنحو والصرف، بجميع فروعهما، والمنطق والبلاغة والإنشاء، والهندسة والحساب والفلك والموسيقى(25). ولكن أستاذ الرياضة البدنية كان لايزال يُعتبر هو أهم الأساتذة وأكبرهم. كان يلبس زيا خاصا، وكان في غالب الأحيان محفوفا بمساعديه من العرفاء (moniteurs) والعبيد. وكان يُختار من بين ذوي المعارف الطبية الملمين بعلم التغذية، إذ كان من اختصاصاته أن يراقب باستمرار مأكولات

⁽²⁴⁾ كان اليونانيون يقولون فيمن قلب له الدهر ظهر المحى : اعليه أن يموت أو يحترف التعليم !. أما الأسباب فيقولون فيمن افتقر وأكدى : الله لأكثر فقرا من معلم !ه. وعليها أن نتذكر بالمناسبة أن لفظة المستاد، نفسها كانت تطلق على رئيس الحصيان من العبيد في قصور الأكاسرة. فاتسع مدلولها لأن تربية الأمراء كانت موكولة عبد الفرس إلى رئيس الحصيان بالذات.

⁽²⁵⁾ كانت الموسيقى اليونانية تعتمد الكِنَّارَة(la lyre)، والقِيثَارة (la cithare). وكان الشعر لا ينشد إلا مصحوباً بالأنغام الموسيقية، يُتغنَّى به.

السباب (من فتيان وفتيات) حتى يتيقى من جودتها. كان منصبه قاراً. وعلى عكس ذلك كان جل أساتذة المواد الفكرية متجولين يتنقلون بين المدن اليونانية. وبما أن عدد الفتيات في المدارس الابتدائية كان قليلا بالنسبة لعدد الفتيان، فقد كان أقل منه في الد gumnasion وكانت طرق التدريس تحفيظية أكثر منها تلقينية (26). وكان السهر على التعليم في الد gumnasion موكولا إلى أحد مسيري المدينة السياسيين، يُنتخب لمدة سنة من بين الأغنياء عادة. أما في المستعمرات، في مصر وفينيقيا والشام، فكان يسهر عليه ضابط من ضباط الجيش. ومن الأهالي الذين كثر إقبالهم على الد gumnasion اليوناني الفينيقيون. أما العبريون فقد حثهم كثر أقبالهم على الهم القرن 2 ق م.)

3 ــ التعليم «مابعد الثانوي أو مابعد الـ gumnasion»

لم يكن التعليم الما بعد الـ gumnasion منظما لا إداريا ولا ماديا، وما كان يميزه عن التعليم الثانوي إلا تخصصه. وكان لا يهم إلا الطبقة الغنية المتفرغة. وفي بعض المدن صدرت قوانين تلزم الشبيبة الأرسطوقراطية بحضور دروس الفلسفة والبلاغة خاصة. كان أساتذة الما بعد الـ gumnasion» ينتقلون من مدينة إلى أخرى ويلقون محاضراتهم في قاعات الجومنازيونات (27) محفوفين بشباب المدينة البالغ من العمر أكثر من 18 سنة. كانت الدروس مجانية في أغلب الأحيان. وكان لأثينا قصب السبق في إيواء الفلاسفة الكبار. وقد نزعت كل مدينة من المدن الكبرى إلى التخصص في أحد ميادين المعرفة: تخصصت أثينا في الفلسفة، والإسكندرية في البحث العلمي، فشيّدت فيها خزانة كبيرة احتوت مائات الآلاف من الكتب، وبني مرصد فلكي وأحدثت حديقة للنباتات. أما الطّب فكان من اختصاص جزيرة (Cos) ومدينتي Smurnê (إزمير الحالية) و Pergama (بُرْ كُامًا) في آسيا الصغرى. اشتهرت Cos ببقراط (460) هـ 377 ق م.) واشتهرت

⁽²⁶⁾ كان المفكرون يدعون إلى تكوين موسوعي (enkuklios paidea)، وكان أكثرهم تحمسا لذلك الفيلسوف Zénon، مؤسس مدرسة والرواقية.

⁽²⁷⁾ في الـ gumnasion أو في أي مكان آحر، إد لم تكن هناك مباني مخصصة للتعليم والعاليه : أرسطو كان يتجول في حديقة الجومنازيون فسميت مدرسته الفلسفية بمدرسة المشائين، أبيقور كان يحاضر في حديقة قرب منزله؛ وزينون كان يحاضر في رواق من أروقة المدينة...

بعدها Pergama بعدها Galênos بالتقليم اليوناني بالتقليم المتعليم الهندي القديم، وذلك لأنه عادة لم يهتم التعليم اليوناني بالتقنيّات كما اهتم بها التعليم الهندي القديم، وذلك لأنه كان تعليما نظرياً يأنف القائمون به من ممارسة أي عمل يدوي، ويرون أن المعرفة الحق هي المعرفة المجردة عن التطبيق، ولذلك سموا الجراحة بلفظة Kheirourgia التي معناها «العمل اليدوي» والتي هي مُشْرَبَةٌ بمدلول قَدْحِيَّ احتقاريِّ (وقد ترجمها المسلمون فيما بعد ترجمة حرفية فقالوا «عمل اليد» ولا يزال الجراحون الأوربيون إلى يومنا هذا يقولون على سبيل الهزل «لسنا بمثقفين، وإنَّما عمال يدويون !». وعلى أي، كان تعليم الطب والجراحة يعتبر عند اليونان تعليما مهنيا لا تعليما أكاديميا، بدعوى أن أساتذة الطب والجراحة كانوا يقومون بتشريح القردة (28) وإذا كان أولئك الأساتذة يعانون عقدة من جراء ذلك، أخذوا يبذلون جهدا كبيرا في تنظير مادتهم فأدى بهم ذلك في أكثر الحالات إلى إفراغ دروسهم من محتواها الطبي وتحويلها إلى محاضرات فلسفية وبلاغية.

ومما تجدر الإشارة إليه في آخر هذا العرض عن التعليم اليوناني أن كبار الأساتذة الإغريق كانوا يحرصون على تعميم المعرفة، أي على جعلها في متناول عامة الناس (Vulgarisation du savoir). كان أرسطو هو الذي سن ذلك العمل التربوي إذ كان يخصص الصبيحة للمحاضرات الأكاديمية ويخصص ما بعد الزوال لعرض آرائه مُبَسَّطةً على الجمهور من الناس.

التربية الرومانية

عاش المؤرخ اليوناني Polubios (202 — 202 ق. م.) 16 سنة في روما في وضع أقرب إلى العبودية منه إلى الحرية، وذلك في أواسط القرن الثاني ق.م. ومما جاء في مؤلّفه الشهير التواريخ) (Histoires)(29) أنه يَعْجَبُ لكون

- (28) حسب ما أورده Strabôn في جغرافيته كان تشريخ القردة أمراً مألوها في المؤسسة التعليمية اليونانية التي أنشأها في الإسكندرية بطونيمايوس الأول (367 ــ 283 ق.م.)، والتي كانت تسمّى Le Musée (Mouseion باللغة الفرسية). وقد كانت حديقة الباتات المشار إليها آنفا ملحقا من ملحقات الـ Mouseion.
- (29) في 40 جزءا حفظت مها 5 أحراء مع فقرات من الأجزاء المقودة. ترجمه إلى اللغة العربسية الأساتذة , les belles lettres» (الريس Pedech , Foucauld, Weil) (الريس 1969).

الرومان لم ينظموا التعليم في بلدهم و لم يصدروا في شأنه أي قانون. وبالفعل كانت التربية في روما حتى القرن 2 ق .م. قضية عائلية لاتتدخل فيها الدولة. كان الأب هو الذي يلقّن أبناءه مبادىء القراءة والكتابة، وهو الذي كان يُحفَّظُهم محتوى الإثني عشر لوحا (les XII tables) التي هي عبارة عن دستور روما، والتي كانت معلّقة في الساحة العمومية الكبرى (le Forum). كان أهم القيم المنصوص عليها في تلك الألواح قداسة الوالدين وسلامة عامة الشعب الروماني (salus publica). كان الشاب الروماني حينا يبلغ سن 16 أيخلع عنه قميص الصبيان ويرتدي قميص كان الشاب الروماني حينا يبلغ سن 6 أ يخلع عنه قميص الصبيان ويرتدي قميص البالغين ويسرع في مخالطة مجالس الكبار حتى يتعلم على سبيل السماع والممارسة، ويشارك في التداريب العسكرية التي كانت تجرى في ميدان Mars إله الحرب.

كان ذلك هو وضع التربية في روما حتى أواخر القرن 3ٌ ق. م. ثم أخذ ذلك الوضع يتغير بسبب الاحتكاك الذي حدث بين الرومان واليونان، إثر احتلال الرومان لمناطق النفوذ اليوناني في شبه الجزيرة الإيطالية. ولما أخذ ذلك الاحتلال يمتد إلى المجال الحضاري اليوناني برمته صار الرومان يتأثرون بالثقافة الإغريقية بقدر ما كانوا يسيطرون عسكريا وسياسيا. فلم ترض الأرسطوقراطية عن ذلك التأثير فقاومته مقاومة شديدة بزعامة Cato الأكبر (Cato عامة عام 149 – 234 ق م) المشهور بعداوته لقرطاجة. ولكن ذلك لم يمنع التأثر الثقافي اليوناني من التغلغل في الأوساط الرومانية الموسرة. فصارت الأسر الغنية الرومانية تستأجر مربين رومانيين ِمن ذوي الثقافة اليونانية. ومن المضحك أن Cato نفسه ارتأى في السنوات الأحيرة من عمره أن يتعلم اللغة الإغريقية، فأحذ يدرسها خُلْسَةً يُلقنه إياها أحد عبيده اليونان. ثم أسست مدارس حرة يونانية في رِوما، وحدث رواج كبير في تجارة العبيد المتضلعين من اللغة اليونانية حتى إن أحدهم بيع بـ Sesterces — 700.000 غرام × ما يعادل 625 625 غرام × 354،375 كيلو غرام من الفضة. ولما اشتد حرص الرومانيين على تربية أبنائهم تربية يونانية، صار يفد إلى روما عدد كبير من المدرسين والنحاة وأساتذة البلاغة اليونانيين. فأصبحت اللغة اللاتينية تقتبس من اليونانية مصطلحاتها البيداجوجية انطلاقا من كلمة Paedagogüs (_ paidagôgos اليونانية)، وصار كل شاب روماني طموح، يرى أن الثقافة اليونانية لاتقتنى إلا بالأخذ من ينابيعها. فانتشرت عادة الارتحالَ إلى الحواضر اليونانية ومن أشهر أولئك الشباب الذين شدّ وا الرحال إلى أثينا وغيرها من المدن الاغريقية رجل السياسة والخطيب الكبير Cicero (— Cicéron — شيشرون — قَيْقُرُون، — 106 — 43 ق.م.)، وهو أحد الذين أسهموا بقسط وافر في توطين الأساليب التربوية اليونانية في روما. لقد عمل جهده على «مزج الفضيلة الرومانية بالعلوم الإغريقية» كما كان يقول.

ولما تبنى العالم الروماني كله النظام التربوي اليوناني انتشرت الازدواجية اللغوية، لا على المستوى الأعلى فحسب، بل حتى في التعليم الابتدائي، إلى درجة أن كثيرا من الأطفال كانوا يتعلمون الحروف الإغريقية والكتابة الإغريقية قبل تعلمهم مبادىء الكتابة اللاتينية. أما في التعليم الثانوي فقد صار محور الدراسة هو الأدب اليوناني، ولم يدمج الشعر اللاتيني في البرنامج إلا في أواخر القرن 1 ق م. فأصبح يوجد في كبريات المدن مؤسسات يعمل فيها أستاذان جنبا إلى جنب، أحدهما يدرس الأدب اللاتيني (grammaticus latinus). والآخر يدرس الأدب اللاتيني (grammaticus latinus). والآخر اللغة طوال اليوناني مجميع المستويات، حتى العالي منها.

ومن التعديلات التي أدخلت على النظام التربوي الروماني بالقياس إلى النظام التربوي اليوناني أن الرياضة البدنية خُذفت في التعليم الابتدائي، وأن التلاميذ صاروا يوزَّعون على أقسام تنسجم فيها مستوياتهم (système des classes). وكانت هناك تعديلات أخرى جزئية كتخصيص فترة للاستراحة بين الدروس، وإحداث عطلة صيفية تمتد من فاتح يوليوز إلى آخر أكتوبر، واستعمال السبورة لأول مرة. كان أحد الكتاب المهتمين بإصلاح نظام التعليم الكاتب — Quintilianus (30 — أحد الكتاب المهتمين بإصلاح نظام التعليم الكاتب حوال أن ينفي أحد الكور. وقد حاول أن ينفي ألعنف عن العمل التربوي — كما حاول من قبله Seneca (— Senèque — ولكنه لم قدم — 65 ب.م.)، وكما حاول بعده ابن خلدون وMontaigne — ولكنه لم يُوفّق.

ومن التطورات التي عرفها التعليم الثانوي الروماني بين القرن 1" ق.م والقرن 4" ب.م. أن الأدب تغلب شيئا فشيئا على المواد الأخرى، فانحط مستوى العلوم والرياضيات تدريجيا حتى أصبح تدريسها شبه مفقود. أما فيما يخص التعليم العالي فقد كانت المدن «الجامعية» الكبرى، في العهد الروماني، هي الآتية، مُرتَّبَةً حسب الأهمية: أتينا، والإسكندرية، وقرطاجة، ومرسيليا... وروما.

كان تمويل التعليم موكولا إلى الدولة وإلى الأغنياء، وكانت هناك «أوقاف» يصرف دخلها في تعليم أبناء الشعب، لا في المدن كلها، ولكن في معضها. كان

أساتذة التعليم العالي، في عهد الأمبراطور Vespasianus (69 – 79 ب. م.) معفيين من الضرائب ومن إسكان الجنود في منازلهم. ثم ألحق بهم الفلاسفة في عهد Antonius Pius (138 – 161 ب. م) كان أستاذ التعليم الثانوي يتقاضى عهد Sesterces 400.000 ثرام × أجرة سنوية قد تبلغ 202،4 كيلو غرام من الفضة (30)، وكانت هذه الأجرة المرتفعة تمكنه من الانتاء إلى طبقة «الفرسان الرومانيين» (les chevaliers romains). وفي أوائل القرن ألا الميلادي قَتَّن الأمبراطور 284 Dioclétien) Diocletianus) أربعة أضعاف أجرة المدرس الابتدائي، وجعل أجرة الأستاذ في التعليم العالي خمسة أضعاف أجرة المدرس الابتدائي.

وأشير في الختام إلى أن عدد البنات اللواتي كن يتعلمن في العهد الروماني كان ضئيلا، قدرت نسبته بالقياس إلى مجموع الطلبة في القرن الثالث ب. م.بـ 6.

⁽³⁰⁾ فيما يخص قيمة العملة الرومانية الـ sesterce، راحع مادتي ele grand Rober و الدياره، العملة الرومانية الـ sesterce و الدياره، sesterce و الدياره، وفيما بين الـ sesterce و الدياره، المجافق و الدياره، الروماني (Lenarius) من علائق راجع المجلد الثاني من (P.U.F) Crouzet الذي نشر بباريس سنة 1967، تحت إشراف الأستاذ (P.U.F) Crouzet المحلد الثالث وراجع مادة larousse Grand Dictionnaire Encyclopédique في معجم وباريس 1982).

البيبليوغرافيا:

- «Origins of Western Literacy», Erik Havelock, Ontario, Institute for studies in Education, Toronto (Canada).
- «De la biologie à la culture», Jacques Ruffié, Flammarion.
- «Pédagogie générale», René Hubert (P.U.F.).
- «Histoire générale des civilisations», T.1.2, et 3, publié sous la direction de Maurice Crouzet (P.U.F).
- «Altaguptische Erzichung», Helmutt Brunner, (Wiesbaden, 1957).
- «Education in Ancient India», A.S Altekar, Benarès, Nand Kishore £ Brothers (1957.
- Revue «la Recherche»,n° 121, Avril 1981, article de Marc Dupuis,pp. 504 et suivantes.
- «Histoire de l'Education dans l'Antiquité», Henri Marrou, Seuil, Paris 1975.
- «Histoire mondiale de l'éducation», publié sous la direction de Gaston Mialaret et Jean Vial, P.U.F,Paris 1981.
- «L'Education telle qu'elle fut», Marion Coulon, Collection «Mélanges Pédagogiques n° 1-1970, Ministère de l'Education Nationale, Bruxelles.
- Dictionnaire alphabétique et analogique de la langue française «le (grand) Robert» Ed. 1971.
- «Larousse du XXème siècle» Edition 1929.
- Le Robert des noms propres, Ed. 1975.
- «Le grand Dictionnaire Encyclopédique Larousse, Edition 1982, V.I,II, etc.

هلاحظة : القواميس الأربعة المدرجة في هده البيبليوعرافيا استُعِينَ بها في تحقيق أصول الكلمات وصبط بعض التواريخ والتثنّت في البحث عن قِيَم العملات النقدية القديمة.

حول قضية أسباب ركود الحضارة الإسلامية ···

فؤاد سزڭين

حينا كنت ألقي محاضرات في السنوات الأخيرة في جامعات البلدان العربية حول مكانة المسلمين في تاريخ العلوم عامة أو في ناحية معينة من نواحي العلوم، كان يُوجَّهُ إلى في كل مرة تقريباً السؤال الآتي :

ما هي الأسباب التي أدت إلى ركود الحضارة الإسلامية ؟

هذا السؤال بعينه كان يُوجَّه إليَّ أحيانا بصورة مباشرة أو غير مباشرة من أناس مليئة قلوبهم بالشك والريب فيما يتعلق بمساهمة المسلمين في تاريخ الحضارة والعلوم، ويتضح موقفهم المتشكَّك هذا بمجرد صياغتهم للسؤال، كأن يقولوا مثلا: إذا كان للمسلمين تلك المكانة العالية في تاريخ العلوم والحضارة كا تصفون، فما هي إذن السبب في هذا التأخر الحالي للمجتمع الإسلامي ؟

إن هذا الموقف المتشكك المتشائم ناشىء عن معرفة البعض للمجتمع الغربي سواء عن طريق الاتصال المباشر أو غير المباشر، وعن رؤية الناس ومشاهدتهم الفرق الكبير الحالي بين المستوى العلمي والتقنيقي في المجتمع الغربي وبينه في المجتمع الإسلامي.

وأحيانا يوجَّه إلَّي السؤال من قبل أناس متمسكين بما في تراثهم من القيم الدينية والعلمية، وهم يتألمون لما يشاهدونه من الركود في حضارتهم والتأخر الحالي الذي

⁽a) ألقيت هده المحاصرة سنة 1983.

هم فيه بالقياس إلى المجتمع الغربي. إن كثيرين من الطائفة الأولى يؤمنون إيماناً مطلقاً بالقوة المنقذة والمشفية للعلوم العقلية، ومنهم من لا يرى بأساً في أن يكون للإيمان والعبادة نصيب في المجتمع، ومنهم من يرى السبيل الوحيد لرفع مستوى المجتمع في تجريده المطلق عن الدين والعقيدة وفي ترك كل عنصر ثقافي وحضاري له صلة بالدين والعقيدة وفي التوجه المطلق إلى العالم الغربي. وقد بدأ مثل هذا التيار يتبلور في بعض البلدان الإسلامية منذ أوائل القرن العشرين وسيطر على بلدي بصفة خاصة. فاستسلم الحكام إليه، وظنوا أنهم قد وجدوا العلاج الجذري الصحيح والإكسير الأعظم لخلق مجتمع جديد. ولقد مضى الآن ما يقرب من قرن على تجربة العلاج، إلا أن معظم المعالجين قد بدأ يساورهم الشك في صحتها وأثرها، ولذلك اضطروا إلى أن يلتمسوا سبيلا آخر. إن هذا اليأس وخيبة الأمل قد تحول عند الكثيرين إلى عقدة نفسية أدت إلى نفور مما تمسكوا به وآمنوا به من التجربة الأخيرة، بل وأحيانا إلى انتقام منه. ويسرت أسباب أخرى للشيوعية ألا تتأخر عن مد أيديها كالمنقذة النهائية. إن التعليل الوحيد عند أصحاب هذه الطائفة لتأخر المجتمع الإسلامي هو الدين الإسلامي نفسه في الماضي وفي الحاضر، الطائفة لتأخر المجتمع الإسلامي هو الدين الإسلامي نفسه في الماضي وفي الحاضر، هذا من جانب.

ومن الجانب الآخر يرجع كثير من المحافظين السبب في تأخر المجتمع وركود الحضارة الإسلامية إلى وهن التمسك بالدين وعدم تطبيقه التطبيق المطلق على جميع نواحى الحياة.

وبين هاتين الطائفتين يوجد كثير من الناس الذين يتجنبون كلا التعليلين وهم متحيّرون، وكثيرا ما يميلون إلى اتباع المتساهلين الذين يرجعون أسباب الركود إلى ما يحصل من فساد أو تأخر في مؤسسة من المؤسسات في المجتمع الإسلامي أو إلى تدخل عنصر من العناصر الأجنبية فيه.

أرى أنكم تنتظرون مني جوابي أو تعليلي الخاص كما يقتضيه عنوان محاضرتي. وإني لأعترف لكم بأنني كنت أتحرج حينها كان يأتي نفس السؤال أثناء محاضراتي السابقة، وكنت أعتذر بأن ذلك يحتاج إلى وقت أطول، وكنت أعد بتأدية هذه المسؤولية في أقرب فرصة ممكنة إن شاء الله.

أيها المستمعون الكرام! أرجو منكم في بدء محاضرتي ألا تنتظروا مني الحل النهائي للقضية، أو حلاً ما يوشك أن يكون نهائيا. وليس عرضي للقضية عليكم إلا محاولة مؤرخ لتاريخ العلوم تيسرت له دراسة التراث العربي والإسلامي أكثر من ثلاثين سنة، يريد أن يعالج القضية في ضوء صلته الخاصة بهذه العلوم، بعد الوقوف على معالجات القرن الحديث لها منطلقا من المبدأ القائل بأن التعليل الصحيح لا يتيسر إلا بعد تصوير شامل صحيح لتاريخ العلوم العربية الإسلامية لنستطيع أن نعرف بكل وضوح العناصر البناءة والمكونة لها التي ربما بدأت تضعف أو تزول في وقت معين، والعناصر الهدامة والمتخلفة التي ساهمت بمرور الزمن في بطء التطور في المجتمع الإسلامي والانتهاء به إلى الركود.

إن النقاش حول القضية ليس بجديد. لقد تناولها المسلمون والمستشرقون كثيراً وازداد الاهتام بها خاصة بعد الحرب العالمية الثانية. لقد انعقدت ندوة علمية في مدينة فرانكفورت في سنة 1956 حول موضوع «قضية تقليد الطراز الكلاسيكي والانهيار الثقافي» «Klassizismus und Kulturverfall» فعالج إتنا عشر عالما الموضوع فيما يتعلق بالحضارات المختلفة ومن بينها الحضارة الإسلامية. ثم تبعت تلك الندوة بعد شهور ندوة أخرى في مدينة بوردو Bordeau بفرنسا عقدت خصيصا لمعالجة هذا الموضوع في الحضارة الإسلامية بعنوان «تقليد الطراز الكلاسيكي والزوال الثقافي في تاريخ الإسلام»(١)، فساهم تسعة عشر عالما ببحوثهم في معالجة القضية. حاول كل منهم أن يعتني بناحية معينة من العلوم أو الحضارة الإسلامية، ولي التصوف والفلسفة والعقيدة، وفي ويصور ما تبين له من أسباب الركود ومراحله، وكذلك ناحية التفكير الديني والفقه الإسلامي، وناحية الفنون الإسلامية، وفي التصوف والفلسفة والعقيدة، وفي الأدب العربي، وفي العلوم الطبيعية. ولم يزعم أحد من هؤلاء العلماء بأنه أتى بعليل نهائي. هناك مشاهدات قيمة وملاحظات هامة، وهي ثمرة اشتغالهم الطويل بالنواحي المختلفة لتاريخ العلوم والحضارة الإسلامية. فعلى القارىء المسلم أن يقرأها ويستفيد منها دون أن يكون مضطراً لقبولها كلها أو بعضها، ودون أن يتنظر ويستفيد منها دون أن يكون مضطراً لقبولها كلها أو بعضها، ودون أن يتنظر ويستفيد منها دون أن يكون مضطراً لقبولها كلها أو بعضها، ودون أن يتنظر ويستفيد منها دون أن يكون مضطراً لقبولها كلها أو بعضها، ودون أن يتنظر

Classicisme et déclin Culturel dans l'histoire de l'Islam. Actes du Symposium international (1) d'histoire de la civilisation musulmane. (Bordeau).

أن تكون الآراء المسرودة كلها مصيبة أو تتفق تماماً مع شعور المنتمين إلى الحضارة الإسلامية.

إنني لا أستطيع هنا أن ألخص أفكار هؤلاء العلماء ولا أناقش صحتها بالتفصيل. ولكنني أرى ضرورة الإشارة إلى نقطتين :

فالأولى: هي أن الواقع الهام لنقاش القضية عامة يصادفنا في عروض هؤلاء العلماء أيضاً، ذلك أنه يحدث غالباً خلط بين العلل والأعراض، وهذا فارق مميز في معالجة قضيتنا بصفة عامة. إذ يتضح أن معظم ما يعتقد الباحث أنه علة من علل الركود للحضارة الإسلامية هو في الحقيقة وبعد الإمعان فيه ليس علة وإن كان يشبه العلة، وإنما هو عرض من الأعراض.

ثانيهما: أن مكانة العلوم العربية والإسلامية لم تعرف أو توضح في تاريخ العلوم العام بعد. وبالرغم من أن المستشرقين اكتشفوا شيئاً كثيراً من إنتاجات المسلمين الهامة في مختلف نواحي العلوم، إلا أن العرض القديم المعتاد الموروث منذ قرنين أو ثلاثة قرون لمؤرخي العلوم لم يتغير تقريباً، كما أنه لم يتكون بعد تصور صحيح وشامل لمكانة المسلمين لا في ناحية معينة وإنما في تاريخ العلوم عامة. ونتيجة لذلك فإن قياسها بإنتاجات وحضارات الأمم الأخرى لا يكون صحيحا وخاصة بما للإغريق. ذلك أن التراث الإغريقي قد وجد مكانه في تاريخ العلوم بعدما صقل ونظم وعرف أولا على ذوق محبيه، وبعدما جرد الغث من السمين. من أجل ذلك لا تكون ملاحظات المختصين بالعلوم الإسلامية لمواضع الضعف من أجل ذلك لا تكون ملاحظات المختصين بالعلوم الإسلامية لمواضع الضعف والقوة، والعناصر البناءة والهدامة غالباً صحيحة أو مصيبة. أريد بهذه المناسبة أن أقدم لكم أحد التعاليل التي سردها المستشرق الكبير هلموت ريتر لقضية ركود الحضارة الإسلامية :

إنه يتساءل: ٥ما هي مهمة العالم المسلم؟ هي نقل ما علمه أساتذته إياه إلى الجيل التالي على أكمل وجه من الصحة والوفاء. وما هي هذه المهمة عندنا؟ حينها كان يريد مجلس الأساتذة لإحدى كلية الآداب أن ينتخب مرشحا لكرسي الفلسفة، حدث أن رفض هذا المجلس ترشيح تلميذ من تلامذة فيلسوف ألماني

شهير بحجة أن ذاك التلميذ لم يأت بشيء جديد للفلسفة بالمقارنة بأستاذه، لأنهم كانوا يريدون مطلقاً أن يجدوا زميلاً قد جاء بشيء جديد طريف. إن موقف الكلية هذا منوط بفكرة أساسية ألا وهي : لا توجد حقيقة مستقرة نهائية. أما الظن ربما أن ذاك الفيلسوف قد وصل إلى الحقيقة النهائية، فلا يمكن أن يخطر بأذهانهم. إن مفهوم الحقيقة للعصر الحديث تصاعدي مبدئيا، هو يسمو باستمرار إلى ما فوق المعروف. أما هذا المفهوم في الأرثوذكسية الإسلامية (يقصد : الاتجاه السني، أهل السنة) فشيء ثابت نهائي ومستقر. وفي العالم الغربي تسيطر ضجة ذهنية دائمة، أما في الشرق فتسود الطمأنينة المعتادة الخاصة به التي عبر (چوته) عن اشتياقه إليها أحيانا. إن عدم تبدل العقلية الشرقية يبدو في أعيننا جموداً. ولكن عن اشتياقه إليها أحيانا. إن عدم تبدل العقلية الشرقية يبدو في أعيننا جموداً. ولكن تعتبر عهدا ما متدهوراً لأنه قد تغير بالنسبة للقديم المثالي، بينا نعتبر نحن عهدا من العهود متدهورا لأنه لم يتغير».

هذه بعض ملاحظات لعلامة ألماني عظيم قد عرف شيئاً كبيراً عن التراث العربي والإسلامي وساهم في تعريفه للآخرين كثيراً، وكان يجبه ويحترمه، وإنني بصفتي تلميذه ومدين له بشيء كثير لا أظن أنني أظلمه إن قلت إنني أتصور أن أستاذي هذا الذي استطاع أن يكتشف في ناحية الأدب والبلاغة إنتاجات للعلماء العرب في منتهى الأهمية لم تكن لديه نظرة شاملة على التراث العربي والإسلامي بأكمله، وأظن أنه كان يتمسك بأقصوصات ونوادر واردة في تراجم الرجال أكثر من اللازم. لقد استنتج في عرضه لقضية ركود الحضارة الإسلامية أحكاما لا تتفق مع كثير مما يتبين إلى الآن من موقف العلماء المسلمين السائد وثقتهم في مقدرتهم على الإتيان بجديد في تاريخ العلوم واعتادهم على قدرة العقل البشري. لقد تيسر على أن أعترض على أستاذي المنصف في ملاحظاته هذه بذكر أمثلة آتية : فكان جوابه أن قال : «أستغفر الله لما جاء بذهني فأعجبت بجماله وصحته، وما كان هذا إلا من النفس الأمّارة» لقد ذكرت له شيئا عن كلام جابر بن حيان الذي عاش في القرن الثاني الهجري، عن مبدئه فيما يتعلق بمدى العلم البشري. كان جابر بن حيان يرى أن الإنسان لا حدّ له لزيادة علمه واكتشافاته، وأن عليه جابر بن حيان يرى أن الإنسان لا حدّ له لزيادة علمه واكتشافاته، وأن عليه أن يجتهد في اكتشاف أسرار الخليقة كلها، وقد أعطيت له المقدرة على كشف

كل ما وراء العالم من الأسرار، مع أن أرسطوطاليس كان ينكر مثل هذه المقدرة للبشر.

وهذا جابر ربما كان أكثر من آمن بأن عالمنا الفيزيائي والروحي مؤسس على قانون رياضي شامل، وكان يؤمن بأن كل الموجودات في العالم وأفعالها قابلة للقياس بالعدد، وكان يقول: «إن استطعنا أن نعلل خواص الأشياء عدديا فإننا نكون قد أرسينا الأساس الصحيح لعملنا في العالم الكيميائي، وعلى هذا الأساس يكون مبدأ القياسية للأشياء أي مبدأ ميزان الحتمية الرياضية للأشياء في العالم. وهذا المبدأ يبين النظام المعقول للأشياء وانسجامها وهو يظهر في كل شيء من جهة، كما أنه المدلول الأساسي المجرد للعالم من جهة أخرى... الخ».

وذكرت له مما قال ابن الهيثم في مقدمته لكتابه افي الشكوك على بطليموس، ما يلي : المحق مطلوب لذاته، وكل مطلوب لذاته فليس يعني طالبه غير وجوده، ووجود الحق صعب، والطريق إليه وعر، والحقائق منغمسة في الشبهات، وحسن الظن بالعلماء في طباع جميع الناس، فالناظر في كتب العلماء إذا استرسل مع طبعه، وجعل غرضه فهم ما ذكروه وغاية ما أوردوه حصلت الحقائق عنده وهي المعاني التي قصدوا لها، والغايات التي أشاروا إليها. وما عصم الله العلماء من الزلل ولا حمى علمهم من التقصير والخلل، ولو كان ذلك كذلك لما اختلف العلماء في شيء من حقائق الأمور والوجود بخلاف شيء من العلوم ولا تفرقت آراؤهم في شيء من حقائق الأمور والوجود بخلاف فيما يفهمه عنهم، المتبع الحجة والبرهان لا قول القائل الذي هو إنسان، المخصوص في جبلته بضروب الخلل والنقصان، والواجب على الناظر في كتب العلوم، إذا في جبلته بضروب الحلل والنقصان، والواجب على الناظر في كتب العلوم، إذا في متنه وفي جميع حواشيه ويخصمه من جميع جهاته ونواحيه، ويتهم أيضا نفسه في متنه وفي جميع حواشيه ويخصمه من جميع جهاته ونواحيه، ويتهم أيضا نفسه عند خصامه فلا يتحامل عليه ولا يتسام فيه. فإنه إذا سلك هذه الطريقة انكشفت له الحقائق وظهر ما عساه، وقع في كلام من تقدمه من التقصير والشبه، (2).

وذكرت له أيضا قول البيروني في مقدمته للقانون المسعودي :

⁽²⁾ مقالة للحسن بن الهيثم في الشكوك على بطليموس، طبع القاهرة، ص 3، 4.

«وانما فعلت ما هو واجب على كل إنسان أن يعمله في صناعته في تقبل اجتهاد من تقدمه بالمنة، وتصحيح خلل إن عثر عليه بلا حشمة.... وتخليد ما يلوح له فيها تذكرة لمن تأخر عنه بالزمان وأتى بعده»(3).

ربما يخطر في ذهن بعضكم أن مثل هذه الأفكار أو أصحابها في تاريخ التفكير الإسلامي شيء نادر، لهذا أرى من الضروري أن أبرز بصفة خاصة أولا أن ظهور هذه الأفكار والأشخاص لا يمكن أن تكون وليدة المصادفة وبدون بيئة مناسبة وظروف مهيئة، وثانيا أنها في الواقع ليست من النوادر، بل تيسر ظهورها في المرحلة البناءة في جميع نواحي العلوم باستمرار وبوفرة. ولكن تاريخ العلوم إما أنه لم ينتبه إليها أو أنه عاملها بإهمال وتجاهل. اسمحوا لي هنا بأن أذكر لكم واقعة لا أنساها منذ ثمان عشرة سنة : فقد كنت أسمع صدفة في ألمانيا محاضرة من الراديو لأحد زملائي المستشرقين الألمان حلو البيروني، وبعد مدحه وتعظيمه إياه كان تعليقه أنه لا يمكن بطبيعة الحال أن نتوقع في التفكير الإسلامي نماذج العلماء المعروفة في عصر النهضة.

إنني لا أريد أن ألوم زميلي على قوله هذا لأنه بالرغم من اتصاله العام بالتفكير الإسلامي كان لايزال محروما من حكم تاريخ العلوم العادل على مساهمات البيئات المختلفة في تاريخ التفكير الإنساني المشترك، وكانت ذاكرته لاتزال حاملة ما قرأه وقرأناه في المدارس من التاريخ المتصنع للعلوم والحضارات.

يا أيها المستمعون الكرام! ليس الهدف من محاضرتي هذه أن أتكلم عن مكانة المسلمين في تاريخ العلوم، ولا يسرني أن تكون مكانة المسلمين في تاريخ العلوم مجرد وسيلة تفاخر عند أحفادهم. ولكنني أريد أن أقول إن دراسة وبحث تاريخ العلوم العربية والإسلامية بالنسبة للمنتمين إليها اليوم قد أصبح أمرا ضروريا لهم، ذا أثر حيوي عليهم، ولابد منه لكي يعرفوا أولا كيف ابتدأ آباؤهم بالعلوم وإلى ما وصلوا إليه، وبأي اجتهاد واستمرار وبزهد حقيقي وصبر وإنصاف لأعمال السلف، وتسامح وفهم واضح لقضية تطور العلوم وثقة بالنفس، واعتاد واسع على ما أعطى الله للبشر للإحاطة بسر الخليقة، وأخلاقية للنقد ليجدوا في سيرة

⁽³⁾ جد 1، ص 5 من طبعة حيدرأباد 1954.

الأسلاف أسوة حسنة وعبرة مؤثرة ومثمرة، ولينقذوا مما حصل عند بعضهم من العقدة النفسية بمواجهة تطور العلوم الحديث الذي لا يقل نصيب آبائهم فيه عما للأقوام الأخرى، وبذلك يمكنهم أن يلاحظوا قضية ركود العلوم الإسلامية في ضوء دراسة تاريخها الصحيح.

نعم، إن تاريخ العلوم لا يُخلِّي عندنا الشك أن ظاهرة الركود بدأت تحس تدريجيا في العالم الإسلامي في أوائل القرن التاسع الهجري. إن قضية تسجيل أسباب ركود الحضارة صعبة جدّا. ولكن ظاهرة الركود واقع تاريخي قد تجلت وازدادت بمرور الزمن. ربما يكون منهجا سليما — كا يبدو لي — أن نقارن مرحلتي التطور والركود بعضهما ببعض ونحاول أن نعرف ما زال من العناصر البناءة، وما دخل من العناصر الهدامة التي ساعدت على خفض سرعة التطور حتى توقف. إن مثل هذه المقارنة لا يتم إلا بعد توضيح عميق لتاريخ العلوم العربية والإسلامية مع مساهمة التاريخ السياسي والاقتصادي. طالما بقيت معرفتنا محدودة والدراسة غير متقدمة لتاريخ العلوم العربية والإسلامية فإن تحليلنا سوف يبقى بالضرورة في مجال التخمين والفرضيات ولا يتعداه. فالضرورة تقتضي إذن أن نبتدىء به دون أن نخاف من الاصطدام بالواقع مهما كان مؤلما.

وفي رأيي بجب أن يشار إلى واقع حضاري مهم _ أثناء بحثنا لقضية الركود _ أن العلوم العربية والإسلامية بدأت تنتقل إلى العالم الغربي منذ أواسط القرن الرابع الهجري، وقد تم ذلك بعدما تهيأ المناخ هناك بالاحتكاك البشري الضروري. واستمر انتقال العلوم العربية والإسلامية إلى العالم الغربي المسيحي أوائل القرن التاسع الهجري. ومعنى هذا الواقع هو أن العلوم العربية والإسلامية قبل منتصف مرحلتها البناءة المبتكرة قد وجدت نمواً آخر لتطورها في بيئة أجنبية، استمرت في تزويد اكتشافاتها الأخرى لهذه البيئة الجديدة إلى أن أصبحت هذه بناءة مبتكرة بعد قرون. إنكم تعرفون أن هذه النشأة وهذا الاستمرار للعلوم العربية والإسلامية في البيئة الجديدة قد أنكرها تاريخ العلوم العام بتسميتها «عصر النهضة» وقد اعتاد في البيئة الجديدة قد أنكرها تاريخ العلوم العام بتسميتها «عصر النهضة» وقد اعتاد أن يطلق عليها _ ربما ابتداء من أوائل القرن التاسع عشر _ استيقاظ العالم الغربي المسيحي على إثر العلوم الإغريقية، وأن يقال إن مذهب العقل الإغريقي هو الذي

أعطى للإنسان في أواخر القرون الوسطى الاعتماد على عظمة القوة العقلية الموهوبة له.

إن هذه الفكرة المصطنعة المختلفة المبنية على تحريف الحقائق التاريخية قد جعلت الاعتراضات في العالم الغربي نفسه تتقوى. لقد دفع ذلك الفيلسوف الفرنسي المعاصر ايتيين جلسون Etiénne Gilson في كتابه سنة 1955 إلى تسمية تلك النهضة المزعومة بعبارة «نهضة الأساتذة الجامعيين». «وهو يرى أن معنى النهضة ليس مطلقا بفرضية تاريخية يحكم على درجة صحتها بواسطة الوقائع، بل إنها وجهة النظر المبدئية ولأجل هذا لا تحتمل المناقشة. وليست الوقائع هي التي أملت المبدأ الأساسي، ولكن هذا التعريف للنهضة ينشأ من أعماق العواطف التي تملأ منها الوقائع....» ويقول جلسون أيضا: «في مقابل الواقع التاريخي الذي يستبعده الإنسان أو يطرحه جانباً ينشأ واقع آخر مصطنع مزور يختلقه الإنسان، ثم مايزال يشرح ويؤول إلى أن يعتمد عليه في استنكار الوقائع الأخرى كلها التي لا توافق البناء الوهميه(٩).

وبعد هذا الاستطراد أرجع إلى موضوعي الأساسي وأكرر أن العالم الإسلامي هيأ على هذا النحو في العالم الغربي المسيحي تمكن استمرار العلوم في هذا العالم الأجنبي من جهة، وساهم من جهة أخرى _ إلى جانب بعض الأسباب السياسية والدينية والاقتصادية والعسكرية الهامة _ في تهيىء ركود حضارته وزوالها. نعم لا نستطيع أن نرجع الأسباب المهيئة للركود إلى هذا المنشأ الخارجي تماما. لاشك أن هناك أسبابا داخلية متعددة مثل الاختلافات المذهبية، والاضطرابات الشديدة الموجهة من جهة المغول في شرق العالم الإسلامي، ومن البرابرة في غربه، وصولات الصليبيين المستمرة الطويلة قد أثرت أثرا سلبيا على استمرار التطور العلمي المعتاد، الصليبيين المستمرة الطويلة العلم والعلماء، ومحو الكتب، وانقطاع الصلة المستمرة بين العلماء والجامعات، وانتقال الاكتشافات الهامة من جانب إلى جوانب أخرى في العالم الإسلامي.

E. Gilson, Heloise und Abelard. Zugleichcein Beitrag zum Problem vom Mittelater und (4) Humanismus. Freiburg, 1955, S. 98; H. Schipperges, Ideologie und Historiographie des Arabismus, Beiheft zu Sudhofts Archiv, Wiesbaden 1961.

أريد أن أشير هنا إلى الاسهام المهم مثلا من ناحية علم الفلك، لقد كان الفلكيون المسلمون في الشرق في القرنين السابع والثامن يهيئون بنظرياتهم الجديدة لانهيار النظام البطليموسي مع أن زملاءهم في العالم الإسلامي الغربي كانوا يأتون في القرن السادس بنظريات أخرى جديدة ضد نفس النظام المذكور دون إمكان وصول هذه النظريات من جانب إلى الجانب الآخر. ولكن هذه النظريات الجديدة كلها كانت تصل في سنوات معدودة إلى العالم الغربي وتطور لا التفكير الفلكي وحسب، بل التفكير الفلسفي والفزيائي. يجب أن يلاحظ بصفة خاصة أن تاريخ العلوم الإسلامية قد شاهد في هذين القرنين قبيل مرحلة الركود بالذات اكتشافات عظيمة وعديدة تبشر بمجيء مرحلة جديدة في التفكير الإنساني في جميع نواحي عظيمة وعديدة تبشر بمجيء مرحلة جديدة في التفكير الإنساني في جميع نواحي العلوم التجريبية والفلسفية تقريباً. ولكن الظروف التاريخية كانت تفرض عليها أن تبقى محلية في العالم الإسلامي، بينها كانت تنقل بسرعة إلى البيئة الأجنبية لتجد فيها الآخذين والعاملين بها وإن كان أولا بطريقة التقليد أو الانتحال حتى تنتج غيها الآخذين والعاملين بها وإن كان أولا بطريقة التقليد أو الانتحال حتى تنتج غيها هناك فيما بعد.

وهكذا كان الأمر في القرن السابع والتامن الهجري إلى أن جاء العثانيون وأسسوا الدولة العثانية العظيمة التي حكمت قسما كبيرا من العالم المسكون في القرن التاسع كما تعرفون. إن عظمة العثانيين الخيفة كانت عبارة عن تركيز أخير لقوى العالم الإسلامي. إن هذا التركيز للقوى الموروثة من ماض مجيد قد مكنهم من أن يظهروا كأكبر قوة في العالم في القرنين التاسع والعاشر. ولكنهم لم يكونوا يعرفون، بل كان مستحيلا أن يعرفوا أن هذا المجد الذي دام طيلة هذين القرنين سيكون بداية مرحلة لأعدائهم سوف يتمكنون فيها من أن يسبقوهم وينحوهم عن مكانتهم في العلم والسياسة.

صحيح أن العثانيين ورثوا العلوم الإسلامية والعربية ومؤسسة الجامعات من أسلافهم المسلمين ولم يهملوا الاعتناء بها. أما الواقع التاريخي وهو أن العلوم التي وصلت إليهم كانت قد أدركت ــ منذ ما يقرب من قرن ــ مرحلة الركود والزوال، فهذا ما لم يشعر به العثانيون، وكان هذا صعب في نظرهم في ذاك الوقت. وبينها كان الشعور بالأولية والولوع في ميدان العلم قد تطور في العالم الغربي المسيحى وأصبح هذا الموقف مشجعا للناس على مناهضة العرب بصورة

وضحت منذ أواخر القرن الثالث عشر الميلادي، يتكون لدى الباحث الانطباع أن أعلى مرتبة من العلوم كان العالم الإسلامي يسعى منذ القرن التاسع الهجري إلى الوصول إليها عبارة عن مجرد الإحاطة والاحتفاظ بأكبر قدر ممكن من تراث الأسلاف، وقليلا ما يصادف الباحث عند المسلمين، ابتداء من ذلك الوقت، الشعور الواضح بضرورة تطوير هذا الميراث تطويرا جوهريا. قد مضى القرنان على العثمانيين أثناء مهمتهم أن يحكموا القسم الكبير من العالم عسكريا، ثم بدا لهم الوهن والضعف في النواحي العسكرية والسياسية والاقتصادية، فحاولوا أن يغيروا بطريقتهم الخاصة وأن يجددوا بعض المؤسسات، ولكنهم لم يكن في مقدرتهم أن يروا بوضوح أن هذا التأخر مرجعه في الأصل إلى تأخر العلم وانحطاط مستوى العلماء. أو بتعبير آخر: انهم بدأوا يرون الأعراض دون العلل.

إن القرون الثلاثة الأخيرة شاهدت محاولات عديدة للتجديد أو التجدد بتعبير العثمانيين بالنظرة السطحية إلى الأعراض دون التعليل، وهذه بطبيعة الحال معالجة غير صحيحة. إن أوسع وأجرأ تلك المحاولات قد جرى في بلدي في النصف الأول من هذا القرن كم تعرفون، بعدما تبلور الفرق الشاسع بين العالم الغربي والعالم الإسلامي، آمن المجددون الأتراك بضرورة ترك معظم ما هو قديم وتبديله بما هو أجنبي حديث. وكثيرون منهم استطاعوا أن يروا الآن أنهم لم يحققوا نجاحا. ولكنني لا أظن أنهم قد أدركوا أنهم في تعليلهم مخطئين وأن معالجتهم من هنا قد حكم عليها منذ البداية بالإخفاق.

والآن وقد اتسع مفهومنا لما حل بنا وما حل بمكانتنا في العالم الحضاري فنحن مضطرون أن نرى الواقع ولا نخاف من النقد الذاتي وأن نجري وراء التعليل الصحيح. إن محاولة مجرد التقليد المطلق للأنظمة والمؤسسات الأوربية لم تؤد ولن تؤدي إلى النتيجة المطلوبة، بل بالعكس _ كما أشرت إليها في بدء كلامي _ إلى اليأس والفوضى إلى حد بعيد. ولكن أصحاب مبدأ التمسك بالماضي يجب عليهم ألا يتناسوا أن كثيرا من الأنظمة الإسلامية أصبحت قديمة وتأخرت مثل محتوى الخطب والمواعظ في المساجد، أصبحت عديمة الأثر في السامعين، لأن الخطيب والواعظ لا يملك المستوى العالي من العلم ليستطيع أن يحدث التغيير الإيجابي ويرفع المستوى العلمي في المجتمع كما كان في الماضى القديم. إننى لا أقصد

أن أقول إن هذا الواقع يسري على قرننا هذا فقط، بل إن دراسة القرون الأخيرة للعالم الإسلامي من وجهة النظر الثقافية تبين أن هذه المؤسسات الإسلامية ابتدأت تفقد حيويتها للمجتمع منذ القرون الأخيرة، وأن العالم المسلم الذي كان يعظم شأنه في القرون الأخيرة كان في الحقيقة دون مستوى الأسلاف بكثير في سعة وعمق علمه ومقدرته على الابتكار.

أذكر هنا مثالا: أن الشعب التركي احتفل قبل ثلاث سنين بميلاد عالم اسمه إبراهيم حقي الأرضرومي كان توفي منذ مائتي عام (1186هـ) وخاصة بتقدير عظيم لكتابه المشهور المسمى «معرفتنامه» لأنهم يعتقدون أن هذا الكتاب لا يلخص جميع العلوم الإسلامية وحسب، بل يحتوي على بعض اكتشافات هامة للمؤلف. وفي الحقيقة لا يصعب على مؤرخ العلوم الإسلامية أن يرى بعد قراءة سريعة للكتاب نفسه أنه تجميع لبعض المصادر التي تمكن المؤلف من الاستفادة منها، وأن للكتاب نفسه أنه تجميع لبعض المصادر التي تمكن المؤلف من الاستفادة منها، وأن المؤلف لم يكن يعرف وكان مستحيلا أن تكون لديه في مثل ذاك الوقت فكرة واسعة المستوى الحقيقي الذي وصل إليه المسلمون في العلوم، وأنه لا يوجد في كتابه هذا أي شيء من الابتكار عنده.

وأخيرا أقول بكل إجمال: إن الركود في الحضارة الإسلامية إن أردنا أن نعلله بتعليل عام فلابد أن نعتبره واقعا تاريخيا حصل لكل حضارة في التاريخ. إن المهم للمنتمين إليها والذين يريدون أن يأخذوا مكانة في المستقبل تناسب ماضيهم أن يصلوا إلى التعليل الصحيح للركود وإلى التحليل الواقعي للمؤسسات الموروثة، وأن يجرؤوا على أخذ ما هو صالح من التراث البشري الحاضر دون مجرد التقليد. إن هذا أمر صعب جدّا لا يحصل بنفسه ولكنه متوقف على وجود المثقف الحقيقي والعلماء ذوي المكانة العالية.

لقد جاء الحين أن يرى المجتمع الإسلامي مهمته الكبرى في تدبير الحصول على مثل هؤلاء المثقفين والعلماء. من هنا يبدأ واجب المثقف المسلم المعاصر ليمكن تحقيق هذا الهدف العالي السامي للمجتمع. ويجب أن يكون هذا المثقف المسؤول مستمدا للتضحية بما تعود عليه من المادية والأنانية والاسترخاء، ولا ينسى نصيبه من الزهد الحقيقي الضروري، ليهيىء لنهضة علمية عميقة وواسعة.

علم النوازل بالمغرب

الحاج أحمد ابن شقرون

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا عمد علية.

اقتضت حكمة الله تعالى أن يجعل رسالة سيدنا محمد عَلَيْكُ آخر رسالة، وشريعته المطهرة ناسخة لجميع الشرائع، وأمته خير أمة أخرجت للناس، وأنزل عليه القرآن تبيانا لكل شيء، ودستورا يُرجَع إليه في كل شيء.

وحاءت السنة النبوية لحل المشكلات، وتوضيح المجملات، وكان المسلمون الأولون، يتقبلون تلك التعاليم بصدور رحبة، ونفوس مطمئنة، ويتسوفون إلى المزيد من معرفة ما يسعدهم في دنياهم، وما ينفعهم في أخراهم.

فكانت مجالس صاحب الرسالة عَلَيْكُمْ، لا تخلو من أسئلة تثار، وأجوبة ترتاح لها الضمائر ﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ ٱلْهَوَى إِنْ هُوَ إِلاَّ وَحْي يُوحَى ﴾، وكان الصحابة _ رضوان الله عليه _ في عصره عليه الصلاة والسلام، يجتهدون في بعض النوازل، ويستنبطون الأحكام الشرعية من أصولها، كزيد بن ثابت، الذي قال فيه عليه الصلاة والسلام: «أَفْرَضُكُمْ زِيدُ بنُ ثابت، وكعلي كرم الله وجهه، الذي قال فيه عليه الصلاة والسلام: «أَقْضَاكُمْ علي»، وكمعاذ بن جَبل، الذي قال فيه عليه الصلاة والسلام: «أَعْلمكُم بالحَلال والحَرَام مُعاذُه، وغيرهم كتير.

نعم، إذا كانت أصول التشريع قد انتهت في العصر البوي، فإن الفروع تساير الأزمنة، والدهور، وتتزايد مع الأيام والظروف، ولا تنتهي مادامت الحوادث

⁽ه) أُلقيت هذه المحاضرة سنة 1984.

تَحْدُث، والنوازلُ تَنزِل، كَا أَن استيعاب جميع الفروع الفقهية، والقضايا الجزئية، والاحاطة بجميع أحكامها، لا يسعه ديوان، ولا تطيقه حافظة إنسان، قال بعض العلماء: إن الله لطف بنا، فَأُنزل العموميات لتُستنبَط منها المسائل الخاصة بالاندراج، وَأُنزل المسائل الخاصة، ليقاس عليها ما يماثلها في علة الحكم أو يشابهها، ووكل إلى نبيه عَيَّاتُهُ تدريب الأمة على الاجتهاد والاستنباط، ليحصل لهم تواب الاجتهاد الذي جعله من أفضل العبادات، ودليل كَمَالِ النفس والفكر، وتحصيل مثرة الفهم والعقل، الذي أكرم الله به الإنسان، فكان عَيِّاتُهُ يمرنهم، ويرشدهم إلى الاجتهاد.

وانتقل الرسول عَلِيْكُمْ إلى الرفيق الأعلى، ونصوصُ السريعة غَضَّة طرية، لم تَشُبها كثرة التأويلاتِ والتمحلاتِ المتكلفة في الفهوم، وذلك عندما يكثر التَّرف والبذَخ في الوسط الاجتماعي، فينشأ عن ذلك تشعب الأحكام، وكثرة النوازل التي هي منشأ التأويلات، وهذا ما لم يك في عهد الخلفاء الراشدين، فإن عمر لما استقضاه أبو بكر رضي الله عنهما مَكَثَ سنةً لم يحضره خصمان متداعيان. ولذلك لم يتغير الفقه الإ الاري عن مهيع كثيرا إلا بعد ذلك التاريخ.

وقد اشتهر في رمن الخلفاء عدد من أعلام الصحابة، بل والتابعين بالفقه، والإفتاء، كَأَزُواج النبي عَلَيْكُم : عائشة الصديقية، وحفصة بنت عمر بن الخطاب، وأم المومنين ميمونة بنت الحارث الهلالية، آخر امرأة تزوجها رسول الله عَلَيْكُم، وأبي هريرة عبد الله بن عمر بن الخطاب، الذي أقام يُفتي المسلمين نحوا من ستين سنة، بحيث لو جمعت فتاويه، لكانت مجلدا ضخما، إذْ علمه، وفضله أشهر من أن يذكر وقد تخرج به جماعة، كولده سالم، ومولاه نافع، وغيرهما.

وعن مذهبه في الفقه تفرع مذهب المذنيين تم مذهب مالك، وأتباعه، كما هو مشاهد في كتابي الموطأ، والمدونة.

وقد بدأت نوازل تنزل، في عهد الخلفاء الراشدين، لم يكن ينزل مثلها في العهد النبوي، وذلك بسبب اتساع رقعة الإسلام، ودخول عناصر مختلفة من أمم شَتَّى فيه، الشيء الدي دعا إلى التوسع في التفريع، والاستنباط.

فكانوا كلما نزلت نازلة، فَزِعوا إلى الشورى، فلم تصدر الفتوى، والحكم، إلاَّ عن تبصر، وحكمة.

ثم نشأ الاختلاف، ونشأت المذاهب بسببه، وتعددت الروايات عبد العراقيين، والحجازيين، والشاميين، واليمنيين، والمصريين، والخراسانيين، وعيرهم. ضرورة تفرق الصحابة في الأقطار الإسلامية، للفتح، والغزو، والتعليم، والتهذيب، والاستيطان، للحراسة، والرباط.

وكل صحابيً، كان يحضر ويشهد مع رسول الله عَلَيْظَيْم، ما لم يحضره غيره، من بقية الأقضية، والنوازل، فكان كل واحد يَأخذ بما شهده، ويترك ما غاب عنه، ومن هما بدأ أول تشعب في الفقه، واختلاف الأقطار فيه، وتعصب كل قطر إلى فقههم، وما جرى به عملهم، وحكم به قضاتهم، وأُفتَى به مُفْتوهم.

والمدينة المنورة محل الكثير من الصحابة وكبار التابعين، والنبي عليه الصلاة والسلام بعدما آب من ــ حنين ــ ترك بنفس المدينة اتني عشر ألفا من الصحابة مات بها منهم عشرة آلاف، وتفرق ألفان في أقطار الإسلام.

ثم بدأ النزاع بين أهل الحديث، وأهل الرأي، فكان هناك حزبان من الفقهاء : حزب السنة والأثر، وحزب الرأي، فالأولون هم الحجازيون، وزعيمهم سعيد بن المسيب المخزومي، القرشي، المدني : رأس علماء التابعين وسندهم، جمع الحديث إلى الفقه، والزهد، والورع، سمع من عمر _ وهو راويته _ وحامل علمه، كما جاء في «إعلام الموقعين» (وحديثه عنه في السنس الأربع وروى عن علي، وعتمان، وسعد بن أبي وقاص، وأبي هريرة، وغيرهم من أعلام الصحابة).

قال فيه عبد الله بن عمر: إنه أحد المفتين أو المقتدى بهم، وقال فيه أيضا: لو رآه النبي عَيِّلِيَّةٍ لَسُرَّ به، ورُبَّما جاءه (أي عبد الله بن عمر) من يستفتي فبعثه إليه، وقال فيه الن المديني: لا أعلم أحدا في التابعين أوسع من سعيد علما، هو عندي أجَلُّ التابعين، وكانت الفتوى إذا جاءت المدينة لايرال عالم يردها لآخر إلى أن تصل إليه فيفتي، وكان يقال له: الجُرْنِي، لجرأته على الفتوى، لسعة علمه وحفظه، ونُقِل عنه أنه كان يقول: ماقضى رسول الله عَيِّلِيَّةِ، ولا أبو بكر، ولا عمرُ، ولا عمرُ، ولا عمرُ، ولا على قضاء الا وقد علمتُه، جاء في «إعلام الموقعين»: لما

مات العبادلة: عبد الله بن عباس، وعبد الله بن الزبير، وعبد الله بن عمرو بن العاص، صار الفقه في جميع أقطار الأرض، إلى الموالي، فكان فقيهُ مكة _ عطاء بنَ أبي رَبَاح، واليمنِ _ طاوس _ واليمامةِ _ يحيى بنَ أبي كثير، والكوفةِ _ إبراهيم المنحعي، والبصرة _ الحسنَ _ والشام _ مكحولاً، وخراسانَ _ عطاء الحراساني، إلا المدينة فإن الله خصها بقرشي هو سعيد بن المسيب.

وكان الحسن البصري إذا أشكل عليه شيء كتب إليه يسأله، ومذهبه أصل مذهب مالك في المدينة.

كما أن إبراهيم النخعي أُصْلُ مذهب الحنفية بالعراق.

وكان أهل العراق أكتر تعمقا في الحضارة، وكان فقهاؤهم لا يأخذون من الأحاديث إلا قليلها، بسبب بعدهم عن أرض الحديث، وما يتبع ذلك من تفشي الكذب في روايته، وكانوا يرجعون في كثير من المسائل الفقهية إلى تحكيم العقل، والرأي، وإلى الاجتهاد بالقياس والاستحسان، وقد توسعوا في ذلك، وأفرطوا في التوسع، حتى تعرضوا لمسائل فرضية محضة.

أما إمامنا مالك رضي الله عنه، فقد كان يعتمد في اجتهاده على القرآن الكريم، والحديث النبوي، وكان يقبل من الحديث ما صح سنده عنده، كما كان يعتمد على عمل أهل المدينة وعلى قول الصحابة، وكان يَرْجِعُ عند عدم النصّ إلى القياس وإلى دليل جديد خاص بمذهبه، وهو المعروف بالمصالح المرسلة _ أي ما تقتضيه المصلحة العامة.

وقد نشأ المذهب المالكي بالمدينة المنورة وانتشر في الحضارة، ثم انتقل إلى الأندلس والمغرب، وهو المذهب الذي يفضله المغاربة ولا يبغون به بديلا، وقد أخذ عن الإمام مالك الكثير من أصحابه، وتتلمذوا له، ودرسوا القواعد التي بنّى عليها مذهبه، وتنافسوا في الفهم، والإدراك، والتحصيل، لأصول التشريع وما تفرع عنها من جرئيات وأحكام.

(وكان من أوائلهم أمثال:

ــ عبد الرحمن بن القاسم (العتقي) ت 191هـ وعبد الله بن وهب ـــ 199هـ. وعثمان بن الحكم الجذامي ت 162هـ وأبي الحسن علي بن زياد التونسي 183هـ.

وعبد الله بن نافع (المعروف بالصائغ) 186هـ وعبد الله بن نافع الأصغر 216هـ.

وأشهب بن عبد العزيز القيسي 204هـ ومن في طبقتهم.

ثم جاء من بعدهم أتباع آخرون أمثال:

ــ عبد الملك بن الماجشون 212.

وعيسى بن دينار 212.

وأسد بن الفرات (التونسي) 213 واصبغ بن الفرج 225.

وسحنون عبد السلام التنوخي 240 وغيرهم.

 كل أولئك كانوا يجتهدون في إرجاع الفروع إلى الأصول، ويَسْبَحُون في عالم المعقول والمنقول).

ثم جاء عصر التقليد، فتوقف الكثير من الفقهاء عن الاجتهاد، واقتصروا على التقليد، وجعلوا كتاب _ المدونة _ التي جمعها أفول أسد بن الفرات ثم أخذها سحنون ورتبها ونشرها باسم _ المدونة الكبرى _ جعلوها أساس علم الفقه، والفتيا، واعتمدوا بعدها على مختصرات، وشروح، وحواش، لإصدار الفتيا، والأحكام. ومن هنا تفرعت كتب النوازل والأحكام.

(فكان ما ألف منها ابتداء من أوائل القرن الثالث إلى حدود القرن الثاني عشر على سبيل المثال لا على سبيل الحصر ما يلي :

- 1) نوازل عيسي بن دينار 212هـ.
 - 2) أجوبة سحنون 240هـ.
 - أجوبة القرويين.
 - 4) أجوبة الداودي.
 - 5) أجوبة ابن طرطاك.
 - 6) نوازل ابن أبي زمنين 339هـ.
 - 7) أجوبة ابن رشد 520هـ.
- 8) نوازل أبي عبد الله بن الحاج 529هـ.
 - 9) نوازل أبي القاسم البرزلي 844هـ.
 - 10) نوازل يحيى المازوني 883هـ.

ثم ألف في العصور بعد :

- 11) نوازل ابن هلال (تسعمائة ونيف).
 - 12) معيار الونشريسي 914هـ.
- 13) أجوبة أبي السعود الفاسي 1091هـ.
 - 14) نوازل الشريف العلمي.
 - 15) نوازل بردلة 1133هـ.
 - 16) نوازل المسناوي 1136هـ.
 - 17) نوازل العباسي 1152هـ.
- 18) النوازل الكبرى لأبي عيسى محمد المهدي الوزاني 1342هـ.
 - 19) النوازل الصغرى ــ له أيضا ــ.

علم النوازل بالمغرب:

للمغاربة اليد الطولى في علم النوازل قديما، وحديثا، وقد برعوا في هذا العلم براعة، قُلُ نظيرها عند غيرهم، وتآليفُهم في النوازل، تذُلُ على شغفهم بالفقه، والفتيا، وعلى براعتهم الفائقة، وقدرتِهم على التخريج، والغوص عن أحكام النوازل، في أي موضوع من الموضوعات الطارئة.

وكان بين المغرب والأندلس، تمازج في الفقه، والفتيا، لما يجمعهما من تلاحم سياسي، واجتماعي، وحُكْمِي، وفقهي، ولتشبثهم جميعا بمذهب الإمام مالك، فكانت الأندلس عامرة بالفقهاء البارعين، الذين كانت فتاويهم تعم المغرب، لما بين القطرين من التلاحم في الشئون الدينية. والمذهبية، والمعاشية، والمناخ أيضا، فكم من علماء أندلسيين هاجروا إلى المغرب، واستقروا فيه، وامتزجوا بأهله، كامتزاجهم بأهاليهم في الأندلس. وكان للمغاربة نفس الاتصال بالأندلس زيارة أو استقرارا، وبذلك أصبحت النوازل الأندلسية والمغربية خليطا، كون بحرا من منبعين، استفاد منه الأندلسيون، والمغاربة.

ولما خرج المسلمون من الأندلس، استقر معظمهم في المغرب، فكان هو الوارث الأكبر، لحضارة الأندلس، بعمارتها، وزراعتها، وتجارتها، وصناعتها، وفقهها، وحافظ على كل ذلك كتراث من تراثه، مازال قائما في المغرب إلى يوم

الناس هذا، ولذلك فإن علم النوازل في المغرب، لا ينفك عن علم النوازل في الأندلس، حتى إذا ما فُقِدَتِ الأندلس، بقيت جميع النوازل، نوازل مغربية، تنبض بالحياة، وتقوم شاهدا على حضارة المغرب العظيمة، المُمَيَّزَةِ بإطارها العربي الإسلامي، وتحت ظل الشريعة الإسلامية الغراء.

المذهب المالكي:

أسس الإمام مالك، مذهبه، على أصول معروفة، واعتمد القرآن، والسنة، كمصدرين أساسيين، وكان الإمام يفتي لكل من يقصده للفتوى أتى من الشرق، أو الغرب، فإن لم يكن لديه نص، أفتى بشبيه ما سمع، أو اجتهد، حسب مقاصد الشريعة، معتمدا على نص الخطاب، أو فحواه، أو إشارته، أو مفهومه، وبذلك فتح لرجال مذهبه، أبوابا من الاجتهاد المستقيم، ساروا عليه، فاستفادوا، وأفادوا.

وكان لعمل أهل المدينة أثر في مذهبه، حيث أخذ به، لأن له أصلا مما كان في عهد الرسول عَلِيْتُ وانتقل إلى الأجيال المتلاحقة.

و لم يُدوّن الامام مالك، أصول مذهبه بنفسه، لكنها عرفت من منهجه، في فتاويه، وآرائه، واجتهاداته، فاستخرجها تلاميذه، وَأُصَّلُوها، ونسبوها إلى امامهم.

وقد برَّز القرافي في كتابيه: «التنقيح»، و«الفروق»، في بيان قواعد المذهب، واتجاهه، وعلى هاته القواعد، قام التخريج في المذهب المالكي، فأكسبه الخصب والتفوق الفقهي الغزير، فاتَّسَعَ وكثرت مسائله، وأصبح صالحا للبِيئات المختلفة.

قال صاحب البهجة: الأدلة التي بنى عليها مالك مذهبه ستة عشر: نص الكتاب العزيز، وظاهره، وهو العموم، ودليله، وهو مفهوم المخالفة، ومفهومه، وهو باب آخر، ومراده وهو مفهوم الموافقة، وتنبيهه وهو التنبيه على العلة كقوله تعالى: ﴿ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقاً ﴾ الآية(٠)، ومن السنة أيضا مثل هذه الخمسة، فهذه عشرة، والحادي عشر: الإجماع، والثاني عشر القياس، والثالث عشر عمل أهل المدينة، والرابع عشر: قول الصحابي، والخامس عشر: الاستحسان، والسادس عشر: الحكم بسد الذرائع، والحتملة قوله في السابع عشر وهو مراعاة الخلاف

⁽٥) سورة الانعام، الآية 145.

فمرة يراعيه ومرة لا يراعيه، قال أبو الحسن: ومن ذلك الاستصحاب اهـ. أما قواعد المذهب، الضابطة لفروعه، فقد ذكر السبكي في الطبقات: أنها تزيد على الخمسمائة قاعدة.

وعمل أهل المدينة في المذهب المالكي، جعل علماء النوازل، في المغرب والأندلس، يُغْنون المذهب بالفتاوي المعتمِدة على هذا الأصل، باعتبار أن المدينة ورثت علم السنة، وفقه الإسلام.

وكان مالك في بعض الأحيان، يُقدِّمُ عمل أهل المدينة، على خبر الآحاد، من أجل ما ذُكر، ناظرا إلى أن الرأي المعمول به في المدينة، يعتبر سنة مأثورة، تقدم على أُخبار الآحاد، مع الابتعاد عن الشذوذ في الرأي.

والمالكية يقررون أن عمل أهل المدينة، إذا كان آتيا من مجرد الاجتهاد، فإن الخبر أولى بالاعتبار.

إن الأصول المستخرجة من مذهب الإمام مالك، قد وسَّعَتْ مذهب، وجعلته مَرناً، مصْلَحِيّاً، جَليّاً، نافياً، أعْجب به أهل المغرب والأندلس فاتبعوه، ونظروا فيه، ففرعوا عليه، وقاسوا، وخرَّجوا، فَنَما واتَّسعَ، واستبحر، فتوفرت لديه أسباب القوة، والخلود، وكثرت أقوال فقهائه، وتخريجاتُهم.

يقول الحطاب: إن المراد بالروايات أقوال مالك، وان المراد بالأقوال أقوال أصحابه، ومَنْ بعدهم من المتأخرين، كابن رشد، والمازري، ونحوهم. وقد يقع بخلاف ذلك، والمراد بالاتفاق اتفاق أهل المذهب، وبالاجماع إجماع العلماء. والمراد بالفقهاء الفقهاء الفقهاء السبعة... والمدنيون يُشارُ بِهِمْ، إلى ابن كنانة، وابن الماجشون، ومطرف، وابن نافع، وابن مسلمة، ونظرائهم، والمصريون يُشارُ بهمْ، إلى ابن القاسم، وأشهب، وابن وهب، واصبغ، وابن عبد الحكم، ونظرائهم، والعراقيون يُشار بِهِمْ، إلى القاضي إسماعيل، والقاضي أبي الحسين بن القصار، وابن الجلاب، والقاضي عبد الوهاب، والقاضي ابن الفرح، والشيخ أبي الأبهري، ونظرائهم، والمغاربة يُشار بِهِمْ، إلى ابن القابسي، وابن اللباد، والباجي، واللخمي، وابن محرز، وابن عبد البر، وابن رشد، وابن العربي، والقاضي سند، والمخزومي، وهو المغيرة ابن عبد الرحمان المخزومي، من أكابر أصحاب مالك، اهد.

لقد كان للامام مالك تلاميذً، أوفياءً، وصل بعضهم لدرجة الاجتهاد، كعبد الرحمان بن القاسم المصري، وأبي محمد عبد الله بن وهب القرشي، وأشهب بن عبد العزيز القيسي.

ثم تطور الفقه المالكي، في أعقاب العصور، تطورا عظيما، جعله بحرا زاخرا بالنوازل، والأحكام، والاستنباطات الهادفة، فكثر الخلاف، واحتدم الجدال، مما زاد الفقة المالكي ثروة، وأعطاه مكانة جديرة بالدراسة، خصوصا في عصرنا، المحتاج للكثير من الأحكام، للخروج من الضائقة الفقهية القائمة.

وفي عصور التقهقر الفقهي، ظل المالكية يَخْطُون في مذهبهم بالتآليف، والجمع، وتدوين النوارل، مما يفتح المجال لتدوين الفقه المالكي، بأسلوب يليق بعصرنا، ويقتحم صِعابَه، لإعطاء الشريعة مكانتها.

وقد عرف المغرب فترة، لإحياء الاجتهاد فيه، وفي الأندلس، على عهد الدولة الموحدية، حيث حاول عبد المومن بن علي الموحدي، إحياء الاجتهاد، وَوَأْدَ التقليد، والزام العلماء بذلك فأحرق كتب الفروع، والملاحظ، أن الاجتهاد لا يقوم بهاته الطريقة، وبهذا الأسلوب، وإنما بالوعي، والمعرفة، وتكوين العلماء القادرين على الاجتهاد، وهو إنما فعل ذلك حينا رأى أحوال الفقهاء المقلدين، تتردَّى في وَحَل الخلافات المُفْتَعَلَة، ومع ذلك فليس من حسن السياسة إحراق كتب الخلاف، وفيها ذخيرة فقهية لا تقدر بثمن.

ويذكر المؤرخون، أن عبد المومن، لم يفعل ذلك، وإنما فكر فيه، وأن الذي فعله هو حفيده أبو يوسف، يعقوب المنصور، الذي أمر بإحراق كتب الفقه، بعد أن يُجَرَّد ما فيها، من حديث رسول الله عَيْسِيَّهُ وآيات القرآن، وأنه أحرق مدونة سحنون، وكتاب ابن يونس، ونوادر بن أبي زيد، وعهذيب البراذعي، وواضحة ابن حبيب، وأخاف الفقهاء، ومكر بهم، لكنْ عملُه لم يُنْتِجْ، وعادت الكتب المحروقة للظهور بعد عهده، لأن سلوكه لم يكن منطقيا، ولا مقبولا، فذهب بذهابه.

قال ابن خلكان : أمر يعقوب المنصور الموحدي، برفض فروع الفقه، وأحرق كتب المذهب، وبأنَّ الفقهاء لا يُفتون إلا من الكتاب، والسنة النبوية، ولا يقلدون أحدا من الأئمة المجتهدين، بل تكون أحكامهم بما يؤدي إليه اجتهادهم، من استنباط القضايا، من الكتاب، والحديث، والاجماع، والقياس اهـ.

وحتى إذا ما أراد أن يقوم بالتجديد، فكان عليه أن لا يسلك المسالك الرعناء، لأن التجديد لا يقوم على العنف، والكبت، والقسوة، والتخويف، والتشريد، ولن تُنتزَع الأفكار من شعب بمجرد استعمال القوة. ثم إن عمله يؤدي ولاشك إلى الاضطراب، وبلبلة المجتمع، الذي ألف ما ألف، لكن، بالحكمة، والروية، والحجة، والمذاكرة، والاقناع، يمكن الوصول إلى الغايات، وما سوى ذلك لا يعطي نتيجة، ولا يقيم أحكاما.

ويقول الفقيه الحجوي في كتابه هالفكر السامي الوعندي أنه لو أعطاهم حرية الاجتهاد ما تركوه، ولا رجعوا للتقليد، عند اضمحلال دولته. وان الذي أوجب نبذهم لعمله، هو أنه ألزمهم بالانتقال من تقليد مالك، إلى تقليد الظاهرية في الحقيقة، وان كان في اللفظ ألزمهم بالاجتهاد، ولا معنى لابدال مذهب، يرون صوابيته، وعليه وجدوا آباءهم، وأجدادهم، إلى مذهب ظهر له وحده حقيقته اهـ.

يقول القرافي في «الفروق»: يجب على أهل المذاهب، أن يتفقدوا مذاهبهم، فكل ما وجدوه على خلاف الاجماع، أو القواعد، أو النص، أو القياس الجلي، السالم من المعارض، يحرم عليهم الفتيا به اهـ.

وكلام القرافي المالكي، كلام عالم ضليع، لا يقر السلوك الأهوج، وإنما يضع الأشياء في مواضعها، وهذا هو الإسلام الصحيح.

كتب وعلماء :

تمتلىء الخزائن المغربية، بالكتب الفقهية، في مذهب الامام مالك، ومن أهمها، وأكثرها شيوعا، وانتشارا، واعتادا، مختصر الشيخ خليل بن اسحاق الكردي، المصري، الذي اعتنى به المالكية، عناية متزايدة، بالشروح، والحواشي، والتعاليق، فشرحه بهرام، والبساطي، والسنهوري، والتتائي، والحطاب، والأجهوري، والزرقاني، والخرشي، وميارة، وجسوس، وابن غازي، وابن عاشر، وابن رحال، والمواقى، والدردير، وغيرهم. وَحَشَّى عليه كثيرون، كالعارف الفاسي، والجنان، وابن مرزوق، وبناني، والرهوني، وكنون، والدسوقي، وغيرهم. حتى زادت

شروحه على الستين كما ذكر ابن غازي.

ومن الكتب الهامة المؤلفة في النوازل: «الدُّر النثير، على أجوبة أبي الحسن الصغير» لقاضي سجلماسة: إبراهم بن هلال.

وشرح محمد بن قاسم السجلماسي الرباطي على نظمه المسمى بالعمل المطلق. وعمليات سيدي عبد الرحمان الفاسي التي شرحها سيدي المهدي الوزاني العمراني الفاسي.

وشرح أبي عبد الله محمد ميارة للامية الزقاق بخاشية أحمد بن علي الشرادي الحسنى.

وشرح محمد التاودي ابن سودة لنفس اللامية بحاشية عبد السلام بن محمد الحواري.

وكتاب «المنهج الفائق»، لأحمد بن يحيى بن عبد الواحد بن على الونشريسي. ثم الموسوعات، الجامعة النيرة، المعتبرة آية من آيات الجمع للنوازل، على اختلافها، وتنوعها، والتي تحفظ لنا ثروة فقهية، لا نظير لها، وتُعَدُّ ذخيرة في فتاوي المالكية، يُرجع إليها في النوازل، والأحكام، وهي :

هالمعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوي أهل إفريقيا والأندلس والمغرب، لأبي العباس، أحمد بن يحيى، الونشريسي، وتقع في اثني عشر مجلدا.

والنوازل الجديدة الكبرى، في أجوبة أهل فاس وغيرهم، من البدو والقرى، المسماة به «المعيار الجديد الجامع المعرب عن فتاوي المتأخرين من علماء المغرب، لأبي عيسى سيدي المهدي الوزاني العمراني، وتقع في أحد عشر مجلدا. كما لنفس المؤلف موسوعة أخرى تعرف به «النوازل الصغرى» في أربعة مجلدات، كما سبق.

أما بقية فقهاء المغرب، والأندلس، من أصحاب النوازل، والفتيا، فهم جمهرة كبيرة، وأعمالهم زاخرة بالمؤلفات المتنوعة، في التفسير والحديث والأصول والفقه، وغير ذلك من العلوم، ويهمنا أن نشير إلى مجموعة منهم وهم :

- ــ الإمام محمد بن قاسم القباب الفاسي المشهور بالتوثيق والفتيا والتآليف المفيدة.
- أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشاطبي الإمام الفذ
 صاحب كتاب الموافقات وكتاب الاعتصام.

- أبو عبد الله محمد بن محمد بن عرفة خطيب تونس ومفتيها، والذي انتهت
 إليه رئاسة المذهب المالكي بإفريقية، وصاحب المؤلفات الهامة.
- ــ أبو زكرياء يحيى بن أحمد بن محمد المعروف بالسراج، الرندي الأصل الفاسي المولد والدار.
 - ــ مفتي غرناطة محمد بن علي بن محمد الأنصاري الشهير بالحفّار.
 - ـ سعيد بن محمد العقباني التلمساني قاضي بجاية، وسلا، ومراكش.
 - _ حافظ المذهب المالكي، عيسى بن أحمد الغبريني، التونسي.
 - ــ شارح المدونة محمد بن خلفة الوشتاني الشهير بالأبّي.
 - ــ الإمام الحافظ عبد العزيز بن موسى بن معطي العبدوسي الفاسي.
 - ــ قاضي باجة,وجربة وقيروان قاسم بن عيسى بن ناجي.
 - _ محمد بن مرزوق العجيسي التلمساني.
 - _ الإمام عمر بن محمد الباجي.
 - ـــ الإمام المحدث الفقيه أحمد زَرُّوق الفاسي.
 - ـ على بن قاسم التجيبي الشهير بالزقاق.
 - _ أحمد بن علي المنجور الفاسي.
 - ــ عالم المغرب ومفتيه محمد بن قاسم القيسي الغرناطي الشهير بالقصار.
 - _ علامة المغرب عبد القادر بن على الفهري الفاسي.
 - _ الإمام الفقيه الحسن بن مسعود اليوسي.
 - _ المحقق محمد بن قاسم جسوس الفاسي:
 - ــ القاضي والمفتي شيخ الجماعة محمد العربي بردلة الأندلسي ثم الفاسي.
- الفقيه شيخ الجماعة محمد بن أحمد بن غازي العثماني المكناسي الأصل ثم
 الفاسي.
 - ــ والعلُّم الراسخ في التحقيق : عبد القادر بن العربي ابن شقرون الفاسي.

- _ والمتقد في العلم محمد الطيب بن عبد المجيد ابن كيران الفاسي.
 - _ والمتبحر قاضي فاس وتطوان علي بن عبد السلام التسولي.
- _ والمفتي صاحب الوثائق الفرعونية محمد بن أحمد بناني الشهير بفرعون.
- _ وشيخ الجماعة المتبحر في العلوم ورئيس المجلس العلمي بفاس سيدي أحمد ابن محمد ابن الخياط الزكاري الحسني الفاسي.

إلى المآت من الأسماء اللامعة في العلوم، والفقه، والقضاء، والفتوى، والتقاييد، والتعاليق، والتآليف الكثيرة، الجامعة والمفيدة في المعقول والمنقول.

الفتيا:

المفتى قائمٌ في الأمة مقام النبي عَلَيْكُ كما قال الشاطبي، فتكون مسؤولياته ثقيلة وتجُرُّهُ إلى الجحيم، إنْ هو حاد عن دين الله، وجعل فتواه وسيلة للطمع والربح.

قال الإمام أحمد: لا ينبغي للرجل أن ينصب نفسه للفتيا، حتى تكون فيه خمس خصال: أولها أن تكون له نيَّة فإن لم تكن له نيَّة لم يكن عليه نور، ولا على كلامه نور، والثانية أن يكون له علم، وحلم، ووقار، وسكينة، الثالثة أن يكون قويا على ما هو فيه وعلى معرفته. الرابعة الكفاية، وإلا مَضَغَهُ الناس. الخامسة: معرفة الناس اهـ.

ويقول ابن القيم: لا يجوز العمل والافتاء في دين الله بالتَّشهُي والتخيُّر، وموافقة الغرض، فيطلب القول الذي يوافق غرضه، وغرض من يحابيه، فيعمل به، ويفتي به، وَيَحْكُم به، ويحكم على عدوه، ويفتيه بضده، وهذا من أفسق الفسوق، وأكبر الكبائر... ومن أفتى الناس، وليس بأهل للفتوى فهو آثمٌ عاصٍ ومن أقرَّه على ذلك فهو آثم أيضا...

ويقول الشاطبي: المفتى البالغُ ذروة الدرجة، هو الذي يحمل الناس على المعهود الوسط، فيما يليق بالجمهور، فلا يذهب بهم مذهب الشدة، ولا يميل بهم إلى طرف الانحلال اهـ.

فوجب على العالم في فتواه، أن يتجرد عن الأهواء والمطامع، والأغراض، وأن يتمسك بالملَّة وحدها، وأن يراعي قواعدها، وأصولها، ومناهجها، حتى لا يتورط فيما لا تحمد عقباه عاجلا أو آجلا، وأن لا تكون فتواه سببا في تفرقة، أو حدوث فتنة أو شَرّ، والله سبحانه بحكمته، جعل الشريعة واسعة الأكتاف، مُيسَرة سهلة، لا تعقيد فيها، ولا مشقة، ولا تضارب، ولا غموض، ﴿ لا يُكلِّفُ اللّه نَفْساً لا تعقيد فيها، ولا مشقة، ولا تضارب، ولا غموض، ﴿ لا يُكلِّفُ اللّه نَفْساً اللّم وُسْعَهَا ﴾ وقد رفع عن الأمة الإسلامية، الخطأ، والنسيان، والإكراه. وفي مجال القرآن، والحديث، واجتهادات الصحابة، والأثمة، وأقوال الفقهاء ما يُوسّع على الناس، وفي اختلاف العلماء رحمة بالأمة، والهوى وحده هو الذي يُضيِّق المجالات، ويعرقل مسيرة الشريعة، ويفسد يسرها، ويصرفها عن وجهها، وما كان لعلماء الإسلام الصادقين، أن يتورطوا في إحراج الناس، بالتضييق عليهم، أو أن يتصرفوا بما لا يرضى الله، ورسوله، ولذلك كانت فتاويهم في النوازل، لا تنبع من غرض، أو شهوة، أو إيذاء بل من البحث عن الحق، والعدل، في شريعة الله، وقد وسع أو شعوة، أو إيذاء بل من البحث عن الحق، والعدل، في شريعة الله، وقد وسع والعصمة خاصة بالرسول سيدنا محمد عَلِي في في أي من الجتهد وأخطأ والعصمة خاصة بالرسول سيدنا محمد عَلَيْكُ فيما بلّغه عن الله، فمن اجتهد وأخطأ فله أجره إذا خلصت نيته. وفي القرآن الكريم ﴿ فإنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُوهُ إلى اللّه وَالرّسُولِ ﴾.

وللمسلمين في كتاب الله، وسنة رسوله، ملاذ، وقد خَطَّطًا سُبُل النجاة، وطريق الصواب، فكل جزئية حدثت تُرَدُّ إلى كليات الشريعة، وما أكثر كليات الشريعة، وعمومياتِها المتقبَّلة للجزئيات الطارئة إذا وُجِد العالم، المتفهم، الواعي، المطلع، المقتدر، والمجتهد المتمكن.

وقد نصب الله على الحق، في كل مسألة، دليلا يُعْرَف به، ويستطيع الوصول إليه، مَنِ استفرغ جهده، وشحذ ذهنه، وجمع طاقته، وأخلص نيتهُ، وعمله.

العرف والعادة :

من أصول المذهب المالكي، مراعاة العرف، والعادة، وهو أصل إسلامي، ثابت، معمول به عند الفقهاء، وعند المالكية منهم على الخصوص.

والعرف هو العادة، إذ لا تختلف كلمة عرف، وكلمة عادة كثيرا في مؤداها، لأن العادة مأخوذة من المعاودة، فهي الأمر المتكرر، حتى استقر بتكراره، في النفوس، والعقول، فصار بذلك حقيقة عرفية. والعرف ما حصل الاتفاق عليه، عند الناس في حياتهم، فهما مختلفانِ مفهوماً، ولكنهما متحدان في مؤداهما.

يقول الإمام الغزالي، في «المستصفى»: العرف، والعادة، ما استقر في النفوس، من جهة العقول، وتلقته الطباع السليمة بالقبول اهـ.

وما جرى به العمل، عُرْف معتبر شرعا، في فتاوي علماء المغرب، لكون العمل يعتمد على الأعراف، وهي إما أن تكون عامةً، أو خاصة كأعراف أهل فاس، التي ألفت فيها المؤلفات، ولذلك تعيَّن على الفقيه، المفتي، عند نزول النازلة، أو على الحاكم أن يراعي في فتواه، أو حكميه، ما جرى به العمل بين الناس، وإلا وقع في الخطأ المبين، وذلك يوجب معرفة الأعراف، السائدة، في القطر كله، أو في المكان المعين، من حاضرةٍ أو بادية.

والمالكية عندنا، ينبذون القياس، حينها يتخالف مع العرف، السائد، بل إنهم يخصصون العام بالعرف، ويقيدون به المطلق، ويعتبرون ذلك من ضروب المصلحة.

يقول الإمام القرطبي في قول النبي عَلِيْتُكُم لزوجة أبي سفيان : «خذي من مال أبي سفيان، ما يكفيكِ، وولدَك، بالمعروف، إن ذلك اعتبار للعرف في الشرعيات.

ويقول الإمام الشاطبي في الموافقات: ومن العادات، ما يختلف في التعبير عن المقاصد، فتنصرف العبارة عن معنى إلى معنى عبارةٍ أخرى بالنسبة إلى الأمة الواحدة، كاختلاف العبارات، بحسب اصطلاح أرباب الصنائع في صنائعهم، مع اصطلاح الجمهور، أو بالنسبة لغلبة الاستعمال في بعض المعاني، حتى صار ذلك اللفظ، إنما يسبق منه إلى الفهم، معنى منّا، وقد كان يُفْهم منه قبل ذلك شيء آخر... والحكم، يتنزل على ما هو معتاد فيه، بالنسبة إلى من اعتاده، دون من لم يعتده، وهذا المعنى يجري كثيراً، في الأيمان، والعقود، والطلاق كناية اهـ.

إن العادة مُحَكَّمة في الأعمال، ولها أثرها في الأحكام، وترك الأخذ بها يؤدي إلى ضياع الحقوق، والحكمُ الشرعي، يختلف باختلافها عند قوم، وقوم، فإذا تغيرت العادة بعادة أخرى، اعتبر منها ما صار إليه الناس، واعتادوه، ووقعت الفتوى، والحكم، بالعادة الجديدة، المستقرة.

يقول القرافي في «الفروق»، بعد بيان أثر العرف، في العقود المتأثرة به، فجميع

هذه المسائل، وهذه الأبواب التي سردتُها، مبنية على العادات، غير مسألة الثمار المؤبرة، بسبب أن مُدْركَها النص، والقياس، وماعداها، مُدركُه العرف، والعادة، فإذا تغيرت العادة، أو بطلت، بطلت هذه الفتاوي، وحرمت الفتوى بها، لعدم مدركها، فتأمل ذلك، بل تُتبعُ الفتاوي هذه العادات، كيفما تقلبت، كما تتبع النفوذ في كل عصره وتعيين المنفعة من الأعيان المتاجرة إذا سكت عنها تتصرف بالعادة للمنفعة المقصودة منها عادة لعدم اللغة في البابين اهد.

فالأخذ بالعرف في مذهب مالك، يماشي مقاصد الشريعة، في مراعاة مصالح العباد، في الدنيا والآخرة، وذلك مما أعطى للمذهب المالكي، مكانة عظيمة في الوعي بمرونة الشريعة وقابليتها، وقدرتها على الاستيعاب، وبعدها عن الجمود.

وقد اعتبر النبي عَلَيْكُ العوائد الصالحة، وشجب العوائد الفاسدة عند الجاهليين، إذ لم يكن الإسلام يهدم كل شيء قبله، ولو كان صالحا، لأنه جاء لمصلحة العباد، وتقويم ما اعْوجٌ من سلوكهم، بترك المتوافق مع هديه، في محله.

يقول الشيخ مصطفى: مراد الأئمة بقولهم: هذا القول جرى به العمل، انه حكمت به الأئمة، واستمر حكمهم به، وجريان العرف بالشيء، هو عمل العامة به، من غير استناد لحكم، من قول، أو فعل.... فتحصل ان العرف هو فعل العامة، والعمل هو حكم القضاة اهـ.

قال القرافي: إن إجراء الأحكام، التي مدركها العوائد، مع تغير تلك العوائد، خلاف الأجماع، وجهالة في الدين، بل، كل ما هو في الشريعة، يتبع العوائد، بتغير الحكم فيه، عند تغير العادة، إلى ما تقتضيه تلك العادة المتجددة، وليس تجديدا للاجتهاد من المقلدين، حتى يشترط فيه أهلية الاجتهاد، بل هو قاعدة، اجتهد فيها العلماء، وأجمعوا عليها، فنحن نتبعهم فيها، من غير إنشاء اجتهاد... ولو خرجنا نحن من ذلك البلد، إلى بلد آخر، عوائدُهم على خلاف عادة البلد الذي كنا فيه، أو قدم علينا أحد من بلد، عادته مضادة، للبلد الذي نحن فيه، لم نُفْتِه إلا بعادة بلدنا اهـ.

ويقول ابن القيم : لا يجوز للمفتي أن يفتي في الاقرار، والأَيْمان، والوصايا، وغيرها، مما يتعلق باللفظ بما اعتاده هو، من فهم تلك الأَلفاظ، دون أن يَعْرِفَ

عُرفَ أهلها، والمتكلمين بها، فيحمِلُها على ما اعتادوه، وعرفوه، وإن كان مخالفا لحقائقها الأصلية، فمتى لم يفعل ذلك ضَلَّ وأُضَلَّ اهـ.

ما جرى به العمل:

العمل: حكم القضاة بالقول، وتواطؤهم عليه، وليس كل ما حكم به قاض جرى به العمل، بل لا يثبت العمل بحكم قاض، أو قاضين، حتى يقع الاتفاق عليه، من الأثمة المعتبرين، نَعَمْ إذا حكم به ثلاثة فأكثر كفى. قاله سيدي المهدي الوراني، في شرحه للعمليات وقال: إذا كان العمل تابعا للعرف، ومرتبا عليه، فإنه يتغير بتغيره اهد.

وقد اعتمد علماء المغرب، والأندلس، على العمل، في الفتوى، والقضاء، لكونه أصلا، من أصول المذهب المالكي، تَأْصَلُ من عمل أهل المدينة.

ان العمل يختلف باختلاف البلدان، وهو داحل في حيز العرف، والعادة، ويعتريه التبدل، حسب الأحوال، والأمكنة، والأزمان.

والعمل الجاري في الأوساطِ الإسلامية العريقة، لابد أنه عمل، له مستند من السرع، خصوصا في المعاملات، إذ كان المسلمون، يستفتون علماءهم، فيما ينزل بهم من النوازل، وهو ديدن المغاربة، حيث نجد كتب النوازل، مملوءة بأسئلة الناس، وأجوبة العلماء عليها، مما يعطي الدليل، على أن المغاربة، واعُون بدينهم، متمسكون به، يسألون أهل الذكر، عن الشارد، والوارد، في تعبدهم، وتعاملهم، وشؤون أسرهم، وكل ما يمسهم من قريب، أو بعيد، وهي شنشنة مغربية، ضالعة في الدين، لم يطرأ عليها التغير، إلا بعد أن أخذت بعض النفوس، تُنْحَل، من جراء انحسار الوعي الإسلامي، حتى إذا ما عاد هذا الوعي، ليأخذ مكانته، تعود سيرة المغاربة إلى مكانتها.

وإذا أقررنا العمل، المسند بالشرع، والذي سار عليه فقهاؤنا الأماجد، فإن كل عمل لا سند له من الشرع، ويختلف مع منهجيته، ومقصده، ومراده، يكون باطلا، وفاسدا، ومرفوضا، ومن أجل ذلك، نجد فقهاءنا، ينْحُون منحى التثبت، في إقرار العمل شرعا، أو رفضه شرعا، إذا تخالف مع الشريعة، تجنبا من الوقوع في المحاذير، المنهى عنها.

يقول ابن فرحون في تبصرته: كثيرا ما يوجد في كتب الموثقين، في المسألة ذات الأقوال، التي جرى بها العمل، كذا، ونصوص المتأخرين، متواطئة على أن ذلك ما يُرجَّح به القول المعمول به اهـ.

وهذا النص، يدل على أن العمل، لا ينشأ إلا من أقوال العلماء وأحكامهم، والعلماء لا يصدرون إلا عن الشريعة، والمجتمعات الإسلامية، العريقة في الإسلام، كالمغرب، لأن العمل لم ينشأ فيه، إلا وفق ما أقره العلماء وحكموا به، ولذلك قال الشيخ الأجهوري: لا يخفى أن المراد بما به القضاء، ما عمل به القضاة أو حكموا به، فهو من جملة ما به العمل.

فالمعمول به مرجَّح بالعمل، لا يقبل تجاوزه، افتاءً وقضاءً ولا يجوز العدول عنه إلى المشهور عند المالكية، من فقهاء المغرب، أصحاب الفُتْيا والأحكام.

وقد نقل الشيخ محمد بن قاسم السجلماسي، في العمل المطلق، عن الشيخ عيسى السجتاني، في نوازله، بعد أن وجَّه العمل الجاري في مسألة ذكرها، فقال: فإذا اتضح لك توجيه ما جرى به العمل، لزم إجراء الأحكام عليه، لأن مخالفة ما جرى به العمل، فتنة، وفساد كبيرٌ اهـ.

ونقل عن الشيخ أبي الحسن: أن القاضي، لا يقضي بين المالكية، إلا بمشهور المذهب، أو بما صحبه العمل اهـ.

وعلماء المغرب، اشترطوا في المفتي، أن يكون عالما بأصول الفقه، والأدلة السمعية التفصيلية، وما يتعلق بها من العلوم، ليُمكنهم تطبيق النصوص على النوازل، مع التبحر في المذهب المالكي، وأصوله، والتمعن فيما جرى به العمل، بالاطلاع على أقوال الفقهاء، ومعرفة مصطلحاتهم، واعتمدوا مختصر الشيخ خليل، وشروحه، وحواشيه، والرسالة وشروحها، لابن ناجي، وأبي الحسن، وزروق، وجسوس، وغيرهم، ومؤلفات الفتاوي، والنوازل، وكتب قواعد المالكية، ككتب القرافي، والقاضى عياض.

قال الشيخ مصطفي: ويثبت جري العمل، بقول عالم موتوق به، كالشيخ التاودي، والرهوني، واضرابهما، لأنه من باب الخبر، الذي يكفي فيه الواحد، والإثنان أولى. قال الشيخ ميارة: ولا يثبت العمل بما نراه الآن، وهو أن يقول

بعض عوام العدول، ممن لا خبرة له، بلفظ المشهور، أو التناذ، فضلا عن غيره: جَرَى العمل بكذا، فإذا سألته عمن حكم به، وافتى به من العلماء، توقف، أو تزلزل، فإن مثل هذا، لا يثبت به مطلق الخبر، فضلا عن حكم شرعي اهـ.

ويقول السيخ أبو العباس الهلالي، في نور البصر: الذي تجوز به الفتوى، أي والحكم أربعة أشياء، احدها القول المتفق عليه في المذهب، ثانيها القول الراجح، وهو ما كثر قائله، فإن اجتمع في قول، سبب الرجحان والشهرة، ازداد قوّة، والا كفى احدهما، فإن تعارضا، بأن كان في المسألة قولان، أحدهما راجح، والآخر مشهور، فمقتضى نصوص الفقهاء، والأصوليين، إن العمل بالراجح واجب، ومقابل المشهور الشاذ، ومقابل الراجح الضعيف، رابعها، القول المساوي لمقابله، حيث لا يوجد في المسألة رجحان اهـ.

قال سيدي المهدي الوزاني في شرح العمليات: قال بعض الشيوخ: نص العلماء على أن ما به العمل، يقدم على المشهور، وعلى الراجح، لما فيه من المصلحة المتعينة، وممن نص على ذلك، الشيخ حجازي العدوي، في حاشيته، على شرح مجموع الأمير، فانه قال لدى قول مؤلفه في خطبته، جازما في كل ذلك بالراجح، ما نصه: والراجح ما قَوِي دليله، ويقابله المرجوح، والمشهور ما كثر قائله، ويقابله المشاذ، ويقدم المشهور على الراجح على الصواب، واشتهر أنه يقدم عليه ما به العمل، الخ. وما دكره في تقديم المشهور على الراجح على الصواب، هو المأخوذ من ظاهر الزرقاني، في مسألة الدلك في الغسل، وسلمه محشوه، وهو مخالف لظاهر كلام الهلالي في نور البصر، وقد يقال ان كلام الشيخ حجازي، والزرقاني، محمول على المقلد وكلام الهلالي في المجتهد، والله أعلم، وهو ظاهر، وبالله التوفيق اهـ.

إن جريان العمل، مُرَجِّح لقول من أقوال الفقهاء عند المغاربة، وبذلك لا يجوز للقاضي، ولا للمفتي، العدول عنه إلى غيره، وان كان مشهوراً، فعن الشيخ أبي الحسن، أن القاضي لا يقضي بين المالكية، إلا بمشهور المذهب، أو بما صحبه العمل، وفقهاء النوازل بالمغرب، على أن القاضي يقضي بالمشهور، ما لم يَجْرِ العمل بغيره، فإن جرى العمل بالشاذ، قضى به، وترك المشهور، وخروج القاضي عن عمل بلده، ريبة، قادحة عندهم، لكن يقتصر من العمل على ما ثبت، ويسلك المشهور فيما سواه، وعند العمل بالشاذ، وترك المشهور، لابد من الاستناد على

اختبارات شيوخ أهل المذهب، المتأخرين وتصحيحهم لبعض الروايات، والأقوال، الموجبةِ لذلك.

قال التسولي : اعلم، ان العمل بمقابل المشهور، لأحد أمور ثلاثة : إمّا لكونه الراجح، فَهُمْ يعبرون به لرجحانيته... وامّا لجريان العرف به، في ذلك البلد، أو في ذلك الزمان، كمسألة الشروط في الثنيا، والنكاح، تكتب على الطوع، والعرف، شرطِيّتُها في العقد... وإمّا لمصلحة عامة، أو سبب كذلك كغرم الراعي المشترك، وبيع الصفقة، وتاريخ التسجيل، ونحو ذلك، ثم ان الوجه الثاني، يتغير العرف، والثالث يدوم، مادامت تلك المصلحة، وذلك السبب اهـ.

وذكر علماء النوازل: انه إذا جرى العمل بالشاذ، قُضِيَ به، وَتُرِك المشهور، وهذا يدل على ما للعمل من قيمة، وتقديم، لَدَى فقهاء المالكية، في المغرب، والأندلس، لكونه منتزعا، من صميم المجتمع، الْمُسْلِم، المؤتلف على البر والتقوى، والتابع لشريعة الله، لا يبغي بها بديلا، وقد أعطوا للشاذ المعمول به، مكانته، ليظل الاعتصام بالشريعة قائما، بعد أن جرى عمل الناس به، وهو، ليس، على ليظل حال، خروجا من دائرة الشريعة السمحاء.

والشيخ ميارة، في شرح لامية الزقاق، يشترط في قبول العمل المعتبر، ان يكون صدر من العلماء المقتدى بهم، وأن يُثبُتَ بشهادة العدول، ويجري على قوانين الشرع، وهي شروط مقبولة، حتى لا يحصل المَيلان عن صميم الشريعة.

والشيخ ميارة، من فقهاء المالكية اللامعين، المطلعين على أسرار المذهب، والقادرين على إجالة النظر فيه، واستنباط القواعد منه، والشروط الواجب مراعاتها عند تقرير الأحكام.

يقول الشيخ السجلماسي في عمله: ومن الموجبات، تبدل العرف، أو عُرُوضُ جلب المصلحة، ودرء المفسدة، فيرتبط العمل بالموجب، وجودا، وعملا، ولأجل ذلك، يختلف باختلاف البلدان، ويتبدل في البلد الواحد، بتجدد الأزمان، وحيث كان الأمر كذلك، فالعمل المذكور في النَّظْم، مطلقاً أو مقيدا، بِبَلد، انما قصدتُ به اتَّبَاعَ الأئمة فيما ذُكِر، وَنَقُلَ ما في كتبهم، سَطَّروا، وفي تصانيفهم، فرقوا، ونشروا، ولم نقل: إنه يعمل به في كل بلد، ولا في كل حين، وأمد، لما مرَّ ونشروا، ولم نقل: إنه يعمل به في كل بلد، ولا في كل حين، وأمد، لما مرَّ من الارتباط بالموجب، فَلْيَتَفَطَّن الحاكم، والمفتى، لذلك، وبالله التوفيق اهـ.

أمثلة من العمل المطلق:

1) قال العلامة إبراهيم بن هلال في نوازله: جرى العمل في احباس المساجد بعدم الزكاة، وكذلك ما في معناها، عملا على أن الملك ينتقل عن المحبّس، وان الحُبُس يُسْتَغَلَّ، على ملك المحبس عليه اهـ.

قال السجلماسي: وهذا الذي جرى به العمل، هو أحد أقوال في المسألة، منقولٌ عن خارج المذهب، إلا أنه الراجح، عند اللخمي.

2) ذُكر في كتاب الجهاد، من المدونة، أن الإمام، يعطي من الفيء، والخُمُس، أقرباءَ رسول الله عَلِيْكَةِ باجتهاده فَكَتَبَ عليه ابن ناجي : إِنَّ ما ذُكر متفق عليه. قال : واما الخلاف في إعطائهم من الصدقة، فعلى أربعة أقوال، ثالثها يُعْطون في التطوع دون الواجب، ورابعها عكسه، والذي جرى عليه العمل، الاعطاء منهما، لأنه لم يُوفَّ لهم بحقهم من بيت المال اهـ.

3) قال في المفيد: ومن الأحكام للقاضي أبي الوليد الباجي، قال ابن القاسم: لا يَقْضِي القاضي بعلمه في شيء من الأشياء، بما أقرَّ به أحد الخصمين عنده، إلا أن يَشْهد على إقراره شهيدا عدل، وعلى هذا العمل. ابن الماجشون، يَحْكُم عليه بما أقر عنده، وان لم يشْهَد على ذلك شاهدان، إذا كان في مجلس نظره، لأنه لذلك جلس، وبه قال عيسى، واصبغ، وسحنون، وليس عليه عمل اهد. هذا عمل مطلق، اما العمل الفاسي، فهو يخص مدينة فاس، ومن سار على عملها، من المدن، والقرى، وقد تَمكَّن عمل فاس، وألَّفَتْ فيه التآليف العديدة، ونظمه الناظمون، وشرحه الشارحون، وحشَّى عليه المحشون، وعلق عليه المعلقون، درُّءاً للسدة، أو جلبا لمصلحة، شرَّط عدم التصادم مع نص صريح، من نصوص للشريعة، واشترطوا في الحاكم به، أن يكون فقيها عدلا، قادرا على الترجيح، ففي نوازل مازونة، عن علي بن عثمان أنه سئل عن الخصم، يأتي القاضي بفتوى مخالفة للمشهور، هل يعمل بها أم يطرحها ؟، فأجاب بأنه يطرحها، إلا أن تكون خالفت للشهور، لوجه معتبر في الشرع اهد.

وقد نظم عمليات فاس، الفقيه العلامة، سيدي عبد الرحمان الفاسي، وشرحها الفقيه النوازلي المطلع، سيدي المهدي الوزاني، ويجري على هذا العمل الخاص،

ما يجري على العمل المطلق، من كل ما قررناه فيه، والمعروف أن عمل مدينة فاس، ينبع من صميم الشريعة، لكونها مدينة علمية عريقة، وبها جامعة القروبين الجوهرة في تاج.

لقد عرف عن أهل مدينة فاس، تمسكهم بالشريعة، ورجوعهم لعلمائهم، في كل ما يمس شؤون حياتهم، الخاصة، والعامة. كما عرف عن عامتهم، ملازمتهم لدروس العلماء، مما جعل منهم كتلة، تجنح للمعرفة، والبحث، عن أصول الدين، وشريعته، فلا غرو أن يكون عملهم، متوافقا مع الشريعة، ومماشيا لها.

فإذا ألف الفقهاء في عمل فاس، فإن تآليفهم، تجنح لابراز روح الشريعة، وذلك يفيد الفقه المالكي، ويفتح بصائر علمائه، فيحظى بحثهم عن العمل بالاعتبار، ويكون له أثره.

يقول سيدي المهدي الوزاني، في شرح عمليات سيدي عبد الرحمان الفاسي: فمقصوده في هذا المنظوم، ذكر بعض مسائل من القضاء، والفتوى مما جرى به عمل فاس، ليرفع جريانه بها، الخلاف الكائن فيها، لتعين العمل به، ولو خالف المشهور.. وفي حالة كون عمل فاس، يتبع غالبا، القول الموافق لأعراف الناس، قال بعضهم: وليس اتباع حكم، مبني، على عوائد الناس، الموافقة لقواعد الشرع، خاصا بعمل قضاة فاس، بل هو لازم، في سائر الأعصار، والأمصار، لدوررانه معها، حيث دارت اهد.

يقول صاحب لامية الزقاق:

وفي البلدة الغراء فاس، وَرَبُّنا يقي أهلها من كل داء تفضلا جرى عمل باللائي تَأْتي، كما جرى بأندلس، بالبعض منه فاصلا لما قد فشا من قبح حال، وحيلة فيُخْشَى الذي للغي، يبغي توصلا

وقد ساق الناظم في هذا الفصل، المسائل التي جرى بها العمل، بمدينة فاس، على خلاف المشهور، وَذَكَر في هذه الأبيات: أن بعض ما جرى به العمل بفاس، قد جرى به العمل بالأندلس، قالوا: وارتكب الشيوخ ذلك، وإن كان جلها شاذا، أو خلاف المذهب، لأجل ما كثر في الناس، وفشا فيهم، من قلة الدين، والتحيل على أكل الأموال، بالباطل وغير ذلك.

قال المازري: قال بعض الناس: ان كان القاضي، على مذهب مشهور، عليه عمل أهل بلده، نُهِيَ عن الخروج عن ذلك المذهب، وإن كان مجتهداً أدَّاه اجتهاده إلى الخروج عنه، لتهمة أن يكون خروجه حَيْفاً وهوئ.

وقد علقوا على قول المازري، بأنه عمل يجري على مقتضى السياسة، ومقتضى الأصول خلافه، وأن المشروع اتباع المجتهد. ثم ذكروا، أن الظاهر من قول المازري أنه سدّ للذريعة، وجار مجرى ما سُدَّت به الذرائع، مثل سب آلهة الكفار، وما أشبه ذلك، وأكدوا، على أن القاضي، يلزمه اتباع عمل أهل بلده، وأن خروجه عنه، يوجب إساءة الظن به، إذا ثبت أن العمل، جرى على ذلك، من العلماء المقتدى بهم، ويُماشى قوانين الشرع، وان كان شاذًا.

وتَلْفِتُ أبيات اللامية، النظر إلى أن ما جرى به العمل بفاس، في بعض المسائل، قد جرى به العمل بفاس، في بعض المسائل، قد جرى به العمل بالأندلس كذلك، للروابط المكينة بينهما، وبين فقهائهما، وهذا يستوجب، إجابة الفكر، في الفقه الأندلسي، المرتبط بالفقه المغربي، ارتباطا عضويا، وهي صلة تاريخية مكينة، بين القطرين، وفقهائهما، ومذهبيهما.

إن الواقع يشهد بمكانة فقهاء الأندلس، وريادتهم، ومؤلفاتُ الأندلسيين الرائعة، في وطنهم الأندلس، أو بعد هجرتهم منه إلى المغرب، تشهد بذلك.

والدارس لمؤلفات الأندلسيين، يشعر بالغبطة، ويحس بعبقرية فقهائهم، وعلمائهم، وأثرهم على الفقه المالكي، وعلى العمل بفاس، والمغرب كله. بحيث لا يستطيع دارس في دراسته الفقهية المغربية، أن يتخطى الأندلس، أو يغفل مخلفات علمائها، وذلك واقع، لا جدال فيه، وإلا وقع البتر في دراسة الفقه بالمغرب، وما جرى به العمل فيه.

وكيف تدرس النوازل بالمغرب، مبتورة عن النوازل الأندلسية، المرتبطة مع بعضها، وحتى إذا ما تعدينا مجال الدراسات النوازلية، إلى غيرها، فإننا نجد أنفسنا مشدودين إلى الأندلس، التي تُكُون ضفة مع ضفة المغرب، كان المسلمون يقطعونهما، ذهابا، وإيابا، في كل وقت وحين، وبالأخص في عهود ارتباطهما، في دولة واحدة، فكان العلماء يجوبون الأندلس، والمغرب، وكأنهم ينتقلون بين مدن دولة واحدة، حتى في أحوال الانفصال السياسي، وبذلك، فإن إشارة

صاحب اللامية للأندلس، إشارة العارف، المتيقن، والدارس المتمكن، والعالم المتبحر، بما جرى به العمل، في الأندلس، والمغرب، بل إن المؤلفين في النوازل بالمغرب، بينهم أندلسيون، انتقلوا للمغرب، واستوطنوه، على أنه جزء من وطنهم الإسلامي، وهي مزية إسلامية، افتقدها المسلمون، لمّا أصبحت أوطانهم أجزاء مبتورة في عالم واحد، لا انفكاك في نظر الإسلام لأجزائه عن بعضها، وسوف يعود للمسلمين مجدهم السياسي، والعلمي، إذا أدركوا هاته الحقيقة، التي كان يدركها العلماء الأقدمون، تمشيا مع وحدة الإسلام، ووحدة شريعته، التي لا يختلف في أصولها، وأهدافها، وإن اختلفت في أعرافها.

أمثلة مما جرى به العمل بفاس:

قال سيدي المهدي الوزاني في شرح العمليات:

- 1) جرى العمل بتخصيص القاضي فرض النفقات برجل واحد، يعينه، ويختاره، للنيابة عنه في ذلك، فلا يكتبه كل أحد من العدول، وإنما يكتبه واحد فقط، فيشترط فيه العدالة، والمعرفة، ولا يشترط أن يكون نائبا عن القاضي في الأحكام، فلا عمل على هذا الشرط، فهو كالقاسم النائب عن الحاكم، فلذا اكتفي به وحده، واكتفى بخطه، فهو يكتب ما قد لفقه: أي فرضه، ويضع موضعا في الرسم أبيض، فيضع القاضي فيه علامته، ويشهد عليه بنفسه، وهو الذي عليه العمل.
- 2) ومما جرى به العمل بفاس، عدم التوكيل للأعوان، وهم خَدَمَةُ القاضي، الذين يتصرفون بين يديه، لتنفيذ أحكامه، وغيرها، إلا من المرأة، فلها توكيله، لبيان حقها، وإظهاره لضعفها، وهذا قبل اليوم، وأما الآن، فلا يتوكل لأحد، لا للمرأة ولا لغيرها.
- 3) من حصل قهره على دفع مال، لا يلزمه شرعا، إذا باع متاعه فيه، ليؤديه للظالم، على قول سحنون وابن كنانة واللخمي وبه كان يفتي قاضي فاس، الشيخ الفشتالي، لقوة دليله، وإليه ذهب ابن عرفة، وأخذ به الغبريني، وأبو على التادلي، والقصار، وبه العمل، تقديما لحفظ النفوس، على صون الأموال، خلافا لرواية ابن القاسم، عن مالك القائل، بعدم نفوذه، وهو المشهور.

نماذج من النوازل المغربية :

1) في المنهج الفائق لأحمد بن يحيى بن عبد الواحد الونشريسي ما يلي : ومنع محمد بن سحنون أن يدخل الحمام بزوجتيه، وأجازه بالواحدة، وحكى ابن الرفيق المؤرخ، أن أمير إفريقيا، استفتى أسدا بن الفرات في دخوله الحمام مع جواريه دون ساتر له، ولهن، فأفتاه بالجواز، لأنهن ملكه، وأفتى أبو محرز يمنع ذلك، وقال له : إن جاز لك نظرهن، وكذلك نظرهن إليك، لم يجز لهن نظر بعضهن بعضا، فأغفل أسد النظر في الجزئية، فلم يعتبر حالهن فيما بينهم، فَوَهِمَ، واعتبره أبو محرز، فأصاب، قال بعض الشيوخ : وهذا مما يوضح لك الفرق بين علم الفتيا، وفقه الفتيا، وفقه الفتيا، وكذلك علم القضاء، وفقه القضاء.

2) وفي معيار الونسريسي: سئل سيدي قاسم العقباني، عن فرَّان كانَ يطبُخ لصهره الخبز، نحو خمسة عشر عاما، والصهر صاحب الخبز معسر، ثم إنَّه أَيْسَر، وأراد الآن أن يطالبه الفران بأجرة طبخه، في جميع المدة المذكورة، فهل له ذلك، أم لا ؟

فَأَجاب: سكوتُ الفَرَّان عن الطلب، المدة التي ذكرت، مع الذي وصفته من القرابة، ظاهر في أنه كان يطبُخ لهذا الصهر بلا عوض فلا يكون له طلبه، ولا حجة للفران في أن تركه الطلب، إنما كان للإعسار، لأن القدر الذي يأخذه الفران مشاهرة يُسير، لا يعجز عنه غالب الفقراء فَدَعْوَى الفران ساقطة.

3) وفي معيار سيدي المهدي الوزاني، انه سئل عن امرأة، استعارت من نساء، حوائج من حوائج النساء، مشتملة على ذهب، وحجر، وجوهر، ثم ان المرأة المذكورة، أعارت ذلك لامرأة أخرى، بغير إذن النساء المالكات لما ذكر، فدفعته هذه لبنت لها بقصد التزين به في وليمة، كانت بدارها، فادّعت البنت المذكورة، أن ما ذُكِر سُرق لها لَيْلاً، ماذا يلزم المرأة الأولى في ذلك ؟ أجيبوا مأجورين، حفظكم الله، والسلام.

فأجاب: بأن لا ضَمَانَ عليها، بمجرد إعارتها الحوائج، لامرأة أخرى، إذ ليس ذلك وحده بموجب للضمان، لأنَّهُ: أي فِعْلَها المذكور، من قبيل المكروه فقط، لا الممنوع، حتى يوجب الغرم، بمجرده، ومن المعلوم أن المكروه من قبيل الجائز،

قال الزرقاني على قول المختصر: (وَإِن مُسْتَعِيراً) ما نصه: مبالغة في الصحة، لا في الندب، إذ يُكُرَهُ للمستعير ثوباً، أو كتابا، إعارتُه لغيره، وكذا، إذا استعار دابة للركوب، كما في الاجارة والصحة لا تُنَافِي الكراهة، وكذلك قال بعض شيوخنا: ومحل الصحة ما لم يمنعه المالك من إعارته صريحا، أو بقرينة كقوله: لولا أخوتك، أو ديانتك، أو صداقتك، ما أعرتُك اهـ. وعليه، فإن لم يكن تحجير على المرأة، لا بالصراحة، ولا بالقرينة، فلا غرم عليها، وإن كان عليها تحجير بما ذكر، وخالفته، والله أعلم، قاله، وكتبه، عبد ربه تعالى، المهدي لطف الله به. إن الإسلام، يفسح والله أعلم، قاله، وكتبه، عبد ربه تعالى، المهدي لطف الله به. إن الإسلام، يفسح المجال للاجتهاد، ويعطي للعلماء القادرين، حق النظر، والاستنباط، وليس لمتقدم فضل، على متأخر، إلا بما خلده في هذا الدين، بما يُعْلِي سَأَنه، ويرفع مكانته، غيم يبقى الباب مفتوحا للمتأخر، لينظر في شريعة الله، بما يفيدها، ويصلح مجتمعاتها، وينيرها، ويجعل المسلمين، خَيْر أُمَّة أخرجت للناس.

قال الشيخ زروق في قواعده : إذا حُقِّقَ أصل العلم، وعُرفت مواده، وجرت فروعه، ولاحت أصوله، كان الفهم مبذولا بين أهله، فليس المتقدم فيه، بأولى من المتأخر، وإن كان له فضل السبق، فالعلم حاكم، ونظر المتأخرين أتَّمُّ، لأنه زائد، على المتقدم، والفتحُ من الله مَأْمُول لكل أحد اهـ.

وفي التسهيل: وإذا كانت العلوم مِنَحاً إِلاَهية، ومواهبَ اختصاصية، فَغَيْرُ مُسْتَبْعَدٍ أَن يدخر لبعض المتأخرين، ما عسر فهمه، على كتير من المتقدمين، أعاذنا الله، من حسد، يسد باب الانصاف، ويَصُدُّ عن حميد الأوصاف اهـ.

وهكذا أيها السادة نرى، أنَّ النوازل، لها مكانة، فقهية مرموقة، حَرِيَّةٌ بالدرس والتمحيص، بصفتها تراثا، مغربياً، رفيع الشأن، ومصدراً، غزيراً، لمادة البحث، في مجالات شتى، دينية، واقتصادية، واجتاعية، بما عرضت له من تربية دينية، ومِلْكِيَاتٍ، وتجارة، وفلاحة، ومياه، وصناعات، وعلاقات زوجية، من نكاح، وصداق، وطلاق، وغير ذلك، من القضايا، التي جاءت فيها _ بأحكام الاسلام، عجرة بأقلام جهابذة علماء الإسلام. ﴿ فَإِن تُنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى الله وَ الرَّسُولِ ﴾ وبذلك، كانت صورا ناصعة، عن اهتام الفقهاء والعلماء بقضايا مجتمعهم، ناطقة بالدور، الذي سجلته فتاويهم، في الحياة الاجتاعية، لما تطالعنا

به كتبهم، وما أكثرها: من مثل شهادة اللفيف، وبيع الصفقة، وشهادة الابن مع أبيه، ومسئلة المُخَلِّق الذي يفسد الزوجة على زوجها ليتزوجها، فإنها لا تَحِلُّ له أبداً، ولو تمَّ العقد باشهاد، «وَأَبَّدُوا التَّحْرِيمَ فِي مُخَلِّقِ»، كما يقول صاحب العمل الفاسى.

ومن المعلوم، أن هذه النوازل، حظيت لدى الدولة العلوية الشريفة، بمكانة خاصة، تبعا لما حَظِيّ به العلماء، ومجالسهم العلمية، من اهتام ملوكها، الملحوظ، فَهَذا المولى الرشيد، عَزَّز حتى علماء الزاوية الدلائية، وكرمهم بفاس، بعد نقلهم إليها، وهذا ملك العلماء، وعالم الملوك، سيدي محمد بن عبد الله، يحدثنا التاريخ، على عنايته الفائقة، بالعلم ورجاله، وعن استنهاضه لهممهم، ودفعهم إلى مسايرة ما تقتضيه روح العصر، وما تستدعيه الحالة الظرفية من استعمال للفكر، غوصا على أسرار التشريع، مع الاستناد إلى السنة، وآثار السلف الصالح، وقد شارك رحمه الله ينفسه، في التأليف، وبهج طريقا، يجمع فيها بين نصوص الحديث، والفقه، مازجا الأصول بالفروع، معطيا بذلك المثال، على الطريقة المثلى، التي يجب على العلماء أن ينهجوها، في بحوثهم، وتآليفهم، واهتامه بمواد الدراسة والكتب المقررة فيها، معروف، مشهور.

وإلى جانب ما سلف، فقد اهتم كذلك، باحكام القضاة، وآراء المفتين، وما يلزم الحكم به، والفتيا بمقتضاه، وقد سار ابنه المولى سليمان، على سنَن أبيه، وهكذا استمرت الحال، في ظل هذه الدولة العلوية المجيدة.

وما اجتاعنا هذا، للاستاع لمحاضرة في موضوع علم النوازل، في رحاب أكاديمية المملكة المغربية، وفي ظل راعيها: مفخرة العبقرية العالمية، مولانا الحسن الثاني، أيده الله ونصره، إلا دليل جديد، _ إذا احتاج النهار إلى دليل _ على تمسك سليل هذه الدوحة العلوية، الوارفة الظلال، بما كان عليه أسلافه المنعمين، وأجداده المقدسون، وماتزال تَحُدُث، في العصر الذي نعيشه، نوازل، تُوجَّهُ فيها الأسئلة، إلى المجالس العلمية، التابعة للمجلس الإسلامي الأعلى، برئاسة أمير المومنين: جلالة الحسن الثاني المظفر، فيحرر فيها فقهاء هذه المجالس، أجوبة لا تقلّ أهميةً عن أجوبة الذين سبقوهم من العلماء، مثل نازلة التأمين، ونازلة إخراج الزكاة، عن الأسهم والسندات، ونازلة الأحباس المعقبة، ونازلة تشريح جثة الميت،

ونازلة الأضحية، وغير ذلك، مما طرأ في عالم المعاملات، وما جدّ من اكتشافات طبية، وعلمية، مثل نازلة إفسال القلوب، ونازلة استعمال دم الغير للانقاذ.

وعلماء المغرب، معروفون بتحقيقاتهم، وحسن تخريجاتهم، إلى يومنا هذا، وذلك بفضل ماضيهم التليد، الزاخر بما خلفه أجدادهم الأجلاء، من ثروة فقهية، وما جُبِلُوا عليه، من ملكة قوية، ودقة في البحث، والتنقيب، محافظة منهم، على حقوق الأفراد، والجماعات، ومراعاة، للدور العظيم، الذي يقوم به المفتي، في مجتمعه الإسلامي. واحترازا، من التطفل، أو التلاعب بالأحكام الشرعية، التي حفظها الله تعالى، بحفظ كتابه العزيز: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذَّكْرَ، وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُون ﴾. ومن الله، نستمد العون، والتوفيق، بدءاً، وَخِتاماً. والسلام عليكم ورحمة الله.

أزمة حضارة

عبد الكريم غلاب

رغم أن الكلمة «حضارة» ملأت الدنيا وشغلت الناس وخاصة في القرنين الماضيين والنصف الأول من هذا القرن، ورغم ما كتب العلماء والباحثون في رصد مظاهر الحضارة وتحليلها، فإن البحث في قضايا الحضارة بالمفهوم الذي كان يعطاها من قبل قد تراجع وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية. وربما كان ذلك لأن العالم يحيى حضارته الدافقة السريعة التي تستغرق كل تفكير الإنسان وعمله بتطورها اليومي، فلم تترك له من أجل ذلك الوقت الكافي ليتبع ويرصد. وربما كانت التغيرات التي تحدث يوميا لاتدع المجال للتفكير في ملامح التطور التكنولوجي بخاصة ورصده بالتاريخ وفلسفة هذا الرصد. وربما كان الاطمئنان أيضا إلى المسيرة الحضارية يجعل الباحثين يعيشونها دون خوف، وربما كان ما كتب عن تاريخ الحضارة وتقويمها كاف في نظرهم لانصراف البحث إلى جزيئات هذه الحضارة، المتعلقة بالعلوم والتقنيات على الأخص.

ورغم ذلك فكلمة «حضارة» ماتزال لها مكانتها في الفكر الإنساني ومايزال لها سحرها كلما اقترنت بالتفكير في العلوم أو الفنون أو المعمار أو الأخلاقيات. اكتسبت هذه المكانة رغم أنها «الكلمة» دخلت مصطلح العلوم متأخرة عن مفاهيمها ومدلولاتها. أي في الربع الأخير من القرن الثامن عشر، ولم تتخذ مدلولها الكامل إلا بعد ذلك بكثير.

وقد اهتم كل الباحثين في الحضارة بتعريف الكلمة حتى لاتختلط بمفاهيم أخرى كالمدنية مثلا. ومع ذلك كان تعريفها، رغم محاولة الدقة التي اتسم بها عاما. وفي العموم جانب من الشمولية التي تعطى الحضارة معناها الحقيقي. وأدق تعريف

⁽a) أُلقيت هذه المحاضرة سنة 1984.

في نظري هو ماانتهى إليه الأستاذ موريس كروي في مقدمته لكتاب تاريخ الحضارات العام مستخلصا هذا التعريف من فلاسفة القرن الثامن عشر العقليين يقول: الإنها مجموعة من الخطط والنظم القمينة بإشاعة النظام والسلام والسعادة، وبتطوير البشرية الفكري والأدبي، وبتأمين انتصار الأنوار الفالحضارة إذن وضع مثالي حقيقي في آن واحد، عقلي وطبيعي... سببي وغائي».

إذا كان المصطلح حديثا والمفهوم الذي أعطى له أحدث، فإن الممارسة الحضارية عاشت مع الإنسان، ربما منذ بحث آدم عما يضمن له السلام والسعادة والنظام، ومايزال الإنسان يساير البحث عما يضمن للإنسانية التطور في هذه الآفاق المادية والفكرية والمعنوية. ولذلك فالحضارة مسيرة للتاريخ لن تنتهي إلا بانتهاء الإنسان.

أسهمت في هذه المسيرة التاريخية كل شعوب الأرض بقطع النظر عن مبلغ إسهامها من الأهمية، وبقطع النظر عن تقويم هذا الإسهام. وإذا كانت أروبا منذ عصر النهضة وبخاصة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ــ قد أصبحت تومن أن الحضارة الإنسانية هي بنت أروبا، فإنها لاتستطيع مع ذلك ــ وعلى لسان علمائها لاسياسيها واقتصاديها _ أن تنكر أصول الحضارة الإنسانية في القارتين العريقتين إفريقيا وآسيا. الحضارة المصرية واللوبية في إفريقيا والبابلية فيما بين النهرين «آسيا» كانتا مزدهرتين كاملتي الازدهار منذ أزيد من خمسة آلاف سنة، والحضَّارة الهندية والصينية منذ نحو تُلاثة آلاف سنة، ولم تقم هذه الحضارات على أسس مادية بسيطة، ولكنها برزت بشكل واضح في الفلسفة والتفكير فيما وراء الطبيعة وفي خلود الروح، فكانت لها ديانات راقية ونظريات فلسفية ما تزال تسترعي اهتمام المفكرين بعمقها وغزارة عطائها الفكري، كما كانت لها إنجازات مادية في المعمار والبناء، وفي أدوات الحياة وزينتها وفي ربط الحياة بالفكر وربط المعمار بالخلود في العالم الآخر. وإذا كانت هذه الحضارات المعلمية في إفريقيا وآسيا ما تزال تستبد باهتهام الباحثين فإن أجزاء أخرى من القارتين العريقتين وشعوب أخرى من سكانهما أسهمت في المسيرة الحضارية وإن لم تكن من المعالم البارزة. ويمكن أن نقف على مثال بارز منها في أطراف الجزيرة العربية وفي قلبها التي ستقود فيما بعد الحضارة الإسلامية الكبرى. فقد نشأت في اليمن حضارة متفردة في سبأ عرفتها الكتب المقدسة من الإنجيل حتى القرآن وتحدثت عن جانب

معمارها وحياتها السياسية وملكتها بلقيس التي اتصلت بسليمان الحكيم ومؤرخوا الحضارات من اليونان والرومان القدماء عرفوا هذه الحضارة وكتبوا عنها. وعرفت البتراء (في. الأردن اليوم) مملكة النبطيين. وكما اشتهرت بلقيس في مأرب، واشتهر السلّد الكبير مع مأرب، وما اتصل به من سقوط الحضارة اليمنية بعد انهياره، اشتهرت في بتراء بجانب البحر الميت زنيوبيا أو «الزباء» التي ملكت تدمر والمنطقة الواقعة غرب الفرات جميعها. وكما عُرفت بلقيس بصلتها بسليمان الحكيم عرفت الزباء بتحديها للإمبراطورية الرومانية في أوج عظمتها على عهد الإمبراطور أو ليونونس. ويظهر أن الرومانيين لم تكن صلتهم بالمرأة على غرار صلتهم بها اليوم... فقد حاربها هذا الإمبراطور وغلبها، رغم أن حضارة تدمر كانت قد ازدهرت على عهدها اقتصاديا وثقافيا.

وما يزال التاريخ يذكر أن الثقافة العربية في عهدها امتزجت بالثقافة اليونانية والرومانية. ومايدري أحد كيف كانت ستتطور هذه المبادرة، لو ترك أورليانوس زنيوبيا تسير في طريق تدعيم الثقافة والاقتصاد والتفتح على العالم في فلسطين العربية قبل الإسلام بنحو قرنين ونصف قرن. ونشأت بعد هاتين المملكتين الرَّائدتين في الحضارة العربية قبل الإسلام مملكة الغساسنة في شرق الأردن وجزء من لبنان وجزء من فلسطين، وقامت بدور مهم، فحاولت أن تخلص المنطقة من نفوذ البيزنطيين ولقيت حتفها على يدهم كضحية للمقاومة الوطنية. وفي نفس الوقت أي في القرن الثاني والأول قبل الإسلام للهرت مملكة لخم في الحيرة وفي سوريا وجزء من فلسطين. وقد عرفوا المسيحية كخصومهم الغساسنة وتحالفوا مع الفرس بينا تحالف الغساسنة مع البيزنطيين.

ولم يكن هذا التحالف أو ذاك إلا مظهرا من استراتيجية سياسية تؤكد أن هذه المجموعات الحضرية كانت على مستوى الدول التي تقيم الدولة، وتبنى الحضارة ، وتحالف من أجل الدفاع عن كيانها والنهوض بنفسها.

وجاءت اليونان منذ نحو ألفين وخمسمائة سنة لتعطي لأروبا شعاعها الحضاري الأول، ولتكون الحلقة الأروبية في المسيرة الكبرى التي عاشت في القارات العتيقة وظلت تواصل مسيرتها حتى العصر الحاضر.

هذه المعالم الكبرى للحضارة والمعالم التي رافقتها أو أتت بعدها: الحضارة

الفارسية والرومانية والإسلامية والأروبية والأمريكية أخيرا، لاتعني أنها جزر معزولة للحضارة الإنسانية، ولكن الحضارة كا قلنا كانت _ منذ انبعاث الإنسانية _ نهرا منسابا يجتاز الكرة الأرضية، وكل صقع منها يمده بروافده. يَقُوى هذا الرافد أو يضعف بحسب طاقة الصقع الذي يمر منه النهر، وبحسب الفترة الزمنية وما تمتاز به من جفاف أو إثراء في الفكر الإنساني والممكنات الاقتصادية ووضعية السلام والأمن. ولذلك فقد أسهمت كل إفريقيا وكل آسيا وكل أوربا في هذه المسيرة التاريخية العظيمة للحضارة الإنسانية. كل إقليم منها قدم نصيبه _ القليل أو الكثير _ ومن كل هذه الأنصبة ازدهرت الحضارة الإنسانية. ومعنى ذلك أن كل حضارة وافدة استمدت أصولها وبعض مظاهرها من الحضارة التي سبقتها أو عاصرتها. فما من حضارة وجدت من عدم، أو اكتملت دون تأثير الحضارات الأخرى باستثناء الحضارة المصرية التي يعترف المؤرخون أنها بنت مصر بالمفهوم الجغرافي الواسع لمصر بما فيها صحراء لوبيا وبنت شعب وادي النيل.

تفصل بين معالم الحضارات الإنسانية مسافات بعيدة هي مابين الصين وغرب آسيا أو شمال إفريقيا أو جنوب أروبا، وفي وقت لم تكن المواصلات مما ييسر نقل الأسس المعمارية والفكرية لحضارة بلد ما إلى بلد آخر، ومع ذلك كان للتبادل التجاري الفضل في تنقل هذه الحضارات رغم أن التجار لم يكونوا يهتمون بنقل المهارات التقنية والقضايا الفكرية والروحية، ولكنها مع ذلك كانت تنتقل عن طريقهم، أرادوا ذلك أو لم يريدوه. وقد كانت هذه الحضارات متسمة بالتجزء، ولذلك فقد اتسمت بالتنوع الذي كان طابع الحياة في التاريخ القديم. كانت كل فئة تتطور في المحيط الذي تعيش فيه، وفقا للعوامل التي تؤثر عادة في التطور الحضاري، وهي عوامل زمانية وبيئية واقتصادية وفكرية وعوامل الجوار. كانت الحضارة، وهي عوامل زمانية وبيئية واقتصادية وفكرية وعوامل الجوار. كانت إذن حضارات متفتتة ممزقة. ولم يضرها ذلك في المسيرة التاريخية الطويلة للحضارة وانحداره وفي تطور حياته المادية والعقلية وتعقدها.

ومع ذلك فقد كان لكل حضارة خصائصها ومميزاتها ولو كانت من الحضارات الصغرى التي لم يلتفت إليها التاريخ، ولم تكن معلما من معالمه. وبقطع النظر عن كل ذلك فقد كانت تكون كلا متجانسا باعتبارها مظاهر حياتية متعددة، ولكنها صادرة عن فكر بشري يوجهه الخير والبحث عن الأفضل، والنزوع نحو السلام،

والأمن والاستقرار والتعلق بالمثاليات التي قد يخلقها الفكر المستقيم ـــ والفكر قابل للاستقامة التلقائية ـــ قبل أن يهذبها الدين أو المجتمع المهذب.

هذا التجزؤ والتمزق يعتبر فترة تاريخية طبيعية. ولكن طبيعي أيضا أن ينتهي الأمر بالحضارة إلى وحدة أو محاولة للوحدة.

لايمكن أن تكون هناك إرادة مسبقة لتوحيد الحضارة. ذلك لأن المراحل الكبرى في التاريخ البشري لاتخضع لتخطيط مسبق ولا تضعها قيادة محددة منظمة.

ولهذا كانت الحضارات تتوحد إقليميا مثلا في البلاد الواسعة كمصر وبلاد مايين النهرين والهند والصين واليونان. ثم أخذت تتوحد، أو تتجه نحو الوحدة، بفضل الغزوات الكبرى. وأظهر مثال لذلك في الحضارات القديمة غزوات الإسكندر المقدوني وغزوات الرومان لتكوين حضارتهم في الإمبراطورية الواسعة التي كونوها، وغزوات فارس التي شملت منطقة واسعة شملت فيما شملت بلاد اليونان قبل أن تصبح رائدة الحضارة اليونانية وغزوات الصين في البلاد المجاورة، والغزوات الإسلامية التي حملت الدين واللغة والفنون العربية والمستعربة حتى وصلت إلى أروبا من غربها ومن شرقها، ووصلت شرقا حتى الهند وأطراف الصين وجنوب شرق آسيا.

هذه بعض المحاولات لتوحيد الحضارات القديمة. كان روادها أحيانا يحاولون أن يفرضوا حضارتهم على الآخرين، ولو أن منطلقهم كان فرض النفوذ السياسي والاقتصادي، لأنهم كانوا يؤمنون بأن حضارتهم هي خير الحضارات وأحسنها، خاصة وقد حققت لهم نصرا عسكريا ونفوذا سياسيا وثروة اقتصادية وتفوقا عرقيا.

وما من شك في أن الشعوب المغلوبة تأثرت بحضارة الغالبين، رغما عن أن القوة الغالبة لم تكن تستهدف تكوين المغلوبين حضاريا. كانت، باستثناء الحضارة الإسلامية التي كانت حضارة مُعلَّمة، تريد تكوين الإنسان المغلوب على مثالها وليس مماثلا لها. ولذلك هي _ شأنها شأن الاستعمار الحديث _ تفرض ماترى فرضه من قوانين وتنظيمات، وتعمل على أن تجعل من الشعوب المغلوبة تابعة، أحيانا تبعية العبودية. ومع ذلك كانت الشعوب المغلوبة تستفيد من حضارة الشعوب الغالبة وتتأثر بها، وإن اقتضى منها ذلك زمنا طويلا.

بعض الشعوب الغالبة لم يسعفها الوقت لفرض وحدة الحضارة حتى عن طريق الغلبة والتبعية والتأثير كحالة الإسكندر الذي انتهت محاولاته بانتهائه. وجاءت الإمبراطورية الرومانية بعده بنحو قرنين، ولم تسع إلى توحيد الحضارة، بل ما تم من هذه الوحدة فرضته العوامل السياسية والإدارية والعسكرية والاقتصادية والدينية. وأريدها أن تكون وحدة شاملة بشرية وجغرافية.

ولكن هذه المحاولات الوحدوية جميعها قد تحطمت بانتهاء السلطان السياسي للغالبين لأنها، كما قلنا، لم يُرد منها أن تكون حضارة معلّمة، بمقدار ما أريد منها، بفعل العوامل التي ذكرنا، أن تكون حضارة حاكمة وغازية، باستئناء الوحدة التي فرضتها الحضارة الإسلامية، والتي تركزت في معظم البلاد التي فتحها المسلمون، فأصبحت حضارتهم إسلامية، لا عربية، بقطع النظر عن الشعوب التي اتخذتها حضارة لها. كان الدين واللغة (في القسم الغربي من العالم الإسلامي انطلاقا من مشرق الإسلام) وكانت النظم والخطط القمينة بإشاعة النظام والسلام والسعادة وبتطور البشرية الفكري والفني... كان كل ذلك وما صحبه من إبداعات فكرية وفنية وأدبية مظاهر باقيةً صامدة دالة على وحدة الحضارة الإسلامية في البلاد التي انتشر فيها الإسلام.

أما المحاولات الأخرى لتوحيد الحضارة فقد تحطمت وانتهت بانتهاء السلطان السياسي للغالبين. وقد قامت محاولات أخرى ثانوية لتوحيد الحضارة، ولكنها انتهت وتحطمت ولم يكتب لها البقاء.

ومن الإنصاف للحقيقة أن نقول إن الحضارة الإسلامية نفسها أصابها انحسار وتخلف بفعل الغزوات الوافدة من الشرق: المغول والتتار مثلا، وبفضل الغزوات الوافدة من الغرب على عهد الصليبيين. انحسرت الحضارة العلمية والفنية والسياسية كوحدة تجمع الإمبارطورية الإسلامية، ولكنها مع ذلك ظلت مشاعل تنير طريق الحضارة في مراكز من الوطن الإسلامي: الأندلس قبل انهزام الحضارة الإسلامية فيها، مراكش وفاس، القاهرة ودمشق والقسطنطينية. وبقى أكثر من ذلك جوهر الإسلام الذي ينير طريق هذه الحضارة بالعقيدة وبفكرة الوحدة بين المسلمين، وبارتباط العلم والفكر والتاريخ والفلك مثلا بالدين. انحسرت الحضارة. ولكنها لم تذب و لم تنته، وإنما مرت من مرحلة أزمة على غرار الأزمات التي مرت بها الحضارات الإنسانية الكبرى. بعض أسباب الأزمة جاءتها من خارج، وبعضها الحضارات الإنسانية الكبرى. بعض أسباب الأزمة جاءتها من خارج، وبعضها

جاءتها من داخلها. ولكن كل ذلك يعني أنها مرت بأزمة، أو هي أزمات مُتلاحقة، كان يمكن أن تكون النهاية، لولا الإسلام كعقيدة متفتحة على الدين الذي يعني مجموعة من القيم ومنها الدفاع عن الوطن والعقيدة، وعلى العقل الذي يعني مجموعة من الآفاق الفكرية، وعلى العمل الذي يعنى التعاون.

المحاولة لتوحيد الحضارة إذن في ظل الإسلام لم تحقق هدفها، فلم تتكون المجموعة الإسلامية الكبرى من كل الشعوب التي اعتنقت الإسلام وعلى كل الأرض التي نشر عليها الإسلام ظله، رغم محاولات الخلفاء من الراشدين حتى فير الراشدين من الأمويين والعباسيين ثم الأتراك وما بين هؤلاء وأولئك. غير أن الوحدة الفكرية لهذه الحضارة ظلت قائمة وازدادت اتساعا بفضل العلماء الذين رصدوا هذا الماضي الهائل للفكر الإسلامي، فأنتج العالم الإسلامي على مختلف أقطاره موسوعات علمية وتاريخية وتراجم الرجال والعلماء والأطباء، وفلسفة اجتماعية وصوفية وآدابا جيدة سواء بالعربية أو بالفارسية أو التركية، وكتبا في اللغة والتفسير أوبحاثا في الرياضيات والفلك وإنشاءات فنية رائعة من جانبها الهندسي أو الرسمي أو الحفر والتزويق وتزيين الكتب والتحف بالرسوم والخطوط المنوعة الجميلة، ثم تشييد الحصون والقلاع العسكرية، وتشييد المساجد العظمى والتكايا والمدارس.

لقد تظافرت العقليات من مختلف الأجناس الإسلامية على إقامة هذه الوحدة الحضارية الإسلامية، فكان السنة والشيعة والصوفية وغيرهم من المذاهب يمنحون أفكارهم وعقائدهم وتصوراتهم لاستمرار الفكر الإسلامي والحضارة الإسلامية، كل منها ترغب في تدعيم وحدة هذه الحضارة عن طريق وحدة الفكر العقيدي والسلوكي. وإذا كانت الاختلافات قد لعبت دورا في انقسام الرأي بين المفكرين الإسلاميين، فإنها لم تكن قط سببا في تمزيق هذه الوحدة، ولو أن آثار هذه الاختلافات المذهبية كان واضحا في الاتجاهات السياسية، في المشرق على الأخص، الاختلافات المذهبية كان واضحا في الاتجاهات السياسية، في المشرق على الأخص، مؤسسوها موجة الدين ليكونوا دولة أو شبه دولة وهي نوع من الإمارات الهزيلة حتى قام الأيوبيون بتوحيد مصر والشام كرد فعل لتهاون هذه الإمارات في صد الغزوات الصليبية، وهو موقف يشبه إلى حد بعيد موقف المرابطين من ملوك الطوائف في الأندلس. فما تنمُّر القشتاليين ضد الإمارات الإسلامية في الأندلس

إلا جانب من الحملة الصليبية على الإسلام التي قام بها بعض الملوك الأوربيين المسيحيين في المشرق. ولذلك كان رد الفعل متشابها من يوسف بن تاشفين في المغرب وصلاح الدين في المشرق.

وبعمل الرجلين عادت للحضارة الإسلامية وحدتها السياسية في المشرق، ووحدتها السياسية في المغرب. ومهما تكن التقلبات التي شهدتها الحضارة الإسلامية بعد ذلك فقد أنقذت من الحملة الصليبية التي لايدري أحد ماذا كان سيكون مصير هذه الحضارة لو انتصر الصليبيون هنا وهناك وقد بقيت هذه الحضارة تؤكد وجودها ووحدتها في الفكر والعلم والفن رغم كل الظروف المعاكسة.

في العصر الحديث قامت محاولات جديدة لتوحيد الحضارة، ومن المؤسف أن تكون على يد دول الاستعمار ومن المؤسف أيضا أن تكون محاولات تشبه إلى حد كبير المحاولات القديمة، أي محاولات من منطلق استعماري. لم تستفد من تجربة النجاح فتكون ملكية حضارة مُعلَّمة كا كانت الحضارة الإسلامية، ولم تستفد من تجربة الفشل فتكون رائدة وحدة، لا رائدة احتلال واستعمار بكل أبعاده التبعية. هذه المحاولة انطلقت من أن أروبا التي أصبحت معتدة بحضارتها، وخاصة منذ القرن الثامن عشر. لقد أصبحت تعتبر أن الحضارة الإنسانية هي حضارة أوربا، وأن خلاصة الحضارات المادية والفكرية انتهت إلى الأروبيين. ولذلك أصبحت الشعوب _ وحتى التي لعبت دورا مهما في تاريخ الحضارات كمصر وما بين النهرين وأرض الفينيقيين والصين والهند وأرض العرب جميعا _ مسرحا لاستعمارهم واحتلالهم. لم يريدوا _ رغم تفوقهم الحضاري والعلمي مسرحا لاستعمارهم واحتلالهم. لم يريدوا _ رغم تفوقهم الحضاري والعلمي والفني والتقني _ نشر هذه الحضارة الأروبية وتوسيع مداها على الكرة الأرضية، ولكن أرادوا سيادة هذه الحضارة وإعلان تفوقها.

ورغم أن فكرة «الحضارة البشرية الفضلى» قد أصبحت متجاوزة عند العلماء الأوربيين الذين اكتشفوا عن طريق الدراسات والبحوث التي تمت في القرن التاسع عشر الحضارات القديمة، فإن أروبا ظلت تؤمن _ علميا وسياسيا _ بأنها أمّ الحضارات. ويشكك بعض علمائها في قيمة استمداد الحضارة الأروبية من الحضارات الشرقية والحضارة الإسلامية. وكل ما ترجم من علوم العرب في الفلسفة والرياضيات والفقه والقانون أخذوا يعودون به إلى منبع يوناني أو روماني

وهو نوع من عنصرية (إذا تواضعنا قلنا إنها عنصرية علمية) أو نوع من الشعور بالتفوق لا يقبله العقل العلمي ولا الفكر الحضاري.

ومع ذلك فحضارة القرن التاسع عشر هي الحضارة الفضلي وهي القيمة الباقية من الفكر الإنساني.

والواقع أن هذا الاعتزاز نشأ في ظروف عالمية يمكن أن توحى به. فأروبا القرن الثامن عشر وجدت نفسها على أبواب عالم جديد بفضل الابتكارات التي حققتها، وبفضل اكتشافها لأطراف من العالم اكتشافا علميا حققت به تقدما ماديا مهما وسيادة واسعة. فقد استخدم الأروبيون العلوم التي أتقنوها لمد وجودهم خارج القارة التي أصبحت سجنا بالنسبة للمطامح التي راودت أفكارهم. فقد هاجروا للتجارة واستغلال البشر خارج أروبا. وكانت فكرة الاستغلال هذه توحى وحدها بتفوق الأروبي مادام يستطيع أن يتنقل آلاف الأميال، وهو يملك وسائل القهر والعنف التي تجعل منه سيد الموقف كلما تطلب الأمر صراعا مع مجموعة بشرية يعتبرها مبدَّيًا متخلفة، ولو استعمل معها هو كل وسائل التخلف والوحشية للقضاء عليها. وهاجروا للتبشير الديني، ولكنهم بحكم عقلية التفوق ومحاولة فرض المسيحية بالقوة، وذلك يمس مشاعر دينية متمكنة لا يمكن التخلي عنها بغير الإقناع والمنطق، بحكم ذلك كان سكان الشرق الأقصى مثلا يطاردون البعثات الكاتوليكية التي تنازلت ولم تستطع أن تقوم بعمل مهم. وقاموا باستكشافات مهمة في القرن الثامن عشر، فاكتشفوا أقصى سيبيريا، واكتشفوا سواحل أمريكا الغربية ووصلوا إلى مشارف اليابان، واكتشفوا المتجمد الشمالي وسهول كندا، وقاموا بحملات استكشافية للجزر المنثورة في المحيط الهادي.

هذه الهجرات لم تكن مجرد مغامرات طائشة، ولكنها كانت معتمدة على بحوث علمية دقيقة أجراها علماء الفلك ورحالون وعلماء التاريخ الطبيعي. وكان هؤلاء العلماء ومعهم أطباء يرافقون هؤلاء الرحالين، ويضعون خرائط دقيقة للأماكن التي يكتشفونها، ويصفون الشعوب التي يشاهدونها. ورغم علم بعضهم بالتاريخ فإن معلوماتهم كانت تقصر عن أن تهديهم إلى أن بعض هذه الأجناس مرت بمراحل حضارية، ولو أنها تخلفت بعد ذلك. لم يبق أمامهم إلا الوضعية الحالية لهذه الشعوب. وهي وضعية متخلفة بدائية في نظرهم. ومن ثم اعتنقوا القضية المسلمة وهي أن الحضارة في أروبا والمتحضرون هم الأروبيون. وما عدا سكان أروبا كلهم أقوام بدائيون متخلفون.

في إطار هذه العقدة بدأوا يقومون باستغلالهم للمناطق التي رحلوا إليها، فهي حافلة بالمعادن والمواد الأولية التي من شأنها أن تلبي رغبات الصناعات المتنامية، وهي حافلة بثروة بشرية هائلة يمكنها استهلاك ما تصنعه أروبا. ومن هنا تظافرت التجارة والصناعة لتجعل من أروبا _ والغربية منها على الأخص _ قوة هائلة تملك الخبرة ووسائل النقل والمال ودور التجارة والشركات والبنوك والمواد الأولية الأروبية والمستوردة بالإضافة إلى قوة السلاح والفنون العسكرية التي تجعل من شعوب المعمور (التي بلغت في أوائل القرن الحالي نحو 1800 مليون نسمة) خدما وأتباعا لسكان أروبا الغربية.

الحضارة مرة أُخرى تزدهر وتنمو على كل وسائل إسعاد البشر لمواكبة العلم والتقنية في مقدمتها. ولكن العالم ينقسم إلى عالمين عالم السادة وعالم العبيد. وهذا الانقسام لم ينشأ كما كان الأمر في الماضي عن جهل بمسؤولية الحضارة أو عن تخلف في تقويم الدور الإنساني، أو عن انعدام المعرفة بماضي هذه الشعوب الحضاري، بعد أن تعرف علماء التاريخ والحضارات القديمة على أدق مآتي الحضارات القديمة في مصر والصين والهند والعراق وفلسطين ومناطق من إفريقيا وآسيا. وإنما نشأ الانقسام عن رغبة طاغية في الاستغلال والسيطرة والتحكم، واحتكار معطيات الحضارة من المعرفة والعلم حتى الصناعة والتقنية والمال والعمل والغذاء والسكني واللباس والاستشفاء.

وتلك أزمة خطيرة من أزمات الحضارة التي لم تستطع فيها أن تنتصر على مخلفات عصور ما قبل الحضارة، بل كرستها وركزت لها أسسا من العلم والتقنية والوسائل المادية الأخرى.

وتتطور الأزمة مع تطور ظروف هذا الانقسام الذي شهده العالم. فقد أغرى السقوط السريع للعالم الثالث تحت سنابك خيول العالم الأول، أغرى باحتدام الصراع بين أطراف هذا العالم في أروبا، فبلغ قمته في تطوره المأساوي منذ محاولة نابليون السيطرة على أروبا، وعلى مناطق المواد الأولية والتجارة الرابحة في العالم الثالث، مما أوقد نار الحروب داخل أروبا وخارجها، وأصبحت حياة انجلترا في استعمارية مرهونة بالقضاء على نابليون وتحجيم نفوذ فرنسا. وإذا لم تكن إنجلترا هي التي يكتب لها أن تهزم قوة نابليون الكبرى م كا لم يكتب لها أن تهزم قوة متلر وسلفه نابليون فوة هتلر وسلفه نابليون لم قوة هتلر وسلفه نابليون

أرمة حصارة

في تخوم روسيا، فإن إنجلترا مع ذلك هي التي ضربت الضربة القاضية في واترلو. مأساة أروبا إنما نشأت عن عدم إدراك مسؤولية الحضارة والتعاون في خدمتها. فرغم مستوى الفكر الحضاري، ورغم تمكنه من كل وسائل النمو ظلت مظاهر عدم التحضر وهي القومية الضيقة، والرغبة في الاحتكار، والتطلع إلى فرض سيادة الدول والملوك على كل أروبا، ظل كل ذلك داء أروبا الذي أفضى بها إلى حروب طاحنة، لم تسترجع نفسها منها إلا بعد أن قهرت ألمانيا استعلاء فرنسا نهائيا سنة 1870.

ولم تختلف الأزمة إلا لكي تظهر مرة أخرى في الحرب العالمية الأولى 1914 ثم لتنتهي ببذور أزمة أخرى تنفجر بعد ربع قرن في الحرب العالمية الثانية.

ويقف العالم بعد الحرب أمام سيل الأدبيات الحضارية على غرار ما وقف أمام هذا السيل بعد الثورة الفرنسية لسنة 1789. فحقوق الإنسان والأمم المتحدة ومجلس الأمن ونهاية الاستعمار، كل ذلك وضع في خدمة الاستعمار الجديد، وكل ذلك يكرس أزمة جديدة تجتازها الحضارة في خريف القرن العشرين.

ويمكن أن نقول إن الإنسان _ هذا الإنسان المعنى بالحضارة الحالية _ يعيش _ الآن وبعد الحروب المدمرة التي أشرنا إليها عصر التشبع. فقد أدرك كل ما يتغي وأكثر ما يبتغي بعد أن سخر له كل طاقات الفكر والآلة والمال. فوصل إلى القصد، وبنى له أفلاكا تمكنه من الاتصال والتجسس، واهتدى إلى الحاسوب (العقل الاليكتروني) ليختصر له المسافات والزمن والعمل، ويخزن له كل المعلومات ويدله على كل النتائج. وسخر له المال ليحقق به كل ما تطمح إليه نفسه، لا أقول من بدائيات الحياة (الماء والخبز، وستر العورة على غرار ما تطمح إليه شعوب أخرى) ولكن ليحقق المتعة والراحة والعذاب والصحة معا، ليرتفع بحياته ويدمرها، ليفتح آفاق فكره ونفسه، أو ليخدر مشاعره حتى يعيش _ وهو حي _ فيما وراء الحياة...

اجتازت الإنسانية عصورا نيرة وعصورا مظلمة على نحو ما أشرنا، الحياة المادية فيها تتبع الحياة الفكرية. اجتازت الإنسانية عصر الإيمان منذ اكتشفت فكرة الحالق الأوحد ونزلت الديانات السماوية لتصحح الخطأ عن الله، ولتضع العقل على الصراط المستقيم. ونجحت هذه الديانات لتخلق تياراً في الإنسانية هو تيار الإيمان قبل أن ينحرف بهذا التيار (المؤمنون) ولو «استمسكوا» باسمه وتعصبوا له. ومع

ذلك ظل عصر الإيمان ينير الطريق للذين يريدون أن يهتدوا، لا في طريق الله فحسب، ولكن في طريق العلم والعقل والخلق والمادة على السواء.

وجاء عصر العلم الذي سمي بعصر النهضة. ففتح آفاق الفكر الإنساني على كثير من غامض الحياة والنفس والمادة. وتتالت الاكتشافات الأرضية والعلمية، وانطلقت الطاقات لتحقق ما سخرت له قبل أن يتعرف عليها الإنسان، واقتربت جموع الإنسانية من بعضها، حتى القارات التي كانت منعزلة اتصلت بالأخرى، والإنسان الذي كان يعيش محاصرا بالبحر انتصر على البحر فأصبحت الأرض غير الأرض، ثم السماوات غير السماوات...

ولم يكن عصر الآلة كله عصر نور أو ترشيد، بل كان كذلك _ كما أشرنا _ عصر توسع وانسياح وغلبة، واستعمار معظم قائم على استخدام العلم والآلة والقوة (بما فيها السلاح المدمر) ضد كل الشعوب التي لا تملك هذا، ولكنها تملك المادة الأولية مما تنتجه أرضها وبحارها، وتملك القوة البشرية التي يمكنها أن تلعب دوار مهما لو نظمت وعلمت واستخدمت في استغلال هذه الممكنات.

ومع الاستعمار كان الاحتكار لكل مواد العالم الطاقية والصناعية والغذائية لصالح القوة الصاعدة (صاعدة بالسلاح والعلم والمال وفرض النفوذ) ومع صعود كفة ميزان تشيل الكفة الأخرى. فانعدم التوازن بين الذين يملكون ويسخرون ما يملكون وما لايملكون لصالحهم، وبين الذين لا يملكون _ وقد يملكون ولا يعرفون _ وكلما ارتفع العالم الأول في كل ميادين الحياة تنازل (العالم الثالث) في كل ميادين الحياة، وهكذا أصبحت الإنسانية تعيش عالمين تفرق بينهما عصور وأحقاب، وكلما تقدما في السنين ازدادت الهوة اتساعا حتى أصبح معروفا لدى «فلاسفة» هذا المجتمع المتباين: أن الشرق شرق والغرب غرب ولن يلتقيا...)

في إطار هذا العصر المنير، المظلم معاً، انبعث عصر مواز هو الذي يمكن أن نسميه عصر القوة العملاقة، عصر الطاقة النووية الذي عهد له عصر الاكتساح المتليري والاسترجاع الأمريكي ــ الروسي. وكانت القوة النووية (التي يجري الآن حوار الصم بين العظميين المالكين لها في شأن ترشيد استخدامها التدميري) فاصلة أيضا بين عوالم متعددة: الكبار والشباب والأطفال... وما يزال العالم الثالث يقف في مرحلة الطفولة غير الرشيدة التي يلعب بها وعليها الشباب والكبار معا، فيستغلونها ويسحرونها ويضحكون منها ويقيمون بينها الخصومة والنزاع والحروب

ويمدونها بالسلاح لقاء ما تملك لتتصرف به تصرف السفيه الذي لم يرشد بعد، وقد استراح الكبار والشباب من الحروب بلينهم ليشهدوا حروب الآخرين على الشاشة وهم يضحكون...

هذا هو العصر الذي نعيشه. وإذا كان البعض يسميه عصر التحليل انطلاقا من جانبه العلمي والفكري، على غرار ما سمي عصر الإيمان وعصر العلم وعصر التنوير فإن الجانب العلمي والفكري ليس كل شيء في العصر الذي نعيشه، ولذلك يمكن أن نسميه عصر «أزمة الحضارة».

أساس الحضارة منذ فكر الإنسان في أن يكون متحضرا هو إسعاد الإنسان. وسبل السعادة ليست في تحقيق طيبات الحياة أو تمهيد الطريق للوصول إليها فحسب، ولكن كذلك في حل مشاكل الإنسان التي تتجدد تجدد الحياة، وتنمو نمو الحياة، وتعرض سبيل الحضارة لتدمرها دون رحمة أو لتدمر الإنسان الذي ينتفع بها ويعيشها. ثم إن الحضارة التي تسعد الإنسان لايمكن أن تكون حضارة جزء من الإنسانية على حساب جزء آخر، وحضارة شمال دون جنوب. الحضارة كل لايقبل التجزئة، فإما أن تكون أو لاتكون، لأن تبعيتها ــ سواء في الأرض أو في الإنسان ــ يخلق وسائل تدميرها. ولعل عدوى المرض أخطر من عدوى المرض والوباء..

نستطيع أن نقول جازمين بأن الحضارة الحالية لم تستطع أن تحل مشاكل الإنسان والأرض (كل الإنسان) الذي يعني الإنسانية ــ ولم تستطع أن تحل مشاكل الأرض كل الأرض) التي يشقى بها الإنسان، وتشقى الإنسانية كلها من تعقدها وتفاقمها.

فحضارة العصر الحالي، كحضارات العصور السالفة، تبلورها الفلسفات والنظريات التي تعبر عن روح الحضارة، ثم تصبح بدورها مظهرا من مظاهر الحضارة، أو المظهر الأسمى لها، لأنها تتصل بالفكر مبدع الحضارات وراعيها وموجهها. وقد أكد هذا المظهر العقلي للحضارة أنه أيضا لا يستطيع أن يحل مشكلات الإنسان ولا مشكلات العصر ولا مشكلات الأرض التي يحيى عليها الإنسان وهي مسرح عصرنا. عبر عن هذا الإفلاس الواقع المتمثل في الحياة الإنسانية، سواء على مستوى الوطن الضيق (كل الأوطان) أو على مستوى العالم. أين هي المشكلة المتجذرة التي حلت دوليا ؟ وأين هو البلد الذي حل مشاكله

الخاصة من لقمة الخبز وبيت السكنى حتى الاطمئنان العقلي والروحي ؟ وأين هي الثقة بالمعنى العام للثقة، التي كان ينبغي أن تطبع العلاقات الإنسانية ؟ ربما كان العصر الحاضر هو أغنى العصور من حيث الفلسفات الاقتصادية والاجتاعية والفكرية والسياسية التي تزعم أنها تحل مشاكله وتمهد له الطريق نحو السعادة أي نحو حضارة الاطمئنان الفكري والضميري والمادي. ولكن هذا الفكر الفلسفي والفكري والإيديولوجي لم يستطع أن يسهم بشيء في حل مشاكل الإنسان وتمهيد الطريق نحو سعادته. الشيء الذي جعل الكثير من هؤلاء الفلاسفة والمنظرين يعيدون النظر ويقفون موقف المتسائل: هل نحن نخادع أنفسنا ونخادع مريدينا من الذين وضعوا ثقتهم العقلية فينا وفي نظرياتنا حينا نزعم أننا نمهد الطريق نحو سعادة الإنسان ؟

لم يكن لهم إلا أن يتساءلوا وهم يشهدون انهيار هذا العمران الوهمي الذي بنوه بالمنطق التجريدي أو بابتداع النظرية من خلال التفكير المجرد ثم بناء العالم المنتظر على مثالها فبقيت النظرية واختل العالم الذي طالما بشروا به. ولست في حاجة أن أشير إلى النظريات المختلفة من ليبرالية وشيوعية واشتراكية، ولا أن أتتبع ما وصلت إليه من نتائج، فقد عبر عن ذلك عدد من الباحثين والمؤرخين، ويكفي أن أشير إلى مقتطفات من تصريحات أخيرة لأحد الفلاسفة المنظرين لحضارة العصر هو الأستاذ رجاء ثارودي فقد قال أخيرا: «معظم الفلسفات الغربية التي أنتجتها الثورة الصناعية قد آلت إلى الانهيار، حتى إنني استغربت كيف أن جان بول سارتر لم يطلق النار على نفسه وهو يشاهد الوجودية تتحطم بشكل مروع...» وقال: «الماركسية لم تعد غير هيكل لمجموعة أفكار تتساقط بسرعة مع الطوفان التكنولوجي وتداخل المصالح بين الدول.»

وقال : «الإيديولوجيات التي تراكضت مع العصر حاولت أن تضيء الجثة فينا، ولم تطلق الإنسان فينا إلا في حدود ضيقة جدا...»

وقال : «الفراغ يملأ الحياة الغربية الآن... الغربيون يشهدون الآن القداس الأخير...»

وكل هذه التصريحات تعبر عن سر الأزمة التي تعيشها حضارة العصر. القسم المتحضر من الأرض ومن البشرية يعيش عهد التشبع كا قلنا. ولكن التشبع ليس غاية الحضارة، ولو منحها المكنات ومهد الطريق لازدهارها الشكلي والمادي والعلمي أيضا، أو لازدهار الحياة المادية والفكرية النظرية لبعض المستفيدين منها. هذا الجانب المضيء اللامع الباهر ليس كل شيء، هناك الجانب الآخر المظلم القاتم الظلمة. ولا غنى عن تصوره إذا كان لابد أن نعرف حقيقة الأزمة التي تعيشها الحضارة.

لم تتحقق وحدة الإنسانية حول هدف موحد هو سعادة الإنسان.

إذا كان اختلاف الرأي مدعاة لمزيد من التفكير والبحث والعمل، واختلاف الدين ــ مع الإيمان بوحدة الله ــ غير مدمر للإنسانية مادام الاختلاف لا يتجذر في العمق، فإن التطاحن الإيديولوجي يتجاوز اختلاف الرأي والدين. الإيديولوجيات المختلفة في العصر الحاضر لاتستهدف توحيد العالم بقدر ما يستهدف كل منها تدمير الآخر، عقلا وإنسانا واقتصادا وأرضا. ولو سألت القائمين على أي منها عن الهدف لما أخفاه.

ولو بحثت عما يبيته كل منها للآخر لما وجدت غير وسائل التدمير والإبادة. ولانحتاج أن نضرب الأمثال، فالعلاقات بين العظميين ـــ ومن يدور في فلك كل منهما من دول وشعوب ـــ تنبئك الخبر اليقين.

الموضوع لا يحتمل الحكم أو الإدانة فما لهذا نقصد، ولكنا نقصد إلى أن التمزق الإيديولوجي ــ بقطع النظر عن جانبه الفكري ــ نقطة سلبية في أزمة الحضارة التى تعيشها الإنسانية.

الاختلاف الإيديولوجي لم يقتصر على التطاحن السياسي واقتسام العالم سياسيا واقتصاديا ولكنه انتهى إلى مواجهة عسكرية خطيرة، إذا لم تبلغ مداها الأقصى الآن، فإنها تستعد لكي تبلغ هذا المدى. هذه الحروب الطاحنة الدائرة في مختلف أركان المعمور، وفي أجزاء من وطننا العربي والإسلامي، ليست إلا مظهرا لهذا التطاحن الإيديولوجي، بل هذه الفوضى الداخلية في كل بلد ليست إلا مظهرا من مظاهر هذا التطاحن الذي يصدر للأقطار والقارات.

الحروب تنتشر على شكلها الهيكلي القديم، ولكن بتقنية وتدبير العصر الحديث. في القديم كانت الحروب بين القبائل ثم بين المدن، والآن أصبحت بين الدول، في القديم كانت الحروب بالوسائل البدائية السلاح الأبيض ثم المدافع بعد اختراع البارود واليوم بالدبابات والصواريخ والطائرات. بالأمس كان ضحايا حرب ما يعدون بالعشرات ثم المئات، واليوم ضحايا حرب ما يعبر عنه الاستنزاف البشري الذي يعنى إفناء الشعوب...

الحروب وسيلة غير حضارية للمناقشة وحل المشاكل. وهي الآن تصدر كا تصدر البضائع الاستهلاكية. فالذين لا يريدون حربا في بلادهم أصبح من السهل عليهم أن يصدروها لبلاد الآخرين. والذين يصنعون السلاح ــ لا يصنع إلا من أجل تدمير جانب من الحضارة ــ أصبحوا يصدرونه، مع مبررات استعماله أي إشارة الفتنة في الجهة التي يريدون أن يبيعوه لها ليستعمل فيها.

وهكذا أصبح الجنوب يعيش في حروب متوالية متزامنة، في كل إقليم منه حرب تبيد من الطاقة البشرية ما لم تُبِدْه الحرب العظمى الثانية. هي حروب استنزاف اقتصادي واجتماعي وبشري، وهي حروب تشد الإنسانية إلى وراء. وتطعن الحضارة الحديثة في مصداقيتها.

لا يغض من ذلك أن الدول الكبرى في أروبا وأمريكا لا تخوض هذه الحروب ولا تجرب ممكناتها التدميرية، فما تقوم هذه الحروب الإقليمية إلا بالسلاح الذي يصنعه ويتجر فيه الكبار، ولكنها تقوم على حساب تعليم وتربية وأكل وتحضير أكثر من ثلاثة أرباع الإنسانية لينعم الربع الباقي «بالسلام» و«الأمن» والتعليم والتربية والأكل والتحضير.

ولتعش الحضارة أزمتها فما هم موكلون بإنقاذها..

الصراع الإيديولوجي ربما كان حصاة صغيرة قذف بها وسط البركة الكبيرة ولكن دوائرها تتسع وتتسع حتى تشكل البركة كلها، ويوم تصل دوائرها إلى مداها ينفجر المخزن الرهيب في كل من الدولتين العظميين ليدمر العالم من أرض ومن سماء ومن فضاء. وما التسابق، على استخدام الفضاء في الأغراض العسكرية إلا السبيل للوصول إلى الأهداف التدميرية من وراء استخدام الفضاء، وهو آخر ما غزاه العالم، في الأغراض العسكرية.

وهو مجال آخر لاستنزاف الطاقة البشرية العلمية والمادية لصالح التدمير بدلا من مقاومة الجوع والبؤس والجهل والتخلف.

ومن هنا ندرك إلى أي حد تعمق الدول الكبرى في العالم أزمة الحضارة،

وبوسائل العلم والمال والتقنية التي كان يجب أن توجه لصالح ازدهار الحضارة وجعلها في خدمة سعادة الإنسان.

النقطة الثانية هي فشل الحضارة الحديثة في الانتصار على ماطبع العالم في مختلف الحضارات السابقة من انقسام بين الأغنياء والفقراء. والغنى والفقر هنا إنما هو رمز لكل ما يمنحه الغنى من امتياز في التعليم والعمل والغذاء والصحة والأمن وطيبات الحياة جميعها. وما يمنحه الفقر من بؤس وحرمان من كل وسائل الحياة الكريمة. ولا نحتاج أن نضرب الأمثال، فالجنوب والشمال اصطلاح أصبح يغني عن كل تعريف. ولكن مما ليس منه بد أن يشير الباحث إلى أن من يملكون مقدرات الشمال هم الذين يسيطرون على الجنوب ويلحون في أن يبقى هذا الجنوب بكل شكلياته وكل ظروف التخلف فيه. ولا نعود إلى الماضي البعيد أو القريب. فلو اهتدت الحضارة إلى طريقها المستقيم لاتجهت على الأقل للقضاء على رواسب هذا الماضي وبناء المستقبل الموحد للإنسانية في ظل الحضارة الحديثة.

مهما يكن فتعميق الشقة بين الشمال والجنوب لا يدين فقط الجنوبيين الذين قصت أجنحتهم حتى لا يلتحقوا بالشمال، ولا يدين الشماليين الذين أسهموا __ وما يزالون __ بحظ كبير في قص هذه الأجنحة ولكنه يدين الحضارة الحديثة التي لم تستطع أن تهتدي إلى مستقبلها، وتغرق من أجل هذا الضلال في أزمة خطيرة.

النقطة السلبية التالية لا تمس الصغار أو الجنوب وحده، ولكنها تمس أيضا الشمال والكبار. ويمكن أن نجملها في الفقر والبطالة. لانتحدث عن الجنوب، فتلك شنشنة نعرفها من أخزم، ولكن نشير فقط إلى الشمال حيث الكبار والعظام. فهذه أروبا أصبح الفقر فيها يتجلى سنة بعد سنة، وأصبحت البطالة فيها تدخل الحاسوب (العقل الإلكتروني) لتصنف وتبحث ظاهراتها. فقد تفاقمت إلى درجة أنها أصبحت نسبة تحسب مع النسبة الإيجابية والسلبية في التنمية الاقتصادية. وهذه البطالة ــ التي تنتج الفقر ــ أربكت وتربك الاقتصاد الأروبي والأمريكي وأربكت الحياة الاجتماعية في القارات المتقدمة، مزقت فيها الأسر، واختل فيها الأمن وأقفلت المعامل، وظاهرات طرد العمال جانب تقوى، والصراع العصري يشتد وبدأت بعض البلاد من جراء ذلك تتنكر لتاريخها ولما تزعمته من حقوق الإنسان ومبدأ التعاون البشري والإنساني. وضحايا العنصرية ضد العمال والطلبة الأفارقة ومبدأ التعاون البشري والإنساني. وضحايا العنصرية ضد العمال والطلبة الأفارقة

— العرب والسود — في فرنسا وبلجيكا وهولندا وألمانيا وغيرها من الدول ظاهرة خطيرة تؤكد أزمة الحضارة. وقد لا يعلم الكثيرون أن العمال العرب (من المغرب العربي على الأخص) أسهموا إسهاما كبيرا في الازدهار الاقتصادي في هذه البلاد التي تتنكر لهم اليوم وتطردهم وتنمي ظاهرة العنصرية ضدهم وتسن قوانين جديدة لتصفيتهم.

قد تكون البطالة التي تهدد كيان الاستقرار في هذه البلاد أحد أسباب ذلك، ولكن البطالة نفسها ظاهرة سلبية في الحضارة الحديثة. ومهما تكن الوسائل الاقتصادية التي تستعملها الولايات المتحدة وأروبا للتغلب على ظاهرتي البطالة والفقر فإنهما نتيجتان خطيرتان لخلل في النمو الحضاري (أشمل من النمو الاقتصادي) لا يمكن التغلب عليه بالسهولة واليسر كما يظن.

وهذه الظاهرة في العالم الليبرالي معروفة. أما في الكتلة الاشتراكية فما نظن أحدا يستطيع أن يقدمها لأن «خزانة» المعلومات والإحصاءات مقفلة إلا عن الذين «يخزنون» هذه المعلومات والإحصاءات. هي ولا شك موجودة، ولكنها ليست للعموم...

مهما يكن فهي ظاهرة شاملة لاتخصّ العالم الثالث ولكنها تشمل، فيما تؤكد الظواهر، العالم الثاني والأول على السواء.

ولعلها من أخطر النقط السلبية في الحضارة الحديثة.

والنقطة الرابعة تتمثل في الانحلال الاجتاعي الذي يعانيه العالم في ظل الحضارة الحديثة. ضغطت سلبيات الحياة على الإنسان حتى لم يعد عقله وفكره ونفسه وروحه تتحملها. أخذ يفر من طيباتها لأن الطيب فيها فقد طعمه شكلا ومضموناً. المستقبل نفسه فقد إشعاعه ولمعانه. الأفق أصبح أسود ينذر بكثير من الشر، ليس ترا ماديا فحسب، ولكنه شر روحي نفسي إنساني. الأجيال بدأت ترفض حاضرها. نحو ماذا... ؟ جربت التمرد في الشوارع ضد الأنظمة والحكومات (حرب الشوارع في باريس 68 إحدى ظواهر هذا التمرد) جربت الحرب ضد الوعي (انتشار الحمور والمخدرات) جربت الثورة ضد القيم : (الإلحاد ومواجهة الأخلاق العامة ومنها ترشيد الجنس) جربت اللجوء إلى الجامعات فلم تعط حلولا للمشاكل العميقة المتجذرة في النفس والروح. جربت اللجوء إلى الفن تحاول أن

تعبر به عن الاضطراب والفوضى وفقد الروح وبؤس العقيدة. فشل الفن في أن يشفى ما بالنفس من الكراهية.

يمكن أن نجمل هذه الظاهرة فيما يسمى التمرد: تمرد المجتمع الناشىء على مجتمع الاستهلاك، وتمرد الطبقات بعضها على بعض في الاقتصاد والسياسة والدين، وتمرد البداوة على الحضارة وعلى الآلة التي أصبحت ظاهرة حضارية، وتمرد الأبناء على الآباء، بل على الأبوة كقيمة إنسانية واجتاعية وتمرد الطلبة على أساتذتهم، بل على الدراسة والتحصيل، وتمرد المنتمين إلى الديانات على الدين. وتمرد المواطنين على سلطة الدولة وتمرد العامل على قوانين المعمل. وتمرد اللاوعي على العقل الواعي الذي يتشبت بالمنطق.

وقد أغرت فكرة التمرد الجيل الجديد عن طريق الفلسفات المتحللة، التي لم تنشأ إلا كظاهرات عقلية لأزمة الحضارة وكتعبير عن الفشل الذي مني به الفكر وهو يبحث عن طريق الإنقاذ.

كان الإنسان _ الجيل الجديد على الأخص _ هو الضحية. وكلنا نعرف خطورة أن يكون جيل كامل من الإنسانية ضحية. ولكن الضحية الحقيقية ليس هذا الجيل ولا الجيل بعده وإنما هو الحضارة التي تبنيها وتقيم أوجها هذه الأجيال. أليست هذه نقطة _ ربما هي الأخرى أخطر من سلبيات الحضارة ؟.

إذا تظافرت هذه النقطة مع سابقاتها تعطي فكرة واضحة ــ ولا شك ــ عن الأزمة التي تعيشها الحضارة الحالية. وظاهرة أخرى من سلبيات الحضارة هي التي نشأت عن التقدم الصناعي الهائل الذي عرفه القرن الحالي وخاصة ما بعد الحرب العالمية الثانية. فقد أصبح هذا التقدم الصناعي يؤكد يوما بعد يوم تجريد الإنسان من إنسانيته أو مايطلق عليه أحيانا الاستلاب.

الآلة أصبحت كل شيء تنوب عن اليد والرِّجل والعضل جميعا وتنوب عن الفكر وهي تتحرك تلقائيا لتصنع القطعة وتركبها مع غيرها وتصنع من ملايين القطع الدقيقة هيكلا معقدا، يأخذ أحيانا دوره _ هو الآخر _ فينوب عن العقل في خزن المعلومات وتذكرها والتذكير بها. وأخذ الإنسان ينسحب شيئا فشيئا حتى عن القيام بالعمليات الأربع في الرياضيات. أصبح كماً زائد في العمل والإبداع كما أصبح من قبل كا زائدا في الكتابة والتخطيط، وكما أصبح من قبل

صوته كما زائد في إيصال ذبذبات الصوت إلى مستمعيه أو توصيل الخبر إلى متلقيه.

تدخل مثلا معملا من المعامل فتجد العامل والمهندس ورب العمل، جميعهم أصبحوا كما مهملا أمام الآلة. جميعهم يقفون شيئا فشيئا أهليتهم وطاقاتهم وموهبتهم الإبداعية وقيمتهم حتى مع أنفسهم.

لقد كانت الآلة نعمة ولكن نقمتها أكبر من نعمتها. ذلك أنها لم تقتصر على توسيع نطاق البطالة بين العاملين، ولكنها أضافت إلى ذلك تجريد العاملين ... سواء في المجال العقلي أو في المجال العملي ... من مواهبهم وقدرتهم الإبداعية، ومن تنمية هذه القدرة على الإبداع على الأقل بين السواد الأعظم من الناس. وقد قال أحد مفكري العصر من الإيطاليين هنيقولا ابنيانو (فيما ينقله عنه الدكتور عبد الرحمان بدوي) إن كثيرين من المفكرين متفقون على أن الآلة هي ألد أعداء الإنسان، وهي السبب المباشر وغير المباشر لانحلاله الروحي... إن الآلة تدخل في العمل نظاما رتيبا ينعكس أثره الضار على حياة العامل مما يدفعه للبحث عن وسائل منحطة للتهرب... والتكنيك بدد العمل إلى أشتات من العمليات الرتيبة التي تكرر كا هي باستمرار وتولد الملل والإرهاق. وسلب العامل لذة رؤية العمل الذي قام به، وسلب عمله المبادأة والحرية التي ينعم بها الحرفي والفلاح. وهو ينتهي إلى إنكار للشخصية الإنسانية. وهو يشيع الانحطاط لأن الأعمال التي يمكن أن يحل محله فيها غيره، وبهذا يفقد العمل طابعه الشخصي».

وحينها يفقد الإنسان كل وجوده بما له من عقل وموهبة وقدرة على الإبداع يصبح شخصا تافها ينسلخ عن حياة الحضارة ولو بدا في شكله متحضرا،

هذا الجو النفسي الذي يوجده العالم المصنع هو الذي يدفع الإنسان إلى التعويض. وقد وجد هذا التعويض ــ حتى عن التعب الجسمي أحيانا ــ في المخدرات والانحرافات الجنسية، وفي التمردات التي ألمحنا إليها، وفي الانسلاخ عن مجتمع البناء إلى مجتمع الهدم. وليس بغريب ساعتئذ أن ينشأ من هؤلاء مجتمع التحلل من كل القيود المجتمعية التي بنتها الحضارات المتعاقبة : حضارات العقل والروح والفن والإبداع والتنظيم والقانون والدين.

وظهور مثل هذه المجتمعات هي التي أثارت مشكلة ما يسمى بانحلال الغرب. مشكلة ما تزال قائمة رغم ما أثارته من أبحاث ودراسات. هل هي أزمة نمو ؟ أزمة شيخوخة ؟ أو أزمة فشل وتراجع وإفلاس ؟ لانريد أن نتسرع في الجواب. فيما نقصد بهذا العرض إصدار أحكام قيمة بقدر ما نقصد تسجيل الظواهر وتحريك الساكن من الفكر، ليسهم هذا الفكر، بعد أن يترك يتحرك، في رصد النتائج والإنذار المبكر لها.

من العرض السابق نستطيع أن نصل إلى نتيجة، لا أعتبرها حتمية، فما شيء بحتمي في هذه الحياة. النتيجة هي أن أزمة الحضارة التي نعيشها ليست فكرية فحسب، ولكنها أزمة متجذرة. لو كانت فكرية لاستطاع الفكر أن يتجاوزها ويتخلص من ربقتها. الفكر طاقة متحركة. وهو يتحرك إلى أمام دائما. يتعثر، ولكنه يدرك تعثره وينهض من عثرته ليواجه المستقبل. يقع في الأزمات التي تفرزها الحياة، أو يخلقها السلوك الإنساني، أو تبدعها التناقضات البشرية، ولكنه ينتصر عليها لأنه طاقة خلاقة متقدمة، لاتعبأ في خلقها وتقدمها بنفايات الحياة ونفايات المبشر...

وقد مر الفكر البشري _ مثلا _ بأزمات : عقيدية، أمام الطبيعة وما وراء الطبيعة، أمام العلاقة بين الكون وخالق الكون. وظل يبحث غير متنكر لأي احتال، مستعينا بالظواهر الكونية : الشمس والقمر والرعد والنجوم والظلمة والنور والماء والنار... ومسترشدا بالإلهام والتأمل، ثم بالوحي الذي كان يأتيه بواسطة الرسل والأنبياء، والصديقين، واهتدى أخيرا في أزمته العقيدية _ آمن بعد ضلال، وأسلم بعد كفر، وفلسف إيمانه وإسلامه مهما تكن ديانته (فالدين عند الله الإسلام) فكانت الفلسفة تارة نورا وهداية للطريق المستقيم، وعصمة من الزيغ الفكري، وكانت تارة تضليلا وتكريسا للحيرة والشك واقتلاع اليقين. ولكن الفكر مع ذلك ظل سائرا ينتصر على أزماته حتى كانت أيام اليقين والاهتداء عنده أغرر _ بالطول والعرض _ من أيام الحيرة والشك والضلال...

ومر _ مثلا _ بأزمات علمية. فكان قاصرا عن أن ينفذ إلى حقيقة ما يمر به من أبسط ظواهر الكون، كانت ترعبه الظواهر التي هي أكبر من يديه أو من جسمه جميعا، ولكنه استعان بقدراته البسيطة أولا، ثم بطاقاته الكبرى بعد ذلك حتى بدأ يفهم ويدرك ويكتشف، وهو يحاول اليوم أن ينفذ إلى أقطار السماوات والأرض بسلطان العلم، مستجيبا لكل ما منحه الله من قدرة، في غير تحد هيامع شرّالجنّ والإنس إن استطعتمه النه أنْ تَنْفُذُوا مِنْ أَقْطَارِ السّماوَاتِ والأرْضِ

فَانْفُذُوا، لاَتَنْفُذُونَ إِلاَّ بِسُلْطَانَ فَهُ منحه الله سلطان العلم والمال فنفذ إلى بعض ما استطاع، وما يزال يتطلع إلى مزيد...

من ذلك ندرك أن الأزمة ليست أزمة فكر. ولكنها أزمة متجذرة نابعة عن التناقضات بين مطامح الإنسان ومطامعه، وعن سلوك الإنسان وتمرده، وممارساته التي يتمرد فيها تارة على المنطق الفكري، وتارة على المنطق الحياتي، وتارة على المنطق الديني، وتارة على المنطق الأخلاقي السلوكي... وقد تمرد وتمرد حتى عز بتمرده عن الاهتداء.

ومن هنا جاءت أزمة الحضارة التي أوقعها فيها الإنسان نفسُه. وما يزال بتصرفه يعمق هذه الأزمة حتى أصبحنا _ تفكيريا _ نستصعب طريق الخلاص، ولا نستحيله... فالإنسانية لابد أن تهتدي، والحضارة لابد أن تنمو وتتطور، أو لابد أن تعغير لتفسح المجال لحضارة أخرى أقوم سبيلا وأهدى.

في طريق البحث عن الحلول للمشاكل التي تفرزها الحياة، وفي ظل الحضارة الفكرية والعلمية والمادية التي وصلت إلينا انطلاقا من عصر النهضة، توزع البحث سبلا مختلفة متعددة وتجمع أخيرا في الاتجاه الليبرالي والاتجاه الشيوعي :

الليبراليون اعتمدوا طريق الحرية المطلقة على نحو ما فهموا الحرية: دعه يفعل... ولكن ماذا يفعل ؟ وكيف يفعل ؟ وهل ما يفعل يصل به إلى ألا يدع الآخرين ؟ الآخر يفعل ؟. هل الحرية مطلقة بحيث لا يحد منها حتى مايضر بحرية الآخرين ؟

هذه الأسئلة جميعها لم تعق المدرسة الحرة في الاقتصاد عن الازدهار، لا بفضل الفلاسفة والاقتصاديين فحسب، ولكن كذلك بفضل الممارسين الاقتصاديين والماليين الذين اعتمدوا على تقديس حق الملكية، فأصبحوا يوسعون نطاق الملكية حتى تكونت الرأسمالية الجديدة. وبقطع النظر عما أدت إليه هذه الرأسمالية في أروبا وأمريكا من الاستعمار واحتلال البلاد التي تعتبر مصادر للثروة الحام أو بسط النفوذ السياسي والاستراتيجي والاقتصادي عليها، فإن هذه الرأسمالية الجديدة التي خلقت إقطاعيات كبرى للمحموعات المعامل الكبرى، كما ظهرت في المال الإقطاعيات في الصناعة بتكوين مجموعات المعامل الكبرى، كما ظهرت في المال بتكوين البنوك الكبرى التي تنشر فروعها في مختلف أنحاء العالم وتعتبر في بعض البلاد بمثابة استعمار اقتصادي، لأنها بدورها تستولي على الصناعة وربما تستولي البلاد بمثابة استعمار اقتصادي، لأنها بدورها تستولي على الصناعة وربما تستولي البلاد بمثابة استعمار اقتصادي، لأنها بدورها تستولي على الصناعة وربما تستولي البلاد بمثابة استعمار اقتصادي، لأنها بدورها تستولي على الصناعة وربما تستولي البلاد بمثابة استعمار اقتصادي، لأنها بدورها تستولي على الصناعة وربما تستولي البلاد بمثابة استعمار اقتصادي، لأنها بدورها تستولي على الصناعة وربما تستولي على المتولي على المناعة وربما تستولي المناعة وربما المناع

أرمة حصارة 143

على الأرض الزراعية وما يتبعها من صناعات زراعية وتسيطر على التوجيه الاقتصادي عموما.

وقد اهتدى منظروا النظام الليبرالي إلى تنظيم الحرية الاقتصادية بالقانون، الذي يمنع من استغلال الحرية الاقتصادية لصالح الذين يملكون وسائل العمل (المال والمعامل والمناجم مثلا) ضدا على مصالح المستهلكين. ورغم القوانين التي صدرت في القرن الماضي وهذا القرن، ورغم الدراسات واقتراحات الاقتصاديين لتنظيم الليبرالية محافظة عليها في مواجهة الاشتراكية والشيوعية فإن المذهب الفردي ما يزال هو السائد المتحكم في الاقتصاد الليبرالي، مداورا ومتلاعبا بما يصدر من قوانين وتوجيهات الاقتصاديين.

«دعه يفعل» هو المذهب السائد عند الليبراليين بكل أبعاده وسيئاته.

وإذا كانت حضارة الصناعة والإقطاع الفلاحي أنتجت مذاهب اقتصادية هي التي يتبناها الليبراليون، فإن ردّ الفعل كان نتيجة لإفلاس ترشيد الليبرالية. فكانت المذاهب الاشتراكية التي انتحت إلى الشيوعية، وماتزال تتنوع حتى أصبحت اشتراكيات وشيوعيات. ومعروف أن هذه المذاهب تقوم على أساس تقديس المجتمع أو قل الدولة على حساب الفرد. وإذا كانت سلامة الدولة عندها تتطلب تمكين الفرد من الأقل الحيوي المادي لحياته، فإنها تمنع عن هذا الفرد _ الذي هو مجرد مسمار في دولاب _ حرية الاختيار أو حرية التفكير أو حرية العمل، وحرية الملك. ولذلك فهو مسخر للهيئة التي تسيره وتفرض عليه العمل الذي يقوم به.

والدولة التي تنظم هذه العلاقة بين الفرد والمجتمع هي التي تملك كل وسائل الإنتاج وتحدد ظروف هذا الإنتاج. والذي يشرف على الدولة هو خلاصة طبقة معينة «البروليتارية» الصناعية بالأخص، لأنها التي تستطيع الإنتاج وتوظيف إنتاجها لصالح الدولة. ومادامت الدولة هي كل شيء، فهي التي تقف كشرطي أمن لتناصر الطبقة العاملة ضد جميع الطبقات البورجوازية. وعلى ذلك فليست هناك تجمعات الطبقة العاملة ضد جميع الطبقات (فأحرى إقطاعيات) فلاحية. والدولة هي المؤسسة الوحيدة التي تقوم بجميع الخدمات الاقتصادية والاجتماعية والعلمية، وتسخر لذلك الفرد مهما تكن درجته العلمية أو مواهبه الصناعية، أو قدرته العضلية.

هل نجحت هذه المذاهب الليبرالية والاشتراكية ب الشيوعية في حل مشكلة الإنسان أو في إنشاء مجتمع دولي آمن سعيد، أو على الأقل يسير في طريق السعادة ؟ العالم كله يعرف المأساة التي يعيشها الإنسان تحت النظام الليبيرالي وتحت النظام الشيوعي. فقد مرت المذاهب الشيوعية والاشتراكية بنحو قرن ونصف قرن من التفكير والتنظير ومرت بنحو خمس وستين سنة من الممارسة العملية في أكبر تجمع سكني. ثم اتسع هذا التجمع بعد الحرب العالمية الثانية فشمل دولا أخرى في أروبا الشرقية، كما شمل بعد ذلك الصين التي تمثل ربع سكان العالم تقريبا. في أروبا الشرقية، كما شمل بعد ذلك الصين التي تمثل ربع سكان العالم تقريبا. ليس من مهمة هذا العرض أن يدين هذا النظام أو ذاك، ولكن من مهمته أن يستنتج أن كلا النظامين فشل في أن يُقيم نظاما لحضارة جديدة أو يُقوم ما أن يستنتج أن كلا النظامين فشل في أن يُقيم نظاما لحضارة جديدة أو يُقوم ما انحرف من نظم الحضارة التي ورثها عهد ما بعد الحربين العالميتين عن عهد ما قبلهما.

الانحرافات الحضارية التي يعيشها الإنسان الآن ينميها النظام الليبرالي بقدر ما ينميها النظام الشيوعي. كلاهما يركز السيطرة والنفوذ لعالم المتقدمين على عالم المتخلفين. كلاهما يزحف للسيطرة العسكرية والاقتصادية والمذهبية. كلاهما يحتل مراكز في الشرق والغرب لتدمير العالم بالسلاح النووي الذي يملك حينا يقتنع بأن من حقه أن يدمر العالم. في كلا النظامين تنتحر سعادة الإنسان ليحل محلها شقاء الحياة المادية والمعنوية، وليشقى مع الحياة ضمير الإنسان الذي لا يكاد يستريح وهو يعيش الأزمة في عمقه قبل أن يعيشها في مظهر حياته.

ويطرح السؤال نفسه بعد هذه الجولة مع مظاهر الأزمة التي يعيشها الإنسان : هل أفلست الحضارة التي انتهى إليها العالم ؟

أما علميا فنستطيع أن نقول أن العلم تطور واهتدى إلى كثير مما يرقى بحياة الإنسان. كان مخلصا قدر إخلاص العلماء الذين وهبوا حياتهم للعلم والابتكار، واستجاب الإنسان لتطور العلم والتقنية فاستفاد من الحضارة العلمية، تقبلها واستخلها وانسجم في عمله معها. فكان العصر الحديث قمة ما وصل إليه الفكر الإنساني من تطور علمى حضاري.

ولكن العلم والتقنية اللذين طورا حياة الإنسان هما اللذان اخترعا الآلة الحاسبة والحاسوب (العقل الإلكتروني) فجردا الإنسان من إنسانيته على نحو ما وصفنا.

وهما اللذان اكتشفا الفضاء فطورا عالم الاتصال وأحدثا ثورة في اكتشاف عالم الأفلاك، بل ثورة في اكتشاف الأرض نفسها، واكتشاف أسرارها الجيولوجية عن طريق تصوير جزئياتها وغير ذلك من مكتشفات العلم والتقنية. ولكنهما هما اللذان مهدا لاستخدام الفضاء في الأغراض العسكرية فكان بذلك أكبر قوة تدميرية يمكن أن تنهي الحياة من سطح الأرض، وهما اللذان يستخدمان الفضاء في الجاسوسية والتضييق على حريات الشعوب والدول والإلقاء بها في عالم مجهول من الشك والحوف والريبة. وهما اللذان يرصدان حياة الشعوب والدول حتى في تطورها العلمي فيرشدان إلى تدمير مشاريعها العلمية والتقنية والاقتصادية. فكان العلم إذن وسيلة لهدم العلم، كما قد يتخذ سبيلا لإنهاء الحياة : عند الإنسان والحيوان على السواء.

العلم إذن لم يحل مشكلة الحضارة ومشكلة الانسان مع الحضارة بل عمق جذور أزماتها وأبرزها على مستوى دنيوي أي مستوى الأرض والفضاء والأفلاك والنجوم.

أما فكريا فما تزال الفلسفات تنحرف به عن التوجه. مايزال الذين يحاولون أن يبدعوا فلسفة لتوجيه الإنسان بتوجيه حضارته ويبرزون ظاهرة العبث والعبثية ويرسمون أمام الإنسان على الكون خطوطا سوداء تجعل الحياة أمامه عبثا في عبث وضلالا في ضلال. بل إن الوجودية ترى — كما يقول أحد فلاسفتها (عبد الرحمان بدوي) «الوجود أسيان يكتنفه العدم من كل نواحيه. وترى في الإنسان موجودا مُسْلَماً إلى ذاته، محصورا، وهو الحر الأكبر، في نطاق مواقف حَدِّية تأخذ بتلابيب حريته، مترنحا بين الإمكانات المتجاذبة المتعارضة التي لامناص له من الاختيار الحربينها، محاطا باللامعقول في حركاته وسكناته، مهجن الذات بالأدوات في عالم من الأدوات.

وجود كهذا الذي تصفه، أو تعرفه على الأصح، فلسفة أصبحت رائدة فيما بعد الحرب الثانية، عالم مفلس لايستحق أن يبذل الإنسان في سبيله من نفسه فكرا أو عملا أو جهدا، بل لا يستحق حتى أن يحياه، فيرفض منه العقل إن كان من أهل العقول، ويرفض منه الشعور بالارتماء، في أحضان المخدر، ويرفض منه كل القيم إن كان ممن يعتد بقيمة من القيم روحية أو دينية أو اجتماعية، ويرفض منه الحياة إن بلغ من الشجاعة أن يرمي بنفسه في أحضان الموت فينتحر أو يصبح

إن بقي على قيد الحياة لامنتميا يسيطر عليه مفهوم تفاهة الحياة كم صور «كولن ويلسن».

هذا نموذج من الفلسفة الفكرية التي حاولت أن تحل مشاكل الحضارة لانزعم أنه النموذج الأوحد أو الأكثر شيوعا وغلبة ولكنه النموذج الذي استهوى طبقة كبيرة من جيل ما بعد الحرب فوجه التمرد الذي أتينا على ذكر بعض مظاهره. ولذلك فهو لم يزد على أن يفلسف ويؤكد أزمة الحضارة، ولا يحل مشاكلها.

أما سياسيا فقد فشلت الحضارة الحديثة في أن تضع بين يدي الإنستان من النظم والقوانين والمؤسسات ما يمكن به أن يرتقي عن ظروف القرون الوسطى لينسجم مع الحضارة العلمية الحديثة. فلا تكاد تجد دولة أو شعبا راضية عن نفستها أو عن نفسه في تسيير حياته. معظم دول العالم تحتكم إلى دساتير في نظام الحكم الذي تسير عليه، وإلى قوانين في ضبط علاقات الشعب بالدولة وعلاقات الأفراد بعضهم ببعض. ومع ذلك يعم الإفلاس السياسي معظم الدول ديمقراطية كانت أو غير شعبية.

نتيجة هذا الإفلاس السياسي أن المواظنين أخذوا يفقدون ثقتهم في المؤسسات السياسية تنفيذية أو تشريعية، وفي النظم السياسية دستورية أو غير دستورية. ولأشيء يؤكد الإفلاس أكثر من فقدان الثقة من الذين يعنيهم الأمر وهم المواطئون، في من يعنيهم الأمر وهم الذين يكونون هذه المؤسسات، وفي النظم والقوانين الثي تضبط هذه المؤسسات.

أما اقتصاديا فإن كل الأنظمة التي وضعتها الحضارة الحديثة لتنظيم الاقتصاد العالمي أكدت إفلاسها. من حيث الاقتصاد الداخلي نجد انعدام الاستقرار في الانتاج والاستهلاك والتصدير والاستيراد. نجد معظم الدول تعيش في الخوف من سيئات الحاضر وانهيار المستقبل. نجد _ في الدول الرأسمالية _ أصحاب الممكنات يتلاعبون بالأسواق حسب مصالحهم، وهم كمشة من البشر، ضدا على مصالح الملايين الذين يضعون أعناقهم تحت رحمتهم. ونجد الحكومات عاجزة عن أن تبتكر ما تستطيع به أن تقوم انحراف هذا الاقتصاد، ومع ذلك فهي تتحمل أوزاره حينها تبدو هذه الانحرافات في البطالة وتوقف المعامل والمنافسة القوية من الإنتاج الخارجي، وحينها تبدو في قصور الأجور عن استيعاب تكاليف المعيشة التي ترتفع نتيجة التضخم دون أن تستطيع هذه الحكومات ترشيدها والتحكم فيها.

ومن حيث الاقتصاد الخارجي ارتبك العالم من جراء ارتفاع أسعار الطاقة. وليس الارتباك من ارتفاع أسعار البترول المفاجئة، ولكنه آت من أن الدول الصناعية كانت تقيم صناعاتها على أساس أن تكاليف الطاقة لا تمثل شيئا في تكاليف الإنتاج الإجمالية. لذلك كانت التكاليف توزع على المواد الأولية (غير الطاقية) وعلى اليد العاملة وعلى التسويق، والباقي أرباح باهظمة يضاف جزء منها إلى الاستثارات ويوزع جزء على المساهمين. شريحة الأرباح إذن أضخم الشرائح في الإنتاج الصناعي. فلما ارتفع سعر الطاقة نتيجة ارتفاع أسعار المواد الصناعية، الختل التوازن: توازن الاقتصاد المبني على غير أساس وبدأت المشاكل الاقتصادية والاجتماعية مما ينذر بتكرر أزمة بداية الثلاثينات. وكانت تلك الأزمة من الأسباب (الجانبية) للحرب العالمية الثانية.

وقد انعكس هذا الوضع على المبادلات الاقتصادية عموما والتجارية على الحصوص، وأصبح العالم كله يعاني محنة الاضطرابات. ومن جراء ذلك نشطت صناعات، ما كان لها أن تنشط والعالم على المستوى الذي نعرف، وهي صناعة السلاح. ولكي تنفق هذه الصناعة لا بد من أن يثير تُجَّار الموت الفتنة في كل ربع من العالم، في آسيا حروب، في إفريقيا حروب وانقلابات واعتداءات وتدخلات أجنبية، في أمريكا اللاتينية حروب وانقلابات متعددة. إذا كان الجنوب هو الذي يصلى نار هذه الحروب لتصب ثرواته كلها في جيوب تجار الموت وليخفف من العجز التجاري لدول الشمال فإن الحرب وباء، ويكفي أن يكون موقد نارها من الشمال لتلتهم أصابعهم ثم ديارهم.

وهذا هو التهديد الخطير للحضارة.

إفلاس الحضارة الحديثة امتد بعد الفكر والسياسة والاقتصاد إلى الإنسان.

المظهر الحضاري للإنسان لا يتمثل في الشكل الظاهري. فما نشك أن الحضارة كما يعرفها العصر الحديث زحفت جنوبا وشرقا وغربا وشمالا. وأن معظم الإنسانية تعيش ظاهريا _ وحسب ما تسمح الظروف الاقتصادية _ في مظاهر حضارية متقاربة، وأن الماء والكهرباء والسيارة والإذاعة (وربما التلفاز) وصل كل ذلك إلى أعماق الصحراء ورؤوس الجبال والربع الخالي من السهول. وإن كانت شعوب عديدة تعاني الموت الجماعي من الجوع وما يتبع الجوع من المرض والبؤس ومع ذلك فالحضارة المادية الظاهرية ليست كل شيء بالنسبة للإنسان. المهم حضارة

الفكر بالعلم والفهم وإدراك الأبعاد، وحضارة النفس بالذوق والفن، وحضارة الخلق بالعلاقة الإنسانية الطيبة، وحضارة الحكم برفع قيمة الوطن والمواطنين، وبناء المجتمع الديمقراطي التعادلي السليم.

هل حقق المجتمع البشري هذا الجانب من الحضارة الإنسانية ؟ ماأظنني في حاجة إلى جواب.

ولكني أجمل لأجيب عن السؤال الرئيسي فأقول: إن الحضارة التي انتهى إليها العالم أفلست في أن تحقق المعنى الحضاري للإنسانية. ولن يكون المعنى الحضاري الحقيقي إلا في تقريب السعادة من الإنسان، أو في وضع الإنسان على طريق السعادة ليناضل في سبيلها كهدف ممكن التحقق.

ليست الفكرة طوباوية. والذين يعتبرونها طوباوية يقولون : إن السعادة شيء نسبي، وليس له تحديد دقيق ولا مدلول محدد حتى في ذهن الذين يطمحون إلى أن يسعدوا. وقد يكون ما هو سعادة عندي شقاء عند الآخرين.

هذا صحيح من الوجهة التجريدية النظرية. ولكنا نقصد إلى الحضارة التي تحقق القدر العام الحيوي من السعادة الإنسانية التي لايختلف في الطموح إلى جوهرها إثنان. والحضارة الحديثة فشلت في أن تحقق هذا القدر في مختلف المظاهر الفكرية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإنسانية على نحو ما أجملنا.

ولذلك فالعالم يعيش في أزمة حضارة. وهي أزمة عميقة متجذرة.

يمكن أن يقال هي أزمة الحضارة حقا. ولكنا نعيش حضارة الأزمة. الأزمة نفسها نوع من الحضارة. هذه الحضارة الرتيبة التي اصطلحنا _ أو اصطلح المتفائلون منا فقط على أن نسميها حضارة عَملٌ متجاوز. والعصرية والحداثة تقتضي منا أن نعيش الأزمة، وأن تكون الأزمة هي القاعدة أي هي الحضارة، وغيرها هو الشاذ المرفوض.

لعل مثل هذا التفكير قد راود الفلسفات المريضة المعاصرة، وهي الفلسفات التي بدأت تنهار كما أشار إلى ذلك كارودي.

وفي اعتقادي أن الأزمة لا يمكن أن تخرج عن طبيعتها لتصبح سنة الحياة، أو لتصبح حضارة لتصبح هي القاعدة، أو لتصبح الجديرة بالحياة لنضع فلسفة أولا، ولتصبح حضارة ثانيا، فنقول عنها : حضارة الأزمة. لايمكن أن يكون الأمر كذلك إلا إذا فكرنا

بغير عقولنا أو ألغينا الفكر في مجال التقويم وفي مجال الاهتداء إلى سعادة الإنسان.

إن الذين يمكن أن يقولوا بحضارة الأزمة هم التحلليون الذين يمكن أن يعولوا بالإنسان إلى حضارة اللاحضارة، والذين يتنكرون لكل القيم ابتداء من الروح والدين حتى الأبوة والخلق والمواضعات الاجتماعية، والذين يتنكرون للإنسان وللوجود، وغير ذلك مما أبدعه الله أو أبدعته الطبيعة أو أبدعه الفكر أو الفن أو المجتمع. ويكفي ذلك لتؤكد هذه النظرة إفلاسها ولو كان لها فلاسفتها ومنظروها ومرسو قواعدها والمنفقون عليها، من رجال السلطة والسياسة أو رجال العلم والتقنية.

هل طويت الصحف وجفت الأقلام، وبدأت الإنسانية تنزل المنحدر في انتظار الساعة، وقد جاءت أشراطها ؟

لايأس مع الحياة.. والتشاؤم انهزام نفسي لاتنهار فيه إلا النفوس المريضة.

ومهما تكن الأمراض المختلفة ــ مادية ومعنوية ــ التي تصيب البشرية، فإن النفس الإنسانية ما تزال تعرج في مدارج التفاؤل وما تزال تبني قصور المستقبل. وذلك هو رصيد الإنسانية...

لإنقاذ الحضارة لابد من ابتداع شيء جديد يغاير تماما الأسلوب الذي سارت عليه الدول والشعوب، وبخاصة الدول والشعوب التي تقود الإنسانية في مسيرتها أثناء القرون الأخيرة. على الجميع أن يعترف بأزمة الحضارة، وعلى الجميع أن يعترف بإفلاس الإنسانية نتيجة هذه الأزمة.وعلى الجميع أن يبدأ في البحث عن السبيل لإنقاذ البشرية، السبيل الجديدة التي لا تنتمي لعقلية القرن الثامن عشر والتاسع عشر، ولا للرواسب التي تتحكم في عقلية القرن العشرون.

ما هو هذا الشيء الجديد ؟

لأأدريه. ولكن الذي أدري أن ربط المستقبل بالحاضر أو بالماضي القريب لن يزيد أزمة الحضارة إلا تعقيدا، ولن يزيد الإنسانية إلا ارتباكا ومحنة. وما لم يسبق الكبار الأحداث فيدمرون كل هذه الحضارة بما يملكون من أسلحة نووية وفضائية، ومن أعلى الفضاء فإن هذه الحضارة، وقد نخرها داء الشيخوخة ــ رغم مظاهر النمو فيها ــ ستذوى ثم تذوى إلى أن تسلم الروح.

نحن في حاجة إلى ثورة جارفة على هذا الذي يعيش بيننا وفينا لنجعل منه

ماضيا تنتهي مؤثراته الحاضرية. ثورة على كل قواعد هذه الأزمة التي يعيشها العالم والثورة لايقوم بها الكبار فحسب، ولكن في الأغلب يقوم بها الصغار. وإذا كانت أروبا وأمريكا قد صممتا على أن تسيرا في طريق الأزمة الحضارية إلى النهاية، فليفكر العالم الجديد الناهض في البديل حتى لاينحرف مع العالم الذي يتخلف ويشيخ.

لاشك أن العقل ــ عقل العلماء والمفكرين في العالم الثالث بدأ يتحرك للبحث عن البديل، ولا شك أنه سيهتدي، لأنه يتحمل مسؤولية أزيد من ثلاثة أرباع سكان المعمور. وهو بعد ما يزال يعتمد على منطق العقل وحكمة الأديان وروح الأمل في المستقبل، ومايزال طموحا لم يُلوَّث طموحهُ بالتشبع والوصول إلى الهدف.

أعتقد أن عالما جديدا سينهض، وقد تكون الزعامة هذه المرة لآسيا. وقد يكون للإسلام حظ كبير في هذه الزعامة إذا شعر المسلمون بمسؤولياتهم المستقبلية، فيوم تشيخ أروبا وأمريكا الشمالية، وقد بدأت بوادر الشيخوخة تظهر للعيان ستوضع المسؤولية على القارة التي تمثل قوة بشرية وحضارية ومدنية فكرية وعقيدية.

ويومئذ يجب أن تكون آسيا _ والعالم الإسلامي المرتبط في إفريقيا _ في المستوى.

عبد الله بن بلقين الزيري صاحب غرناطة وكتابه عن دولة قومه.

عبد الرحمان الفاسي

إن المؤلف الذي سنورد صفحات من كتابه لنتراءى فيها صورة من سيرته، كا رسمها بقلمه، ولنستجلي منها عند مؤرخيه مرامي أقواله في مؤلفه، هو المظفر بالله الناصر لدين الله آخر سلاطين غرناطة الصنهاجيين المعروف بالأمير عبد الله إبن بلقين بن باديس بن حبوس مؤسس دولتهم (411 هـ)، فنحن إزاء ربيب ملك ورب نعمة، وسليل فرسان أنجاد، ولكن فرسه كبًا به، فكاده قدره، وحطه على كرسي الإمارة، وفي مرحلة الفرق والفرقة على عهد ملوك الطوائف بالجزيرة الأندلسية، وهي الحقبة التي اصطلمت فيها منعة العروبة، وضاعت فيها صولة الإسلام بتلك الديار، وكلب فيها العدو واستعلى واستغلظ، ووالى على أولائك الرؤساء فرض الجزى والإتاوات، حتى أنهكتهم الحرب النفسية، وانهارت قوتهم المعنوية، واستغرقهم مركب العجز، فركبهم العدو بالهوان، وانثثر سلك جزيرتهم من الوسط والأطراف.

وفي حمئة هذه الحقبة، ألح القدر في كيده على مؤلفنا، فبويع له بالإمارة صبيا دون الحلم، فبدا فوق أريكة ملك غرناطة مخلوقا ضئيلا، هينا، خلفا لسلفه جدِّه باديس الهيكل العظيم، الذي جندل الرؤوس، وهَرَاق الدماء، فأناءت كاهل حفيده عبد الله تركة محملة بترات الدماء، ودسائس بني العمومة، وأطماع الجيران، واتصل عليه الحمل، واستيقظت فيه استعدادات عرقية، ونوازع الشهوة الانجرافية، فغاص إلى ذقنه في الخطايا، واجتراح السيئات والخساسات، إلى أن تعرَّى من ملوكيته، فانحرفت عليه الرعية، وضاقيت به الصدور، وتناوشته الألسنة بكل سوء.

وعلى هذا النحو المقذع نال منه المؤرخ ابن الصيرفي حين قال: (كان جبانا مغيمِد السيفِ، قلقا، لايثبت على الظهر، عزهاة لا أرّب له في النساء، هَيَّابا، مفرط

⁽ه) ألقيت هذه المحاضرة سنة 1984.

الجزع، يخلد إلى الراحات، ويستوزر الأغمار).

ولما أجاز البحر أمير المسلمين يوسف بن تاشفين عام ثلاثة وتمانين وأربعمائة في حركة الإنقاذ بخلع ملوك الطوائف ولم الشتات، واسترداد ما ضاع، كان القدر متربصاً لأمير غرناطة، فعرضه متلبساً بجريرة وضع يده في يد الأعداء، فكان أول من ناله الجزاء حتى أن أمير المسلمين يوسف بن تاشفين نهد إلى بابه إلى أن أخرج من قصره، وصرف عن طارفه وتلاده، منفيا إلى أغمات بعدوة المغرب، وسنه خمس وثلاثون سنة وسبعة أشهر، وسنسمع وصف المشهد بلسان الأمير المخلوع نفسه من مصنفه الذي وضعه في منفاه عن دولة قومه، والأحداث الكائنة عليه لاتني ملحة عليه في يقظته وأحلامه، ومازال يرتعش لها قلمه على بعض صفحات كتابه.

وإذا لم يكن باديس جد عبد الله وسلفه قد لحقته دنية أداء الجزية التي رضت أنفة أسد الجزيرة المعتضد عباد صاحب اشبيلية، وكسرت جناح المامون ابن ذي النون صاحب ثغر طليطلة على يد فرديناند ملك قشتالة وليون، وزعيم حركة الاسترداد، فقد بخعت أرجاء الأندلس برهبها، وكان اللاحق كالسابق في قبضتها.

وأصبحت طبقة عبد الله وقد تأصلت فيهم عقدة النقص بما شبوا عليه وبما يعانون من الظهور النصراني الذي أوهى معنوياتهم، واستنزف مكنون ذخائرهم حتى بدا ضر الأرواح وكأنه تمالأ عليهم مع أدواء الأجسام، فتناوشتهم العلل، وهيمنت عليهم الغرائز بقواهر الشهوات، إلى أن ضاعت مناعتهم وكبستهم نقائصهم.

والمعروف أنه جدَّت في الجزيرة بعد موت فيرديناند _ ديسمبر 1065 _ محاولات انتقاض على قشتالة، وكان المعتضد عباد صاحب اشبيلية هو الذي نهد لها، ولكن معنوياته كانت يومئذ في السياق بعدما كسر جناحه فرديناند بضرب الجزية عليه(١)، فكانت جولات عودته لتنفيذ مخطط توحيد الإمارات الإسلامية

⁽¹⁾ لانعتقد خبر هذه الجرية من الأساس لانفراد الرواية القشتالية بها لاسيما وقد سجلتها على صورتها المغرضة حيث زَعَمَتُ أن المعتضد حبا إلى معسكر فرديناند الذي كان قد نزل بجيشه على اشبيلية وأن المعتضد وصل إليه متهدما مخنوق الأنفاس وقد ضربه الشيب قبل الأوان فرق لحاله فرديناند وأدبر عن كبس الحاضرة مكتفيا بضرب الحزية.

بجرد خبطات فتقطعت معها أنفاسه، وجاد بآخر رمق، حين أجهز عليه المصاب بابنته الطاهرة وهي في عمر الأزهار، فقضى مخنوق الأنفاس والآمال، فخلفه ولده المعتمد الملك الشاعر وأعاد الكرة، ليجس مدى يقظة مملكة قشتالة، حين كانت أسرة ملكها وزعيمها الدابر في أتون الخلاف الذي استحر بين أبنائها على مدى الخلافة التي هي ركيزة كل متطلع إلى السيادة على الجزيرة، وكانت حاضرة الخلافة يومئذ تحت رئاسة الحكم الجماعي الذي أقامه بها بنو جَهْور فكان للمعتمد بن عباد من ضعفهم ومن ظروف قشتالة الحالية ما أتاح له الظفر بها وعقد لعباد ابنه سراج الدولة إمارته عليها، وتنفست الأسرة العبادية الصعداء بعد ما تكسرت عزماتها الواحدة تلو الأخرى خلال أكثر من ثلاثين سنة، وأطيحت لهم في أثنائها رؤوس، وأهرقت في سبيلها دماء الأبناء، فكان ظفر المعتمد بن عباد بها اليوم خليقا برد الأنفاس إلى الأسرة العبادية، وإحياء زعامتها، وجبر أنفتها بعدما تعطبت خليقا برد الأنفاس إلى الأسرة العبادية، وإحياء زعامتها، وجبر أنفتها بعدما تعطبت أخيرا بما قيل عن فرض جزية «فرديناند» على والده المعتضد عباد، يعسوب الأسرة وأسد الجزيرة، وهذا الفتح المبين هو الذي أنطق قريحة المعتمد ابن عباد بلاميته المشهورة التي يقول في مطلعها:

خطبت قرطبة الحسناء إذ منعت من جاء يخطبها بالبيض والأسل

والواقع أن هذه الانتفاضة لم تكن يمنا وبركة على الزعامة العبادية التي كانت ترى في قرطبة دار الخلافة مايراه جميع رؤساء الأندلس من أن الظفر بها هو المعبر إلى الزعامة الأندلسية لنفوذها الروحي ومثول أمجادها في نفوس جميع الطامعين في السيادة الأندلسية، ولهذا فقد اصطدم هذا الفتح العبادي بمبادرة عسكرية من المامون ابن ذي النون صاحب طليطلة الذي كان ينظر إلى الزعامة الأندلسية نظرة العباديين إليها فأنضى ركابه إلى قرطبة وفض أختام كنوزه للظفر بها، فحز في نفسه بطبيعة الحال أن يُجلى جنده الذي أرسله عليها بمجرد حيلة عبادية اتَّخذت من حمايتها وسيلة إلى فتحها، وعندها أصبح المامون ابن ذي النون في طليعة أعداء العباديين بعد ما كان المعتضد بن عباد والد المعتمد يعمل على تقريبه واستمالته إلى حزبه.

ونفس مايراه أولائك الزعماء في قرطبة هو نفس ماتراه حركة الاسترداد التي كانت تخشى خروج دار الخلافة من حكم الجهاورة الضعيف إلى حكم أحد الرؤساء الكبار، فيتاح له بنفوذها المعنوي أن يوحد وجهة رؤساء الأندلس المتنافرين، ويقلب ميزان القوى لصالح الإسلام والمسلمين، ومن ثُم قامت خطة حركة الاسترداد على ردع كل من التفت إليها من الرؤساء.

ولكن هذه الانتفاضة واجهت في الظاهر عصبية مسيحية لئيمة مستمدة من أسطورة القديس «جيمس» التي كانت منقوشة في ضمائرهم على أنه الهادي، والحامي، والمثبت، فكان من ثم تهورهم الجامح في محاربة الإسلام والمسلمين، ولا سيما في عهد ملكهم الفونش الذي طال واستطال حتى عاصر ظهور إرهاصات الحملة الصليبية الأولى التي انطلقت من المشرق عن نداء البابا «اربانوس» الثاني وأعفت الكنيسةُ (2) نصارى الأندلس من حملاتها المشرقية لينصرفوا انصرافا كاملا إلى حملتهم الصليبية على الساحة المغربية، على أن انصرافهم الكامل على المسلمين كان حاصلا قبل هذا التدبير الموحى لهم من كنيسة المشرق، فكانوا حربا على كان حاصلا قبل هذا التدبير الموحى لهم من كنيسة المشرق، فكانوا حربا على المسلمين في كل آن، والخلف كالسلف، وهكذا، لم يتردد «شانجو» الذي ولي قشتالة وزعامة حركة الاسترداد بعد أبيه فرديناند في مداهمة ملوك المسلمين بإجراء عادة «والده» في المال لعلمه أن في تأكيد الجزية تأكيدا لإحناء الرؤوس وغزو المعنويات، فأعلن بكل طغيان في وجه المسلمين الرؤساء (إنما كان ذلك المال لفرديناند، وهو ثابت أبدا، حسناته لا تزول، وإنما نصالحكم على ما يختص بي فأضعف له العدد).

وتابع «شانجو» طغيانه حتى على أخويه وأختيه، فاستبد بما كان قسمه لهم والدهم قبل وفاته في مناطق نفوذه الإسلامية، ورمى بأخويه ثارسيا _ والفونش في المنافي، وكان من حظ أكبرهما الفونش أن التجأ إلى طليطلة المامون ابن ذي النون، فآواه وأحسن ضيافته، وأحيى مواته، وتوطدت بينهما الصداقة، لانسجام آمال الضيف والمضيف، فكان المامون يترقب أن يؤول ملك قشتالة لضيفه الفونش، ويستعين به على خصومه المسلمين، فنال منه عهدا بذلك، وأما الضيف فقد كانت هواجسه وخواطره، وحركاته مبهورات لما عاين من مظاهر الحضارة، وتراتيب الحياة في طليطلة، ومباهج عيشة الإنسان فيها، مصداق قول ابن الخطيب

 ⁽²⁾ أصبح العمل نطقوس كنيسة روما في إسبانيا منذ عهد الفونصو وذلك بدلا من الطقوس الدينية.

في «أعمال الأعلام(١٦)» (وسكناه بطليطلة، واطلاعه على عوراتها، هو الذي أوجب تملك النصارى بها).

وحصل من غير انتظار أن اغتيل أخوه شانجة المستبد، وهو يحاصر أخته للاستيلاء على أحد الأديرة التي كانت من حصتها من قسمة والدهم فرديناند فاستُدعي الفونش لمجمع القساوسة في «بركوس» حيث صفا له ملك قشتالة، وجليقية، وليون، وبرتغال، وعقدت له الزعامة على حركة الاسترداد وكان ذلك في يونيه 1075 — 469 هـ ويقول ابن الخطيب في «أعمال الأعلام»: أن مدته كانت ستاً وخمسين سنة (4) وأنه هو الذي (تملك طليطلة وما إليها) واستخدم ملوك المسلمين بالأندلس(5) (وطغا واستحوذ)، «وضرّب بين أمراء الطوائف، إلى أن قمعه الله بلمتونة وهزمه هزيمة الزلاقة».

وقد أعطانا ابن الكردبوس صورة أدق من هذا عن حالة المسلمين على عهد الفونش الذي استحكم طمعه فيهم فقال عنهم: «وضعف بعضهم عن بعض الأبعونة الروم، فبذلوا للفونش ما يحبه من الأموال ليعينهم على مناوئهم بالرجال» وزاد⁽⁶⁾: «أن كل واحد منهم يتنافس في شراء الذخائر الملوكية متى طرأت من المشرق كي يوجهها إلى الفونش هدية ليتقرب بها إليه».

ومقابلة هذه الصورة مع أخبار الحوليات تعني أن ما أدركه فرديناند في تراب الإسلام وفي امتلاك ناصية الحكام، بالفتوح وإهراق الدماء وعمليات الاستيطان قد أربى عليه الفونش وجاء النصرانية بأكبر مكاسبها بامتلاك طليطلة أكبر ثغور الإسلام بالجزيرة، وقد استولى عليها من غير إجلاب بخيل ولا ركاب، وإنما بمحض التضريب بين أولئك الرؤساء الفرقاء وبشراء ضمائر (7) العامة الذين أرهقت كواهلهم الجبايات فصح قول الملك عبد الله في المذكرات حين شرح في مذكراته

⁽³⁾ وأعمال الأعلام، ج الأندلس، صحيفة 38 طبعة الرباط.

 ⁽⁴⁾ انظر هأعمال الأعلام، طبعة الرباط، ص 381، وص 383، وقد وقع غلط مطبعي في أرقام
 سنة تملك الفويصو والسنوات بعدها.

⁽⁵⁾ اأعمال الأعلام، صحيفة 381، طبعة الرباط.

⁽⁶⁾ انظر الأندلس، لابن الكردبوس، صحيفة 77.

⁽⁷⁾ انظر تاريخ ابن الكردبوس حين أورد نصا فريدا يدل بصراحة على طريقة الفونش في شراء الضمائر.

خطة الفونش وأنها أتت أكلها بأخذ الأموال حتى سعت إليه بلا مشقة من فقر أهلها وتشتتهم واندبار سلطانها(8).

والمهم بعد هذا أن نلاحظ أن ولاية الفونش السادس على قشتالة وعلى حركة الاسترداد قد تزامنت مع ولاية الملك عبد الله على غرناطة، فبعيد تنصيب الفونش ببضعة أشهر من عشر السبعين بعد الأربعُمائة قَدَّمَتْ مشيخة قَبِيلِ بني زيري الصنهاجيين الأمير عبد الله في شوال سنة خمس وستين وأربعمائة بإثر وفاة جدّه باديس، للعلم بأن ولده بلقين ولي عهد، ووالد عبد الله قد كان سمَّه وزيرُهم ابن النَّغْرِيلة اليهودي في جلسة شراب احتفل لها بمنزله بايعاز من أحبار اليهود أهل شوراه، وكان عبد الله عند وفاة جدّه «باديس» صبيا دون الحلم، فأخذت له البيعة باسم المظفر الناصر، وقد سد الزيريون بالحفيد عبد الله أيضا مسد عمه ماكسن، الذي كان واليا لوالده باديس بمدينة «جيان» لانعدام أهليته للتقديم لما رأوا من سوء سجيته واجترائه على سفك الدماء وانهماكه والي وبحاولة الحروج على والده، وكذلك كان موقف مشيخة صنهاجة من تميم، وهو أخ أكبر لعبد على والده وكان واليا في حياة جدّه باديس على «مالقة» فرأت فيه المشيخة مارأت في هماكسن، ولد باديس حيث أنه: (استبد وتسمى بالمنتصر بالله وكان شديد الجرأة بعيد، الاعتدال سيء الملكة في الرعية) (١٥).

ولصغر سن الملك عبد الله استقل بسياسة ملكه وبتربيته وتدبير أمره الوزير سماجة الصنهاجي مدة تسع سنين.

ويقول الغافقي _ حسبا تنقله الإحاطة _ «إن عبد الله قد كان على حظ وافر من البلاغة، والمعروف جيد الشعر، مطبوعه، حسن الخط، وأنه كانت بغرناطة ربعة مصحف بخطه في نهاية الصنعة والإتقان»، ولكنني ألاحظ أن هذه المقومات العلمية إنما أدركها عبد الله خلال هذه التسع سنين على يد مربيه سماجة الذي كان له حظ وذوق في الآداب حسبا تشير إلى ذلك قصة ذكرها ابن الخطيب في «أعمال الأعلام»، أما حين خلف جدّه، وهو دون الحلم فلم يكن يتوفر على

⁽⁸⁾ مدكرات الأمير عبد الله، ص 73.

⁽⁹⁾ وأعمال الأعلام، ج الأندلس، طبعة الرباط، صحيفة 268.

⁽¹⁰⁾ وأعمال الأعلام، ح الأندلس، طبعة الرباط، صحيفة 270.

أكثر من تدريب على أمور الدولة حيث كان جدّه باديس يأخذ به المرشِّحَ بعده للولاية، وقد تحدث عبد الله في «المذكرات(١١)» أن جدّه أخرجه من المكتب للتصرف بين يديه، وقال له: «إن الزمان أشره، والأيامُ أقصر من أن تدرك تعلم كل شيء يعنى به الملوك لأبنائهم».

كما أشير تعقيباً على ما ذكره المؤرخ الغافقي عن حظ عبد الله الوافر في البلاغة وجودة الشعر، أن عبد الله ذكر في مذكراته أنه لم يكن من أهل الشعر⁽¹²⁾ وربما صنع بيتا أو بيتين بعد كد وجهد كالشيء المستغرب من غير معدنه.

وحينا بلغ عبد الله الحلم عزم الاستبداد بحاله، وضاق بسماجة المشرف على تربيته الذي كان ضاما لأطراف المملكة فصد عنها المعتمد ابن عباد الذي انقض على جيان وهي أهم قواعد المملكة في الشمال(١٦)، ثم تابع زحفه نحو غرناطة بالذات ولكن لم يسعه أمام الوزير سماجة غير الارتداد، كما أن الوزير ألجم زهير العامري صاحب المرية الذي حاول أن يحث ركابه إليها، وكان من مقومات ذلك الوزير تشدده في الدين وحربه على المخمرين والخمر لابأس بها عند عبد الله إذا أخذت كيف ينبغي، ومع من ينبغي كما قال، فانطلق الفتى الأمير بعد وزيره كمن فك من عقال إلى دنيا تموج بالغوايات، وتعيت فيها الملذات عيث قشتالة بالظهور والاستعلاء، فغوى وهاجت أمام صغره وخفته ثارات بني عباد.

والمعروف أنه كان للبربر عامة، ولِمَلِكَيْ غرناطة، خاصة (حبوس) و(باديس)، نفس موصول في حرب العباديين، وبعصبية جاهلية كأنهم في جهاد الكافرين، أما اليوم فقد هاجت الأطماع(14) في غرناطة الأمير الصغير عبد الله حين اختفت الشهامة بعد إدبار باديس العظيم، وتهاوت المَنعة بعد اختفاء الوزير المربي سماجة، وتصدر الغلمان لتدبير الأحوال، فنرى المعتمد ابن عباد يتصدى للأخذ

⁽¹¹⁾ والمدكرات، ص 12.

⁽¹²⁾ إلى عبد الله نفسه يقول: فإنه لم ينتحل الشعر قبل نقله إلى أعمات، ولا كان من شأنه، وأنه ربما أصنتُعُ في البيت أو البيتين أياما أحصر لها ذهبي وأحد فكري، فتصدع من نعد كد وما كاد، كالشيء المستعرب من عير معدنه، ... انظر فالمدكرات، صحيفة 178.

⁽¹³⁾ كانت ٥جيان، أولَ ما وصع عليه يده حبوس مؤسس مملكة صهاجة وهذا من أوليات استحرار العداوة بين المملكتين.

⁽¹⁴⁾ انظر مذكرات الأمير عبد الله، ص 34.

بالثأر، وبهياج يدفع إليه صراع الأمس، وبخشية من يهتم لانتفاضة بربرية تعود معها سيرة باديس في شخصية حفيده بالعنجهية والأطماع، فبادر بإرساء بِنَاءٍ على حاضرة عبد الله على الطريقة الأندلسية ليغاورها صباح مساء، وإذا بعبد الله يهطع إلى الفونش ملك قشتالة ليلتمس منه الحماية، وكأنه معه على ميعاد، فزعيم حركة الاسترداد يرقب حركات وسكنات الزعماء المتربصين بالملك الصغير، ويتلمظ لغرناطة وقد أينعت وحان منها القطاف، وشمّر لها الفونش والحسرة تلهب فؤاده بما جرى من تغلب المعتمد ابن عباد على قرطبة بالأمس، وتغلبه اليوم على جيان التابعة لغرناطة، وكانت نفس الحسرات تلسع المامون ابن ذي النون لاستيلاء ابن عباد على قرطبة، وتلهب غيظ الفونش ولهفته، وسرعان ما بادر لإسدال حمايته على عبد الله، وضربت بذلك الجزية لأول مرة على غرناطة. وإن انسجام مقاصد صاحب قشتالة مع أعراض المامون ابن ذي النون ليَمثُل في المقام ويجعلنا ندرك خليفة خبر الحوليات التي تقول : «إن المامون ابن ذي النون استولى على قرطبة، فلا ريب أنه كان معززا بصداقة الفونش ومتدرعا بإيعازه فحقق بذلك آماله وكما نفذ بذلك سياسة حركة الاسترداد، وقد كان استيلاء المامون على قرطبة سنة 467 بواسطة حاكم أحد الحصون المعروف بحَكُم ابن عكاشة(١٥) الذي كبس المدينة ليلا، وفتك بأميرها سراج الدولة ابن المعتمد على الله(16) وحز رأسه وطيف به في سكك الحاضرة وأعلنت الدعوة للمامون وفق الخطة المرسومة لها، وهي الحادثة التي ظلت مرتبطة بقصة إمام المسجد الذي خرج لصلاة الصبح في غسق الفجر، وإذا بشلو أمير قرطبة سراج الدولة ابن المعتمد عباد ملقى في العراء معفرا بالدماء(1⁷⁾ فألقى إمام المسجد رداءه عليه، وهي الصورة التي ظلت تتخايل للملك الشاعر في حياته، وتصعد زفراته ببيته المقروح الذي سار كل مسار : ولم أدر من ألقى عليه رداءه سوى أنه قد سُل عن ماجد فرد(١١٥)

⁽¹⁵⁾ انظر الكلام على ابن عكاشة في ١٥لحلة السيراء، ج. ط تحقيق الدكتور مؤنس.

⁽¹⁶⁾ انظر وأعلام الأعلام، ج الأندلس، ص 184، ط الرباط.

⁽¹⁷⁾ انظر القصة في وقلائد العقيان، ترجمة المعتمد.

⁽¹⁸⁾ لقد أضفى ابن خاقان في وقلائد العقيان، براعات أسجاعه وفراصله على قصة هذه المأساة، وصعد مع المعتمد المصاب في ولده أحر الزفرات، وهي اللوعة التي جمدت قريحة المعتمد وأخرست لسانه، وقد كان وقتها مارال تحت تأثير مصابه في ولديه المامون والراضي المقتولين في أول النتنة الأندلسية المبيرة فلم يحفظ له في رثاء ابنه قتيل قرطبة سراج الدولة غير الإشارة إليه في تأمين أخويه فأنشد هذا البيت مقروحا بصورة فلذة كده المسجاة برداء ذلك الإمام.

وكان للقصة المسجية تأثيرها في ما بعدها من أحداث غيَّرت وجهة المعتمد من حال إلى حال، فخارت عزماته العبادية وألقى بكل ما بقي في يده من شؤون الدولة إلى وزيره وخله الشاعر ابن عمار الذي كان واسع الطماح، فاستدرجه إليه الفونش حتى صار مصطفاه كما يقول ابن خاقان، وفجأة وافت المامون صاحب طليطلة منيته عام 466 وآلت مملكته إلى حفيده القادر الذي ضاع ثغر طليلطلة على عهده، فكان في الحياة وبعدالمات صاحب الذنب غير المغفور على حد تعبير ابن بسام.

وكا شرهت نفوس الطامعين في مملكة عبد الله فكذلك أغرى بالقادر صغر سنه وهوانه، ودرن معدته الذي يشوش عليه في تدبير أحواله، فهب الكبار لتناوش ملكه، ومع أن المعتمد ابن عباد كتب له أن يسترد في نفس الوقت قرطبة، ويظفر بالعميل حَكَم ابن عكاشة الذي اقتحمها على والده أميرها سراج الدولة، فإن ذلك لم يشف ما به في مصابه بولده، فكان على رأس الزاحفين على تغر طليطلة من جنوبه، وكانت حركة الاسترداد على علم بأحوال المعتمد الذي استغرقه أساه وأضاع رشاده، وأوهى عزمته، فانفتح للفونش وجه الفرصة في استغلال أطماع ابن عمار فمناه وأشاد بنباهته على دخن (١٩١) حتى طار ذكره في الجزيرة وماقصد بذلك غير فض المناعة والزعامة العربية الماثلة في ملك بني عباد، واستدراجها بواسطة ابن عمار الذي بيده الزمام إلى الدخول معه في المساومة على تسهيل استيفاء المعتمد ثارة (١٥٥) من الصغير صاحب طليطلة ولو أنه حفيد وخلف المامون الذي استضاف الفونش ووعده بالحماية وأكرم منفاه وبذلك استنزل الفونش اشبيلية من شموخ الإباء والاعتداد، وجرها للعبة سياسته القائمة المناور بهذا بذاك.

⁽¹⁹⁾ فقد روي عن الفونش أنه كان يقول: ٥رحال الأندلس ثلاثة، وجعل ثالثهم اس عمار، ولكن ما أن تبكر الزمان لابن عمار وأدبر عنه النفود وحاقت به النقمة حتى استدبره الفويش ورده عن بامه، وسلقه بنفس اللسان الذي كان يشيد به، واتصح كما كان منتظرا أنه ما قربه واصطفاه إلا ليتخذه مطية لأغراضه.

⁽²⁰⁾ لقد نقر الفتح ابن خاقال هدا الانقلاب في وجه المعتمد من عير أن يفصح، فاكتفى بالقول بأن المعتمد اشغل عن رثاء ولده بطلب ثأره، وعدل عن تأبيبه للبحث عن تفريقه وجبيهه وهي أسحاع ليست من زخرف القول كما يقال عن كل ما ديج ابن حاقال وسحع ورصف، بل إنها تشير لمما انهم من تصرفات المعتمد بإطلاق الزمام لوزيره الدي كان من وراء تورطه في المأساة التي طوحت به من ساحة ملكه في غرباطة إلى مفاه وراء البحر في أغمات.

وهكذا انجلت الحالة عن تشبث الحفيد الصغير القادر ابن ذي النون بحماية الفونش كما تشبث بها عبد الله صاحب غرناطة، وانزلق المعتمد ابن عباد في شخصية الوزير ابن عمار ليصبح الجميع في اللعبة على حد سواء، إلا أننا نلاحظ أن عبد الله صاحب غرناطة قد تجاوز الاستعانة بالفونش فأصبح واضعا يده في يده كما يعبر مؤرخوا الأندلس عن المتواطىء مع الخصوم، وانتصب أداة لتحريك دولاب خطة حركة الاسترداد، وساق جنده معصَّبا بسرية من جند قشتالة ليغير على أراضي اشبيلية، إلى أن استرد حصن «قبرة» الواقع في جنوب غرب «جيان» التي تغلب عليها ابن عباد وهي حركة ضغط لاستمالة وزير اشبيلية ابن عمار إلى الخنوع في المساومات التي سيتحدث عنها الملك عبد الله، ونرى أيضا غرناطة عبد الله تصبح قاعدة عسكرية للعدو الذي أقام بها حامية قشتالية لا لحماية غرناطة ولكن لتصبح قاعدة قشتالية في مثلث الأندلس المشرف على مُوسطة الجزيرة، ومعسكرا لجنَّد قشتالة في حركاتها التوسعية حين أصبح اليوم مخططها مركَّزا على طليطلة التي بذر في نفسه هيامُه بها عزما لاهبا في امتلاكها، كمن انفتحت لعينه الثغرة للوصُّول إليها بتنافر ملوك المسلمين وتهالك الكبير منهم على ما تحت يد الصغير، فضبط منذ يومئد لعبة التضريب عليها، وعلى دار الخلافة قرطبة مع الاعتماد ما أمكن على الترهيب والتحايل والمصاولة، وأعني السير على وجهته في تلافي إهراق دماء جنده بالحرب والمواجهة. وهذا هو موضوع أو كما يقال أرضية الأحداث التي نسيج عليها الملك عبد الله تأليفه الذي ألفه في منفاه بأغمات كما يقول ابن الخطيب في «أعمال الأعلام»، ووقع المستشرق الفرنسي ليفي بروفنصال على نسخة فريدة منه بخزانة القرويين في ثمانين ورقة من القَطْع الكبير المسحوك (أي المدلوك) والورقتان الأوليتان ممزقتان فلا يستبين منها إسم المؤلف، كما أنها مبتورة الوسط، ولم يقع على هوية مؤلفه إلا في فقرة من كتاب المرقبة العليا(21) تبين منها أن كتاب عبد الله كان مرسوما «بالتبيان عن الحادثة الكائنة بدولة بني زيري بغرناطة»، ونشير بعد هذا إلى أن المستشرق الفرنسي بادر بعد

⁽²¹⁾ انظر نفس المرقبة في صحيفة 93 نشر وتحقيق ليفي بروفيصال سنة 48 وقد جاءت الفقرة في معرض دكر عبد الله بن بلقين لجده السلطان المظفر باديس وأنه كان ولج إلى القاضي أبي عبد الله بن الحسن النباهي في أمور مالقة قليلها وكثيرها إلى آخر كلامه الذي هو نفس ما جاء به الأمير عبد الله في قصة قضاء النباهي.

الاطلاع على المخطوط بنشر شذرات منه في مجلة أندلوسيا في فترات من سنوات 1935، 41.

كا نشر ملخصا عن الأمير عبد الله مشيرا إلى قيمة كتابه في الجزء (1) من المطبعة العربية لدائرة المعارف الإسلامية (22) وحين نشر المخطوط بكامله سنة 1955 في سلسلة «ذخائر العرب» بالحلقة رقم 18 بدار المعارف بمصر اكتفى في تقديم الطبعة بما نشره في دائرة المعارف الإسلامية أي من غير أن يكشف عن وجه الأهمية التي أشار إليها لا نوعا ولا كيفا، وبذلك ظلت إفادات الأمير عبد الله في شرح الأحداث، والزوائد عليها التي من شأنها أن تغير بعض النظريات المتعارفة مقبورة في المطبوع، وكأن يد النشر والنشور لم تمتد إليها، والمهم بعد الله مشروحة بأنها هي كتاب (التبيان سنة 48 باسم «مذكرات الأمير عبد الله» مشروحة بأنها هي كتاب (التبيان) يعتبر إطلاقا موفقا لأنه يطابق مطابقة تامة ما يعرف في الاصطلاح الحديث بالمذكرات، فهو يسجل أحداثاً شارك في صنعها، وفي بعضها وهو مازال تحت سورة تأثيرها في نفسه، كا سجل اعترافاته ببعض ما نسب إليه، وذلك من أهم ميزات المذكرات التي تفترق بها عن كتب السير الذاتية كسير ابن خلدون وابن الخطيب، وأسامة ابن منقد وغيرهم من المشارقة والمغاربة.

ويدفعنا هذا إلى المبادرة بتسجيل أن الكتاب يتكون من ثلاثة أقسام: القسم المخصص لتاريخ دولة قوم المؤلف الزيريين في غرناطة وهو مكتنف بقسمين مضافين يعتبران كمقدمة وخاتمة، سجل في البداية التي تبدو كمقدمة نظرات عامة في طليعتها القواعد التي يتعين على المؤلف اتباعها ثم أعقبها بجملة آراء في بعض العلوم الرائجة في الأندلس كالتنجيم والطوالع وما إليه، وضرورة التعليم والتجربة كما تحدث عن تكوينه السياسي، ثم على صعوبة الإنصاف التاريخي والمصادفة وأثرها في التاريخ، أنتقل إلى الحديث عن حقيقة الإسلام وقصور القياس دون عون من الوحي، ثم القسم الأخير الذي وضعه المؤلف خاتمة لكتابه بوضوح فسجل فيه نظرياته في مسائل شتى وما أوحت به حياة النفي، وقد أعاد فيه المؤلف الكلام عن التنجيم في مسائل التنجيم والفلك، ليخلص منه إلى تحدثه عن طالعه ومصيره، وتوسع في مسائل التنجيم والفلك، ثم تكلم عن العلوم الطبية والطب، وانتقل إلى الكلام على نقض قول من ينكر

⁽²²⁾ ح 1، صحيفة 45.

أن الجن لا تتكلم، وتحدث عن المسرة وعن هموم الهوى والشباب، ثم عدد أمثلة من قصة حياته عن الطموح وزوال خيرات الدنيا، واختتمها بدفعه عن نفسه ما عسى أن يؤخذ عليه من أخطاء حياته.

ومن الواضح أن في هذا الذي سمعنا في بداية مؤلفه وخاتمته أشتاتا مختلطة من المعلومات والآراء الخاصة، بعضها يتلاءم مع موضوع الكتاب التاريخي ومع ما يتصل بشخصه، وبعضها كالحديث عن الإسلام وقصور القياس وغير ذلك، ولكننا نجد في الواقع مشاكل المؤلف المقلقة منبثة فيها، وأعنى أنه آثر أن يوحى بها للقارىء لا أن يكشف عنها كشفا في صلب الموضوع التاريخي حتى لاتنبىء عن حرص غير مستجاد منه، فنجده مثلا يقول تحت عنوان القواعد التي يتعين على المؤلف اتباعها مانصه : «فلعلك أيها المتأمل كتابنا أن يكون عندك أو طرأ إليك خبر من أحوال الدولة المشهور، لاتجده منصوصا هنا فتعجز واضعه فليس إلا كما قدمناه. وهو يعني بما قدمه أن هذا الذي لم يذكره إنما هو من جنس الأخبار التي لايتعين التطويل بها على المؤلفين،حيث إنها لم تصح عنده، كالبيان الذي ليس من الصواب، فالمؤلفون في حل من التطويل به، وهكذا يظهر أن المؤلف شاء أن يحول القارىء عن الخصاص والتقتير في روايته التاريخية لبعض الأحداث في صلب موضوعه التاريخي بصلب الكماب فقصد سترها سترأ وإنكارها إنكارأ، فاستدرج القارىء من فاتحة الكتاب ليجري هذا التقتير والخصاص في الرواية التاريخية على أن ما لم يذكر إنما هو من الأخبار التي لم تصح ومن هذر البيان غير الصواب حسب تعبيره(23).

وينم عن الحاجة في نفس الأمير لغزو نباهة القارىء أنه كرر مرة أخرى هذا الدافع له إلى هذا الاختصار باستدبار ذكر بعض الأخبار، وكأن الذي في نفسه لم يمهله لاختيار سياق مناسب كالحاتمة فيؤكد فيها ذكره وإنما جاء به في وسط صلب موضوع كتابه حين أتى على ذكر جمل من أحوال الأندلس فقال :(٤٩) الوإذا أتينا على ذكر جمل من أحوال الأندلس الحادثة فيها، المشهور خبرها حسبا استفاض، وتركنا وصف الاختلافات إذ يوجد الحق في طرف واحد، ولم يكن

⁽²³⁾ انظر المدكرات، ص 2.

⁽²⁴⁾ انظر المذكرات، ص 82.

منها ما طولع بالمشاهدة ولا بالمعاينة أكثر من إشاعة خبر، ذكرنا منه ما ينقاس في العقل، وحذفنا منه الإكثار والمشتبهات».

ومن أمثلة تقتير المؤلف في الرواية التاريخية وسكوته عن بعض ما هو أساسي، أشير إلى سكوته عن الحامية القشتالية التي كانت مقيمة في عقر داره وذلك في نفس السياق الذي تنكب فيه الإشارة إلى أن المامون ابن ذي النون كان مدفوعا من قبل «الفونش» للغارة التي شنها على قرطبة بواسطة حكم ابن عكاشة الذي اغتال ولد المعتمد وحز رأسه كما قدمنا، وغرض المؤلف من تنكب التشهير في هذا المقام بعدوه المامون أن يتنكب أيضا إثارة قضية استظهاره هو أيضا بقوة النصراني وأعني نفس الوقت الذي كان متلبسا فيه بأفظع مما يقرف به المامون أي السماح لإقامة حامية قشتالية في قلب موسطة الأندلس، وكأن المؤلف مومن بأن قارئه قد اقتنع بأن سكوته إنما هو من باب نظريته في التأليف وما يستدعيه بأن قدمة بيانه، وما لايصح، حسبا قدمه في فاتحة الكتاب.

ومن أمثلة المواضيع التي تفاجىء القارىء في مقدمة الكتاب موضوع حقيقة الإسلام والرد على من لا يومن به، ويظهر لأول نظرة أن هذا الفصل مقحم إقحاما حيث لا صلة له مطلقا بما يعد من مقدمة لموضوع تاريخي، ولكن الواقع أن المؤلف قصد حسبا يظهر أن يسجل تشبثه بالإسلام وعنايته بعقائده وأنه لايخفى عليه التفريق بين أولئك الذين قال في حقهم خلال موضوع الإسلام: ٥الرجال ثلاثة، : رجل علم فعمل، فذلك الذي يدعي في الملكوت، ورجل علم ولم يعمل، فذلك الذي يضاعف له العذاب ورجل لم يعلم ولا عمل، فذلك إن مات يموت ميتة جاهلية «إلى آخر كلام له في هذا الموضوع عن أصناف الملحدين وأهل الضلال، ويظهر — والله أعلم — أن المؤلف ما أقحم هذا الموضوع برمته حتى بالنسبة لما جاء في المقدمة غير منسجم مع صنعة التأليف ولا مع موضوع مؤلفه الا ليساير وعيه الباطن فينفي عن نفسه بالذات ماقرف به قبيلة صنهاجة من أنهم أبعد الخلق عن الحقوق الشرعية التي لم يكونوا يعرفونها في بلادهم حسبا هو منصوص عند ابن الخطيب(25) «وأنهم لا تأخذهم أحكام الشرع، وكانوا يستطيلون على الناس بالشتم والعيث، كا عند ابن بسام(26) ويثلب أيضا قبيله يستطيلون على الناس بالشتم والعيث، كا عند ابن بسام(26) ويثلب أيضا قبيله يستطيلون على الناس بالشتم والعيث، كا عند ابن بسام(26) ويثلب أيضا قبيله يستطيلون على الناس بالشتم والعيث، كا عند ابن بسام(26) ويثلب أيضا قبيله

⁽²⁵⁾ انظر اأعمال الأعلام، ط الرياط، ص 263

⁽²⁶⁾ انظر الدحيرة القسم الرابع المجلد الأول، ص 61.

الزيريون بمذمة الإدمان، والتبسط في استكثار النساء، ومن الأمثلة على مقاصده ما جاء في المقدمة تحت عنوان صعوبة الإنصاف التاريخي، وهذا الفصل على صغره هو لباب مقصده وسنعرف من حديثه عن محنته أن هول ما عاناه من ذم الناس هو الذي دفعه إلى التعبير بصعوبة الإنصاف ودفعه إلى القول فيه منذ مقدمة الكتاب قبل أن يصل إلى الكلام على محنته في آخر عهد ملكه، وأعني أنه طما على لسانه من غير أن يمهله فقال :(27) هولا يتفق الناس أجمع على مدح أحد ولا على نسانه من غير أن يمهله فقال :(27) هولا يتفق الناس أجمع على مدح أحد ولا على ذمه، فإن رضى العامة أمر [ف] لا يدك، ولا يد للوالي أن يقضي عند حكمه لأحد الخصمين على الآخر ضرورة، فالمقضي عليه انقلب ساخطا، والمقضى له اندلب راضيا وكلاهما يتكلم عن شهوة نفسه، فكيف يتفق إجماع العامة على خبر واحد أو مدحه».

ويتبع المؤلف ذلك بفصل من جنس ما يريد أن يقول من أن للمصادفة أثرها في التاريخ، فهو يريد في في هذا الفصل أن يقول: «إنه ليس هناك استحقاق وإنما هناك حظوظ» ويقول: «الجهل في العامة أغلب» إلى آخر كلامه الذي ختمه بقوله: «ولله ما بطن وللناس ما ظهر»، وكلامه في العامة مكرر كما سنعرف بعد لأنهم كانوا رافعي راية العصيان عليه لاسيما عندما شاع خبر تحرك أمير المسلمين يوسف ابن تاشفين إلى بابه.

وإن ظاهرة هذه المواضيع إلا شتات المجتمعات في المقدمة والخاتمة من غير أن يجمعها موضوع، هي التي دعت محقق الكتاب وناشره المستشرق ليثني بروفنصال إلى وضع عناوين لهذه المواضيع المتنافرة، وعمم صنيعه على الكتاب كله بالرغم من أن صلب الكتاب وهو الموضوع التاريخي قد جاء على نسق واحد بوحدة موضوعه وانحدار مجرى القلم في واد واحد، فكانت عناوين المحقق مفيدة ولو أنه من الممتنع أن تجمع صيغة العنوان الواحد شمل الأشتات المجتمعات.

وإن تحكم أغراض المؤلف وعواطفه في مواضيع أقسام كتابه قد أرشدتنا إلى فهم ظاهرة الاختلاف في أسلوبه ولغته.

وبهذا يتجلى أن موضوع مؤلفه أو ديوانه كما عبر عنه بعض المؤرخين وإِنْ جاء على نسق واحد بوحدة موضوعه كما أشير، فالملاحظ أن عباراته في هذا القسم

⁽²⁷⁾ المذكرات، ص14.

تعتبر رديئة في بعض الفصول حتى لكأنها لغة دارجة في قالب عربي، فتكسو كلامه لذلك مسحة من إبهام في المراد ولكنها لاتحد من جرية قلمه التي تسفر عن المفيد، ولعل مرد هذه الظاهرة أن مواد هذا القسم وهي كلها أحداث تاريخية سواء قلنا إنه كان يؤلفها في أثناء جريانها وهو لايزال في ساحتها، أو إنه جمع موادها ولم يحررها في الكتاب إلا حين استقر به المقام في منفاه، فالملحوظ أن تأثيرها في نفسه ما زال يُرعش القلم في يده، وفورتها في خواطره لم تسعفه للتجويد، فهمه مقصور على التسجيل، وبهذا اختلف هذا عن القسمين الأول والأخير فالمقدمة والخاتمة اللتان ترادفت فيهما معلومات في علوم شتى وآراء من نوع الحكم والأمثال التي يسجلها حجة لأقواله، قد تجلى سبكها متاسك العبارات مشرق الألفاظ، لأنها من محصوله العلمي ومعارفه المأخوذة من الكتب أو من صدور الرجال فهو يختصر من محصوله العلمي ومعارفه المأخوذة من الكتب أو من صدور الرجال فهو يختصر ما هو محفوظ العبارات، أو يسير على نسقه بحكم مرانته عليه، ونجد أسلوبه في ما هو محفوظ العبارات، أو يسير على نسقه بحكم مرانته عليه، ونجد أسلوبه في الفصل الأخير قد سلم من شوائب الإبهام فرق وراق، لأنه كما يظهر صورة من خاتمة حياته في منفاه التي أدبر عنه فيها القلق فانسجم القلم انسجام صاحبه مع حياة سعدت بالهناء والاطمئنان كما سنوضح ذلك في خاتمة طوافنا بالكتاب.

وهكذا فنحن إزاء مؤرخ يتحدث عن أحداث لم يشهدها فقط، وإنما كان صانعها، ومتوقلا في مضايقها، وأعني أننا سنسمع تاريخ ملوك الطوائف يتحدث بضمير المتكلم كما عبر زميلنا المستعرب الكبير «كارسيا كوميز» الذي ترجم تأليف عبد الله وأضفى عليه هذا الإسم، ومن الحق أن نتساءل هل نصدق مؤرخا صنع الأحداث التي يؤرخها ؟ مند قيام دولتهم بغرناطة عام 411 إلى فترة وصوله منفيا إلى «أغمات» وإلى أن أدركته الوفاة .

وأجدني لا أتردد في الجواب بأن على القارىء أن يكون يقظا وحذرا إزاء مؤلف ذكي، ومعقد، وموتور، تطل مقاصده من كل كلمة من كلماته، وإزاء كل إفادة، ومع كل سياق، وفي كل سطر بين السطور غمز ملغوم، وقصد مفهوم، لأن مجالات المحنة تحتف به أينها جال بقلمه في أخبار زمانه، وتصرفات حكامه، وغائلات خصومه، وأبسطها أن صناع هذا التاريخ نفسه كالمعتمد ابن عباد، وكأمير المسلمين يوسف ابن تاشفين وآخرين كانوا لايزالون على قيد الحياة إبان تبيض وتسويد معظم مصنفه على أقل تقدير، فالحديث عن مثل هؤلاء الرؤساء المعاصرين خارج مخرج الالتواء والتلبيس بطبيعة الحال وظروف التأليف، ففي كل

166 عد الرحمن الفاسي

صفحات هذا الكتاب لايذكر الأمير عبد الله خصمه الأكبر المعتمد ابن عباد إلا بالخير وبالمقصد البريء وبالجنوح إلى الحسنى، مع أن المعتمد على الله هو الذي يمثل الزعامة العربية الأندلسية، أي أنه أحد طرفي الصراع العربي البربري، وهو وارث العداوة التقليدية بين غرناطة واشبيلية وهو الذي بادر إلى تحيف مملكة غرناطة فاغتصب منها ٥جيان وبعض حصونها، فاشبيلية من غير خلاف بمعتضدها وخلفه معتمدها، كانت الخصم الأول لغرناطة منذ قيامها، والمعتمد وهو الذي شهد لدى أمير المسلمين يوسف ابن تاشفين حين وصوله إلى قرطبة بما لهج به الناس من مداخلة عبد الله للرومي(٤٥) التي كانت أساس الإطاحة به، والتشهير بما عدّ من نقائصه.

ومع ذلك فالملك عبد الله حرص في مذكراته على أن يتظاهر بتناسي كل ما نال مملكتهم على يد العباديين، فإذا ذكر ما ناله على عهد المعتمد نسب كل شروره إلى وزيره وخله ابن عمار، وأعلن أن كل ما كان يعاني من ذلك قد زال بزوال ابن عمار وزير ابن عباد الذي تقرفه المذكرات بالفاسق وبوسيط السوء(29) في بعض العبارات التي يوردها وكأنها قبسات لافحات من نار، فلم يقدم لنا عن المعتمد ابن عباد غير صورة طالب الخير والمسالمة «الذي لن يقر وزيره على إدخال ضرر على المسلمين لو كان على علم بتصرفاته المشبوهة وبنواياه ومركزه عند الأعداء)(30) ه وهكذا يفصل أن يسجل المؤلف على كل حال. وهي إفادات تاريخية تلقي بإضافتها لغيرها بعض الضوء على أعذار مجهولة تجاه بطشة المعتمد بوزيره ابن عمّار.

وإذا ذكر عبد الله المرابطين جعل قوله (أعزهم الله) لازمة عند ذكرهم في غير ما سياق، وكلما تردد اسم أمير المسلمين يوسف ابن تاشفين أتبعه بلازمة الدعاء له أو ما يشبه الدعاء، ولكنه _ كا سنسمع بعد _ يفصل تفصيلا ما ناله من العنت على يد أعوان أمير المسلمين، فكان بذلك كمن يعطي بيد ويأخذ بالأخرى، و يتظاهر بأنه لايعرف على وجه اليقين أن أمير المسلمين لايخفى عليه

⁽²⁸⁾ انظر المذكرات، ص 147.

⁽²⁹⁾ انظر مذكرات الأمير عبد الله، ص 76.

⁽³⁰⁾ انظر مذكرات الأمير عبد الله، ص 72.

من تصرفات أصحابه قليل ولا كثير، وبذلك يجعل القارىء يجرم أمير المسلمين بمسؤولية ما صنعت أيدي أعوانه، وكأن المؤلف يعتقد بصنيعه هذا أنه يمارس أسلوب الحكيم.

وهكذا فأهمية هذه المذكرات ترجع إلى أنها تسد الثغرات بتفاصيل الأحداث التي لاتتوفر عادة إلا لمن شاهدها فضلا عمن صنعها، كظروف فرض الجزية على غرناطة التي ساقها وفق مراده، وفي صورة من لم يكن له ضلع في ما نزل بمملكته، وعلى هذا المنوال سجل حادثة وقوف أمير المسلمين ببابه، وماصدر من رجاله عند إخراجه من قصره كما سنسمع بعد لحظات تفصيل ذلك بلسانه.

كما أن المذكرات تتوفر على إفادات جديدة عن الرؤساء الآخرين فنراه يعني بالإبانة عما خفي منها وما حجب عن الأسماع، وهو بصنيعه في الإبانة والتفصيل يريد أن يقول إنه لم يكن له حظ أولئك الذين قدموا بأيديهم ما خفى عن الأنظار والأسماع، بل كان وحده الذي حاقت به النقم فشهد عليه الناس بمداخلة الرومي وشهر بصغائره الخواص والعوام وأوَّلُوا(١٦) كل ماصدر منه على غير وجهه ومقصده وبذلك أصبح كما يقول ابحال لايرضى عنه فيها لا رعية ولا جند(٤٥) فكان كيد الزمان به أنكى، وألسنة الخلق حصدت سيرته حصداً».

ولنستمع الآن إلى الملك عبد الله متحدثا عن ظروف فرض الجزية عليه فبعد أن عرفنا ظروف الحماية سنسمع الآن ظروف ثمنها، ونلاحظ أنه جاء بهذا الفصل باثر القسم المخصص لذكر الفتن التي ثارت بين ملوك الطوائف في معترك الفاقرة الكبرى بالجزيرة، والخلاف الذي هزّ أسرته الزيرية المالكة، وكأنه يريد أن يبذر في ذهن القارىء أن هذا وحده سببُ تحركات الفونش إلى غرناطة، محاولا أن يبذر في ذهن القضية إلى مجرد خلاف الملوك وانتشار وحدتهم، وإلى خلاف أسرته الخاصة، مع أنه سجل في غير ما موضع خطة الفونش للاستيلاء على الجزيرة كلها، بل ويهدينا إلى أن خط أطماعه توجه نحو طليطلة، بل إنه يسجل حتى مذهب بل ويهدينا إلى أن خط أطماعه توجه فلا يفسد (حسب عبارته) أجناده على المفونش في أخذ البلاد بمجرد المصاولة فلا يفسد (حسب عبارته) أجناده على مدينة، وإنما كان يعنف عليها بالجزية وبما شاء من أصناف التعدي إلى أن تضعف مدينة، وإنما كان يعنف عليها بالجزية وبما شاء من أصناف التعدي إلى أن تضعف

⁽³¹⁾ انظر مذكرات الأمير عبد الله، ص 127. (32) انظر مذكرات الأمير عبد الله، ص 118

وتُلقى بيدها(⁽³³⁾ كما أشير سابقا وكما سنسمع في صفحة لاحقة بلسان الأمير عبد الله ولكنه يحاول أن يتناسى كل هذا بل ويجعل ظروف الخلاف التي استغلها الفونش هي سبب اتجاهه إلى غرناطة، وقد جرى الملك عبد الله على أن يحاول إسناد جميع ماحف به من مكاره حركة الاسترداد إلى خصومه بل يحاول في نص يأتي أن يلقي العهدة على أمير المسلمين يوسف ابن تاشفين وهكذا يقول :(⁽³⁴⁾ (... وأما الفونش لما تيقن هذه الفتن، علم أن ذلك من أكبر سعادته، وأعظم فرصة لطلب الأموال، فأرسل إلينا رسوله في أول مداخلة نشأت بيننا وبينه فأتى (باطرشوليش) يطلب منا ضريته، فأبينا عليه، واجتمع رأينا على أن لانفعل، وأن ضرر الفونش لايخشى وغيرنا أمامنا، نعني بذلك ابن ذي النون، ولم نقس أن أحدا يعاقده على مسلم، فانصرف عنا دون عمل»

ثم يقول: وإن ابن عمار انتهز هذه الفرصة، وكان منتظرا له بِبَاغُه مرتقبا لما يصنع معنا، فلما رأى أنه لم يتم له عمل، ألقى يده فيه على المقام، وقال له: «إن كنتم مُنعتم عشرين ألف دينار وهي التي سأل (أي الفونش) عن ضريبته» «فنحن نعطيكم خمسين ألفا على أن نعاقدكم على غرناطة تعطون القاعدة (لنا) ولكم ما فيها من الأموال تعاقدون على ذلك»

ثم يضيف الملك عبد الله أن البناء الذي سبقت الإشارة إلى أن المعتمد أقامه على قرب من الحاضرة غرناطة ليعنتها بموالاة العيث والفساد صباح مساء إنما كان من عمل ابن عمار وبإعانة من الفونش فقال :(35)

«وأكرى ابن عمار من عسكر الفونش ما قَوي به على البنيان بأعداد من الأموال جسيمة، يسوّفهم فيها تارات، ويعدهم، ويخادعهم، حتى تم البنيان،، إلى أن يقول بعد كشف تصرفات ابن عمار بتحريض الفونش:

«وانقطع رجاء الناس من دولتنا، لاجتماع المطالبين عليها مع الرومي، ونَدِمنا على التفريط أولا في معاقدته حسم سأل».

ثم يُظهر الملك عبد الله الفونش وكأنه في حل من الطمع في أخذ بلده

⁽³³⁾ انظر ص 73 و ص 101 من المذكرات.

⁽³⁴⁾ انظر المدكرات ص 69.

⁽³⁵⁾ انظر مذكرات الأمير عبد الله، ص 70.

فيقول⁽³⁶⁾ شارحا خواطر الفونش في المقام:

وأدرك الرومي من ذلك طمع كبير، وقال «هذه نصبة لست أخلو فيها من فائدة، وإن لم تحصل البلدة، وأي فائدة لي في إعطاء بلدة من واحد لآخر إلا بتقويته على نفسي ؟ وكلما كثر الثوار، ووقع بينهم التنافس، كان لي أفيد، ويعقب الأمير على خواطر الفونش فيقول: «فأتى على نية أخذ مال الفريقين بكسر رؤوس بعضهم ببعض، ولا كان أيضا في أمله أن يأخذ البلاد لنفسه.

والملك عبد الله حين يسجل نهم الفونش⁽³⁷⁾ إلى الأموال يسجل بعد، «أن المامون ابن ذي النون يتوسط في هذا، ويسعى في تصيير المال ليرضيّه بذلك، وينظر فساد مملكتنا فيقتنصها هو، أو يأخذ منها حصته فكان على ما قدمنا ذكره عدوا في الباطن، صديقا في الظاهر وهو مع ذلك لا يزال يداخل قرطبة ويسعى جهده فيهاه

وفي نفس سياق خوض ابن عمار مع الفونش في العرض الذي قدمه إليه عن غرناطة يقول الأمير عبد الله عن ابن عمار :(38) «فعاد ثانية إلى النصراني الفونش وزين له أمر غرناطة وصورنا عنده في صورة من لايقدر على شيء من أجل الضعف وسن الصبا، وأنه ضامن له أموال غرناطة لتصير إليه بأسرها، على أن يعاقده، إذا تمكن من البلدة أن يجعلها ملكه، وله مالقي من أموالنا. وألقى يده في الفونش، عازما عليه في الإقبال إليها، وأعطى على ذلك أموالا جسيمة، ووعده بخمسين ألف مثقال إذا تمت القضية، سيعطيها زائدة على ما يجد، لمساعدته على السير».

«فأدرك الرومي من ذلك طمع كبير، وقال: هذه نصبة لست أخلو فيها من فائدة، وإن لم تحصل البلدة، وأي فائدة لي في إعطاء بلدة من واحد لآخر إلا تقويته على نفسي ؟ وكلما كثر الثوار، ووقع بينهم التنافس، كان لي أفيد، فأتى على نية أخذ مال الفريقين، يكسر رؤوس بعضهم ببعض. ولا كان أيضا في أمله أن يأخذ البلاد لنفسه، فإنه عمل في ذلك حسابا أن قال: إنا من غير الملة، وكل

⁽³⁶⁾ انظر مذكرات الأمير عبد الله، ص 72.

⁽³⁷⁾ انظر مذكرات الأمير عبد الله، ص 78.

⁽³⁸⁾ انظر مذكرات الأمير عبد الله، ص 72.

الناس يشنأني ! فبأي وجه أطمع في أخذها إن كان من باب الطاعة، فأمر لايمكن، وإن كان من وجه القتال، فيهلك فيها رجالي، وتذهب أموالي، وتكون الخسارة علي أكثر مما نرجوه إن صارت إليّ. ولو صارت، لم تتمسك إلا بأهلها، ثم لايؤمنون ! ولا من الممكن أن نستبيح أهلها ونعمرها بأهل ملة ! ولكن الرأي، كل الرأي تهديد بعضهم ببعض، وأخذ أموالهم أبدا، حتى ترق وتضعف. ثم هي تلقي بيدها إن ضعفت، وتأتي عفوا كالذي جرى بطليطلة إنما كان من فقر أهلها وتستتهم مع اندبار سلطانها وصارت إلىّ بلا مشقة !»

«وكنا نحن نعلم هذا من مذهبه على ماكان يخبر به وزراؤه. ولقد قال ذلك «شيشلاند» في حال هذه السفرة، وشافهنا بذلك وقال: إنما كانت الأندلس للروم في أول الأمر، حتى غلبهم العرب وألحقوهم بأنحس البقاع! (جليقية)، فهم الآن عند التمكن، طامعين في أخذ ظلاماتهم! فلا يصح ذلك إلا بضعف الحال والمطاولة، حتى إذا لم يبق مال ولا رجال، أخذناها بلا تكلف!»

«فكان الجميع يساير الامور ويدافع الأيام ويقول: «مِن هنا إلى أن تتم الأموال وتهلك الرعايا بزعمهم، يأتى الله بالفرج وينصر المسلمين».

فورد علينا من إقبال الفونش مع ابن عمار هول عظيم، وصح عندنا أنه لم يات إلا طالبا لملكنا: قد استوثق من الفونش على ما قدمنا ذكره. ثم أرسل إلينا ينذر بإقباله، ويامرنا بالخروج إليه، يرى أنه يذهب إلى تجديد العهد والاجتماع بنا، على مايفعله مع السلاطين. فلم نشك أن ذلك للتقبض علينا وإنجاز ما عاقد عليهم.

واجتمع علينا أهل الرأي والمشورة، وقالوا: «ماالذي تذهب إليه؟ هذا عدو قد جاء لطلبك، ولا قدرة بك على مناوأته، وسواء عليك خرجت أم بقيت، فإن أنت بقيت، حلَّت بك الداهية العظمى، ووقعت المفاسدة، وأصاب مطالبك سبيلا إلى العمل، وتكون هذه أشد من الأولى، وقت رفضنا «بطره سولش» (39) وألقى ابن عمار يده فيه حتى بنى علينا «بليلش». والآن لم يتروح مُخَنقنا حتى نعود إلى ما هو أدهى وأمر، فلو رأت الرعايا بعض خلاف من هذا الجيش، لم تبق ولا تذر لشغفه هكذا ما قد دُهوا به قبل، وكان الرجاء ينقطع، ويتلف الكل،

⁽³⁹⁾ يعني مندوب الفونش في المنطقة.

حتى تؤخذ هنا باليد على غير صلح، فلا يرقب فينا إلاَّ ولاذمَّةً! فالخروج إليه أيسر لأمرين: فإن كانت سلامة، شكرتَ رأيك، وثبت مُلكك، وإن كانت الأخرى، كان خروجك عن أمان، وصرت حَيزاً في العافية! فأعزم على لقائه، وقل له قولا لينا، ولله أن ينفذ قضاءه.

فاستعددنا لذلك جهدنا، وجمعنا حوالينا من نثق به من رجالنا، وأخذنا أهبة الحال، ولقيناه على مقربة من المدينة، وبالغنا بالضرورة في إكرامه، فأعرض علينا وجها بسيطا وخُلقا حسنا، ووعدنا أنه يحامي عنا كما يحامي عن بلده.

ثم وقعت المعاملة، ومشت الرسل منا إليه ومنه إلينا، يبين ما عوقد عليه وأنه سيق سوقا، ويقول : «إني قد تثبت في الأمر، ولم نعجل حتى نسمع ما عندكم. فإن جاملتموني ورأيتم لقصدي وجها، إنصرفت عنكم على خير، وإلا، فها أنا مع من عاقدني !».

"وطلب خمسين ألف مثقال. فشكونا إليه قلة البلاد، وأن ذلك لايقدر عليه، وفيه من القطع لنا ما (يفترصنا) به ابن عباد، فإنه، لو أخذ غرناطة، قوى عنصره، ولم ينطع (هكذا) إليك. فخذ ما نقدر إليه، واترك رمقا لا نستأصل من أجله! وما تركت تجده عندنا متى ما طلبت! فقبل العذر بعد جهد عظيم، وقاطعناه لقصده بخمسة وعشرين ألفا، نصف العدد، ثم أعددنا له من الفرش والثياب والآنية كثيرا، استدفاعا لشره، وجمعنا ذلك كله في خباء كبير ودعوناه إليه. ولما رأى الثياب استحقرها، ووقع الاتفاق معه على زيادة خمسة آلاف مثقال لتتم بها ثلاثون ألفا، فأكملناه له لئلا يفسد الأكثر عن الأقل. فشكر على ذلك كله، وطابت عليه نفسه. ورجع إلى ابن عمار يقول له: «كذبت لي في قولك إن غرناطة في ضعف، وإن صاحبها من صغر سنه لايعقل! ورأ يت من رتبها وأحوالها ما خالف قولك!»

فرجع ابن عمار يسأله أن يعقد بيننا عقدا يوقف عنده، واستماله على أخذ (إسْطَبَّة) من عندنا، وكانت معقلا عظيما مما يلي جهات اشبيلية، قد كان أخذه قائدنا «كبَّاب» في الفتنة. وسألناه نحن خبر القلعة، فوقع الاتفاق على أن تكون قلعة «أسْطَلِير» عوضا من (إسطبَّة»)

(وكانت (قَاشْتُرُه) و(مَارتُش) المعقلين اللذين على (جيان). ومن أجلهما انقطع صاحبها عثمنا (ماكسن) و لم يكن لجيان معنى إلا بهما. فترامى ابن عمار في أمرهما على الفونش ووعده على (مارتش) بأموال كأنه يشتريها منه. فعزم علينا فيها للطمع في المال، ووعدنا نحن على (قَاشْتُره) بالمَطْمَر، وكان أيضا حصنا قد اشترك نظره مع نظرنا بيد ابن ذي النون، فضمن خبره أنه يعطيه لنا عوضا منها، فَداَفعنا الأمر جهدنا: فلم نقدر على أكثر من فعل القوي مع الضعيف.

(ثم إنه عقد العقد بين يديه على ذلك، وأن لايتعدى منا أحد على صاحبه، وذكر فيه ما نعطي كل عام من الضريبة: فجعل علينا عشرة آلاف مثقال في العام، وطيب لنا الكلام بأن قال: الطمع ابن عمار أن نغدر بك، ومعاذ الله من ذلك أن يشيع في الدنيا أن مثلي كبيرا في الرّوم يقصدك، وأنت كبير في جنسك، ثم نغدر بك! فابق على أمان! لا أكلفك إلا الضريبة، توجه إليّ بها، في كل عام دون مطل، وإن تأخرت بها، آتاك رسولي عنها، وتلزمك عليه نفقات، فبادر بها، فقبلنا قوله، ورأينا إعطاء عشرة آلاف في العام ندفع بها مضرته خيرا من هلاك المسلمين وفساد البلاد، إذ لم تكن بنا قدرة على ملاقاته ومكابرته، ولا وجدنا من سلاطين الأندلس عونا عليه إلا من يسوقه إلينا لهلاكنا، فبقيت الأمور على مصالحة ومهادنة ورفاهية، ولا يسمع فيها بفتنة).

وقد عني الملك عبد الله في نطاق ما انفرد بتسجيله عن وزيره المعتمد وخله ابن عمار فأتى على تفاصيل مذهلة عن هول ما اجترحه للوصول إلى مطامحه في غرناطة، فلم يقف عند الإشارة إلى حد التسجيل لما هو معروف من أن ابن عمار صار في حيز الخلاف والاستبداد على سيده المعتمد، فأخذ يطلب «مرسية» ويزينها للمعتمد وهو في الباطن يجد لنفسه ليرفع بها علم ملكه، ويثبت بها قدم رياسته، فطال مكثه فيها ليحزب على المعتمد الأحزاب، وينفق الأموال إلى غير ذلك مما هو معروف مما بدر منه من نبذ المعتمد وخلعه، كما أنه لم يقف عند حد تصرف ابن عمار بغير إذنه في الكبير والصغير، وعند ما شهر عن جريه إلى فسقه ونشوانه والعكوف أينها حل وارتحل على كاساته حسبها شهر به عند دخول «سرقسطة» حين عكف فيها على راحه، إلى أن فل أهلها بالملام من غربه (40) ولا وقف عند حد مافرط من ابن عمار شعرا في حرم سيده (وبفسوقه بتكبره على أولاده) (41)

⁽⁴⁰⁾ وقلائد العقيان، ص 95 ــ طع دار الكتب الوطنية بتوسى (41) انظر المذكرات، ص 78.

والتضييق عليهم، وإساءة الصنيع مع من يجب عليه إكرامه، بل إنه تجاوز كل هاته السيئات التي اختصرها ابن دحية في المطرب(42) بقوله عن ابن عمار (إنه كان عديم السياسة، سيء التدبير وهو نفس الوصف الذي سلقه به ابن الآبار في «الحلة السيراء،، ولكن عبد الله جاء بغير هذا فبين ما أجملاه وشرح ما هزجت به فواصل ابن خاقان(43) حين سجعت بأن «ابن عمار اصطفاه العدو، واتفق به السكون والهدوء وتهالك فيه كلفا وهياماً، وأمطره من الحضارة غماما) فزاد الأمير وهو في سياق الإفادة عن ابن عمار حين قدم إلى (مرسية) بعد أن خطفها منه ابن رشيق، وشبك عليها المعاقل، واتخذ لنفسه فيها الصنائع، وابن عمار غافل عنه بإقباله على راحه، وفي هذه المرحلة التي خسر فيها ابن عمار حظوته عند سيده، وخسر «غرناطة»، وضاعت منه (مرسية) أهطع إلى الفونش وفي هذا يقول الملك عبد الله عن هذه المرحلة من حياة ابن عمار (44): (انه خرج عن «مرسية» يريد لنفسه في رسالة النصراني ليخدم أمر الأنظار التي تجاوره في الشرق، وعسى يضعها في يديه، مثل (سنت مرية)، ويسعى في إصلاح ما أفسد عليه ابن رشيق، فإنه لم يجد إليه سبيلا لكلبه عليه. ولما نهض إلى الفونش، فأول ما سعى في تصيير طليطلة إليه بمداخلة أهلها، ليكونوا حاكمين أنفسهم، ويؤدوا الجزية للنصراني دون رئيس)

وبعدها يفيد عبد الله عن قصة استصراخ ملوك الطوائف بملوك المسلمين ويقدم تفاصيل مهمة بالنسبة لتسجيل أسماء الأمكنة والأشخاص وماهم فيه مختلفون متناحرون مما يذكر عادة مجملا عند المؤرخين، ونلاحظ في هذا المقام أنه لم يأت بزوائد مما يتطلع إليها الباحث حول تفاصيل جديدة عن معركة «الزلاقة» وما يدور حولها، ولكنه أفاد وزاد عندما خاض في الأحداث التي دعت أمير المسلمين يوسف ابن تاشفين إلى الجواز الثاني لمحاصرة حصن (لييط) الذي ظل بعد معركة الزلاقة داخل التراب الإسلامي (45) «بين (مرسية) و(مالقة)، وينظر إليه الطرفان كمنطلق

⁽⁴²⁾ هـ 169 ط دار العلم للحميع .

⁽⁴³⁾ فقلائد العقيان، ص 83 ط ميري، ترجمة ابي بكر ابن عمار .

⁽⁴⁴⁾ انطرالمذكرات، ص 80.

^{(45) «}لييط» هو المسمى اليوم «أليدوا» وأطلاله مازالت قائمة، وقد كان نطيعة مركره في قلب التراب الإسلامي بين «مرسية» و «مالقة» ومحصا بالحنود والعتاد، وتسرب إليه القوات، =

لغارات نصرانية للعيث والفساد إن اقتضى الحال، ومع أنه أصبح من المعروف أن أمير المسلمين رأى أن لا ضرورة لإزهاق الأرواح على حصار حصن لا يسمح موقعه بالتشبث به، وسرعان ما سيخليه «أذفوش» من ذات نفسه وهو ما حصل بالفعل، فإن عبدالله تطلع إلى التشهير بفشل أمير المسلمين فنقر قصده هذا نقرأ بقوله : (إن الظنون ساءت لطول الحصار والفشل وجمام نجدات الفونش).

ثم يخب الأمير في مجال التشهير بمثالب زملائه ملوك الطوائف التي نَشَبَتْ

فلفت نظر المعتمد، واستصرخ في شأنه أمير المسلمين الدي شرع في محاضرته ولكنه أمر بالارتداد عنه لأنه لاحظ أن العدو سيُحليه من ذات نفسه، فلا مُوجب لإراقة الدماء في تحصيل ما يعتبر من الحاصل، وصدق مارآه أمير المسلمين فما كاد الحصار يرفع عنه حتى شرع العدو في عملية الاستحاب مه، وهذه من فيض العبقرية العسكرية التي فاتت المعتمد ابن عباد حين أزعج إليه أمير المسلمين، ولعل الحالة النفسية للمعتمد ابن عباد ححبت عنه تلك الظروف النظرة الشاملة إلى الميدان، فانزعج خاطره عند ارتداد أمير المسلمين إلى المعرب من عير متابعة الضرب في أعقاب الفونش حتى لايعيد الكرة، والمعروف أن المعتمد ابن عباد قد ساق جنده في أعقاب الفونش حتى مشارف طليطلة وقيل إنه إنما فعل دلك لمجرد الإرهاب والزج في دهن الفونش بأن معركة الزلاقة لم تنته بعد، والطلب باق إلى أن تسترد (طليطلة)، ويظهر أن هده الحركة التي قام مها المعتمد احتهادا منه، ولو أنها كانت تدبيرا يبرر عمله العسكري الذي أقدم عليه، فقد كان في نفس أمير المسلمين مه شيء لأنه يعتبر عملا منفردا على أي حال، وانتقادا لأمير المسلمين الدي استدبر الحزيرة دون أن يتابع المعركة التي كانت المنتظر أن تكون فاصلة حاسمة، فحسب المعتمد أنه كان منه ذلك لمجرد حادث سيط يتلخص في حبر وفاة أحد بيه، والواقع أن أمير المسلمين ما كان من شأنه أن يتقاعس عن عملية الحسم، ولعله أخر استشاف القتال لما رأى من ضرورة توفير استعدادات أخرى تكون كفيلة بنصر حاسم، ويظهر أن هذا الذي أقدم عليه المعتمد في عيمة أمير المسلمين لم يكن السبب الأول في الغضبة الكبرى عليه، ومعاملته بغلظة وحفاء في منفاه، مل هناك الرواية التاريخية التي تشير إلى استنحاده بالفونش لصد أمير المسلمين حَين أجار إلَى الأندلس بقصد تصفية المشكل من أساسه، لما رأى وسمع من المحزيات المشطات في أثناء حصار حصن البيط، ودلك أن المعتمد التحم مع حمد المرابطين في معركة لم يحسبوا حسابها، فسالت دماؤهم على أرص عبروا البحر لإنقاذها، وقد يضاف إلى دلك أن المعتمد ابن عباد كان في مفاه لا يتحرج من الكلام في حق المرابطين وأمير المسلمين، فمن شأن ذلك أن يثير حساسية نرى أن آمن الخطيب استشعرها وهو يتحدث في الإحاطة عن تميم شقيق عند الله صاحب عرناطة الذي نفى مع أحيه ومع المعتمد إلى العدوة فهو يشير في معرض الرأفة بهما في المنفى إلى معنى أمهماً قد ضبطا لسانهما، فأراحا واستراحا على حد تعبيره، وكأنه يشير إلى المعتمد الذي لم يلجم لسانه فحاقت به النقمة.

بينهم في حضرة أمير المسلمين (46)فيسجل: ماظهر من أضغانهم ومشاجراتهم حول أطماعهم، والمهم في ذلك أنه يذكر لما الأسماء، وأسباب الخلاف ومبدأه ومنتهاه، والأهم منه أنه يشير إلى ما يحز في نفسه خاصة حول الرعايا الذين كانوا السبب في محنته فيقول: إنه توارد على الملوك المسلمين عند حصار حصن «ليبط» جموع رعاياهم شاكين ساخطين، فيندد بهؤلاء الرعايا ويرميهم بالشطط وبالتحامق بالامتناع عن مغارم الإقطاع التي كانت عليهم. ومن هذه الأخيرة وأعني مغارم الإقطاع أتي عبد الله منذ زعق بالشكوى منه رعاياه لأنه حمل كواهلهم ما حمّله الفونس على كاهله حيث كان يعلم ما يكنز، قصرُه من نفائس كريم الأعلاق فاستنزفه حتى أرداه بإحنة رعاياه.

وداخل الأمير المؤلف التشاؤم بعد رجوعه من واقعة حصار حصن «ليبط» لما لاحظ من مسلك معاملات أعوان أمير المسلمين التي بدا فيها الجفاء فأخذ في بسط العذر لما كان داعيا له إلى اتخاذ موقف لتحصين نفسه وتحصين مملكته في وجه أمير المسلمين أن أقدم على محاصرته، ويعرض المؤلف على القارىء تصرفات أعوان أمير المسلمين تعد حقا من الخساسات، وفي ذلك إيحاء للقارىء بعورات المرابطين بوسيلة ثلب أعوانهم القائمين على أمرهم وعلى هذه الوتيرة سار في كل ما قصه بغير ما تعبير، وفي سياق يتيح له تحقيق هذا المراد.

وفي خصوص البوادر الأولى لتشاؤمه سجل الهواجس التي أزعجته عند عودته من حصار حصن (ليبط) فقال :(47) (ولما وصلت «وادي آش» وقد ظهر إلي قبل في (ليبط) من جفاء (قرور) وتخويفه لي، وتهديدي على لسان الأمير، والأمير عند ذلك، غافل، غير أنني حسبت ذلك من قبله لما رأيت من مكانته عنده، فأدركني من ذلك رعب شديد، وعاينت مع هذا ماحل بابن رشيق، وسمعت فأدركني من ذلك رعب شديد، وإزالة رقبتي عنه، مازادني ذلك جزعا، لاسيما أن الجزع والسوداء متمكنة من نفسي، وأجدها في طباعي، فكدت أموت غما، ولم أرقط قبل ذلك ذلا ولا كدرا، فأنكرت الأمور كلها مع السلطان على حسب ما كان يكرمني فيها بسفرة (بطليوس)، ورأيت ضد ذلك كله، (وقرور) يناصبني العداوة، ويرسل المتناورين إلى هواني، ويأمرني في حال تلك الحرب بأوامر باردة،

⁽⁴⁶⁾ انطر المدكرات، ص 113.

⁽⁴⁷⁾ انظر المذكرات، ص 114.

ويريد بها إذلالي، ويظهر إليَّ فيها التعنيف والتعسف»

وعلى كل فلنشر إلى مادفعته إليه هواجس الأمير ومخاوفه، حيث لم يتحرج من عرض كل ماقام به من إجراءات وما أقامه من وسائل الوقاية بتحصين المعاقل والحصون، وتشييد أخرى، وأعلن عن كل ما قال: إنه من مقتضيات الحزم، فعدد المعدات الحربية بأسمائها من رعادات، وديدبانات، وسهام وغيرها، والذخيرة والمؤن والأقوات، بل يقول إنه هيأ قصبة «المنكب» إن اضطر إلى الجواز في حالة تغلب الرومي ونقل إليها نفائس الآنية والرياش.

ثم تُداخل الأمير الخشية من هذه الاعترافات فيقول: اولم نعتقد في أمر المرابطين يعلم الله ذلك صدهم عن جهاد ولا تضافراً مع أحد عليهم، ولا أردت بهم شيئا من مساءة نسب إلينا الله المرابطين عليها من مساءة نسب المينا الله المرابطين ال

وبعد أن تلقنه الخشية كلاما بهذا المعنى يقول : (مادام ستلتقي الفئتان نخشى حملة السيل على هذه المدينة فتحصينها أولى)

وبعدها يرخي الأمير العنان لقلمه في محاجة من يسنؤه بفعله مِمَّا يعد حقا من الطرافة بمكان، ونكتفي الآن بالإشارة فقط إلى إحدى غمزاته وذلك بتنصله مما حل بغرناطة وإلقاء التبعة على أمير المسلمين.

وهكذا يحرص عبد الله على أن يسجل (48) أنه طلب من أمير المسلمين عند انصرافه من حركة حصن (لييط) أن يترك بالأندلس عسكرا خوفا من الرومي — كما يسميه — أن يكلب عليها فقال له أمير المسلمين: (اصلحوا نياتكم تكفوا عدوكم) وزاد الأمير المؤلف (ولم يعطنا عسكرا فأيقنا أن الرومي لايدعنا على هذه الفرصة دون طلب»

وهكذا فهو يلقي صراحة العهدة على أمير المسلمين حيث لم يترك عسكرا طلبه منه للحماية وإنما أمده بحكمة السلوك والهداية.

وحصل ما توقع الأمير، فجاءه مندوب الفونش على جهات غرناطة و(المرية) ــ منذرا بدخول (وادي آش) ولا يرده عن ذلك إلا الفداء، فلم يسع عبد الله إلا أن ينزل عند طلبه لاسيما وقد بلغه كما قال مايسيء عن أسرى المسلمين عندهم

⁽⁴⁸⁾ انظر المذكرات، ص 122.

وتساءل «أليس من الصلاح فداؤهم بماعز» ويقول الأمير عبد الله: «فاجتمع رأينا على إرضائه باليسير مع معاقدته أن لايقرب لنا بلدا بعد أخذ هذه الدفعة فارتبط إلى ذلك. فلما حصلت عنده قال :(49) (ها أنا صلح جانبي، والأوكد عليكم أمر الفونش ولا بد من إتيان مرغوبه والوقوف عند أمره ولا ينفعكم هذا الذي أعطيتموني إن خالفتموه) فأقدم عبد الله على الالتزام بأداء الجزية، وعقد اتفاق جديد معه، وله في هذا صحيفة من أهم صفحات المذكرات.

وجاء في بعض فصول هذه الصفحة رسالة شفوية من الفونش ويشرحها مندوبه فيقول للملك عبد الله «إن كنت تريد أن تخلط مع هذه المعاقدة استعانة به على شيء من بلادك التي عند ابن عباد فهو يجد لك فيها في وجهته هذه فأجبته: «إني لا أعين على مسلم أحدا، وأن الذي دعاني إلى هذه المعاقدة المدافعة على بلدي وأهل ملتي. فإن وفيتم بذلك، فهو المراد الذي إليه قصدنا، وكان من نيته أن يخلط الفتنة بيننا وبين ابن عباد، ليجد بذلك السبيل إلى بلاده، ويقوى عليها بأموالنا ويتسبب إلى طلب كثير من أموالنا، إذ كانت تلك الثلاثون الفا على وجه الدين للمسالمة فقط وإنما أراد استئناف عمل».

ونلاحظ أن نص الأمير عبد الله حتى بعد هذه التصريحات مركز على أنه لم يتعاقد معه على غير المسالمة بالجزية ولصالح المسلمين غير أن الرواية التاريخية تفيد أنه تعاقد ضد أمير المسلمين وكأنما حاول أن يسدل الستار على حقيقة التعاقد فأعلن أنه رأى من الوجه (50) أن يخاطب أمير المسلمين بما دفعت إليه الضرورة وتعاقد عليه، كا تطوع أيضا بإخبار المعتمد ابن عباد، ويتأكد تحايله هذا من لهجة الرسالة الجوابية التي وردت عليه من أمير المسلمين وجاء فيها كا نقل الأمير نفسه: هأما مداهمتك وقولك الباطل قد علمناه، وستعلم عن قريب كيف ترضى الرعية وما تصنع إذا زعمت أنك نظرت لهاه، ووصل الجيش المرابطي إلى قبالة غرناطة وكثر القائمون على عبد الله داخل حضرته واستبشر جميع أهلها بمقدم أمير المسلمين وذلك ماسجله الأمير هكذا بقوله الصريح: «إن من بين الذين أشهروا عصيانهم العبيد والصقالبة وحتى الحدم من النساء والخصيان، كل طامع في إقبال

⁽⁴⁹⁾ انظر المدكرات، ص 123.

⁽⁵⁰⁾ انظر المذكرات، ص 127.

الدنيا والخروج عن ثقاف القصر إلى راحة التسريح والاستهتار بالرجال وماأشبه».

ولم يجد الأمير المحاصر مخرجا إلا بالتسليم ويقدم لنا الأمير عبد الله هذا المشهد حين يقول :(أد) هوكان أهل البلد يتقلعون من المدينة إلى البادية ويخرجون منها أفواجا، رأينا إمارة الشر وعلامة السوء. فإذا بأمير المسلمين في إثر ذلك العسكر مقبل إلى الحضرة. فهاج الناس وجزعوا. واتفق رأيي، مع من نصحني، أن الخروج إليه أولى، والترامي عليه أنجى من هذه النار الموقدة، فلعله إذا رأى براءتنا مما نقله العدو، ولم يجد في المدينة نصارى كما قيل، فلا بد لي من وجهين : إما صرفنا إلى أوطاننا وإما إخراجنا. فلن نعدم معه جميلا، إذ لم نهج عليه حربا، ولا أتعبناه في أمر».

وبعد كلام عريض استعرض فيه جميع الأوجه والاحتمالات لما قد يسلط عليه إن فعل هذا دون ذاك، أو العكس، مع ذكر ما يقتضيه العقل وتهدي إليه الحكمة (52) قال: «ولما لقيناه، سر بذلك، وأقسم لنا على الأمان في أنفسنا وأهلنا، ولنا منه المراعاة والكرامة مابقي. ثم أشار على (قرور) بالترقيب علينا إلى أن يثبت خبرنا على أموالنا».

ومن الطريف أن يقول بعد :(53) الفائتدب قبل ذلك أهل دولتنا، يطلب كل واحد منهم أن نودع عنده شيئا، فلم نفعل، وقلت في نفسي : هؤلاء يطلبون مايتزودون به، وليس ذلك شفقة منهم عليّ. وليس نخلي من دفع ذلك إليهم من وجهين أما فاسق يستأثر به دوني فتكون حسرتها في نفسي، ولا نَقيتُ بها عن وجهي، وأما متبشل ببعضه، يحمله إلى الأمير ليتهنّى به ماييقى له، وعند ذلك نفتضح عنده، ولا يقبل لي صرفا ولا عدلا، وربما يحنق عليّ، فيؤذيني بعد الأمان، مع حبّهم في المال. وأنه لاشيء نرجو به بعد الله التقرب إليهم إلا بالأموال، ولو أمكنني أن أزيد فيها، فتملأ أعينهم، وأنا لا أبتغي إلا العيش لخاصة نفسي وأهلي. وقد خفّف الله عنّى بقلة العيال، ولا خيْر في الغرر بمال لاأدري إن بقي معي، مع اختلاطه وكثرة شبهاته، وكثرة المال إنما يحتاج للملكة والأجناد. فالآن قد

⁽⁵¹⁾ انظر المدكرات، ص 152.

⁽⁵²⁾ انظر المذكرات، ص 154.

⁽⁵³⁾ انظر المذكرات، ص 154.

أزاح الله ذلك عنِّي، ولم يبق إلا طلب السلامة بحُشاشَة النفس، وهي غنيمة في مثل هذا الوقت الحادّ.»

«فخرجت إلى الرجل⁽⁵⁴⁾ بعد ثقاف القصر، ولا خوف عليه ذلك الوقت، إذ كان الناس بين يأس وطمع في الرجوع، فلا جرأة من أحد في اعتراض شيء من ساقتنا(⁵⁵⁾ ولما (أنزلت)⁽⁵⁶⁾ كذا... لتولي قرور للأمر، جعل الحرص على الخباء، وأمر بطرد الداخل والحارج، وحيل بيننا وبين عبيدنا وصنائعنا : كل يفتش عليه، ويبحث على مالديه من مال كسبه في ولايتنا.

ثم أتانا الفقيه ابن سعدون من عند أمير المسلمين، يقول: أحضر الأموال والأزمَّة بها، فإن (مؤملا) قد أخبره أنه ليس عندك درهم إلا بزمام وذكر. فقلت له: نعم، كان ذلك قد تركته في داري ، فإن أباح لي المسير بنفسي لاستخراج الكل، وإلا، فهذه أمي، تتولّى ذلك مع ثقاته حتى لايغادركم منه خيط.

وكان، عدد خروجي، قد وقع في نفسي من خوف الثقاف ما خسيت الفرقة منها عن أمي إن تركتها في القصر، فخرجت معها، ولم ألتفت إلى ماسواها. وأنا مع ذلك في حيرة لاأدري لما يصير أمري، قد أشرب قلبي من الخوف والجزع ما لم أعهده قط، ولاكان فيه عزاء...، فأذهلني ذلك عن كل مالي فيه صلاح من تقدمة النظر في مال أو غيره، بل كانت نفسي آكد علي، لم تعمل حساب من يعيش، لاسيما من لم تجر عليه قبل ذلك محنة، ولاأكربه الدهر برزية. فجاءت جملة، أبهتت وخانت القياس وحادت عن سبيل المعهود.

وقد كان أرسل إلي (قرور) يطلب خط يدي بإسلام المدينة وإخراج من لي فيها من الحشم. فبادرت على المقام، إذ الالتواء عن ذلك مما لاينفع، ولو فعلت، لكان ذلك زيادة في الهوان، ولم يفد شيئا، وأنا قد حصلت في القبضة.

وكنت أخرجت مع نفسي أسبابا منها سَفَطُ ذهب فيه عشرة عقود من أنفس الجوهر، وذهبا مبلغه ستَّة عشر ألف دينار مرابطيَّة، وخواتم، وتأوَّلت في إخراجها معي أن قُلت : إن كان الأمر يبدو من الأمير بثقافي، فهذه حاصلة لاتنفع، تجعل

⁽⁵⁴⁾ انظر المدكرات، ص 155.

⁽⁵⁵⁾ ساقتنا= لعلها ساحتنا

⁽⁵⁶⁾ أنزلت = ولعلها ابتليت

كسواها وإن لم يكن، وربّما تأخّر في الأمر بعد قضاء غزوته، داريت منها وأعددتها لما ينوب على العسكر ومتاحفة المرابطين».

ولم يترك لنا خادم إلا حيل بيننا وبينها. وفتش عليهن لئلا تكون في أوساطهن خبيئة. وجعل قرور يقول لي ولأمي : الكشفا لي عن ثيابكما. الفقد أخبر السلطان أن خيرة الجوهر على أوساطكما. الفتبرأنا له عن ذلك، ونزعت له عن الثياب. ثم جعل ينفض المخدات عن الصوف، ويفتش بينهما، ويقلب التوابيت على وجوههما، ويحل طي الثياب، فتشا لم يعهد مثله قط. ثم أمر بحفر الأرض التي عليها الخباء، حوفا من أن ندفن فيه شيئا، وهو في ذلك كله يقول لي : إن سلمت بروحك، فما في الأرض أوجه منك.

وصار الكلّ فيئا من خادم وغلام، ما خلاني وأمّي. وكنت وقت خروجي قد أخرجت مع أمّي صبية طمعت أن أنجو بها، فلا يؤبه لها، لئلا أنفرد دون أحد من أهلي، لتكون لي عدّة لما بعد ذلك، فأتى قرور، وألقى يده فيها، وأخرجها، وفتش ثيابها على المقام، وتحمّلها. ثم أتى إلى أثاث الحباء كله وفتشه ظاهرا وباطنا، فكل ثوب أو حاجة استحسنها، أخذها لنفسه. وكاد أن يعرّيني من الكل. وأصاب الدنانير المذكورة، فقال لي : ما أردت بإخراجها ؟ قلت : لأتاحف بها الأمير. فهدّدني وأدخلني تحت وعيد، ثم أمر بانتقالها على المقام، وأخذ السَّفَطَ بما فيه من الجوهر والحواتم : هو من جهة، وربيبه من أخرى، وأنا في هذا كله لا أرجو شيئا إلا السلامة في الروح، و لم نشك إلا أنه لايكون بعد هذا إلا القتل.

ثم إنه أمر والدتي بالطلوع إلى القصر لاستخراج الأموال. فتكدّرت لذلك أياما، ما منها يوم إلا ونظن أنها لاترجع إلي، حتى دفعت إليهم الكلّ بالأزقة، لم يغادرهم من ذلك قليل ولا كثير، حتى إن الحاجة اليسيرة ربّما كانت عندي في الخباء، فيشدد فيها على الوالدة، فتأتى عنها وتحملها إليهم.

ولم يتبين لي خلاف أهل بلدي، إلا والأمر قد فات، من النظر في الزمام أو غيره، ولم يتقدمني أحد إلى مثل هذا، فآخذ حذري ونتأهب له، ولم يكن إلا ماشاء الله، إذا أعطى، فلا مانع، كما أنه لايتهيأ، مع سلب وضياع، ثبوت ولا بقاء، ولو رفع إلى أعنان السماء.

فلما تقصّوا الجميع، وتبين الحق، جاءني (قرور) بوصية السلطان، مع أبي بكر بن مسكّن، وهو في ذلك عليّ منتقم شانىء، وهو يقول لي : «الأمير ينهي إليك أن لا يبقى لك عند أحد وديعة، وأن ما في قصرك قد تنزّلَت عنه بالأزمّة، وما في خبائك قد صار إلينا وفتشناه، وبقي لنا أن ندري ما لك مودعا، وإذاً، لاعهد بيننا وبينك، إن خرج قِبَلَكَ درهم عند أحد، ولا تكون عقباك في ذلك إلا أن يجعلك في الصحراء بحيث لاتربح ذلك المال، ويبقى عند من أودعته. افرجعت إلى نفسي أن نعلم لها عند أحد درهما وديعة، فلم أجد. وأقسمت له على حقّ. ورجعت إلى الوالدة، أعظها، وأقول لها: «أسألك بالله إلا ماأشفقت علي ؟ فربما قد أخرجت (57) شيئا لا أعلمه، فيظهر بعدي، ويكون فيه هلاكي، وهلاكك، والدنيا أقل من هذا كلّه والقوم، كما ترين، متعلّقون بشعرة، يطلقون معنا أرق سبب، فإياك أن تَشْمَتِي بي، وإذا تبرأنا له، لايمكن له تضييعنا. وليس معنا أرق سبب، فإياك أن تَشْمَتِي بي، وإذا تبرأنا له، لايمكن له تضييعنا. وليس نفر يسير».

فلما سمعت دلك، بكت وقالت: «نخشى أن نبقى فقراء والموت أهون من الفقر»، فسهّلت عليها الأمر: «إن الله لايضيع من خلق» فَكَتَبَتْ تسمية بما أو دعت من متاعها، تلك الليلة التي حان حروجي في غدها: ذَكَرَتْ أن لها عند (لذة) خادم ابن أبي حيثمة كاتبنا سبيات (58) لبعض جواريها، ولها عند ابن الزيتوني القروي أربعة آلاف مثقال، وحليا أرسلت فيه على المقام: نحو خمسة عشر عقداً، فأما الحلى، فأتاها وأعطته لقرور، ولم توخّر به ساعة، وأما الذهب، فإنها لما جلبته من ابن الزيتوني، بادر به إلى السلطان وتحمّله لنفسه. وكذلك فعلت خادم ابن أبي خيثمة، وأتت إلى قرور بتلك الأسباب، فوقع إلينا الخبر، وزادنا ذلك همّا أن بادروا (59) به للشرط الذي اشترط علينا، فأخذت على المقام تلك التسمية، وأرسلتها إلى (قرور)، قبل أن يبدأ بنا، فقال: «قد أخرجوه لنا. فإياكم أن يبقى وأرسلتها إلى (قرور)، قبل أن يبدأ بنا، فقال: «قد أخرجوه لنا. فإياكم أن يبقى عند أحد أكثر، فأخذنا المصاحف، وحلفنا فيها لقرور أنه ما لنا شيء أكثر، لامودع عند أحد أكثر، فأخذنا المصاحف، وحلفنا فيها لقرور أنه ما لنا شيء أكثر، لامودع ولا مرفوع: «فأعلم السلطان بما أقسمنا به، وجعل مع هذا يبحث ويستقصى. فما وجد لنا أكثر كما قالت الوالدة.

⁽⁵⁷⁾ لعلها أحرحت حريا على ما سيغ بعدها في سياق الأمير

⁽⁵⁸⁾ جمع سبية أي درة مما يخرج من البحر

⁽⁵⁹⁾ لعلها إن بادروا به أي سقوا الأمير بوضعه بين يدي قرور.

ولما لم يجد شيئا، أتانا قرور ثانية، وقال: «إنه قد ظهر أنه لا وديعة لكم أكثر. ولكن إياك أن يكون لكم مال مدفون، فقلت: «ماعلمنا قط بدفن، ولاحسبنا هذا الحساب، ولاكان الدفن شأننا وغير متعذّر على الأمير أن يحفر القصر كلّه، حتى يرى، فقال لي: «إيّاك بـ (المنكب)(٥٥) فقلت: « ما لي بالمنكب، إلا شيء من الأثاث عدّدته لنزولي فيها: جميع ذلك بزمام بخط يدي. يرسل فيه الأمير ويأخذ به فقال لي: «هات خط يدك بإخلاء المنكب، فبادرت على المقام. وأصاب الزمام بالمنكب على الصفة التي وصفت، وكان الجند بها قد تربّصوا، وقامت الرعية، فطلب خط يدى بالإخلاء.

«ولما صحَّ عنده براءتنا من جميع الأشياء، أتانا قرور لتحصيل ما بقي، والعجب منه في تلك المدّة أنه أتاني بسفر كبير، وقال لي : «اقرأه، فإن فيه جميع الأعلام التي رأى الناس لنا بملك الأندلس، وفيه عباراتها» ولا أدري ماأقرأ، (ولا أسمع)، أكثر من قوله لي بهذا اللفظ : «ليس كذا هو ؟ فجبيت الأموال، لا (بقي لك) منها شيء» ولما وقف على جميع ما في الخباء من وطاء وثياب، رفع بذلك كتابا إلى الأمير، وأعاد الفتش، ليجد غير ما رآه أوّلا.»

ومن هنا ينطلق المؤلف مع انطلاقة أحداث مأساته، فيحكي لنا وقائع مسيرة الغربة إلى منفاه بأغمات، وهي مسيرة تنسحب على مسافات وأبعاد الطريق الرومانية الطويلة بمنعطفاتها ومنعرجاتها السالكة يومئذ من شط الزقاق الطويلة حتى بنفسه المديد، ولسانه الحديد الذي ينفث الحمم تشهيرا بالمرابطين وردا لعنتهم في صدورهم، وقد كان المفروض في هذه الرحلة أن تساوره الخشية وهو مقبل على مصير مجهول فيخبو حميه، ويشيع في نفسه الصبر للقضاء، ويتمنى لو كان وقع خطوات دابته الوئيدة هرولة منها إلى الوراء، لتعود به إلى مسارح أيام العز والهناء، ولكن من المتأكد أنه لم يكن يحرر مذكراته يوما بيوم في هذه الرحلة وإنما حررها بعد أن استقر مقامه في منفاه حيث عاش مرفها عنه كما يقول ابن الخطيب في الإحاطة(٥١) فعاودته الذكريات المريرة بظروف المحنة في هذه الرحلة حيث طاقت يده في الطريق، وحين اضطر لدى وصوله لمكناسة إلى بيع ثيابه التي تركت

⁽⁶⁰⁾ ميناء صيمي صغير في مقاطعة غرناطة على البحر المتوسط

⁽⁶¹⁾ الإحاطة، الجزء الثالث، ص 381.

له، وخاتمه الثمين لحاجته إلى ثمنه، كما تشبحت في خياله وهو يحرر رجع هذه الذكرى صورة أخيه تميم حين وصل إلى مكناسة مكبلا بقيده في طريقه إلى السوس الأقصى، وهي ذكريات هيجت نقمته، فعقب على صورة أخيه الملقى في الحديد بأن السلطان كان قد أنسه، ووعده بصرف بلاده إليه وقال له: «لست من أخيك بالمسؤول، وأنت أظهرت الطاعة، وأجملت المعاشرة، وأول من ضرب الضرائب المرابطية، والآن ستحمد عاقبة رأيك، ونجعل لك المزية على أقرانك، وزاد الأمير عبد الله قائلا: «فطمع الصبي وشره، وكل ذلك خذلان اغتر به ملوك الأندلس(62) ولكن سرعان ما كانت تساور الأمير الخشية فتوحي إليه ليقول عن الأمير (سير) أنه زوده بما لاغنى للإنسان عنه ويقول: سوّعه لنا مع ثلاثمائة دينار وثلاث خدم، أمر لنا بها، وأعارنا دواب خمسة لنقلان الأثاث كلّه، وأمرنا بالنهوض وثلاث خدم، أمر لنا بها، وأعارنا دواب خمسة لنقلان الأثاث كلّه، وأمرنا بالنهوض من المرابطين مشيّعين من يؤنسنا ويتكفّل أمورنا. فشكرنا له ذلك، وتحرّكنا على من المرابطين مشيّعين من يؤنسنا ويتكفّل أمورنا. فشكرنا له ذلك، وتحرّكنا على المقام، إذ كان الحفز منه في ذلك شديدا».

ولقد كنت أرى المرابطين ينزلون بمنزل، أو يحتلون في موضع، فأقول: «إن ذلك ولقد كنت أرى المرابطين ينزلون بمنزل، أو يحتلون في موضع، فأقول: «إن ذلك لشيء أمروا به» فكنت في طريقي ذلك تحت جزع وهلع، أسأل الله أن يكفر بها السيئات، ويجعلها آخر مصايبنا بعرَّته، إلى أن وصلنا الجزيرة، فأرسلنا إلى سبتة، ودخلنا البحر في يوم عاصف، وأدركتنا فيه أهوال لم نكد نسلم منها إلا بالأجل الذي لم يحضر، حتى خرجنا إلى سبتة، بعد أن قيل لنا، «فيها تنتظرون الأمير» كما قيل عن الجزيرة فزادنا ذلك قلقا».

ثم نقلنا إلى مكناسة الزيتون. وتلقّانا الأمير سير، وأنسنا، وأخبرنا أن مقامنا عنده إلى أن يرد السلطان من الأندلس. وأرسل إلينا مائة دينار. وعند حلولنا بها، أيقنا بالمقام فيها، وبقينا على تلك الحال، قد فقد ما كان بأيدينا، وأحوجنا إلى بيع ثيابنا التي تركت لنا بعد أن استحوذ (قرور) وحاشيته على أكثرها (فكل يد وما نهبت)، لم يتركوا لنا إلا ما لا نظر له على نزارة ما أبقي. والسلطان _ أيده الله _ غافل عن ذلك، لم يمكن الشكوى إليه، إذ كان قرور واسطة، وما كنت أتشقّى من ذلك أكثر.

⁽⁶²⁾ الإحاطة، الجزء الثالث، ص 381.

ثم يقول عن الأمير (سير) أيضا إنه تلقاه بمكناسة وأنسه وأخبره أن المقام بها سيكون إلى أن يرد السلطان، وأرسل إليه مائة دينار (63) كما وافته ثلاث مائة دينار أخرى من السلطان، وكتاب يعده فيه بكل جميل ويقول له: الأنساك ما بقيت وأنه إذا ورد مروكش فسيكون معه حيثًا كان إكراما له وإيثارا ويزيد الأمير قائلا: الفقد كان أرفق بي بعد الله من كل أحد أحسن الله جزاءه.

وقد أثنى الأمير بمثل هذا مرة أخرى حين جرى ذكر قفول أمير المسلمين يوسف ابن تاشفين إلى مراكش فقال «ولقيت من أمير المسلمين كل جميل وأنزلني في (أغمات) بداره الصغرى في الحريم(64) ولم يزل يصلنا(65) من أنعامه كيفما هيأ الله على يديه، ووجدناه بعد الله أرفق بنا، وأحسن مذهبا فينا من الناس أجمعين.»

ويلاحظ أن الأمير لم يشر في مذكراته إلى ما كانت عليه حالة المعتمد ابن عباد الذي صار إلى نفس المآل بالنفي إلى أغمات، واقتصر الأمير (66) على القول بأنه لقيه بمكناسة مع دخلته وبقي فيها إلى أن سيق معه إلى أغمات، كما أنه لم يذكر عن نفسه ولا عن المعتمد أنهما كانا مشدودي الوثاق مع ما هو معروف من أشعار المعتمد التي بكي فيها واستبكى لعضات قيده وجراحات حديده، مع أن ابن الخطيب أيضا قال في أخباره عن الأمير عبد الله: انه استقر بأغمات هو وأخوه تميم وحل اعتقالهما فما أرى تعفف الأمير المنفي عن التشهير بالتقييد والاعتقال إلا من الاحتراس ومن وحي الساعة الذي جاءت به هناءة الترفيه، وتحوّل المنفى في ظل أمير المسلمين إلى ضيافة.

وقد أضاف ابن الخطيب (67) «أن المرتب أجري عليهما، وأن عبد الله أحسن الطاعة مع لين الكلمة فقضيت مآربه، وأسعفت رغباته، وخف على الدولة، واستراح واستريح منه، ورزق الولد في الخمول، فعاش له ابنان وبنت جمع لهم المال، فلما توفي ترك مالا جماً » وأحسب أن في قول ابن الخطيب عن الأمير عبد

⁽⁶³⁾ المذكرات، ص 160 ـــ 161.

⁽⁶⁴⁾ المذكرات، ص 171.

⁽⁶⁵⁾ في الأصل يعتقدما وصحفت عما اثبتماه في النص ها.

⁽⁶⁶⁾ المذكرات، ص 171.

⁽⁶⁷⁾ الإحاطة، ج 30 381، تحقيق وطبع الأستاذ محمد عبد الله عنال.

الله إنه خف على الدولة واستراح واستريح ما يشبي بعواطف ابن الخطيب وأساه لما حاق بالمعتمد ابن عباد الذي بلغ به الجزع منتهاه فند عنه من فلتات اللسان وتتالع الأنفة، ما لم يرحه ولا أراح المرابطين الذين كانت الحساسيات تهيج أعصابهم حتى بشبهة البادرة من أمثال المعتمد ابن عباد،

ونختم بعد هذا بأن هذه المرحلة التي استراح فيها الأمير البربري واستريح منه هي التي يعتقد أنه كتب فيها خاتمة كتابه حيث يظهر الهدوء على كل مقطع من كلماته، فرقت عباراته، وحسن أسلوبه، بل ارتقى إلى مستوى الأدب الرفيع في بعض صفحاته، وكأنما تفتح ذوقه وتفتقت استعداداته بحديثه الندي عن هواياته فتوجه إلى قرائه قائلا(68) عن كتابه:

"إنه لعمري بمنزلة الابن الذي يبقي ذكرى أبيه في العالم لنبين به على أنفسنا ما أشكل على الجاهل من مقالة سوء، في دولة زعم الحاسدون أن منها كان سقوطنا،» كما انبسط خاطره وهو يتحدث عن أبنائه وعن المسرة، وعن هموم الهوى والشباب، وعن الطموح، وزوال خيرات الدنيا، وقد قال عن الغنى وكثرة المال (69) وقوله هذا من رائق أسلوبه في خاتمة الكتاب: «وأجدني في كثرة المال، بعد تملكي عليه مع ذهابه، أزهد مني فيه قبل اكتسابه، مع شفوف الحال إذ ذاك على ما هي عليه الآن. وكذلك شأني كله في مأأدركته قبل من الأمر والنهي، واكتساب الذخائر، والتأنق في المطاعم والملابس والمراكب والمباني، وما شاكل من الأحوال الرفيعة التي نشأنا عليها، حتى إنه لم يبق من ذلك ما تتمناه النفس، وما لاتظنه، إلا وقد بلغنا منه الغاية، وتجاوزنا فيه النهاية، و لم يكن عند الحصول عليه ينقطع ويذهب وشيكا، فتطول عليه الحسرة، ويعد من جملة الأحلام، بل، تمادى برهة من عشرين عاما، وما كان قبله يكاد أن يؤازيه، إذ الأحلام، بل، تمادى برهة من عشرين عاما، وما كان قبله يكاد أن يؤازيه، إذ

«ووجدتني، بعد فقد هذا كله، على الولد أحرص مني على ما سواه من كل ما وصفنا، لعدمه ذلك الوقت، وقلت في نفسي : الغاية التي إليها يسعى الناس من أمر دنياهم، قد أدركناها، وشهرنا بها في الآفاق، ولا بد من فقدها، باكرا

⁽⁶⁸⁾ المذكرات، ص 202.

⁽⁶⁹⁾ المدكرات، ص 197.

كان أو مؤخرا، بحياة أو موت، فنحسب هذه العشرين عاما هي مائة عام، إذا تمت، سواء، وكأن لم تغن بالأمس، ونحن الآن جدراء بالنظر فيما نبتغيه، ولله أن يقضى ما شاء.»

وطغى فيه انتشاؤه بذكر الخمر فقال :(⁷⁰⁾ «نرى في الخمر ما إذا اعتدل مزاج شاربه منه بالكثير، لم يجب أن يقال له قلل، ولا من شارب وافقه القليل أن يقال له (زد)....

وفي آخر كتابه، ساقه شجون الحديث وهو يسجل آراء تتصل بهواياته وشهواته، فعمد إلى الدفاع عن نفسه تجاه ما أخذ عليه من أخطاء كمنادمة الصبيان، ولا ندري هل كان دفاعه جادا أم أن الغربة الموحشة بالفراغ، وبالبعاد عن مراتع الرياسة والجاه (ولو أنها آلت في خاتمتها إلى ترف وأنس، وبالأبناء زينة الحياة) قد قضت شيئا فشيئا على رشده في آخر المطاف، فكانت تداخله في بعض الظروف سورة خلل فيجري لسانه بمثل هذا المقال من غير احتراس:(٢١) وأما منادمة الصبيان فإذا لم يكن بد من استعمال شيء من الخمر، التي قد تاب الله علينا منها، فما للعقار والريار (الصغار)(72) ليس هذا مجلس حكم : فيتخير له ذووا الأسنان، ولا وضع لتدبير رأي فيشاور فيه أهل العلم، ولا ميدان حرب، فيدعى له أنجاد الفرسان، ولكل وقت حكم. من استعمل فيه غير شاكلته فقد جهل، ولم نكن مع هذا نأخذ معهم في جد، ولا نمكنهم من أمر، ولا ننهضهم إلى غير طريقتهم، والمستعملون لخدمة الدولة مشهورون ممن له حنكة ودربة: والخديم لايكون نديما..... وبغير هذا كله فإن الدول الكبار لم يزل فيها الغلمان وأبناء الصنائع صغارا وكبارا، عبيدا وأحراراً، هم بين يدي الرئيس جمال، وعلى خدمته أعوان، ويتصرف صغير السن في مالا ينبغي للمسن أن يتولاه، ولكل درجته ورتبته، وهل الملك للتزين والتجمل».

وهذه وأيم الله نفثات من روح الشعر وروحه، وإذا كانت هضيمة المعتمد في أغمات قد فتقت قريحته بعيون شعره الذي بكى فيه واستبكى، ومازالت المآقي

⁽⁷⁰⁾ المدكرات، ص 184.

⁽⁷¹⁾ انظر المذكرات، ص 203.

⁽⁷²⁾ في الأصل الريار ويظهر من السياق أنها حرفت من كلمة الصعار.

تدمع له فإن الحفاوة التي حفت بالأمير عبد الله في «أغمات» قد أطلقت لسانه أيضا بالسحر الحلال حين تحدث عن هواياته ولذائذ حياته، وباح باعترافات هي من صميم الخيال وهي من صفو العقل والجنان، وهي على كل حال نفحة من الفردوس المفقود الذي برأه الله من عرصات الجنان.

وأخيرا فقد ودع قراءه، وودع همومه مستدبرا ماضيه وحاضره بهذا الدعاء حين قال: «جعلنا الله وإياك عن الشر معرضين، وبطاعته عاملين إنه أكرم الأكرمين».

فكان مسك الختام متابا مقبولا، ودعاء إلى الغفور الرحيم مرفوعا.

التأويل في ميدان قواعد العلم ومعطياته٠٠

إدريس خليل

إن من يتتبع التطور العلمي في جوهره وفي مختلف مظاهره يتبين له أن العلم لم يكن في الحقيقة إلا محاولة قام بها الإنسان منذ القدم، وعلى مر العصور لمعرفة الطبيعة، تحدوه رغبة فطرية لفهم ما خفي عنه من أسرار الوجود. ولذلك كان دائما يطمح إلى خلق حوار بينه وبين الطبيعة وبينه وبين الماورائيات لاستنباط الأحكام والقوانين التي يخضع لها الكون وربط الأسباب بالمسببات.

وليكون الحوار حواراً تنجلي من ورائه تلك الحقائق، لا بدّ من إيجاد لغة للمخاطبة وتقنيات تسايرها وتمهد السبيل إلى التنقيب والبحث. وقد اكتسى ذلك الحوار أساليب مختلفة، إذ لكل حضارة أسلوب معيّن من تقنيات ورموز اتخذها الإنسان للتعبير عن رغباته وطموحاته في العيش والفهم والتأمل. هكذا نجد عند أقدم حضارة إنسانية، وهي الحضارة الحجرية، تقنيات مازلنا محافظين على بعض منها كالفخار والرسوم الرمزية، وروايات ترمي إلى شرح نظام الكون ومكانة المجتمعات الإنسانية فيه، فضلا عن معتقدات تعتمد أساساً على الأسطورة. كل ذلك بينه العلماء الذين انتحوا منهج المدرسة البنيوية. ونجد نفس الأسلوب عند الحضارات اليونانية والمصرية القديمة.

ومع ظهور الديانات السماوية، وتطور المنطق عند فلاسفة اليونان ثم عند علماء الكلام، انتقل حوار الإنسان مع الطبيعة تدريجيا من خطاب أسطوري إلى خطاب يرمي إلى التفسير المنطقي والتأويل الجدلي. ثم بعد ذلك، أي ابتداء من القرن الرابع عشر، أخذ هذا الحوار قفزة جديدة مع بزوغ المنهج التجريبي عند العرب

⁽٠) ملخص المحاضرة التي ألقيت سنة 1985

أولاً، إذ كان لهم قصب السبق في ذلك، ثم عند غليلي (Galilée) ونيوتن (Newton) وغيرهما.

فما هو يا ترى هذا الحوار الذي جعل الإنسان يتوصل إلى ما توصل إليه من اكتشافات علمية باهرة مكّنته من غزو الفضاء ومعرفة العناصر الدقيقة التي تتركب منها المادة، جامدة كانت أم حيّة؟ قبل الإجابة على هذا التساؤل لا بدّ من إعطاء نظرة خاطفة عن التطور الذي حصل في ميدان العلم إلى أن عثر على المنهج العلمي المعاصر.

لا يشك أحد في أن للتطور العلمي دوافعاً متعدّدة: فهناك الحاجة الغريزية عند الإنسان التي تجعله ميالا إلى المعرفة والتطلع والفهم والشرح. وهناك الحاجة الاجتماعية إلى العيش والاستمرار والحماية من الأخطار المحدقة به. وهناك أخيرا الدوافع الدينية التي لعبت دورا من الأهمية بمكان، وخاصة الدعوة المحمدية التي جعلت من العلم حجيتها الأولى، مثبتة ان طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة، بل على كل إنسان بغض النظر عن المعتقد.

وبعد هذا، لا بدّ من لفت النظر إلى أمرين اثنين كان لهما أهمية بالغة في تقدم العلم:

الأمر الأول: يتعلق بالعلوم الرياضية: بعد أن تعثرت هذه العلوم الموروثة عن اليونان وعن العرب خلال الفترة المواكبة لتقلص الحضارة العربية، أصبحت تحرز على تقدم ملحوظ ما بين القرنين السابع عشر والتاسع عشر، بحيث أصبحت علما قائما بذاته.

الأمر الثاني و يتعلق بظاهرة الحركة: كل ما في الكون يتحرك ويتغير ولا يثبت على حال، وقد لوحظ ذلك منذ القدم. إلا ان كيبلر (Kepler) وكوبرنيك (Copernic) وغليلي ثم نيوتن ركزوا بكيفية خاصة على هذه الظاهرة، فتوصلوا بفضل ذلك إلى معرفة قوانين حركة الكواكب، وسقوط الأجسام وإبراز مفهوم الجاذبية. وكل هذه القوانين تكتسب بواسطة معادلات رياضية، ولا يمكن التعبير عنها ولا شرحها بالدقة الكافية إلا عن طريق الرياضيات. الشيء الذي حدا بغليل

إلى أن يقول: «إن تاريخ الكون مكتوب بلغة الرياضيات».

هذه الاكتشافات وما انبثق عنها من إبداعات علمية في عصرنا الحالي، أبرزت أسلوب الحوار الجديد مع الطبيعة الذي يعتمد:

أولاً: على التجربة العلمية

ثانيا: على استعمال علوم الرياضيات كلغة للمخاطبة والتحليل واستنباط القوانين واستقرائها، وفي بعض الحالات إلى توجيه التجربة نفسها.

ولئن كانت هذه المنهجية التجريبية، تعد مفخرة من مفاخر العقل البشري بتوفيق الله له، إلا أن بعض الناس، لكثرة ما خاضوا فيه من تأويلات مشوبة بضلال وتحريف، زعم أن العلم قادر على السيطرة على الطبيعة واستغلالها وامتلاكها، كا نزع إلى ذلك ديكارت (Descartes) مثلاً في كتاباته المختلفة؛ وجزم الوضعيون ان العلم التجريبي هو مبلغ كل معرفة إنسانية ومبتغاها؛ بينا درج البعض الآخر إلى أن العلم ابتعد بالإنسان عن الطبيعة الحقة وعن القيم الروحية. ومع تسرب الإيديولوجيات المختلفة والمتعارضة إلى أوساط العلماء، تطور الخلاف بين هؤلاء وأولائك إلى أن أصبح العلم وكأنه الأداة المحرضة على التفرقة والنفور.

وقد شمل التأويل في ميدان قواعد العلم ومعطياته، عناصر متعدّدة، نخص بالذكر منها، على سبيل المثال لا الحصر،

- ــ الأسس المنطقية التي يرتكز عليها العلم الموضوعي
 - ــ المنهجية العلمية وموضوعية العلم.
 - _ مسألة الحتمية العلمية.
- ــ بعض المفهومات كمفهوم الجاذبية، ومفهوم الزمان ومفهوم الصدفة.
- ــ نشأة الكون وتطوره ومئاله، وطبيعة العناصر التي تتركب منها المادة والضوء، إلى غير ذلك من المسائل.

ولكل مسألة من هذه المسائل المتعدّدة والشائكة جانبان: جانب علمي محض وجانب فلسفي. واختلف العلماء في ما بينهم إلى حدّ القطيعة، كما كان الشأن

بين جماعتي العالمين إينشتاين (Einstein) وبورن (Born)، وكذلك بين العلماء والفلاسفة. كما وقع ذلك فيما يخصّ مفهوم الزمان بين الفيلسوف برغسون (Bergson) والعالم إنشتاين، أو في مفهوم الصدفة بين هذا الأخير ومن نحا نحوه من جهة، والعلماء المعاصرين من جهة أخرى. ولقد حاول كانط (Kant) أن يخفّف من حدّة الخلافات بجعل العلم الموضوعي من اختصاص العلماء وما عداه من اختصاص الفلاسفة. وترتبت عن هذه المواقف الحادة وحتى عن المعرفة العلمية نفسها أزمات أخلاقية وروحية تشكّك في كل شيء، حتى في الإنسان وغاية وجوده. لحص هذه الأزمة العالم جاك مونو (J. Monod) في كتابه الصدفة والضرورة بقوله: «لقد حان الوقت ليصحو الإنسان من حلمه القديم ليكشف مدى عزلته الشاملة وغرابته التامة. إنه يعرف الآن أن مثله كمثل ذلك الموسيقى الذي يضرب في الأرض والذي يتواجد على هامش العالم الذي هو مضطر ليعيش فيه، فلا أحد ينفعل لأنغامه وألحانه، ولا أحد يبالي لآماله وآلامه ولا حتى

ومع ذلك، فإن هناك أمرا خطيراً يتقاسم مسؤوليته، في نظر العالم السوسيلوجي كويري(1) (Koyré)، كل من نيوتن بصفة خاصة، والعلم الحديث بصفة عامة، ويتجلى هذا الأمر في انقسام العالم إلى قسمين حيث أن العلم الحديث استبدل عالمنا الذي يتميز بالكيف والمشاعر، عالما فيه نحيا وفيه نموت بعالم يتميز بالكم والهندسة التي بلغ بها روادها إلى درجة التأليه، عالم لئن كان يتسع لكل شيء، فإنه مع الأسف، لا يتسع لاحتضان الإنسان. والحقيقة، أن هذين العالمين يتوحدان كل يوم. عمليا، ولكنهما نظريا يتنافران بسبب الهوة العميقة التي تقصلهما.

إنها، حضرات السادة، مأساة العقل الحديث الذي حلّ اللغز بوضع لغز آخر، ألا وهو لغزه بالذات.

دراسات علیلیة

وصدق ربنا العظيم في هذه الآية الكريمة :

وَإِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الإِسْلاَم، وَمَا اخْتَلَفَ الذِّينَ أُوتُوا الكِتَابَ إِلاَّ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ ٱلْعِلْمُ، بَغْياً بَيْنَهُمْ (2) ولكن العلم والمعرفة ما أنزلهما الله على الإنسان ليشقى وإنما ليكونا تذكرة لمن يخشى: وطَهَ، مَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْقُرْآنَ لِتَشْقَى، إِلاَّ لَتُشْقَى، إِلاَّ لِمَنْ يَخْشَى (3)

⁽²⁾ سورة آل عمران، الآية 19

⁽³⁾ سورة طه، الآية 1.

منهج التربية النفسية عند الغزالي٠٠

محمد فاروق النبهان

أيها السادة الأجلاء

يسعدني كل السعادة أن أتحدث إليكم في هذه الأمسية العلمية من الأمسيات التي تنظمها أكاديمية المملكة المغربية، في إطار موسمها الثقافي، للتعريف بالجوانب المختلفة للفكر الإنساني، وبالأخص الفكر الإسلامي الذي هو فكرنا وتراثنا وهويتنا، به نعتز وبه نفخر، اعتزاز وعي بقيمه الإنسانية، وفخر جيل بما أنجبه أسلافه من عطاء، متنوع الاختصاص، سيظل باستمرار شعلةً مضيئةً في تاريخ الفكر الإنساني...

واننا عندما نشعر بالاعتزاز ونعبر عنه شامخين، لا لأننا نكتفي به عن واقع متخلف نعيشه، ولا لأننا نرضى بذلك التراث بديلا عن عطاء متجدد، نحن مطالبون به اليوم، ولا لأننا نريد أن نتملق عواطفنا الحبيسة في لحظات يأس مقيت، فالأمم لا تحيا بتاريخها وإنما تحيا بجهدها المتجدد، وإرادتها الصلبة وطموحها الذي يوقظ فيها مشاعر الانفعال المتدفق لكي يصبح جهدا، به تصنع الحضارات، وبدونه تفنى الأمم..

وإذا كنا اليوم نعبر عن مشاعر الاعتزاز والفخار بتراثنا، فإننا نريد أولا وقبل كل شيء أن يعرف شبابنا أنفسهم، وأن يتُعرّفوا على تاريخهم وتراثهم، لكي يستطيعوا أن يواجهوا حملات مغرضة تستهدف تشويه ذلك التراث، الذي سيظل

⁽a) ألقيت هذه المحاضرة سنة 1985.

باستمرار قلعة الصمود أمام فكر وافد، يريد أن يستوطن أرضنا لينشر فيها بذور التفرقة والتمزق..

إننا نلتقي اليوم في رحاب شخصية إسلامية، أعطت فأجزلت العطاء، فكرا علميا أصيل المعالم والقسمات، في الفلسفة والأصول والفقه والتربية، ذلك هو أبو حامد الغزالي حجة الإسلام..

ولد أبو حامد محمد بن أحمد الطوسي الغزالي سنة 450 في مدينة طوس، في خراسان، وقد فُتحت هذه المدينة في أيام الخليفة الراشد عثمان بن عفان وهي مدينة مشهورة تشتمل على بلدتين إحداهما: الطابران والأخرى: توقان، ويتبعها أكثر من ألف قرية، ودفن هارون الرشيد بها، وهي قريبة من مدينة نيسابور الشهيرة، التي يصفها «ياقوت» بأنها مدينة عظيمة ذات فضائل جسيمة، معدن الفضلاء ومنبع العلماء..

كان أبو حامد الغزالي أملاً لوالده الفقير الذي يغزل الصوف ويبيعه في دكانه بطوس، وكان ذلك الوالد يتطلع إلى مجالس العلم وتهفو نفسه إلى أن يرزقه الله طفلا يتعلم العلم ويعلمه الناس، وقبل أن يرى ذلك الأمل مات تاركا ولديه أحمد ومحمد في كنف رجل صوفي صالح، لم يقو على الإنفاق عليهما، فدفعهما إلى طلب العلم..

وبدت على الطفل الصغير الفقير اليتيم معالم النبوغ والتفوق على الأقران، وانتقل إلى نيسابور، لكي يلازم إمام الحرمين ويأخذ عنه العلم، وسرعان ما استوعب العلوم، وظهرت قدراته العلمية من خلال مناظراته لعلماء عصره، واشتهر في الأوساط العلمية فارس ميدان لا يقهر، وبحر علم لا ينفد ماؤه، يجادل العلماء فيقهرهم، ويناظر الفقهاء فيظهر عليهم، حتى سمع به الوزير الشهير «نظام الملك»، فاستدعاه وأعجب به، فأسند إليه مهمة التدريس في المدرسة النظامية في بغداد التي كانت من أهم صروح العلم في ذلك الحين، وأصبح «الغزالي» بفضل ذلك من أشهر علماء عصره..

وفجأة... تطلعت نفسه إلى عالم جديد، وإلى علم جديد، فترك التدريس في المدرسة النظامية، وغادر بغداد في رحلة طويلة، معتزلا الناس، مبتعدا عنهم، مرتديا

ما خشن من الثياب، مروضا نفسه على الفضائل، متطلعا لكمال ما وصل إليه عن طريق العلم، باحثا عن المعرفة التي تفيض من أعماق القلب..

وكتب خلال هذه الفترة كتابه الشهير «إحياء علوم الدين»، وضمنه أهم آرائه وأفكاره في مجال التربية النفسية، التي سماها : رياض النفس ومجاهدتها..

والتربية النفسية من أهم ما انصرف إليه المفكرون والمصلحون، منذ أقدم العصور، وذلك لأن هذه التربية تبحث عن الإنسان، وتلاحظ سلوكه، والإنسان هو موطن الاهتام في جميع الظروف..

ومن اليسير علينا أن نتتبع تاريخ علم النفس، وسوف نجد أن البحث عن النفس البشرية كان من القضايا الأولى التي انصرف إليها الفكر، حتى إننا نجد فلاسفة اليونان قد تعرضوا لمباحث النفس، وأشار أرسطو في كتابه «الروح» إلى أن الروح تطلق على مجموعة الوظائف الحيوية التي يقوم بها الكائن الحي وهي أساس الحياة ومصدر السلوك..

ثم تطورت اهتهامات علم النفس، فأصبحت توجه عنايتها إلى العقل، كمظهر يتميز به الإنسان عن غيره من الكائنات الحية، ثم انصرف الاهتهام إلى السلوك الخارجي الذي يمكن اخضاعه للطرق العلمية كالملاحظة والتجريب والتصنيف والتفسير..

والبحث عن السلوك يستدعي البحث عن المؤثرات التكوينية والنفسية التي يتولد عنها الانفعال الذي يوجد الاستعداد النفسي للسلوك، ومن الطبيعي أن تكون الغرائز من أهم الدوافع الداخلية التي تؤثر على السلوك الخارجي، حماية للنفس البشرية، وكفالة لسلامتها وأمنها، فغريزة الجوع تدفعه للبحث عن الطعام، وغريزة الجنس تدفعه للإنجاب وغريزة الخوف تدفعه للهرب، وغريزة الغضب تدفعه للقتال، وهكذا تبرز الغرائز الفطرية كعناصر أساسية لحماية الوجود الإنساني..

وتخضع الغرائز للتعديل، وتعتبر القدرة على التعديل من مظاهر الذكاء، ولهذا فإن الحيوانات تتمايز من حيث قدرتها على تعديل غرائزها الفطرية بحسب درجة ذكائها ومن الطبيعي أن يكون الإنسان وهو المتصف بصفة العقل والتكليف أقدر على تعديل غرائزه الفطرية من الحيوان، عن طريق السيطرة على تلك الغرائز

والدوافع والتحكم في انفعالاته بما ينسجم مع توجيه العقل..

وهنا يبرز الإنسان لا من خلال وجوده المادي ككائن حي، وإنما من حيث وجوده العقلي الذي يمكنه من الإدراك السليم، لاختيار السلوك المناسب للموقف...

و يختلف السلوك الفردي من حيث قدرة الإنسان على تعديله والسيطرة عليه، وهو وان كان من خصائصه العموم والثبات والاستمرار ويرتبط بمؤثرات خارجية، ويؤدي إلى انفعالات محددة، فإن من المؤكد أن الإنسان قادر بذكائه وعقله على أن يخضع تلك الغرائز لإرادته، بحيث يتمكن من السيطرة عليها، وتوجيهها التوجيه الذي يقره العقل.

ومن هذا المنطلق ابتدأت رحلة «الغزالي» مع النفس البشرية، محللا طبائعها موضحا خصائصها، شارحا عوارضها، محذرا من مغبة سيطرتها على العقل، في محاولة لاخضاعه وإذلاله والسيطرة عليه...

وقبل أن يعرض الغزالي منهجه في التربية النفسية يبتدىء كتابه «الاحياء» بالربع الأول وهو العبادات، ثم يتكلم في الجزء الثاني عن ربع العادات، ثم ينتقل في الربع الثالث والرابع إلى الحديث عن المهلكات والمنجيات، ويعرض من خلال ذلك آراءه ومنهجه في التربية النفسية، مبينا عجائب القلب، شارحا منهجه في رياضة النفس موضحا آفات الشهوتين واللسان والغضب والحقد والحسد، داعيا إلى مراقبة النفس ومحاسبتها..

تعريف النفس عند الغزالي :

ويرى «الغزالي» أن شرف الإنسان وفضيلته التي فاق بها أصناف الخلق استعداده لمعرفة الله، ويكون ذلك الاستعداد عن طريق القلب، وليس عن طريق الجوارح، فالقلب هو العالم بالله، والجوارح أتباع وحدم يستخدمها القلب كا يستخدم المالك عبده والراعي رعيته، ومن عرف قلبه عرف نفسه، ومن عرف نفسه عرف ربه، وبهذا تكون معرفة القلب أصل الدين..

ولا يقصد بالقلب تلك القطعة اللحمية المودعة في الجانب الأيسر من الصدر، وإنما يقصد به اللطيفة الربانية الروحانية التي تمثل حقيقة الإنسان المخاطب والمعاقب والمطالب..

أما النفس فيراد بها المعنى الجامع لقوة الغضب والشهوة، وعندما يقال: لابد من مجاهدة النفس فإنما يراد بذلك النفس الجامعة للصفات المذمومة، فإذا اعتدلت النفس واستقامت أصبحت نفسا مطمئنة..

ومركب القلب هو البدن، ولا يمكن حفظ البدن إلا عن طريق توفير الغذاء له، ودفع أسباب الهلاك، فالشهوة وهي الجندي الباطن، تطلب الغداء، واليد وهي الجندي الظاهر تحمل الغداء، أما غريزة الغضب فإنها تدفع المهلكات عن طريق استعمال الجوارح..

وأهم جنود القلب ثلاثة :

أولا: بواعث، وتشمل الغرائز الفطرية كغريزة الشهوة وغريزة الغضب.. ثانيا: المحرك للأعضاء إلى تحصيل المقاصد ويعبر عنه بالقدرة.

ثالثا: الإدراك ويتم عن طريق قوة الحواس الظاهرة كالبصر والسمع والشم والذوق واللمس.

وان الغرائز الفطرية قد تنقاد للقلب انقيادا تاما، وقد تستعصي عليه وتتمرد على أوامره، ويعتبر البدن كمدينة يحكمها ملك هو العقل، أما الحواس فهي جند العقل فإن أطاعت الحواسُّ العقل استقرت أوضاع البدن واستقامت، وان تمردت الحواسُّ على أوامر العقل انحرف البدن، وانتشرت الفوضى فيه..

دراسة النفس في إطار إنساني:

والغزالي في هذا التحليل الدقيق لطبيعة النفس، لا يريد أن يتوقف عند حدود الدراسات النفسية التي ترصد دوافع السلوك الإنساني من خلال الغرائز الفطرية وإنما يريد أن يتجاوز ذلك إلى ربط النفس الإنسانية من حيث غرائزها الفطرية وانفعالاتها الناتجة عن تلك الغرائز في إطار تصور فكري لدور الإنسان في الحياة، ولهذا فقد جعل القلب هو اللطيفة الربانية التي تمثل حقيقة الإنسان المخاطب والمكلف، وان النفس ليست هي القلب، لما جبلت عليه من استعداد فطري للاستقامة أو للانحراف، ولهذا فإن من واجب النفس أن تنقاد لأوامر العقل، في كل ما تحدثه الغرائز من انفعالات واستعدادات، لأن النفس في ظل ما طوقت به من غرائز ودوافع وميول تستهدف في الدرجة الأولى حماية النفس وتزويدها

بأسباب الحياة، لكي تواصل مسيرتها في ظل استعداد ضمني وغريزي يكفل لها الاستمرار..

و الغزالي الا يتحدث عن النفس كظاهرة مجردة عن إطارها الإنساني، وذلك لأن الكائنات الحية تتوفر على استعدادات قد تكون متقاربة في كثير من المواطن مع استعدادات الإنسان، وبخاصة فيما يتعلق بالتكوين الغريزي، ولهذا فإن كتب علم النفس تشير وباسهاب كبير إلى التجارب التي تجريها المختبرات على الحيوانات، لمعرفة طبيعة غرائزها الفطرية، وحجم انفعالاتها واستجاباتها لتلك الغرائز في ظل مختلف الظروف..

ويركز «الغزالي» على «الإنسان» المكلف والمخاطب، الذي ينيط به مسؤولية التطلع إلى الكمال، والكمال لا يتحقق إلا عن طريق التربية، التي تمكن الإنسان من السيطرة على غريزتي الشهوة والغضب، عن طريق رياضة النفس ومجاهدتها..

وقد يحسب البعض أن «الغزالي» يستهدف قمع الغرائز الفطرية وكبتها، عن طريق تجاهل الاستجابة لها، مما يتنافى أولا مع دور تلك الغرائز في التكوين الإنساني والوجود البشري، ويتنافى ثانيا مع قاعدة الشريعة الإسلامية في تلبية مطالب النفس، وقد أثار «الغزالي» هذه النقطة، وشرح منهجه في ذلك بأن الغاية في الرياضة رد الغرائز إلى حد الاعتدال، حتى يكون العقل مسيطرا عليها وضابطا لها..

وسائل الاعتدال:

ويرى في ذلك أن الاعتدال لدى الإنسان يحصل عن طريقين :

أولا: الكمال الفطري عن طريق الجود الإلهي: بحيث يخلق الإنسان متحليا بكامل العقل وحسن الخلق، وتصبح الغرائز لديه منقادة للعقل والشرع.

ثانيا: الاكتساب عن طريق الرياضة والمجاهدة: وذلك عن طريق حمل النفس على الأعمال التي يقتضيها الخلق المطلوب، فمن أراد أن يحصل لنفسه خلق الجود فيجب عليه أن يتكلف تعاطي فعل الجود وهو بذل المال، فلايزال يطالب نفسه به، ويواظب عليه عن طريق مجاهدة النفس حتى يصير ذلك طبعا له، ويتيسر عليه فيصبح به جوادا..

قابلية النفس للكمال:

ويشرح «الغزالي» منهجه التربوي الذي يستهدف به الارتقاء بالإنسان إلى الكمال، ويؤكد أن حصائص الإنسان الخُلُقيّة قابلة للتغيير والتعديل، بخلاف خصائص الإنسان الحُلْقِيّة فلا تقبل التعديل أو التغيير، ويفرق في هذا المحال بين شيئين:

أولا: ما لا مدخل للآدمي في أصله وتفصيله، لأنه وقع الفراغ من وجوده وكاله، كأعضاء البدن الداخلية والخارجية.

ثانيا: ما وجد وجودا ناقصا وجعلت فيه قوة لقبول الكمال بعد وجود شرطه، كالبواة ليست بنخيل، ولكن يمكن أن تكون نخيلا عن طريق التربية، وكذلك فإد قمع العرائز لا يمكن أن يتحقق، ولكن يمكن للإنسان عن طريق المجاهدة والرياضة أد يسيطر على غرائزه..

ويقرر «الغزالي» أن النفس للبيعتها تأنف من الرذائل، لأن الرذائل تتنافى مع الطبع الإنساني، والإسسان يميل بحكم فطرته إلى الحكمة والفضيلة، وإذا كانت النفس أحيانا تستلذ الجاطل وتميل إليه فإنها تستلذ الحق من باب أولى لو رُدَّتْ إليه، والتزمت المواظمة عليه.

ويتكلم «الغزالي» عن أمراض القلوب، ويرى أن القلوب تنقسم إلى أقسام ثلاثة:

الأول: القلب المعمّر بالتقوى: وهدا القلب تنقدح فيه خواطر الخير، وينصرف العقل إلى التفكير فيما انصرف القلب إليه من الفضائل..

الثاني: القلب المشحون بالهوى: وهذا القلب تبقدح فيه خواطر الهوى، ولا يستطيع القعلُ مدافعتَها ومغالبتَها، لأنه ألِفَها وأنس بها، فينشرح الصدر لها، وتُقْبِلُ النفس عليها، ويقوى سلطانها في النفس البشرية..

الثالث: القلب المتردد بين الخير والنسر، وهذا القلب تتصارع فيه خواطر الهوى، فتدعوه حينا إلى الخير، وحينا إلى الشر، فالخير يدفع الشر، والشر، والشر، وكل منهما الخير، ويعرض «الغزالي» صورة لطيفة عن تصارع خواطر الخير والشر، وكل منهما

يناقش العقل ويجادله، ويدلي بمبرراته وأسبابه، وأخيرا يميل القلب إلى جنسه، فمن خلق للنار يسرت له أسباب الطاعات، ومن خلق للنار يسرت له أسباب المعاصى..

ويقرر في هذا المجال أن الفصيلة صحة والرذيلة مرض، وان لكل عضو من أعضاء الإنسان مهمة خاصة يؤديها خكم طبيعته، فمهمة العين الإبصار فإذا لم تبصر فإن ذلك يعود إلى أسباب مرضية، ولا يمكن للعين المريضة أن تستعيد قدرتها على الإبصار ما لم تعالج أسباب المرض.

ومهمة القلب التي حلق لأجلها استيعاب العلم والحكمة والمعرفة، فإذا لم يتمكن القلب من استيعاب وظيفته اعتبر مريضا ووجبت معالجته..

ولما كانت المعالحة غير ممكنة لعدم معرفة الداء، وجب البحث عن العلة، وتشخيصها لأد دلك هو الوسيلة الوحيدة للمحت عن العلاج المناسب.

التربية النفسية عن طريق المجاهدة والرياضة:

وهنا يطرح الغزالي منهجه في تربية النفس، عن طريق المجاهدة والرياضة، والمجاهدة في رأيه ليست منهجا في الحياة، وليست عاية لذاتها، وإلا كان ذلك انصرافا عن منهج الاعتدال الذي دعا إليه الشرع..

فالمجاهدة هي علاج لمرض نفسي، فإذا زال المرض واستقامت النفس فلا داعي للاستمرار في تناول الدواء، وإلا أدى ذلك إلى إلحاق الضرر بالجسم..

وهذه الحقيقة التي يقررها «الغزالي» تؤكد لنا منهجه الملتزم بالاعتدال والموضوعية، وهو منهج ينبثق عن رؤية إسلامية سليمة، يحرص من خلالها على وضع نظرية للتربية النفسية، في حالة وجود انحراف سلوكي، مناف للكمال الذي يعتبر من أهم خصائص الإنسان..

ولا أشك أن هذه النظرة الغزالية ترفض مبدأ التطرف السلوكي والرهبنة والاعتزال وتعذيب النفس، التي يمارسها بعض من يدعي التصوف، في عصرنا الحاضر أو في عصور سابقة، ويرون ذلك من الإسلام..

وإذا كان الغزالي قد أقر بعض ذلك السلوك، فإنما أقره في حالة الانحراف الذي

يسميه بالمرض، فإذا زال المرض وعادت النفس إلى استقامتها من حيث التزام حواسها بأوامر العقل والشرع، وجب التوقف عن تناول العلاج، وإلا كان ذلك العلاج ضارا بالبدن..

ويقول في ذلك :

«الاعتدال في الأخلاق هو صحة النفس، والميل عن الاعتدال سقم ومرض فيها، كما أن الاعتدال في مزاج البدن هو صحة له، والميل عن الاعتدال مرض فيه..».

ويشبه النفس بالبدن، وكما أن البدن يعالج للتغلب على علله وأمراضه، فإن النفس تعالج بمحو الرذائل وجلب الفضائل، وإذا كان الغالب على أصل المزاج الاعتدال والصحة، وتعتري المعدة المضرة بعوارض الأغذية والأهوية، فإن كل مولود يولد معتدلا صحيح الفطرة، ثم تكتسب الرذائل بالتعليم والاعتياد.

ثم يصل إلى نظريته في مجاهدة النفس فيقول:

«وكما أن العلة المغيرة لاعتدال البدن الموجب للمرض لا تعالج إلا بضدها، فإن كانت من حرارة، فبالبرودة، وإن كانت من برودة فبالحرارة، فكذلك الرذيلة التي هي مرض القلب علاجها بضدها، فيعالج مرض الجهل بالعلم، ومرض البخل بالتسخي، ومرض الكبر بالتواضع، ومرض الشره بالكف عن المشتهى تكلفا».

وإذا كان الدواء الذي تعالج به الأبدان يحتاج إلى صبر ومشقة في تحمل مرارته، فإن الدواء الذي تعالج به النفوس المريضة يحتاج إلى صبر ومشقة ومجاهدة للنفس ومواجهة لمطالبها، ويختلف الدواء بحسب المريض وبحسب الدواء، ولابد في هذه الحالة من اختيار طبيب قادر على تشخيص الداء واختيار الدواء الملائم...

ويمكن للإِنسان أن يعرف عيوب نفسه من خلال الطرق التالية :

أولا: أن يجلس الإنسان بين يدي المربي البصير بالعيوب والمطلع على خفايا الآفات، فيحكمه في نفسه ويتبع نصحه في معالجة مرضه..

ثانيا : أن يختار صديقا صدوقا بصيرا متدينا ينصبه رقيبا على نفسه لكي يلاحظ أحواله وأفعاله، فما كره منها نبهه عليها..

ثالثا: أن يعرف عيوب نفسه من ألسنة أعدائه، لأن عين السخط تبدي المساوى، وقد ينتفع الإنسان بعدو يعرفه عيوبه أكثر من انتفاعه من صديق مداهن عدحه ويخفى عنه عيوبه..

رابعا: أن يخالط الناس، فما رآه مذموما بين الخلق وجب عليه أن يطالب نفسه به، لأن الإنسان يرى من عيوب غيره عيوب نفسه، ولو ترك الناس ما يكرهونهم من غيرهم لاستغنوا عن المؤدب..

غاية الغزالي من التربية الوصول إلى المعرفة:

ونلاحظ أن الغزالي الا يتوقف عن حدود التربية النفسية بمفاهيمها العلمية الحديثة التي تعتمد على ملاحظة السلوك الظاهري للإنسان، وتحليله من حيث حجم الانفعال والمؤثرات النفسية والتكوينية في ذلك السلوك، فذلك الاهتمام الذي أفرزته تطورات أساليب علم النفس في معرفة دوافع السلوك، لم يقدم لنا النموذج الأفضل للشخصية الإنسانية، من حيث تطلعها إلى الكمال الإنساني، ولعل الجانب الذي انصرفت إليه الدراسات النفسية هو تكوين الشخصية الاجتماعية القادرة على الاندماج في المجتمع...

فالغزالي لا ينطلق من نفس المنطلق الذي انطلقت منه نظريات علم النفس في مقياس الشخصية الإنسانية، من حيث الفروق الكمية بين الفرد والآخرين، أو من حيث التعرف على مكونات الشخصية وأساليبها في مواجهة الضغوطات أو العقبات التي تقابل الإنسان عند اشباعه لحاجاته، وإنما ينطلق من منطلق مغاير كل المغايرة لذلك الأسلوب، ولعل من أهم أسباب ذلك، أن «الغزالي» لم يرد أن يكتب في علم النفس، وليس هذا من اختصاصه، وإنما أراد أن يطرح رأيه في المعرفة كفيلسوف قادر على اختراق الحجب التي حالت بين الإنسان والمعرفة، في المعرفة كفيلسوف قادر على اختراق الحجب التي حالت بين الإنسان والمعرفة، ومصطلحات، لم تصل بأي فيلسوف إلى المعرفة، وكان معظمهم يعتقد أن البحث في وسائل المعرفة يوصل إلى المعرفة، ولا أظن أحدا منهم قد وصل إلى المعرفة، ولهذا فإن «الغزالي» عندما أدرك عجز المناهج الفلسفية عن الوصول إلى المعرفة، ولا أطن أحدا منهم قد وصل إلى المعرفة، بحث عن أسلوب جديد، بدأه من بداياته، من مسلمات بديهية، ابتدأ بها كتابه بحث عن أسلوب جديد، بدأه من بداياته، من مسلمات بديهية، ابتدأ بها كتابه بحث عن أسلوب جديد، بدأه من بداياته، من مسلمات بديهية، ابتدأ بها كتابه «الاحياء» وهي تحديد معاني الألفاظ «القلب العقل الروح النفس».

ثم ابتدأ بعد ذلك في شرح معاني تلك الألفاظ، موضحا مدى العلاقة بين القلب والنفس والعقل، مبينا أمراض القلب واعراضه، كاشفا النقاب عن صراع الخير والشر في نفسية الإنسان، واصفا بكل دقة عوارض النفس وآفاتها، ناصحا باستخدام أسلوب المجاهدة والرياضة للتغلب على تلك الآفات، لكي تستقيم النفس، ولكى تكون مؤهلة لاكتساب المعرفة، عن طريق الكمال الإنساني..

وقد يكون «الغزالي» قد تمادى في طرح تصوراته، وقد تكون آراؤه وتحليلاته أسيرة تصور خاص به، وبخاصة فيما يتعلق بالدواء الذي رآه ضروريا للكمال الإنساني، إلا أننا يجب أن نذكر بالإعجاب أن «الغزالي» لم يخرج عن حدود الموضوعية، وقد لمسنا ذلك من خلال كلامه عن «الاعتدال»، وان الاعتدال هو الصحة، وان الميل عن الاعتدال سقم ومرض...

ولعل من أكثر الموضوعات إثارة للجدل في آرائه عن التربية النفسية ما طرحه من وسائل مجاهدة النفس ومغالبتها، فالجوع في نظره هو الوسيلة لضبط شهوة البطن وهو يؤدي إلى صفاء النفس وإيقاد القريحة وكسر شهوات المعاضي، ويعلل ذلك الإفراط في تعذيب النفس إلى أن من أسرار حكمة التشريع ان كل ما يطلب الطبع فيه الطرف الأقصى جاءت الشريعة بالمنع منه، مما يوحي بأن المطلوب مضاد لما يقتضيه الطبع، وإذا كان المقصود الوسط ولا يتحقق الوسط إلا أن يكون هناك توازن بين ما يطلبه الطبع ويطلبه الشرع، فالطبع باعث والشرع مانع، فيتقاومان ويحصل الاعتدال..

وكذلك الأمر فيما يتعلق بغريزة الغضب، فإن الغزالي يرى أن يعالج الغضب عن طريق الرياضة وتكلف الحلم والاحتمال حتى يصبح الحلم والاحتمال خلقا راسخا، ويصبح الغضب خاضعا لسلطان العقل والدين، لا يخرج بصاحبه عن حدود التعقل.

ويقول في ذلك :

«وكل من هذه الأخلاق يفتقر في علاجه إلى رياضة وتحمل مشقة، وحاصل رياضتها يرجع إلى معرفة غوائلها لترغب النفس عنها، وتنفر عن قبحها، فإذا انمحت عن النفس فقد زكت وتطهرت عن الرذائل، وتخلصت أيضا عن الغضب الذي يتولد منها..».

أخلاقية التربية النفسية عند الغزالى:

والتربية النفسية عند الغزالي تنطلق من منطلق أخلاقي واضح المعالم، يستهدف تزكية النفس وطهارتها عن رذائل الأخلاق ومذموم الأوصاف، وأعتقد أن مفهوم التربية لديه ووسائلها يختلف كل الاختلاف عن مفهوم التربية ووسائلها لدى علماء الفكر التربوي المعاصر، ولعل من أهم أسباب الاختلاف أن غاية التربية عند الغزالي هي تزكية النفس وطهارتها لكي تكون صافية ومجردة عن كل العوائق التي تحول دون انصرافها عن هدفها الأسمى وهو معرفة الله، وهذا الهدف لا تتطلع إليه التربية الحديثة، ولا يعتبر في نظرها من القضايا التي تدخل ضمن اختصاصها، وربما نجد اختلافا واضحا بين منهج الغزالي في التربية النفسية ومناهج علماء التربية في العصر الحديث، الذين يتطلعون إلى تكوين شخصية إنسانية سوية مندمجة في المجتمع، متاسكة في مكوناتها، منسجمة في صفاتها، قادرة على التفاعل مع محيطها، ولهذا فإن علماء النفس عندما يدرسون الشخصية الإنسانية، فإنما يدرسون العوامل التكوينية والنفسية التي تسهم في تحديد معالم الشخصية...

ونستطيع أن نصف التربية النفسية عند الغزالي بأنها تربية أخلاقية، تضع معيارا واحدا للسلوك، وتحمل النفس عليه، لكي تعتاده وتألفه، عن طريق المجاهدة المستمرة ومن الطبيعي أن منهج الغزالي في تربية النفس لا يمكن اغتباره منهجا تربوي ذاتي يتطلع إلى السمو والمثالية.

ولا أسَك أن علماء النفس لا يرتضون بهذا المنهج، وقد يدينون وسائله في قهر النفس وإذلالها، ويعتبرون ذلك من العوامل التي تدفع إلى اضطراب الشخصية وبروز أعراض جسمية ونفسية تؤكد حالة القلق النفسي التي يعيشها الفرد.

ومع هذا.. فإن علماء النفس لا يختلفون في الهدف الذي يتطلع إليه الغزالي، السيطرة على النفس والتحكم في السلوك، ويرون ذلك مظهرا من مظاهر الشخصية السوية، التي تملك القدرة على التضحية ببعض لذاتها الآنية في سبيل هدف أعلى وأسمى...

تربية الأطفال عند الغزالي :

ولا يغفل «الغزالي» أهمية تربية الأطفال، ويعتبر أن الصبي أمانة عند والديه،

وهم مسؤولون عن صيانته عن طريق تأديبه وتهذيبه وتعليمه محاسن الأخلاق، ويحذر «الغزالي» من خطورة تعويد الطفل على التنعم والرفاهية، لئلا يصرف عمره في طلبها..

ويدعو الآباء والأولياء والمربين إلى تعويد الطفل على العادات السليمة التي يعتبرها من الآداب، كعادات الطعام وعادات اللباس والعادات المضرة بالصحة، كما يدعوهم إلى تعليم الطفل آداب المجالس، ويدعو إلى تشجيع الأطفال على ما يصدر عنهم من خلق جميل وفعل محمود، والتغافل عن بعض اخطائهم التي يحرصون على سترها، لئلا يهون عليهم سماع الملامة وركوب القبائح..

ويحذر «الغزالي» من أخطار البيئة، المتمثلة في قرناء السوء، لأن الاختلاط بأولئك القرناء يُعَوِّدُ الطفل عادات السوء، ويطالب «الغزالي» بأن يؤذَن للطفل باللعب الجميل لأن منعه من اللعب يميت قلبه ويبطل ذكاءه وينغص عليه عيشه..

ولا ينسى «الغزالي» أن يشير إلى أهمية التربية الدينية في الطفولة، وضرورة تعليم الأطفال أحكام الشرع، ومكارم الأخلاق والتواضع وكرم النفس..

ويختم الغزالي هذا الفصل الخاص بتربية الأطفال بقوله :

«فإذا كان النشوء صالحا كان هذا الكلام عند البلوغ دافعا مؤثرا ناجعا يثبت في قلبه كما يثبت النقش في الحجر، وان وقع النشو بخلاف ذلك حتى ألف الصبي اللعب والفحش والوقاحة وشره الطعام واللباس والتزين والتفاخر نبا قلبه عن قبول الحق نبوة الحائط عن التراب اليابس.. فإن الصبي بجوهره خلق قابلا للخير والشر جميعا، وإنما أبواه يميلان به إلى أحد الجانبين».

وفي ختام هذه المحاضرة أود أن ألخص أهم آراء الغزالي في تربية النفس بما يلي : أولا : يعتبر الغزالي أن شرف الإنسان وفضيلته، ينطلقان من استعداده لمعرفة الله، وان تلك المعرفة لا تكون إلا عن طريق القلب، وان الغرائز الفطرية خلقت لكي تكون جندا مطيعا للقلب، تنقاد له ولا تتمرد عليه، وان القلوب تعترضها الأمراض، كما تعترض الأبدان، ولذلك فإن من الضروري أن نبحث عن العلة أولا، ثم نبحث عن الدواء ثانيا..

ثانيا : يرى الغزالي أن دواء القلوب يكمن في رياضة النفس ومجاهدتها، وان

الغاية من ذلك معالجة الداء بنقيضه، فقوة الشهوة تعالج بالجوع، وقوة الغضب تعالج بالصبر والتحمل، وآفة اللسان تعالج بالصمت، والبخل يعالج بحمل النفس على الجود، وهكذا يعالج الداء بنقيضه إلى أن تعتدل النفس وتستقيم..

ثالثا : يرى «الغزالي» ان مجاهدة النفس لا يجوز أن تكون منهجا دائما في الحياة، وإنما هي علاج والعلاج يتوقف مع الصحة، وإلا أدى استمرار العلاج إلى فساد النفس والطبع، وهذا مما يخالف أحكام الشرع..

رابعا: يرفض «الغزالي» التطرف، ويرى أن التطرف مرض وسقم في الطبع، وان الاعتدال في الأخلاق دليل صحة النفس، ويؤكد أن المولود يولد معتدلا صحيح الفطرة، ثم يكتسب الرذائل بالاعتياد والتعلم..

خامسا: يطالب «الغزالي» الإنسان بالبحث عن عيوبه، عن طريق الاعتاد على مرب مطلع على خفايا الأمراض، كما يطالبه بأن يعرف عيوب نفسه من أصدقائه وأعدائه وأن ينتفع من نصائحهم، وأن يطالب نفسه بترك ما يكون مذموما من عيوب الناس..

سادسا: يرى «الغزالي» أن الإنسان مطالب بمراقبة نفسه ومحاسبتها على كل ما يصدر عن حواسه من سلوك، لأن عدم المحاسبة يؤدي إلى تكرار المعصية والتعود عليها حتى تصبح خلقا له..

وهذه الآراء التي أوردها «الغزالي» في كتابه «إحياء علوم الدين» تعبر عن منهجية غزالية في التربية النفسية، متميزة المعالم، أخلاقية الخصائص، إسلامية المنطلقات، مثالية الأهداف والغايات، قد نجد صعوبة في فهم بعض معالمها، وقد نتوقف قليلا أو كثيرا، عند بعض ما أورده الغزالي من تصورات وتحليلات، إلا أننا لا نملك إلا أن نقدر كل التقدير عظمة المنهج الغزالي وأصالته وعمقه ومثاليته، وإذا كنا نعجز في بعض الأحيان عن مجاهدة النفس، لضعف في الإرادة، أو لتطلع إلى مطالب نفس، فإننا نشعر في معظم الأحيان أن النفوس التي اعتادت على مجانبة الفضيلة في سلوكها، قد جعلت من العقل البشري سلطانا بلا إرادة، يطبع الحواس البشرية، ويتلمس السبل لتغطية انحرافاتها وأخطائها.

وإذا كنا لا نتطلع مع الغزالي إلى ما يتطلع إليه من المعرفة، فإننا _ على

الأقل _ نتطلع إلى استقامة في النفس، نابعة من قوة الفضيلة في الطبع، لا عن تكلف، فالفضائل هيئة في النفس راسخة لا تقبل التكلف، وإنما عن طموح متجدد إلى الكمال، والكمال مطمح ملح لعظماء الرجال..

أيها السادة:

لقد كان الغزالي قمة فكرية، تطاولت الأعناق للوصول إلى مكانته، وإننا اليوم إذ نتحدث عن جانب عظيم من جوانب فكره، فإننا نعترف بعظمة ما أسهم به من فكر أصيل كان على مر العصور محط إعجاب العلماء والمفكرين..

وأشكر أكاديمية المملكة المغربية التي أتاحت لي الفرصة للتحدث عن علم من أعلام فكرنا الإسلامي، وأشكركم جميعا لحضوركم..

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الانتماء وقضايانا العربية

أحمد صدقي الدجاني

أعرب عن سعادتي بهذا اللقاء، وأحمل لأهلنا في المغرب تحيات أهلهم في المشرق، وأبارك لكم بالعام الهجري الجديد سائلا الله سبحانه أن يوفقنا فيه إلى القيام بواجباتنا تجاه أنفسنا وتجاه العالمين، وأعبر كواحد من أبناء فلسطين عن استشعاري قوة الأواصر التي تربط بين هذا المغرب المرابط وبين فلسطين بقدسها ومقدساتها، وأشكر أكاديمية المملكة المغربية على كريم دعوتها، وأشيد بالدور الذي تقوم به كمنارة للعلم والمعرفة بتوجيه مؤسسها وراعيها الحسن الثاني حفظه الله ورعاه، واستفتح بالذي هو خير.

القضايا التي نجد أنفسنا في مواجهتها ونحن في مطلع القرن الخامس عشر الهجري وعلى مشارف القرن الحادي والعشرين كثيرة ومتنوعة يتصل بعضها بالعالم الذي نعيش فيه مع أمم وحضارات أخرى وقد تحقق التواصل بين أجزائه بصورة لم يعرفها الإنسان من قبل بفعل تورة الإتصال. كما يتصل بعضها الآخر بنا في أوطاننا ومجتمعاتنا. وقد ألحت علينا بعض هذه القضايا بفعل التغير السريع الذي شهده عالمنا منذ الحرب العالمية الثانية وهو يعيش ثورة العلم التقني وتورة التحرير.

⁽ه) ألقيت هده المحاصرة سنة 1985.

كيف نرى عالمنا؟ ما هي صورته وتقسيماته؟ كيف نواجه مشكلاته ونستجيب للتحديات التي تجابهه؟

كيف نحدد انتهاءنا فيه ؟ ما هي هويتنا التي ندخل بها إليه ونحتل موقعنا في ساحته ؟

* * *

إن نظرة على هذا العالم الذي يوصف بأنه متغير ترينا كيف تبرز قضية الانتهاء فيه على عدة صعد، وفي مجتمعات كثيرة.

نراها على صعيد القطر الواحد في صلب موضوع الوحدة الوطنية لشعب تتعدد فيه الأجناس أو الأديان أو المذاهب أو الثقافات.

ونراها على صعيد الوطن القومي في موضوع الوحدة القومية لأنه يضُم مجموعة شعوب فيها ذلك التعدد.

ونراها على صعيد الدائرة الحضارية الواحدة التي تربط عدة أم فيها برباط العقيدة والحضارة في موضوع الوحدة الحضارية بين تلك الأمم.

ونراها على صعيد الدائرة العالمية الواحدة في موضوع التعايش والتعاون والتكافل بين مختلف الأمم والحضارات.

نراها على صعيد الفرد، ونراها على صعيد المجتمع، ونلاحظ ملاحظة بريجنسكي في كتابه «بين عصرين» من أن ثورة الاتصال في عالمنا قوّت الإحساس بالذات والتميز لدى كل مجموعة بشرية مهما صغرت.

ويثور السؤال هل يتحدد الانتاء بالنسبة إلى المجتمع أم بالنسبة إلى الدولة أم بالنسبة إلى القومية أم بالنسبة إلى الدين أو العقيدة أم بالنسبة إلى الحضارة أم بالنسبة إلى العالم ؟ هل يتحدد بالنسبة إلى بعض هذه المحددات أم يتحدد بالنسبة إليها مجتمعة ؟ وما هي الهوية في كل الأحوال ؟

ويلفت النظر أن عصرنا شهد طرح مصطلح «اللامنتمي» وشيوعه ليعبر بشكل أو بآخر عن بروز هذه القضية فيه.

إن قضية الانتاء بارزة اليوم بقوة في أمتنا العربية التي تعيش طور انبعاث

حضاري في هذا العصر. وحين ننظر في أسباب هدا البروز نجدها عدة.

ــ لقد تعرضت أمتا في القرنين الأخيرين لعزو استعماري عربي استهدفت جميع حوالب حياتها. وكان فيه غزو فكري ركز على سلب الهوية فبرزت القضية.

- ــ وتغيرت الخريطة السياسية لوطننا العربي الكبير في هذه الحقبة وأصاب التغير أجراء هامة فيه. وقامت على هده الأجزاء دول حديتة فطرحت مفاهيم الجسية القطرية والسيادة والاستقلالية بمدلولاتها الغربية، وبرزت القضية.
- وحدتت الثورة العلمية التقية، فدخلنا مع أمم أخرى عصرا جديدا، فعلت ثورة الاتصال فيه فعلها على صعيد الاحتكاك والتفاعل الحضاري، واشتد بفعلها نزوع الشعوب إلى الوحدة وإلى التنوع في وقت واحد، فبرزت القضية.

ألح السؤال وسط هذا كله على صعيد الفرد وعلى صعيد المجتمع كيف يكون التوفيق بين الانتاء للموطن والانتاء للوطن الكبير والانتاء للعقيدة والانفتاح على العالم ؟

واضح أن هده القضية تفعل فعلها في حياتنا. وقد أسهم الحلاف الباشب حولها والعموض الذي يحيط بها عند البعض في تفاقم بعض مسكلاتنا. نرى هذا بوضوح في مواحهتنا للعزوة الصهيونية العنصرية، وفي أزمة لبنان التي اشتدت خلال العقد الماضي. وقد لاحظنا كيف دار الحوار في مؤتمر الوفاق اللبناني أول ما دار حول انتاء لبنان وهويته، ونرى هدا بوضوح في علاقات الدول العربية على الصعيد التنائي، وفي معالجتنا لقضية التربية في دولنا، ولقضية التفاعل الحضاري في مجتمعنا.

يلفت النظر أن الخلاف الناشب حول هذه القضية والغموض الذي يحيط سها لا يقتصر على شريحة دون أخرى في دولنا، وإن رأيناه في شريحة المثقفين وشريحة السلطة أشد. ودلك راجع إلى طبيعة القضية وإلى الأسباب التي تفاعلت في تكوينها. ونضرب أمثلة.

ه لقد دار حوار غني حول قضية الانتاء في ندوة « الجامعة العربية الواقع والطموح» التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ىتونس في ربيع 1982. ويومها استخدم بعض المتحدثين مصطلح تعدد الهويات وهو يشير إلى هوية قطرية تسب إلى هذه الدولة أو تلك وأخرى قومية تنسب للعروبة وثالثة دينية إسلامية،

ورأى هذا البعض تصادما قائما بين هذه الهويات. وقد أثار هذا الطرح سؤالاً هو : هل يمكن أن تتعدد الهوية في الذات الواحدة ؟

ه أصدر سمو الأمير الحسن بن طلال كتابه «السعي نحو السلام». وفي هذا الكتاب نقرأ «والفصول الأربعة فيه هي محاولة للإجابة عن الأسئلة التي تعنّ للعرب جميعا وهي من أنا ؟ ولمن أنتمي ؟ وكيف أواجه المستقبل ؟»

ونقرأ «يبدو العربي في العالم الحديث كأنه مخلوق عاجز عن معرفة هويته وسط الأجناس والأمم الأخرى».

ونقرأ «إن العربي اليوم مواطن في كتير من الدول، وكلها حديثة عهد بالنشوء. ولكنه يؤثر أن يتعقب أصوله ونسبه في الماضي إلى الحد الذي يكفيه لإقرار منزلته في القاعدة المشتركة للانتهاءات القبلية، التي تتخطى التخوم السياسية الفاصلة بينه وبين أخوته، وهو يعي عروبته، بقدر ما يجل إسلامه، ويؤدي الواجبات الدينية التي يفرضها عليه». والكتاب يستحق قراءة متأنية.

ه أصدر الأديب الكبير نجيب محفوظ مؤخرا كتابه «أمام العرش» الذي حاور فيه رجال مصر من مينا إلى أنور السادات. ويقف المرء طويلا عند تحديد الكتاب لمن هو المصري ونظرته إلى الانتماء لمصر في هذا الكتاب.

ه وفي مقالة حديثة للفيلسوف العربي زكي نجيب محمود عنوانها «قضية تستحق النظر» عبر الكاتب بصدق عن القلق الذي تثيره قضية «الذات المصرية» عند من يريد لنفسه التيقن والدقة، وذلك بسبب المفاهيم الثلاثة المقترنة بها وهي المصرية والعروبة والإسلام.

والحق أن مناقشات جيلنا اتصلت منذ العقد السادس في الخمسينات من هذا القرن حول هذه القضية في أجزاء مختلفة من وطننا العربي، واحتدمت حتى توصل بعضنا إلى رأي واضح محدد فيها اطمأن إليه.

. . .

ما هو الانتماء؟ وما هي الهوية؟

البحث في القضية يستوجب بداية تحديد المصطلح المستخدم. ونبدأ بالتحديد

اللغوي ونستفتي لسان العرب.

الانتاء لغة هو الانتساب. وفلان ينمي إلى حسب وينتمي إليه. وقد ورد في الحديث الشريف: «انتمى إلى غير مواليه» أي انتسب. وأصل الكلمة الثلاثي هو عمى بمعنى زاد وكثر، وبميته إلى أبيه «عزوته ونسبته» وانتمى هو إليه انتسب. وانتمى فلان إلى فلان إذا ارتفع إليه في النسب. وكل ارتفاع انتاء. والانتاء إلى شيء أو مكان أو شخص أو فكرة أو عقيدة هو الانتساب إليه أو إليها. والنسب كا ورد في التهديب يكون بالآباء، ويكون إلى البلاد، ويكون في الصناعة ويقال انتسب الرجل انتساباً، واستنسب. وهكذا نجد أن الانتساب يكون للقوم وللمكان الموطن وللمهنة.

والهوية من الهو وهي تعني «حقيقة الشيء أو الشخص المطلقة المشتملة على صفاته الجوهرية». وهوية الشيء عند الفارابي هو عينيته وتشخصه وخصوصيته ووجوده المتفرد الذي لا يقع فيه اشتراك.

وننظر في ماهية الانتاء فنجد أن المرء يولد لأبوين من قوم في مكان بعينه، فينتمي إلى القوم وإلى الموطن. وينشأ ويترعرع متكلما لغة قومه متمثلا ثقافتهم، فينتمي إلى دائرة أوسع. ويدين بدينهم أو يهتدي إلى دين فيجمعه هذا الدين بآخرين مؤمنين يعيش معهم في ظل عقيدة واحدة وحضارة واحدة. ويدرك موقعه من العالم فيرتبط بالعالمين.

طبيعي إذن أن ينتمي هذا المرء إلى دائرة وطنية حيث الأهل الأقربون والموطن، وأن ينتمي في الوقت نفسه إلى دائرة قومية تجمع داخلها مجموعة أقطار تسكنها أقوام وشعوب تنتسب إلى أمة واحدة، ثم هو ينتمي إلى دائرة حضارية يغلب عليها دين واحد وتجمع داخلها أمما عاشت في ظل حضارة واحدة. وأخيرا هو ينتمي كإنسان يعيش على ظهر هذا الكوكب إلى الدائرة العالمية التي تضم فيها الأناسي جميعا.

ينسب الواحد منا إلى هذه الدوائر الأربع، فهو مغربي أو فلسطيني أو كويتي... وهو عربي في جميع هذه البلاد، وهو مسلم أو نصراني كتابي ابن للحضارة العربية الإسلامية، وهو إنساني عالمي من العالمين. وواضح هنا أن الانتجاء

في كل دائرة يحمل مدلولا خاصا.

كيف تبدو الصلة بين هذه الدوائر على صعيد الانتاء؟

وكيف تتحدد الهوية التي تمتل الوجود المتفرد ؟

يلفت النظر في الاجتماع الإنساني أن الانتماء إلى الدائرة العالمية يتحقق من حلال هويات تحددت. فالله سبحانه خلق الناس من ذكر وأنثى وجعلهم شعوبا وقبائل ليتعارفوا، وبلبل ألسنتهم فاختلفت وأصبح لكل شعب لغة. فتحديد هوية فرد أو مجتمع تتم قبل ولوج هده الدائرة وبها يكون الولوج. والنزوع إلى الاتصال بالعالمين أصيل وتحقيق التعارف وصولا إلى التعاون غاية إنسانية. وإن نظرة على العلاقات العالمية اليوم ترينا أنها تقوم كما قامت دوما بين حضارات وأمم وشعوب ودول.

إن الانتاء إلى الموطن والقوم عامل أساسي في تحديد الهوية تماما كما أن الانتاء إلى عقيدة عامل أساسي آخر. وبتفاعل هذين العاملين يتضح الوجود المتفرد. وهكذا يتكامل الانتاء إلى المكان وإلى القوم وإلى العقيدة ويتفاعل فيثمر الهوية، على صعيد الفرد وعلى صعيد المجتمع، وتبرز هذه الهوية الشخصية التي تعبر عنها بلغة القوم وثقافة تنسب إليهم وبحضارة يشيدونها.

الحضارة وفق المعادلة التي بسطها مالك بن نبي هي نتاج تفاعل الإنسان مع التراب مع الزمن بدافع من دين يدين به هذا الإنسان. والانتاء إلى هذه الحضارة التي يسهم الفرد أو المجتمع في تسييدها هو تعبير صادق عن الهوية، ومن خلال هذا الانتاء يأخذ التعبير مداه الأوسع. وقد تعددت الحضارات الإنسانية في تاريخنا الإنساني وعبرت عن هويات واضحة، واحتكت وتفاعلت على صعيد الدائرة العالمية.

الحضارة العربية الإسلامية هي إحدى هذه الحضارات. وهي عربية اللسان، وعقيدتها التي وفرت النظرة الكلية هي دين الإسلام. وقد أسهم في تشييدها العرب مع شعوب أخرى دانت بالإسلام. وتمثلت هذه الحضارة حضارات المنطقة التي سبقتها في الظهور، وانفتحت على حضارات العالم القديم.

في ظل هذه الحضارة كانت الهوية واضحة على صعيد الفرد وصعيد المجتمع. وكان لسان حال الفرد فيها وهو يسأل عن نسبه قول ذلك الشاعر :

قد ورثت المجد عن خير أب وأخذت الدين عن خير نبي

وأبوه كسرى ونبيه محمد عَلِيْكُم، واللغة التي يعبر بها عن هويته وانتائه هي العربية لغة تلك الحضارة. ولقد حرص أبو الريحان البيروني على الكتابة بالعربية وهو ليس من أصل عربي وشرح أسباب ذلك في كلمة خالدة له «ديننا والدولة عربيان.... والهجو بالعربية أحب إلي من المدح بالفارسية، وهذا شأن ابن سينا والفارابي وكثيرين آخرين. فالهوية هنا تحددت من خلال القوم والمعتقد، ولغة الحضارة التي تعبر عنها. وحق لحاملها أن يعتز بأبيه من أي قوم كان دونما استعلاء، ويعتز بدينه ويعتز بلغة قرآنه وحضارته.

توافر هذا الوضوح للهوية في وطننا قرونا طويلة. ولم تلبث أن برزت قضية الانتماء والهوية بفعل الأسباب التي ذكرناها.. الغزو الاستعماري الغربي، وتغير الخريطة السياسية وقيام الدول العربية الحديثة، والتغير المتسارع في عالمنا المعاصر.

حدث بفعل هذه المتغيرات أن اصطنع تناقض بين العوامل التي تكون الهوية، وبين دوائر الانتهاء التي تدخل فيها. وقد استجابت أمتنا لتحدي الغزو الاستعماري الأوروبي بالتمسك بعروبتها وإسلامها، وشهد وطننا بروز ظاهرة إحياء روحي وظاهرة إحياء قومي، عبرت حركة اليقظة الحديثة عنهما وقرنت بوضوح بين العروبة والإسلام. ثم برز الحلل في فهم العلاقة بين العروبة والإسلام على صعيد قطاع من حملة الفكرة القومية وعلى صعيد قطاع من دعاة الفكرة الإسلامية. وقد ولدت الفكرة القومية في القرن الماضي بفعل عوامل تفاعلت في تكوينها. ولم يكن ظهور هذه العوامل بدرجة واحدة في مختلف مناطق الوطن العربي، الأمر و لم يكن ظهور هذه العوامل بدرجة واحدة في مختلف مناطق الوطن العربي، الأمر وضوح الدعوة القومية على أشده في بلاد الشام حيث برز تحدي الضعف الداخلي اللدولة العثمانية الحاكمة، وبرز تحدي الاستعمار الغربي والصهيونية كجزء منه وانتشار الحركات القومية في أوروبا وظهور حركة القومية التركية في الدولة العثمانية.

وقد تأثرت الفكرة القومية هناك بالتجارب القومية الأوروبية وموقفها من الدين وتأثرت بوجود عرب لا يدينون بالإسلام. ومهد ذلك كله لبروز الخلل في فهم العلاقة بين العروبة والإسلام.

تمثل هذا الخلل في وضع كل من الفكرتين في مواجهة الأخرى، وهما في الأصل متكاملتان. وبرز خلل آخر حين نشط دعاة الوحدة العربية فعمد بعضهم إلى إبراز الدائرة القومية على حساب الموطن والعقيدة والحضارة، وغالى بعضهم في ذلك. الأمر الذي أثار حمية الوطنيين المعتزين بمواطنهم، وأثار حمية المتدينين المعتزين بعقيدتهم. وكان من أمثلة اصطناع التناقض وضع الانتاء إلى العروبة قبل الانتاء إلى الموطن أو إلى الدين في الذات الواحدة التي انصهرت فيها عوامل الانتاء فأصبحت هويتها جماع ذلك كله.

حين اصطنع هذا التناقص جرت محاولات تلمس دلائل تدل عليه في تاريخنا القديم فرأينا التأكيد على تاريخ المنطقة البعيد السابق للإسلام أو للعروبة الجاهلية والقفز فوق تاريخ الحضارة العربية الإسلامية، لإثبات الانتاء القطري وتغليبه. ورأينا التأكيد على جوانب الاضاءة في هذا التاريخ للرد على دعاة تغليب الانتاء الديني حين يؤكدون على فضل العقيدة وينكرون ما سبقها. ولقد شرح زكي نجيب محمود في مقاله قضية تستحق النظر كيف يعتز المصري المسلم بميراثه الإسلامي، ولكنه يقلق لأن هذا الاعتزاز قد لا ينسجم مع الاعتزاز بالحضارة المصرية القديمة التي شيدها الفرعون الذي ورد في القرآن أربع وسبعون آية عنه، وفي كل آية منها إشارة إلى ضلالة من ضلالاته». وقد يحدث مثل هذا القلق لعربي مسلم حين يقرأ ما ورد في القرآن عن أجداده عرب الجاهلية، إن هو نظر إلى مسلم حين يقرأ ما ورد في القرآن عن أجداده عرب الجاهلية، إن هو نظر إلى الأمر نظرة عصبية. ويقينا فإن هذا القلق يزول في الحالين حين يكون النظر إلى العمل، فالله سبحانه ينعي على المفسدين في الأرض الضالين المضلين في القوم وليس العمل، فالله سبحانه ينعي على المفسدين في الأرض الضالين المضلين في القوم وليس على كل القوم. ولا يشفع لحؤلاء انتسابهم.

حين اصطنع هذا التناقض ثارت في المشرق مسألة مكان الاخوة النصارى من الدائرة الإسلامية، حيث النصراني عربي لا يدين بالإسلام، والحق أن دائرة الحضارة العربية الإسلامية تضم كل الاخوة النصارى العرب الذين أسهموا في بنائها وانتموا إلى ثقافتها وتمسكوا بقيمها وانتسبوا إليها. وثارت أيضا مسألة المسلم غير العربي أصلا، وكيفية النظر إلى انتسابه للدائرة العربية. والحق أن الانتساب هنا تحقق من خلال عروبة اللسان ومعرفة لغة القرآن والإسهام في بناء الحضارة العربية الإسلامية.

الحاجة ملحة اليوم لتكثيف الجهد على صعيد الفكر بغية إعادة الوضوح إلى هويتنا، وإدراك الصلة بين دوائر الانتاء فيها والوفاء بحق كل دائرة. وهي حاجة تلح لمعالجة مشكلات تبرز في العلاقات بين الدول العربية وبينها وبين جيرانها، ومشكلات تبرز في علاقاتنا بالحضارات الأخرى.

لقد حدث أن استشعر هذه الحاجة جيل من مفكرينا حين اشتد الغزو الفكري الذي استهدف سلب الهوية في أجزاء من وطننا ابتليت باستعمار الغربي الاستيطاني. فقام هذا الحيل بمهمته وكان وعي الانتهاء ووضوح الهوية العامل الرئيسي في كسب معركة التحرير.

لنا هما أن نستشهد بما فعله الشيخ عبد الحميد بن باديس وجمعية العلماء. ونقف أمام ذلك البيت السعري الجامع:

شعب الجزائر مسلم 'وإلى العروبة ينتسب

ويقول من عاصر تلك الحقبة وأرخ لها إن ابن باديس آمن بثلاثة لا تعرف التجزئة ولا تكتمل الصورة إلا بها. ولم يهدأ روعه حتى ألحقها ببعضها ووصلها بلحمة لا تنفصم، وهي الجزائر الموطن والعروبة والإسلام. وكان واضحا عند ابن باديس أن العروبة هي اللسان وهي فوق السلالات وهو لم ينكر قط ما أثبته التاريخ من أصل مازيغي للجزائر. وقد حدد الوطن العربي من المحيط الهندي إلى المحيط الأطلسي.

إن وضوح هويتنا بالانتاء إلى دوائر الموطن واللسان والعقيدة والحضارة ينهي أي تناقض مصطنع بين هذه الدوائر، ويعبر عن نظرة علمية للواقع القائم ولا يحاول القفز فوق أية حقيقة فيه. وهو يفسح المجال لبناء وحدة وطنية قوية على صعيد الموطن الواحد تنطلق من الاعتراف بالتنوع والاعتزاز بوجوده وصولا إلى الوحدة. ويحث هذا المفهوم على الولاء للموطن ويغطي المشاعر الوطنية حقها ولكنه لا يقبل التعصب المذموم لها، ولا الانغلاق. وهو يوحي بأن هذا الولاء يتوجب ربط الموطن بالوطن الكبير لأنه يقوى به. وحين يحث هذا المفهوم على الولاء للوطن الكبير ويعطى المشاعر القومية حقها فإنه لا يقبل المساس بروابط أخوة العقيدة،

ولا بالانغلاق عن الدوائر الحضارية. وما أحوحنا إلى أن يتحقق الانسجام بين وطننا العربي الكبير وبين عمقه المتمتل في أوطان أمم أخرى تجمعنا معها الدائرة الحضارية.

إن وضوح الهوية يحقق إنسانية الإنسان، ويمكنه من إطلاق طاقاته من التفكر وممارسة التفكير، فتبرر لديه إرادة الفعل ويحكمه منطق الفعل وتتوافر له القدرة على الفعل. ويثمر ذلك كله تبلور «الذات المستقلة» والتقة بالنفس، والانتاء لهذه الذات فتتجسد الأصالة.

تتميز الذات عن الغير، كما يتميز الأما عن الهو. ولا يمكن للفرد الذي تبلورت ذاته أن يكون قاملا للتبعية، ولا يمكن له أن يكون قاملا للتبعية، ولا يمكن له أن يسب إلا لداته. فهو هو وليس تابع هذا أو تابع ذاك. وما يصدق على الفرد هنا يصدق بصورة أقوى على المجتمع.

تتعامل هذه الذات مع الآخرين تعامل الند، وهي تعرف نفسها منطلقة من نفسها. وما يصدر من أفكار عنها نابع مها. وحين تتعامل مع الآحرين تعبر عن ذاتها وتتواصل معهم من حلال هذه الذات، ولديها الإرادة والقدرة على تعامل الأنداد وتبادل التأثير. وهي في حصن منيع بسبب ما تتصف به من إمكانية فقدانها ذاتيتها. وهي تعتبر أن أكبر سبة تلحق بها هي أن تسب للغير.

إن وضوح الهوية هو ما يميز كل نهضة حدتت، نراه ... بوضوح ... عند إنسان النهضة والأمثلة كثيرة. والعكس صحيح أيضا فأولئك الذين سلبت هويتهم ذوات تابعة تفتقد الأصالة وتدور في فلك الآخرين، ولا تنتسب إلا مقترنة بهم. ومس مظاهر تبعيتهم أنهم لا يستطيعون تصور الدات المستقلة والأصالة في الانتاء. وقد وضحت فيهم القابلية للتبعية. وهم يكثرون في فترات الانحطاط وتتجلى فيهم علة التبعية النفسية.

إن هذا المفهوم لهويتنا هو الذي يمكما من الانطلاق إلى حمل رسالة الأخوة والتعاون مع العالمين، والتعامل مع أباء الحضارات الأخرى على مستوى الندية الذي هو الشرط اللازم لنجاح تفاعل الحضارات، والإسهام في صنع حضارة الإنسان في عصرنا.

والآن .. كيف لوضوح هويتنا أن يظهر في معالجتنا قضايا عربية ملحة تشغلنا ؟

لنا أن نعرض قضايا مصيرية ثلاث كل منها له صعيده ومرتبط بهدف بلورة تاريخنا. قضية الصراع العربي الصهيوني على صعيد الغزو الاستعماري لوطننا وهدفنا فيها هو التحرير. وقضية التعامل مع الحضارة الغربية على صعيد التفاعل الحضاري وهدفنا فيها التقدم، وقضية إيجاد الحقائق الوحدوية في وطننا الكبير على صعيد بناء وحدته وهدفنا فيها التوحيد بين يدي تناولنا لقضية الصراع العربي الصهيوني نستحضر عبراً تاريخية ونقول لقد عرفت أمتنا في تاريخها الغزو الأجنبي لوطنها مرات. وفي كل مرة استهدفت الغزوات قلب الوطن فلسطين وبلاد الشام عموما كانت تبرز قضية الهوية والانتاء بوضوح عند استجماع قوى الأمة لطرد الغزاة وتحرير الأرض.

برزت هذه القضية بوضوح إبان الغزو الفرنجي، وفعلت فعلها في الوصول إلى الصحوة التي بدت ملامحها بعد قرن من الحروب المتصلة. ويومها أمكن الانتصار في حطين وحدث التحول في الخط البياني للعزو. وقد لفت النظر أن جل أخوتنا النصارى العرب عبروا عن انتائهم لأمتهم وحضارتهم وعقيدتهم بالاسهام في مواحهة الغزاة الذين ألبسوا غزوتهم ثوبا دييا.

وبرزت القضية بوضوح أيضا إبان الغزو المغولي والتتري، وحين أراد بعض الغزاة التتار ممن كانوا يديون بالإسلام استغلال هذا الانتاء لغرض هيمنتهم، تصدى لهم العز بن عبد السلام موضحا الهوية والانتاء لمن التبس عليه الأمر من العامة، وداعيا إلى مقاتلة الفئة الباغية، وقائلا للناس إن رأيتمويي أقاتل في الجهة الأخرى فقاتلوني. وفعل الوضوح فعله وحدثت الصحوة التي أوصلت إلى صد الغزاة وتحرير الأرض.

دخل الصراع العربي الصهيوني قرنه الثاني، ومر بمراحل عدة شهدت غزوا صهيونيا أوروبيا ومقاومة عربية فلسطيية وحروبا عربية إسرائيلية. ولقد عبرت الغزوة الصهيونية في مسارها على مدى قرن مراحل التسلل والتغلغل والغزو والتوسع. وعلى الرغم من طرح الدول العربية مجتمعة مشروعها للسلام الدي حمل

اسم فاس ومثل ذروة محاولات مختلفة لبلوغ تسوية ما لهذا الصراع، فإن هذه المحاولات جميعا تكسرت على صخرة تشبثت الصهيونية بأهدافها التوسعية، وبممارستها الاستعمار الاستيطاني في الأراضي العربية المحتلة وانتهاجها سياسة عنصرية ضد أهلنا استهدفت سلب هوية جزء منهم في فلسطين المحتلة عام 1948، وتشريد جزء آخر منهم في الضفة والقطاع، وإبادة من تستطيع منهم أينها كانوا.

لقد عبر النضال العربي ضد الغزوة على مدى قرن مراحل عدة، ونضال شعب فلسطين جزء منه ورأس الحربة فيه. ويمكن للنظرة التاريخية الثاقبة أن ترى أنه وصل بداية الصحوة. والصحوة هي حالة تجد الأمة فيها نفسها وقد وعت ذاتيتها بعد أن حددت هويتها، وعرفت عددها على حقيقته بجوانب قوته وضعفه، وصممت على منازلته ووثقت بقدراتها على مقارعته وتحقيق النصر.

تفاعلت عوامل عدة لتصل بنا إلى بداية الصحوة، في مقدمتها تفجر الثورة الفلسطينية تعبيرا عن الانتاء لدائرة الموطن، وبروز عامل العقيدة متفاعلا بعامل الوعي، وتراكم الخبرة. ولعل خير تعبير عن هذه الصحوة هو انتشار روح الاستشهاد. ولنا أن نقف بجلال أمام هذه المقاومة البطولية المتصلة للاحتلال الصهيوني في فلسطين المحتلة وجنوب لبنان.

إن الأيام القادمة تحمل في طياتها نذر هجمة جديدة من التطرف الصهيوني العنصري جعلوا لها عنوانا اسم كاهان وكاخ، ولا يختلف كاهان في جوهره عن رموز الصهيونية العنصرية الأخرى. وأخطار هذه الهجمة تتجاوز الضفة والقطاع إلى أجزاء أخرى من وطننا. ولابد من التصدي لهذه الأخطار بالعمل على مختلف الصعد تعبيرا عن هويتنا وانتائنا. ولابد لروح الاستشهاد أن تأخذ مداها حتى نصل إلى استعادة الحق والسلام العادل.

***** * *

منذ قرنين وقضية التعامل مع الحضارة الغربية مطروحة بيننا. وتفاعل الحضارات خاصية أساسية من خواص الحضارة مستمدة من كيانها الإنساني والاجتماعي. ولهذا التفاعل سلبه ووسائله وجوّه وسننه. وقد حدثت عملية التعامل مع الحضارة الغربية في جو بعيد عن السلم والرضا والحرية، ولم تتوافر له إلى

وقت قريب «الندية» وجاء في وقت كانت الحضارة الغربية فيه تملك قدرة استخدمها الاستعمار الغربي لاحتلال الوطن العربي بالقوة. ولقد برزت مواقف مختلفة إزاء هذا التعامل كما هو الحال دوما عند احتكاك الحضارات وقد فصل الحديث عها دارسو الحصارات وفي مقدمتهم توبني. وهذه المواقف هي موقف الرفض الانكماشي وموقف القبول الانغماسي وموقف الاستجابة الذي يقرن بين الأصالة والمعاصرة.

يلفت النظر أنه على الرعم من غلبة تيار الاستجابة على صعيد الفكر في وطنا العربي، وعلى الرعم مما ظهر من نتائج سلبية لعمليات التغريب فإن هناك على صعيد الممارسة العملية خللا في التعامل ناجماً عن التقليد واستعارة المنجزات الغربية. ويظهر هذا الخلل بصورة خاصة في مجال «التربية» ويتجسد في نظرة عاطفية للفكر الغربي تتراوح بين الإنكار والانبهار عند الانكماشيين والانغماسيين.

لقد أدرك تيار الاستجابة أن هذه النظرة العاطفية مسؤولة عما نعانيه من «انفعال» في تعامل البعض منا مع الحضارة الغربية. وعمد إلى النظرة العقلية فحدد حوهر الحضارة الغربية التي ترعرع فيها الفكر العربي، وهو يتكون من مباعث ُ إيمانية ثلاثة ـــ كما يقول قسطمطين زريق ـــ أولها إيمان بأن العالم الطبيعي هو العالم الحقيقي الدي يجب أن نصرف إليه أذهاننا ونصب فيه جهودنا. وثانيها إيمان بالإنسار بأنه أهم كائن في هذا العالم الطبيعي، بل هو تاجه وغايته. وثالثها إيمان بالعقل. وعرف تيار الاستجابة موقف الفكر الغربي من الحضارات الإنسانية الأخرى، وهو موقف يغلب عليه القول بوحدانية الحضارة الغربية وينكر ما قدمته الحضارات الأخرى. وقد عمد توينبي بخاصة إلى تبين خطأ هذا الموقف الذي فعل فعله في تحديد نظرة الغربي إلى الآخرين وفي سلوكه معهم فتعامل بمقياسين وكال بكيلين. وأحاط تيار الاستجابة بدور هذا الفكر الغربي في العملية الغربية الاستعمارية وممارساتها، فهو قد أوحى بها وأثر في مسارها وتأثر بنتائحها وعمل على تفسيرها وفي كثير من الأحيان على تبريرها. وبرزت فيه تيارات تتحدت عن رسالة الرجل الأبيص سعت إلى فرض المفاهيم الغربية وطرائق الحياة الغربية نقوة على ذوي البشرة السمراء. وواجهت شعوب كثيرة ممارسات غربية في أوطانها تختلف تماماً عن تلك التي تجري في الغرب. وميّز تيار الاستجابة بين تيارات

ومذاهب واتجاهات في هذا الفكر الغربي تتعدد فيه. وتعرف على ما عاناه من أزمات عبرت بمجموعها عن أزمة حادة تعيشها الحضارة الغربية. وقد باتت هذه الأزمة بجلاء بعد تفجر حربين عالميتين، ولم يعد الانشغال بها محصورا بالمفكرين الغربيين بل امتد ليشمل المفكرين عموما وبخاصة بعد أن فشلت عمليات التغريب، حيثًا جرت.

إن وضوح الهوية والانتهاء لجيلنا العربي الجديد سيمكن من تدفق تيار الاستجابة، ومعالجة الخلل القائم على صعيد الممارسة العملية وبخاصة في مجال التربية، والتعامل مع الحضارة الغربية على أساس من الندية وفي جو صحي، بحيث نهم بفعالية في معالجة أزمة القيم التي يعاني منها الغرب وفي بناء حضارة العصر.

* * *

إن وضوح الهوية يعني الوفاء بمتطلبات كل دائرة من دوائر الانتهاء. وهو يفعل فعله من ثم في سعينا لإيجاد الحقائق الوحدوية في وطننا الكبير وفاء بحق الانتهاء للدائرة القومية وبلوغا لهدف التوحيد.

لقد ألح علينا هدف التوحيد منذ أن عانينا من التجزئة. وزاد إلحاحه في عالمنا المعاصر، عالم الكتل الكبيرة والحيتان الضخمة الذي لا مكان فيه للأسماك الصغيرة إلا إذا تكتلت هي الأخرى.

ومر العمل للوحدة في تاريخنا الحديث بمراحل. وانتقل من المرحلة العاطفية التي أكدت على الدعوة للفكرة، إلى مرحلة مباشرة تجارب وحدوية محدودة، إلى مرحلة الإجابة عن سؤال كيف وإيجاد الحقائق الوحدوية. والإجابة عن سؤال كيف تعني توفير ركن الفكر النظري في كيفية التنفيذ، ليربط بين ركن معرفة الواقع وبين ركن التنفيذ.

لنا أن نستحضر مثلا يوضح أثر وضوح الهوية على إيجاد الحقائق الوحدوية. وقد تأملت فيه طويلا أثناء زيارتي للشمال الأوروبي للمشاركة في الحوار مع دول الشمال في أكتوبر 1983.

ما هو مفهوم التعاون القائم بين دول الشمال الخمس فنلندا والسويد والنرويج والدنمرك وايسلندا ؟

جاءت الإجابة عن هذا السؤال في خطاب السيد أولف بالمي رئيس وزراء السويد الذي افتتح فيه الندوة، وفي بحث السيد ايلونيمي الفنلندي. وهي «يتلخص المفهوم الصحيح لمضمون تعاون بلدان الشمال في صورة شبكة تضم مجموعة من الشعوب يجمعها قدر كاف من التشابه بحيث تتشابه تطلعاتها، كا يجمعها في ذات الوقت قدر كاف من الاختلافات بما يسمح بأن تكمل كل منها الأخرى. ويسود ما بين التشابه والاختلاف قدر من التوازن من شأنه أن يترك مجالا لكل شعب منها فيما يتعلق بتطلعاته الخاصة. ولكن تشابه المصالح شديد بحيث يجعل التحقيق الأمثل لتلك التطلعات يأتي عن طريق التعاون».

لم يكن هذا المفهوم سائدا من قبل. فقد سادت في مرحلة سابقة فكرة «الاتحاد» الفوري عند العاطفيين ــ الرومانسيين ــ من دعاة الوحدة، ثم سادت فكرة توحيد الدفاع والأمن. ولم تلق المحاولات الجادة لتحقيق ذلك أي نجاح. وتعرضت هذه الدول إلى أحداث أخذت كلا منها في اتجاه. فقد ضمت فنلندا إلى الامبراطورية الروسية فترة، ثم استقلت في أعقاب الحرب العالمية الأولى وأدركت في كل الأحوال «أنه لا مفر أمامها وسواء رضيت أم لم ترض، من الاعتراف بأن علاقاتها مع روسيا والاتحاد السوفيتي فيما بعد هي مسألة مصيرية». أما الدنمرك فخضعت منذ عام 1864 لقبول حقيقة أنها ترتبط استراتيجيا مع وسط أوروبا، وأن ألمانيا هي جارها بالحدود، وفي ذلك مشكلتها الأمنية الأولى حتى نهاية الحرب العالمية الثانية. أما النرويج التي حققت استقلالها التام عام 1905 وهي دولة بحرية، فقد اهتمت بالتعاون مع جارتها انجلترا. ورأت السويد أن الحجر وهي دولة بحرية، فقد اهتمت بالتعاون مع جارتها انجلترا. ورأت السويد أن الحجر الأساسي في أمنها يكمن أحيانا مع ألمانيا وأحيانا أخرى مع روسيا. وهكذا اختلفت التوجهات الأمنية الاستراتيجية فيما بينها.

على الرغم من هذا الاختلاف قوى الاعتقاد في هذه الدول بأنها تشكل منطقة ثقافية واحدة. وهكذا تركزت مشروعات التعاون في المحل الأول في المجال الثقافي. كما بدأت محاولات التنسيق بين التشريعات. وكان هذا أمرا منطقيا مفهوما على حد قول السيد ايلونيمي «حيث أن تشابه العوامل الثقافية، من اللغة إلى الدين، ومن المؤسسات السياسية والاجتاعية إلى الفكر القومي (الفلسفة العامة)، كان من القوة بحيث كان كل طرف على فهم تام لما يعنيه الطرف الآخر».

لقد تعرضت هذه الدول في النصف الأول من القرن العشرين لأعاصير الحربين العالميتين الأولى والثانية. وانتهى بها الأمر إلى انتهاج كل منها سياسة أمنية خاصة «نظرا لاختلاف مواقعها الجغرافية، ونظرا لتغير تجاربها التاريخية».

وهكذا أصبحت ثلاث منها هي ايسلندا والنرويج والدنمرك أعضاء في حلف الأطلسي. أما السويد فاتبعت سياسة عدم الانضمام للأحلاف في وقت السلم للاحتفاظ بحيادها عند نشوب الحرب. واما فنلندا اتبعت سياسة الحياد مع الالتزام بمنع استخدام أراضيها في الهجوم على الاتحاد السوفيتي. والأمر المشترك الذي حرصت عليه الدول الخمس في هذه السياسات هو «أن تأخذ بعين الاعتبار مصالح زميلاتها بأوسع قدر ممكن طالما لم يتعارض هذا مع اعتبارات السياسة الأمنية للدولة ذاتها».

استطاعت الدول الخمس على الرغم من اختلاف سياساتها الأمنية أن تجد موضوعات هامة تلتقي عليها في سياساتها الخارجية، وبخاصة على صعيد التعاون الدولي. واستطاعت بنجاح كبير أن تطور تعاونها الثقافي لتصل إلى التعاون البرلماني فيقوم مجلس الشمال الذي له طبيعة استشارية قانونيا ولكنها ملزمة واقعيا. ويقوم مجلس وزراء الشمال وإلى جانبه مجموعة لجان تكفل استمرارية التعاون واتساعه.

لقد أثمر هذا التعاون الوصول إلى سوق العمالة الواحد في هذه الدول، حين وقعت جميعها على اتفاقية 1954 تنص على أن أيا من الدول المتعاقدة «لن تتطلب ضرورة الحصول على تصريح عمل من جانب مواطني أية دولة متعاقدة أخرى». وقد احترم هذا البند على الرغم من فترات التنافس الاقتصادي. وأثمر هذا التعاون اتفاقاً خاصا بالضمان الاجتماعي عام 1955 ينص على أن «تطبق بنود هذا الاتفاق بخصوص كافة المزايا الممنوحة بمقتضى التشريعات الاجتماعية السائدة والبنود التالية المعمول بها في كل بلد فيما يختص بالشيخوخة، وتناقص القدرة على العمل، وحالة المرض والحوادث والأمراض المهنية، والبطالة، والحمل، والسجن، وكذلك المزايا الممنوحة للأطفال والناجين والمحتاجين». وهكذا أوجدت الاتفاقيتان ما يمكن الممنوحة الأطفال والناجين والمحتاجين». وهكذا أوجدت الاتفاقيتان ما يمكن فأصبح بإمكان هذا المواطن أن يتنقل ويعمل ويقيم في وطنه الكبير كيفما شاء. ولم تلبث أن قامت السوق المشتركة في هذا «الوطن الكبير» فاستوعبت بين

30 ــ 40% من منتجات الدول الخمس، وربطت هذه الدول بأحدث شبكات الاتصال.

واضح أن هذا التعاون المثمر لم يجعل الدول الخمس متاثلة، فهناك اختلافات قائمة فيما بينها حول سياسات اقتصادية وسياسية وأمنية ولكن حقق التكامل فيما بينها.

لقد فصلنا في عرض هذا المثل لننظر إلى واقعنا العربي ونتفكر فيه، وندرس تجاربنا على طريق التعاون والتوحيد. ولا يغيب عن بالنا أن أوضاع وطننا تختلف عن أوضاع بلاد الشمال. ولا يرد في ذهننا أبدا أن ننقل تجارب الآخرين، وإنما ما يرد هو أن ننطلق من التعرف على تجارب الآخرين للتفكير لأنفسنا بأنفسنا في حل قضايانا، لأن أوراق هذه القضايا بأيدينا نحن.

* * *

وبعد.. فإن المسؤوليات الملقاة على عاتقنا كبيرة. وثقتنا أننا باعمال الفكر في قضايانا وبوضوح هويتنا ودوائر انتمائنا وبوفائنا بحق كل دائرة وقيامنا بواجباتنا سنكون قادرين على متابعة انبعاث أمتنا الحضاري ليأخذ مداه، ونحقق أهداف أمتنا.

Traité sur la Lune de 1979, que s'y applique ce régime et pour que, lorsque sera venu le temps de l'exploitation, celle-ci soit confiée à une organisation internationale inspirée du modèle de l'Autorité des fonds marins.

Son caractère prospectif a pour conséquence que les gestionnaires du patrimoine commun ne sont que des intendants agissant pour le compte de l'humanité et des comptables dont la gestion sera jugée par les générations futures; la communauté internationale est responsable à l'égard de l'humanité de la conservation du patrimoine et de son administration rationnelle et programmée.

Se pose, du même coup, le problème de savoir s'il est possible de donner dès aujourd'hui une représentation aux générations futures. Cette anticipation a été envisagée par certains, convaincus qu'il peut y être pourvu par l'organisation de comités d'experts, futurologues, sociologues, économistes, par l'institution d'une sorte d'ombusman du devenir, avec tout ce que cela évoque d'incertitudes et d'approximations, certes, mais aussi en considérant que l'ampleur des mutations vers lesquelles s'avance l'humanité appelle des guetteurs.

L'humanité est un concept ouvert parce qu'elle est en marche vers un devenir qui durera aussi longtemps qu'elle et à la poursuite duquel tous les systèmes politiques et socioculturels doivent participer, à partir de normes communes qu'ils auront toujours à découvrir ensemble, spécialement pour la gestion du patrimoine commun.

On conçoit que dans cette avancée de l'humanité, les institutions internationales actuelles, menacées par la routine et l'entropie, ne peuvent assumer qu'un rôle modeste si elles ne bénéficient pas d'un effort constant d'auto-réorganisation qui leur permette de répondre aux «bruits», aux turbulences inédites que l'histoire crée à un rythme accéléré. Mais il faudrait, pour y parvenir, que la communauté internationale et, au-delà d'elle-même, l'humanité qui vient, cessent d'être les enjeux de l'affrontement des forces qui se disputent le monde.

D'aucuns pensent qu'il faudrait la prise de conscience d'un péril commun pour assurer cette mutation. Mais qui ne voit qu'il existe à l'intérieur même de l'humanité: l'avenir de l'environnement, de la démographie, du climat, des armements ne sont-ils autant de défis mortels pour elle? Pour les affronter les Etats pourront-ils renoncer à leur comportement naturel qui les situe dans des rapports entre eux, pour converger dans une relation en l'humanité?

L'humanité transtemporelle s'inscrit dans une conception de l'histoirepromesse. A l'inverse de la nation dans les analyses passéistes de Renan, l'humanité est le demain plus encore que l'aujourd'hui. Elle aurait valeur d'éternité si l'histoire ne devait finir.

D'où deux idées:

- les générations présentes ne sont que les gestionnaires du patrimoine commun;
 - elles sont comptables de leur gestion vis-à-vis des générations futures.

La première assertion règle le problème de savoir si les Nations Unies et l'Autorité sont l'incarnation de l'humanité. La réponse ne peut être que négative car elle ne pourrait représenter que la communauté internationale contemporaine; or l'humanité embrasse aussi l'avenir. L'Autorité des fonds marins ou tout autre organe à créer dans d'autres domaines ne sont du ne seront que l'intendant tenu de gérer le patrimoine commun en ayant en vue le monde qui viendra et que les ressources de la zone peuvent contribuer à faire. La Convention de 1982 donne à l'humanité le domaine éminent. D'où, pour l'Autorité, un double devoir de conservation (art.150b) et de programmation.

L'article 145 est consacré à la protection du milieu marin, au respect de l'équilibre écologique. Ceux qui viendront devront trouver le domaine intact.

La programmation exprime la réalité prospective de la notion de patrimoine commun de l'humanité. Elle suppose la sauvegarde de la paix. Pour les fonds marins, le Traité de 1970 se trouve complété par l'article 138 de la Convention.

De façon plus nette encore, le patrimoine est finalisé pour le progrès de la connaissance et le développement des peuples. La recherche scientifique doit être conduite dans l'intérêt de l'humanité. Cette norme dépasse le lit des océans et répond à une visée singulièrement plus vaste du Tiers Monde et de ses stratégies.

Le patrimoine commun a pour eux un grand prix, celui de mettre à l'écart de l'appropriation privative par les grandes puissances des ressources naturelles de l'exploitation desquelles ils entendent profiter. Le patrimoine est comme son titulaire, l'humanité, promis au développement. Non seulement les revenus qu'il doit produire doivent être répartis équitablement et fournir un financement spécifique au développement, mais encore, il protège la vocation des pays pauvres à accéder eux-mêmes à ces ressources naturelles. Cette finalité du concept apparaît nettement à l'égard de l'orbite des satellites géostationnaires et du spectre des fréquences radio-électriques. Si ces pays veillent à écarter de ces ressources la règle du «premier arrivé, premier servi», en imposant le régime du patrimoine commun de l'humanité, c'est bien parce que lui seul garantit la conservation de leurs droits.

Ainsi s'explique aussi leur ténacité pour obtenir, lors de la négociation du

Ainsi, l'idée de patrimoine commun suscite de tout côté une volonté de voir garantir l'égalité des chances des uns et des autres, sans que soit pénalisée la pauvreté ou la richesse.

Pour autant, le droit à la différence ne se trouve pas méconuu. La Convention les voit tous et chacun; c'est dire qu'elle n'introduit entre eux aucune discrimination.

Le principe de la non-discrimination est peut-être le plus important du droit international contemporain car il règle une contradiction apparemment insurmontable, celle de l'égalité et de la différence. La non discrimination permet d'assumer l'une et l'autre, de considérer les peuples dans leur similitude et leur différence. Au nom du principe d'égalité, le droit prend en compte les situations concrètes de disparités pour leur appliquer un régime compensateur. Si tous les Etats étaient identiques, l'égalité n'aurait, aucun sens. La Convention énumère toutes les catégories particulières d'États et montre qu'ils ne sont pas confondus dans une humanité massive et sans visages. Selon l'article 152, l'Autorité évite toute discrimination dans l'exercice de ses pouvoirs. «Néanmoins, elle peut accorder une attention particulière aux Etats en développement et spécialement à ceux d'entre eux qui sont sans littoral et géographiquement désavantagés». L'article 148 évoque les Etats éloignés de la Zone et l'article 152, les Etats côtiers affectés par l'extension des ressources de la Zone au-delà des limites de celle-ci.

Il requiert que compte soit tenu des «intérêts légitimes» de l'Etat côtier. Enfin, l'article 151 prévoit ceux des pays producteurs terrestres des minéraux susceptibles d'être extraits de la Zone.

Tous doivent également participer.

La participation doit être générale. Le patrimoine commun suppose la coopération pour la co-gestion. L'humanité est un concept d'intégration. Il intègre dans un système organisé les divers pays à trois niveaux :

- au plan des institutions. Dès lors que l'on instaure un pouvoir, la démocratie impose cette participation. Elle s'établit au Conseil (art.161), selon une articulation de diverses catégories : celles des consommateurs, des importateurs, des investisseurs, des exportateurs et aménage un régime de prise de décision complexe, pour éviter un possible veto d'une catégorie.
- au plan des activités ouvertes à l'Entreprise, aux Etats et aux entités en relevant selon le système du parallélisme corrigé.
- au plan des profits. Selon l'article 140, 2, «l'Autorité assure le partage équitable, sur une base non discriminatoire, des avantages financiers et autres avantages économiques.... On veut réaliser une totalisation des ressources propres de l'Autorité pour les affecter directement au développement.»

Or celui-ci ne saurait résulter d'une prévision à court terme; il doit se situer dans un vaste mouvement dans le temps.

Etats, excluant les autres, le non admis à une aire territoriale réservée à des privilégiés. L'exigence de capacités techniques répond à une finalité précise, celle de maintenir un club aussi fermé que possible. Au contraire, dans la seconde hypothèse, il s'agit de l'accès non plus au dominium mais à l'usage d'une ressource. En principe tous les Etats y ont une égale vocation, car elle est un élément du patrimoine commun de l'humanité, ce qui exclut l'applicaton de la règle du «premier venu, premier servi»; mais elle constitue une ressource limitée et son utilisation requiert une certaine discipline qui est établie par l'organisation internationale qualifiée, l'U.I.T.

A partir du moment où un Etat éprouve le besoin d'utiliser une telle ressource et acquiert les moyens techniques nécessaires, sa vocation se transforme en un véritable droit d'accès au service et on ne saurait, pour l'en écarter, lui opposer la règle du premier occupant. C'est la raison pour laquelle les pays en développement sont très attachés à rejeter toute idée d'appropriation de la ressource et à affirmer, à travers le concept de patrimoine commun de l'humanité, le droit d'accès au service, au fur et à mesure de l'apparition des besoins. Ainsi s'explique notamment, lors de l'élaboration du Traité sur la Lune de 1979, l'insistance avec laquelle ces pays ont demandé et obtenu que celle-ci soit affectée à l'humanité.

Une autre observation doit être faite pour marquer la différence qui apparaît sur le problème de l'accès à la ressource selon que celle-ci fait déjà l'objet d'un régime international d'exploitation très élaboré ou selon qu'elle relève d'un système moins avancé, encore largement dominé par le principe de liberté d'utilisation. Cette remarque se concrétise si l'on compare l'accès aux fonds marins et l'accès à l'orbite et aux spectres. En ce qui concerne les fonds marins, la garantie d'accès a toujours été réclamée, durant les négociations à la Conférence sur le droit de la mer, par les pays industriels; alors que pour l'orbite et les spectres elle est essentiellement revendiquée par les pays en développement.

L'explication de cette contradiction est simple. Pour les fonds marins internationaux, la convention a mis sur pied un véritable pouvoir superétatique dans lequel elle fait une place importante sinon décisive au groupe des Soixante-dix-sept, qui entend parvenir à un régime d'exploitation placé essentiellement dans les mains de l'Autorité et de l'Entreprise mise à la disposition de celle-ci. Les pays industriels craignent que ce régime d'exploitation évolue, lorsqu'il sera en vigueur, vers le monopole de l'Autorité, et qu'eux-mêmes et leurs entreprises soient en fait écartés des sites miniers.

Au contraire, en ce qui concerne l'orbite et le spectre, on est parti d'un régime de liberté susceptible de favoriser les Etats technologiquement équipés; et la crainte des pays en développement est de se voir écartés de ces ressources, et c'est donc eux qui exigent que soit préservé leur droit d'accès.

134 René-Jean Dupuv

L'humanité est elle-même l'enjeu de la compétition qui oppose les systèmes socio-culturels, les empires, les regroupements de peuples.

Il n'en reste pas moins remarquable qu'au cours de ces affrontements, le thème de la gestion des biens de l'humanité ait connu, spécialement pour les fonds marins, la Lune, le spectre et les orbites, une transcription qui ne manque pas de grandeur puisqu'elle tend rien moins qu'à dégager une idéologie d'une humanité en train de se faire. Ainsi s'est édifié un système culturel qui tend à placer l'humanité d'aujourd'hui sous l'emprise progressive de valeurs d'égalité et celle de demain dans la perspective de sa pérennité.

L'humanité d'aujourd'hui est celle des contemporains répartis dans la communauté internationale. La planète est son seul contour. Elle absorbe tous les peuples, mais elle n'a pas pour vocation de fixer les démunis dans leur condition. La fonction égalitariste du concept de patrimoine commun débouche sur une vision universaliste. Participant de l'idée de la destination universelle des biens, il tend à regrouper l'universalité des peuples pour les faire participer à la gestion du patrimoine commun.

Déclarer la propriété commune, c'est rejeter le modèle Antarctique. Il y a en effet deux formules de mise en commun des espaces : celle, oligarchique, qui a prévalu dans le Continent austral, réservé à un petit nombre d'Etats ayant donné des preuves de leurs capacités technologiques et, par voie de conséquence, financière; celle, démocratique, qui rejette cette exigence d'effectivité pour associer tous les Etats à la propriété commune. (1)

Or la non-appropriation du patrimoine commun se complète du rejet du critère fondé sur les capacités techniques ou financières. Selon l'article 140 de la Convention de 1982 sur le droit de la mer «les activités dans la zone sont menées dans l'intérêt de l'humanité toute entière, indépendamment de la situation géographique des Etats, et compte tenu, particulièrement, des intérêts et besoins des pays en développement...»

On pourrait penser que dans le domaine des radio-communications le régime n'est pas le même puisque ceux qui veulent utiliser le spectre des fréquences doivent remplir une condition de besoin et de capacité technique. Mais cette interprétation serait erronnée : le critère de capacité technique ne s'applique pas du tout de la même manière quand il est requis de ceux qui veulent entrer dans le «club antarctique» et lorsqu'il est question, pour un Etat, de bénéficier de l'usage d'une ressource naturelle limitée. Dans le premier cas, il s'agit de l'accaparement de droits collectifs communs à certains

⁽¹⁾ Certes, le traité de 1959 ne proclame pas la propriété collective des Etats signataires sur l'Antarctique mais il est considéré par le Tiers Monde comme ayant établi en fait une manière d'indivision entre eux et, en tous cas, un régime d'utilisation exclusivement réservé aux treize. Le traité de Cambera de 1980 sur la protection de la faune et de la flore confirme cette vision.

à voir appliquer la notion de patrimoine commun à des ressources dont ils escomptent beaucoup pour leur développement futur : fonds marins, Lune et corps célestes, orbites privilégiées, spectre des fréquences , soit qu'ils en attendent une part des bénéfices d'exploitation, soit même qu'ils espèrent que leur promotion technologique leur permettra de participer à leur utilisation directe. C'est pourquoi les pays en développement conçoivent le patrimoine commun essentiellement dans sa version organisée dont le modèle reste à leurs yeux l'autorité des fonds marins qui crée un pouvoir capable de le gérer dans leur intérêt alors qu'ils trouvent moins d'attrait à l'autre formule, celle du patrimoine commun laissé aux Etats qui le gèrent chacun pour son compte et celui de l'humanité, tel l'environnement ou la faune. Leur souveraineté se prête moins volontiers aux contraintes conventionnelles ou coutumières, alors qu'au contraire ils comptent sur l'Autorité internationale pour mettre en œuvre le lien commun d'une humanité dont ils sont les membres déshérités. Ils espèrent ainsi récupérer l'héritage.

Ce souci se manifeste de deux façons : d'une part retrouver la propriété de leur propres ressources (nationaliser ce qui est chez eux), comme la création de la zone économique exclusive le leur a permis, car pour eux imperium et dominium ne font qu'un. D'autre part, soumettre les grands à une réglementation internationale contraignante (internationaliser leur comportement) pour compenser par plus de justice l'effet de leur puissance. Seule la construction organique du régime du patrimoine commun leur paraît répondre à cette dernière exigence.

On aperçoit immédiatement que derrière les images d'un monde rassemblé que porte le concept, s'affrontent les intérêts des Etats, spécialement ceux des riches et des pauvres. Ainsi se creuse l'écart entre la vision officielle et la réalité compétitive qu'il recouvre. Groupant l'ensemble des humains, elle tend à réconcilier tous les peuples dans la propriété commune d'un domaine, riche en ressources. Le concept de patrimoine commun apparaît ainsi comme fondamentalement harmoniste. De fait, on a dénoncé ce caractère rassurant qui aurait pour effet d'occulter la contradiction et les conflits entre Etats. On a parlé de la «récupération du concept» par les grandes puissances. Il est vrai que derrière le voile rassurant du patrimoine commun, les affrontements se sont affirmés dès le début de la 3ème Conférence sur le droit de la mer et qu'ils se poursuivront au sein des organes de l'Autorité si elle voit le jour. Aussi bien, dès lors qu'on instaure une notion de transcendance, les forces sociales s'efforcent de la capturer : Dieu, l'homme de la Déclaration Universelle, ont été et sont toujours l'objet de ces tentatives de capture. Cela est d'autant plus évident pour les fonds marins internationaux, que l'on a prévu dès le début, de les placer sous une Autorité dotée de pouvoirs superétatiques considérables. Dès lors se pose le problème de savoir qui la contrôlera, les pays industriels qui ont pour eux l'argent et la technologie, ou les pays en développement qui se réclament du nombre et de la légitimité démocratique qu'il confère ?

l'humanité. Mis à part les fonds marins et, comme le prévoit le Traité de 1979 dans une phase ultérieure de son application, la lune et les corps célestes, on en est resté à la formule traditionnelle qui implique un patrimoine commun laissé à la gestion des Etats.

On pourrait être tenté de dire que dans tous ces cas, on en reste au système de la res communis alors que la construction autonome du patrimoine commun appelle un régime plus complexe. Le premier repose essentiellement sur la norme de non-appropriation. Le second complète celle-ci par celle de l'utilisation exclusivement pacifique, l'édification d'une organisation internationale spécifique, l'attribution à celle-ci de pouvoirs de gestion directe du patrimoine sur la double base d'une planification rationnelle de l'exploitation des ressources et d'une répartition équitable des bénéfices.

La distance qui sépare les deux termes de cette distinction paraît trop étendue : autant le second schéma est perfectionné, autant l'image de la res communis reste indécise. On la découvre certes dans l'archéologie du concept. Mais celui-ci ne trouve-t-il pas dans les modèles juridiques actueles des cadres de référence plus étoffés ? On pense irrésistiblement à la théorie du domaine public que Georges Scelle a magistralement transposée dans le droit des gens, spécialement dans le droit de la mer. Les biens qui constituent ce domaine se caractérisent par leur affectation à l'usage direct du public ou au fonctionnement du service public. Ce qui explique l'application à leur égard d'un régime juridique exorbitant du droit commun. On peut fort bien concevoir que les dépendances du domaine public international soient laissées à la gestion des Etats qui, selon la technique du dédoublement fonctionnel, leur appliqueront les règles imposées par l'intérêt général; cependant que d'autres seront confiées à la gestion d'un service public international.

Cette interprétation est certainement concevable, mais elle ne répond pas à la genèse ni même à la portée réelle du concept de patrimoine commun de l'humanité. Outre qu'il est toujours délicat de transposer dans le droit international une théorie du droit interne, celle du domaine public a des origines très françaises et surtout une connotation laïque alors que le patrimoine commun repose sur une valeur mystique et, plus précisément messianique.

L'humanité n'est pas seulement faite des contemporains. Elle se pense au-delà des vivants et porte dans ses flancs ceux qui viendront dans les âges futurs. Il est remarquable, qu'en consacrant son existence juridique. le droit l'ait vue comme une donnée en train de se faire. Voilà pourquoi, si tous ceux qui composent l'humanité ont intérêt à affronter au mieux les questions que lui posent le présent et l'avenir, ceux des peuples qui souffrent des temps actuels et attendent de demain la fin de leur misère et les promotions du développement, mettent leurs espoirs dans la signification prospective du patrimoine commun. Ainsi s'explique l'attachement des pays du Tiers Monde

Réflexions sur le patrimoine commun de l'humanité (*)

René-Jean Dupuy

Pour l'humanité, l'avoir aura été la condition de l'être. Elle aura fait sa véritable entrée dans le droit comme sujet actif avec l'accession à la propriété. Ce n'est pourtant pas une promotion confortable évoquant l'image d'une humanité se rassemblant et s'installant dans ses richesses. Tout au contraire, c'est avec la prise de conscience de sa vulnérabilité qu'elle s'est affirmée dans l'avoir. Nous n'en sommes plus à penser, comme Valéry, à la mort des civilisations, lesquelles se succédaient au long d'une histoire qui semblait indéfinie. Nous savons désormais que l'humanité elle-même est mortelle. C'est pourquoi elle doit prendre la maîtrise des espaces, des ressources et des équilibres écologiques et culturels dont dépend sa survie. Le concept de patrimoine commun de l'humanité est le défi lancé par elle à sa mortalité. Ainsi s'explique la construction juridique d'un concept à première vue ésotérique. Comment le droit international qui ne connaît qu'un acteur véritable, rassurant pour le juriste et inquiétant pour l'avenir du monde, l'Etat, pouvait-il accueillir un nouveau sujet, alors que le terme d'humanité semble donner un timbre plus philosophique, voire poétique que juridique? On s'est interrogé sur la forme que l'humanité pouvait prendre pour être titulaire de droit et on a parfois cru pouvoir répondre que les Nations Unies, organisation à vocation universelle, pouvaient agir au nom de l'humanité. Certes d'aucuns ont objecté qu'étant un système strictement interétatique, elle était mal venue de prétendre représenter des peuples et des individus, mais d'autres ont répondu que les gouvernements ont cette double prétention et que, faute de pouvoir établir une structure fédérale au plan mondial, force était de considérer que le plus simple était de le supposer. Cette supposition a paru s'imposer à propos des fonds marins pour lesquels la Convention de 1982 a prévu une institution de type superétatique, l'Autorité qui agit pour le compte de l'humanité toute entière. Mais le patrimoine commun de l'humanité est d'une grande diversité. Il couvre aussi l'espace extraatmosphérique et les corps célestes, le spectre des fréquences radio-électriques, les orbites privilégiées, l'héritage culturel, archéologique et artistique, l'environnement, d'autres domaines encore. Or, l'admission de cette notion dans le droit international ne s'est pas doublée du placement de tous ces espaces et ressources sous l'autorité d'un organe international représentant

^(*) Conférence donnée en 1987.

condition d'homme et oublie tout le reste».

Je crois fermement qu'étant donné sa raison et son intelligence, l'homme pourra trouver les solutions aux problèmes qui l'assiègent, comme conséquence de l'usage indu et injuste de la science et de la technologie. Mais la recherche intense et prioritaire que ceci implique ne peut être bénéfique sans le concours de mesures politiques, sociales, économiques qui règlent, limitent et modulent l'utilisation sans frein des nouvelles connaissances.

REFERENCES

- Banque Mondiale, 1986, Rapport sur le Développement Mondial, Washington, D.C.
- Bedjaoui, M., 1979, Vers un Nouvel Ordre Economique International, UNESCO. Paris.
- Bunge, M., 1980, Ciencia y Desarrollo, Ediciones Siglo Veinte, Buenos Aires, 1980.
- Clarke, R., 1973, «The Pressing Need for Alternative Technology». Impact of Science on Society 23: 257-271.
- Courrier de l'UNESCO; UNESCO, 1986, Août, p.24.
- Crabbé, P., 1983 «A New Challenge for the University». Interciencia, 8 (5): 279-283.
- Herrera, A. O., 1973 «La Creación de Tecnología como Expresión Cultural», Comercio Exterior (México), 23: 991-998,
- Leger Sivard, R., 1982, World Military and Social Expenditures. World Priorities, Lessburg, Virginia.
- Merton, R.K., 1968 «Science and Democratic Social Structure» Social Theory and Social Structure, The Free Press, New York, pp.604-615.
- Norman, C., 1981, The Impact of Microelectronic on Employment and the Global Economy», Interciencia, 6: 388-394.
- Polanyi, E., 1969, (Troisième Edition) Personal Knowledge, Routledge and Kegan Paul, Londres.
- Roche, M., 1975, Descubriendo a Prometeo, Monte Avila Editores, Caracas, Venezuela.
- Roche, M., 1983, «Science Transfer and Technology Transfer: Comments on Two Venezuelan Cases», Science of Science, 4 (12) 3: 343-356.
- Veblen T., 1972, «The Place of Science in Modern Civilization, A.J. Sociol.
 2:586-609. Réimprimé dans Sociology of Science, Penguin, Londres, p.325.
- UNESCO, 1985, Annuaire Statistique, Paris.

science et en technologie de ceux-ci. Elle attribue la faute de ce retard à «d'autres» et paralyse l'initiative. Des pays pauvres, comme l'Inde et le Brésil, ont pu, grâce à des efforts endogènes, surmonter en partie leur retard scientifique et technologique. Et il est nécessaire que les pays sous-développés sachent qu'il existe pour eux une marge de manœuvre qui leur permet, sans tomber dans le désespoir, et sans choir d'autre part dans une dépendance totalitaire, qui serait encore pire que celle qui les opprime, de développer jusqu'à un certain point leur système de recherche scientifique et technologie, par exemple le Maroc et le Venezuela.

Dans cette discussion des relations entre la science et le développement, j'ai essayé de m'éloigner d'un triomphalisme facile et naif aussi bien que d'un défaitisme pessimiste. J'ai voulu démontrer brièvement que la question était complexe et qu'elle impliquait de multiples rouages économiques, politiques et sociologiques aussi bien que scientifiques et technologiques.

Sans vouloir tomber dans la naïveté, je crois fermement, comme vieux positiviste que je suis, en la bonté de l'esprit scientifique. Je crois encore en ces vertus de la science, exposées il y a longtemps par Robert K.Merton (1968), d'universalisme, communalisme, désintérêt et scepticisme organisé. Il est vrai qu'on les viole souvent, mais elle n'existent pas moins en tant que normes et elles doivent guider nos pas. Dans la «République de la Science», les vérités fondamentales sont l'apanage de chacun. Il est indispensable d'y maintenir une attitude ouverte et de partager les connaissances avec les autres. Le guide du comportement doit être le bien-être de notre frère l'homme et notre sœur la remme, sans aucun intérêt égoiste qui ne puisse être la satisfaction qu'apporte la reconnaissance générale de notre œuvre. Et rien ne se doit affirmer qui ne soit appuyé par ce que l'on appelle l'«évidence», obtenue d'une façon objective. Je sais fort bien que ce point de vue est aujourd'hui attaqué par beaucoup, par ceux qui voient dans le monde scientifique un microcosme d'envies, d'intérêts et d'égoisme. Mais j'ai vécu suffisamment avec des communautés scientifiques pour savoir que, au moins dans leurs actes professionnels, s'imposent la tolérance et la compréhension, la générosité et l'altruisme, et le désir de partager les idées et les biens. Il se peut qu'un monde où arrive à exister cet ethos scientifique et dans lequel, comme écrivait Teilhard de Chardin. «C'est pour être et connaître plutôt que pour avoir et pour posséder que l'homme donnera sa vie», (je cite par cœur), ait une espérance de vie qui s'étende au-delà de la folle course aux armements, et de la poursuite égoïste du pouvoir et des biens de cette terre. En tous cas, comme le déclaraient, dans leur fameux manifeste de 1955, Russell et Einstein : «A cette occasion, ne parlons pas comme membres de ce pays ou de celui-là, de ce continent ou de cette croyance, sinon comme êtres humains, comme membres de l'espèce humaine, dont la survivance est en doute. Le monde est plein de conflits; et, au dessus de tous les conflits mineurs, nous sommes en présence de la lutte titanique entre communisme et anticommunisme... En tant qu'êtres humains, nous faisons appel à l'être humain : qu'il se souvienne de sa garder sa diversité et nos artistes ne devraient pas se contenter de peindre ou de sculpter comme on le fait à New York ou à Paris. Tout en restant ouverts aux courants universels, ils devraient insuffler dans leurs œuvres l'esprit de leurs identités nationales. Quant à la technologie, elle devrait être farouchement nationale et modeler ses produits sur une manière de vivre et des modes de penser qui sont propres aux cultures, plutôt qu'adopter celles qui leur sont transmises par les compagnies multinationales.

Un des droits dont il est fait mention dans la Déclaration des Droits de l'Homme de 1948 est celui de «participer au progrès scientifique et aux bénéfices qui en résultent». Mais rien n'est plus mal distribué que ce droit. Vingt pour cent des pays de la terre produisent 94% des nouvelles connaissances scientifiques et technologiques, et 6% seulement de celles-ci correspondent au Tiers Monde (Unesco, 1985).

En fait, l'écart qui sépare le «Nord» du «Sud» dans ce sens est surprenant et scandaleux. Walter Rostow, suivi par beaucoup dans les pays industrialisés, l'attribue à un simple déphasage. Les pays actuellement industrialisés auraient commencé plus tôt leur progrès scientifique et son application. Il s'agirait simplement d'une question de temps avant que les autres - ceux du Tiers Monde - ne «décollent» et «comblent la brèche» entre eux et les pays développés.

Une autre vision des faits considère que le sous-développement est dû à la structure même de la société actuelle. Il y aurait des pays dominants - ou «impérialistes» si l'on veut,- et d'autres dominés, dépendants, et chez qui le développement affronte des obstacles insurmontables, à moins d'un changement radical et de l'établissement d'un «nouvel ordre économique internationl» (Bedjaoui, 1979).

Les idées de Rostow aussi bien que celles de la «théorie de la dépendance» que je ne fais qu'ébaucher doivent se compléter mutuellement. Rostow présente une vue naive et optimiste des choses où il n'est pas fait état de la complexité des faits. Il oublie, par exemple, que la population des pays du Tiers Monde, qui constitue plus des trois quarts de celle du monde recoit seulement 6,5% du revenu. Et que le revenu par habitant des pays sous-développés est dix-huit fois moindre que celui des pays développés considérés dans leur ensemble. Et, s'il est vrai que le Tiers Monde possède 80% des matières premières, la proportion qui lui correspond dans la production globale est de moins de 7%. Dans le Tiers Monde, il y aurait 250 millions d'êtres humains qui vivent dans des bidonvilles, 300 millions de chômeurs permanents et 3.550 millions d'analphabètes. 700 millions y souffriraient de dénutrition grave et 1.200 millions n'auraient pas accès à l'eau potable et à l'hygiène la plus élémentaire (Bedjaoui, 1979). Dans ces conditions, il est difficile, sinon impossible, de «décoller» et de cultiver la science. Primum vivere, deinde philosophare!

La théorie de la dépendance, néanmoins, donne trop d'importance aux facteurs extérieurs aux pays sous-développés pour expliquer le retard en

d'étudier scientifiquement le problème pour pouvoir le corriger. Mais de toute façon, je pense que la contamination de l'environnement constitue une violation d'un droit humain.

L'application de la science a conduit aux contacts multipliés entre cultures, une bonne chose, mais d'un autre côté elle produit une fastidieuse uniformité dans les façons de vivre et une destruction des coutumes ancestrales qui ont leurs valeurs humaine et culturelle. Le scientifique argentin, Jorge Sábato disait toujours, de son vivant, que le but du développement pour les nations hispano-américaines était d'acquérir la technologie sans abandonner la sieste! Il s'agit là en vérité d'une entreprise quasiment chimérique, étant donné les retombées culturelles de la technologie, dont nous avons déjà fait mention. La technologie est l'art d'utiliser la connaissance, soit empirique, soit scientifique, pour modifier le monde externe, selon - ainsi, du moins l'espère-t-on les besoins explicites ou implicites de la société. En tant qu'elle a ses origines dans des idées, et en tant qu'elle reflète ces idées, la technologie fait partie de la culture. D'autre part, en tant qu'elle influence la production et ses modes, elle fait partie de la civilisation matérielle et de l'ainsi nommée base. En fait, elle constitue un pont entre les deux éléments : la base et la superstructure. En créant de nouveaux produits, elle transforme l'environnement matériel et social. Mais, dans le cours de ces changements, l'homme lui-même se transforme, et, en sus, les produits de sa technologie lui confèrent de nouvelles attitudes, de nouvelles façons de considérer la vie. Dans une société caractérisée, comme l'a pensé Polanyi (1969) par la croissance innovative, la technologie -ainsi que, naturellement, la science- deviennent les sources centrales de la culture. «L'industrie.. est le trait caractéristique de la culture moderne de même que la prouesse et l'hommage féodaux étaient les traits caractéristiques d'une culture antérieure.» (Veblen, 1972). «On peut toujours trouver les valeurs et les idées d'une technologie dans la société qui l'a inventée.» (Clarke, 1973). Le Tiers Monde «lorsqu'il importe ou copie des technologies sans discrimination importe de la culture, des habitudes, des attitudes, des valeurs etc». (Herrera, 1973). En fait, dans les pays sous-développés, nous sommes entourés de nouveaux objets, de nouveaux processus qui n'ont en général pas été le produit de notre génie inventif - ou les résultats finaux matériels de notre culture (Roche, 1975, p.35). Parce qu'ils sont demeurés dépendants en grande partie de la créativité étrangère pour les techniques qu'ils utilisent, leur talent pour la scienne et la technologie est resté latent et endormi, sans usage et sous-développé.

L'informatique nous inonde de renseignements sur tout et sur tous, mais elle envahit notre vie privée et favorise le contrôle de l'homme par l'homme. Elle a détruit beaucoup de superstitions mais a conduit à ce que l'art et la science que l'on pratique et la technologie que l'on applique soient partout les mêmes. Cela n'a rien d'inquiétant au fond, quand il s'agit de la science fondamentale, qui est universelle par nature, bien qu'il faille se garder d'autre part de succomber à des «modes» régies par les pays-centre. Mais l'art devrait

nécessairement au contrôle spontané de la population. Facile à dire, mais pas à faire!

Comme il a déjà été dit, l'augmentation de la productivité des récoltes a permis de pallier à beaucoup de famines. Mais les bénéfices économiques de cette «révolution verte» sont mal distribués, le pouvoir de production et d'achat l'étant aussi.

On parle beaucoup de la révolution microélectronique, qui est sans doute l'une des conquêtes les plus magnifiques de l'esprit humain. L'Académie des Sciences des Etats-Unis assure que «l'ère moderne de l'électronique a introduit une seconde révolution industrielle... dont l'impact sur la société pourrait bien être plus grand que celle de la première révolution industrielle» (Norman, 1981). On peut aujourd'hui placer sur un seul chip, de quelques millimètres carrés, un équipement qui, il y a vingt ans, aurait rempli une chambre entière... Plus de 4 milliards de dollars sont investis dans l'industrie de calculateurs, montres électroniques, jeux et autres produits, tout ceci avec une production à prix réduits (Norman, 1981).

Une telle révolution mène à l'augmentation de la productivité et l'efficacité de beaucoup d'industries et à la redistribution du marché du travail. Mais, d'un autre côté, elle conduit à ce qu'on appelle en anglais «jobless growth» - une croissance sans la création de nouveaux emplois. Colin Norman fait mention d'une entreprise anglaise qui, avec une force de travail de 95 personnes, peut maintenant, grâce à l'automatisation, produire ce qui avant nécessitait 435 personnes. Dans ce sens aussi, le Tiers Monde sera le plus affecté, de deux façons : d'abord, l'automatisation dans les pays avancés mènera à l'érosion de l'avantage comparatif des pays sous-développés avec leurs bas salaires et augmentera l'énorme différence en richesse entre les pays industrialisés et ceux qui ne le sont pas.

Il ne s'agit pas, naturellement, d'un problème nouveau puisqu'il se fit jour, par exemple, pendant le XIXème siècle avec les métiers à tisser. Tous se souviendront des luddistes en Angleterre, qui se mirent à détruire les machines qui leur enlevaient le travail. Mais le problème est maintenant d'un autre acabit et il sera nécessaire, pour le résoudre, de réglementer d'une façon ou d'une autre l'automatisation.. et, pour le Tiers Monde, de donner une priorité maximale à la recherche et au développement en microélectronique.

Un droit dont il n'est pas fait mention dans la Déclaration Universelle des Droits de l'Homme du 10 Décembre 1948 est celui du droit à l'air et à l'eau purs. Nous savons tous que, comme conséquence du développement industriel et de l'automobile, produits bâtards de la science et de son application, l'air de nos cités principales est contaminé par des émanations gazeuses et le pH de l'eau de beaucoup de rivières est adversement modifié par les «pluies acides». Je ne veux pas exagérer les choses, puisque, en dépit de tout, l'espérance de vie a augmenté et les maladies respiratoires ne sont pas plus nombreuses dans les villes affectées. En sus, je ne crois pas qu'il existe d'autre alternative que celle

diriger vers le «développement». La formation du personnel militaire dans les seuls Etats-Unis coûte deux fois plus que tout le budget d'éducation des 300 millions d'écoliers en Asie du Sud (Leger Sivard, 1982). Avec un inventaire d'armes nucléaires qui a une puissance destructrice de plus d'un million de fois celui de la bombe d'Hiroshima, qui a tué d'un seul coup quelques 100.000 êtres humains, les deux superpuissances emploient à peu près 100 millions de dollars par jour pour leur seul arsenal atomique (Leger Sivard, 1982). L'effet de tous ces chiffres, trop répétés peut-être, sur l'esprit de l'homme, s'est émoussé, mais il faut les réitérer sans cesse, car il s'agit d'un véritable scandale qui élève des doutes sur la science et la technologie. L'écrivain américain Kurt Vonnegut l'a dit d'une façon laconique dans Palm Sunday: «J'ai commencé à avoir des doutes sur la Vérité après qu'elle eût été jetée sur Hiroshima!».

Le Tiers Monde n'échappe pas à la course des armements, avec, du reste, une perspective dépendantiste. Le coût des exportations d'armes aux pays qui le composent à partir des pays «développés» était de 21 milliards de dollars en 1978 et a augmenté sans doute depuis. L'Argentine et le Brésil sont devenus des exportateurs d'armes. Dans mon propre pays, Le Venezuela, un pays pacifique, le Gouvernement a acheté récemment 24 avions modèle F-16, dont le coût unitaire -25 millions de dollars- équivaut au budget annuel de l'Organisation Mondiale de la Santé pour la recherche sur les maladies tropicales qui affectent des millions d'êtres humains. La recherche la plus «pure» n'échappe pas aux impératifs guerriers. C'est ainsi que le Département Américain de la Défense a proposé d'augmenter son budget annuel dédié à la recherche de base jusqu'à la somme de 723 millions de dollars, dont 328 iraient aux universités. Le Département de la Défense n'est pas une institution culturelle ni philanthropique et son appui à la science de base (en général orientée, naturellement) n'est que le signe d'une croyance, très justifiée sans doute, que la science la plus pure peut mener aux applications les plus pratiques. Si je fais mention ici des Etats Unis, c'est que chez eux tout est clair. Mais fort probablement le même commentaire pourrait se faire au sujet de l'Union Soviétique qui, comme chacun sait, ne reste pas en arrière.

Parlons maintenant de certains «effets pervers», non voulus, du développement mû par la science.

La diminution de la mortalité, particulièrement de celle due aux maladies infectieuses, a conduit à une explosion démographique, conséquence, entre autres, du sous-développement qui menace de mener les pays pauvres à une situation d'angoisse et de crise. Ceci, combiné avec la migration rurale urbaine, mène à la constitution de villes monstrueuses où une foule se presse pour chercher les biens technologiques et économiques. Tel est le cas, par exemple, de Mexico qui doit arriver à quelques 32 millions d'habitants pour l'an 2000, ou de Sao Paulo où l'on attend 28 millions pour cette date. La vraie solution du problème n'est naturellement pas de limiter l'accès aux bienfaits de la médecine et de la santé publique, mais de faire en sorte qu'un développement harmonieux et égalitaire se fasse jour, qui mènerait

124 Marcel Roche

exemples bien connus, je cite les travaux de Norman Borlaug au Mexique et ceux de l'Institut du Riz dans les Philippines qui ont conduit à ce qu'il est commun d'appeler la «Révolution Verte» et ont permis à des grands pays sous-développés comme l'Inde d'éliminer les famines dont ils souffraient périodiquement auparavant.

Et beaucoup de pays du Tiers Monde se sont occupés avec succès de problèmes qui leur sont propres. Le Centre National de Physiologie et d'Ecologie des Insectes (ICIPE) au Kenya travaille sur des nouveaux insecticides contre les plaies tropicales. L'Organisation Mondiale de la Santé maintient un programme actif de recherche sur des maladies tropicales qui affectent des millions de personnes. La recherche d'un vaccin contre le paludisme, au moyen de manipulation génétique, se poursuit. L'UNESCO, à travers l'Organisation Internationale pour les Sciences Chimiques pour le Développement (OICE) a commencé au Brésil, en Bulgarie, en Angleterre, dans les Indes, en Iran, au Mexique, à Singapour et en Thailande un programme de synthèse et d'études pour le traitement de maladies tropicales. Au Venezuela et dans d'autres pays, des progrès évidents ont été accomplis dans l'élaboration d'un vaccin contre la lèpre. Comme l'écrit Pierre Crabbé «A aucun moment de l'histoire de l'homme, celui-ci n'a été confronté à tant de problèmes qui exigent des solutions intellectuelles et techniques». (Crabbé, 1983).

Enfin, l'éloge de la science et de la technologie pour le développement n'est plus à faire, surtout devant ce public, et les exemples foisonnent.

Mais les choses ne sont pas si simples que cela. La science et, plus directement, la technologie sont une arme à double tranchant, qu'il faut manier avec précaution et sagesse si l'on veut en utiliser les bénéfices et en éviter les excès. Excès parfois non voulus (il s'agit alors de ce que Raymond Boudon appelle «effets pervers») et parfois voulus par les scientifiques et les technologues eux-mêmes.

Parmi ces derniers, le principal coupable est la recherche destinée à l'armement. Il est dit que 50 % de tous les chercheurs scientifiques et technologiques dans le monde s'occupent de recherche de guerre ou, comme on dit pieusement, de «défense». On estime le coût mondial de la fabrication d'armements à quelques 800 milliards de dollars U.S. par an, plus ou moins un million et demi par minute.

Pratiquement toutes les nations de la terre - avec l'exception plus qu'honorable de Costa Rica - sont en train de s'armer jusqu'aux dents et dirigent les «bénéfices» du «progrès» vers les armes de la guerre. Il en a toujours été ainsi, mais la dimension du phénomène a changé radicalement et maintenant l'humanité, grâce à la science et à la technologie, possède les moyens -concentrés principalement mais pas exclusivement par les deux superpuissances- de se détruire elle-même.

Vers la «défense» s'approprient des sommes inconcevables, qui devraient se

vers des secteurs pratiques, celle-ci mène souvent à des résultats utilisables. Ceci est l'argument fréquemment préconisé par les scientifiques eux-mêmes, surtout par les scientifiques de base, d'une manière un peu démagogique, afin de justifier leurs études «désintéressées». Mais cet argument, en plus de créer des expectatives indues, est facilement réfutable; on peut d'ailleurs répondre qu'il existe de par le monde un fonds de connaissances qui n'attend que d'être appliqué et dont le transfert est possible, avec tout son cortège de brevets, de dépendance et d'autres composés socio-économiques. Par contre les arguments de la beauté culturelle de la science de base et de son effet enrichissant et multiplicateur sur la technologie sont irréfutables.

La technologie, de son côté, existait bien avant la science, en tous cas dans le sens moderne de ce dernier mot. C'est ainsi que l'on parle de l'âge de pierre, de fer et de bronze pour désigner des époques de l'évolution humaine. Mais dans les trois ou quatre derniers siècles, la technologie devient de plus en plus la fille de la science- théorique et expérimentale- de telle façon qu'il est maintenant de plus en plus difficile de les distinguer et d'en délier l'écheveau.

Mais poussons un peu plus loin la définition de développement. Il s'agit d'un processus qui tend à réaliser les potentialités humaines -non seulement à travers la croissance économique, mais encore d'une façon intégrale -le perfectionnement matériel global et l'amélioration éducative et culturelle (Bunge, 1980). Je ne conçois pas de développement qui ne mène pas à un épanouissement de toute la potentialité de la personnalité humaine, non plus que de développement qui ne s'adresse qu'à une partie des nations ou des individus dans celles-ci, ni finalement qui puisse détruire ou diminuer l'homme et qui ne respecte pas ses droits.

Jusqu'à quel point la science -et la technologie- peuvent-elles contribuer au développement ? Jusqu'à quel point l'ont-elles fait ?

Beaucoup de réussites s'inscrivent du côté positif. Et tout d'abord l'augmentation généralisée de l'espérance de vie. D'une vie qui est la seule, à mon avis, dont nous puissions être sûrs de l'existence. Tous les pays ont vu croître de 1970 à 1983 leur espérance de vie à la naissance (deux seules exceptions: la Bulgarie et la Hongrie qui sont restées au taux respectable de 70 ans). Il est vrai que l'espérance de vie des pays sous-développés reste en général basse, aux environs de 50 ans, comparée avec les pays industrialisés, dont l'espérance de vie est le plus souvent supérieure à 70 ans (par exemple: Japon 77 ans, Pays-Bas 76 ans, Canada 75 ans, Etats-Unis 75 ans, etc.). Mais un bon nombre de pays sous-développés, en particulier en Amérique Latine, ont des statistiques qui ressemblent à celles des pays «avancés» (par exemple Costa Rica 74 ans, Uruguay 73 ans, Cuba 73 ans, Argentine 70 ans, Venezuela 68 ans) (Atlas Banque Mondiale, Washington, 1986).

Le droit de l'homme et de la femme à une alimentation suffisante a été favorisé par la science. La productivité des récoltes et de l'élevage a augmenté un peu partout grâce aux recherches, en particulier génétiques. Comme

122 Marcel Roche

«Les Nations-Unies favoriseront : a) le relèvement des niveaux de vie, le plein emploi et des conditions de progrès et de développement dans l'ordre économique et social...».

Mais, parlant en termes scholastico-aristotéliens, progrès impliquait une «cause finale», à laquelle on ne croif plus guère, et développement une conversion du potentiel en actuel, un peu comme l'embryon croît et se diversifie, ou la plaque photographique exposée se développe sous l'effet de produits chimiques.

Il s'agissait donc d'un processus de croissance et sans doute de perfectionnement au moyen duquel les peuples et les individus arriveraient à un niveau supérieur, souvent par l'instrument de la science et de la technologie. Mais lorsque l'on parle de science, il faut se poser les questions «pourquoi et pour qui ?». Et pour y répondre, besoin est de distinguer entre science fondamentale et science appliquée. On ne peut plus guère parler de science «pure» et de science «utile», car leurs contraires seraient «impure» et «inutile» respectivement. Mais certainement de science «fondamentale», qui a une valeur primordialement culturelle et des retombées pratiques, bonnes ou mauvaises, à plus ou moins longue échéance, et de recherche technologique, qui a une valeur primordialement pratique, avec des retombées culturelles, bonnes ou mauvaises. Vous me comprendrez sans doute, sans que j'aie à entrer dans les détails.

La recherche fondamentale est un bien en soi, qui doit être cultivé à tous les niveaux du développement pour sa beauté intrinsèque et pour deux raisons pratiques. Premièrement, elle a un caractère éminemment éducatif, car elle pose les fondations d'une technologie de haut niveau. Une expérience probatoire dans ce sens s'est faite au Venezuela, mon pays, qui dérive 90% de ses devises de l'exportation du pétrole, depuis presque soixante ans. Dû au fait que l'exploitation de ce produit était entre les mains de compagnies étrangères (USA, UK, Pays-Bas) il ne s'est pratiquement pas fait de recherches sur le pétrole jusqu'en 1976, année de la nationalisation de l'exploitation de ce produit. Cette même année fut créé un grand centre de recherche et de technologie pétrolière appelé INTEVEP et muni de beaucoup de ressources. Ce qui est intéressant ici c'est que le personnel de recherche de ce centre a été constitué par des chimistes fondamentaux, formés à un très haut niveau dans des centres académiques comme la Faculté des Sciences de l'Université Centrale du Venezuela (UCV) et l'Institut Venezuelien de Recherche Scientifique (IVIC). Ces chercheurs sont passés sans grand encombre de l'atmosphère un peu raréfiée de la science de base à celle d'un institut pratique, avec toutes les modifications de leur ethos que cela implique. Et ils ont apporté à leur tour, dans leur nouvelle activité, une atmosphère de rigueur et d'objectivité, acquise à travers leur antérieure activité académique (Roche, 1983).

Deuxièmement, surtout dans le cas de la recherche fondamentale orientée

La science a-t-elle contribué au développement ?

Marcel Roche

L'idée de «progrès» date de la Renaissance et elle a son origine dans la constatation par les artisans de l'époque que le travail de leur matériau menait au perfectionnement du produit de leurs mains. Les horloges devenaient plus précises, les sièges plus confortables, les instruments rendaient un plus beau son à mesure que le temps passait. On en arriva, au XVIII siècle avec Condorcet, et au XIX siècle avec Renan, à penser d'une façon optimiste que l'humanité tout entière s'acheminait vers une ère meilleure, plus heureuse. Et ce furent les utopies, celles de Moore et de Campanella en particulier. Au Moyen Age, cela n'aurait pas été pensable : on était dans un monde, voulu et créé par Dieu, et dont le but -la félicité éternelle après la mort- était fixé. En fait, l'idée contraire au progrès -celle d'un Paradis ou d'un âge d'or perdu se faisait aussi jour.

L'essor de la science et de sa fille la technologie accentua l'idée que l'humanité marchait vers le bonheur. On constata que les idées en apparence les plus théoriques menaient souvent à des applications utiles, et ce fut l'électricité et d'autres inventions, qui suivirent de près ou de loin les théories de Maxwell et d'autres. Lorsqu'un Premier Ministre anglais visita le laboratoire de Maxwell, il lui demanda : «A quoi servent vos expériences ?». Et Maxwell lui répondit «Un jour ou l'autre, vous ferez payer un impôt sur leur produit». Et lorsque la même question fut posée à Benjamin Franklin, il répondit : «A quoi sert un nouveau-né ?».

Mais deux grandes guerres, aussi bien que le colonialisme -qui fut justifié au nom du «progrès»- tempéraient l'enthousiasme sans limites des scientistes. Après la dernière guerre mondiale et ses horreurs, surgit, sous l'égide des Nations-Unies, l'idée très prochaine mais plus nuancée du développement. On parla d'«étapes» du développement, de pays développés et d'autres sous-développés ou; par euphémisme optimiste, «en voie de développement». Dans la Charte de 1945 des Nations-Unies (Article 55) on met ensemble les mots progrès et développement lorsqu'il est dit que :

^{(*) (}Conférence donnée à Rabat, le vendredi 26 Septembre 1986 dans le cadre des activités extérieures de l'ACADEMIE DES SCIENCES DU TIERS MONDE, sous l'égide de l'ACADEMIE DU ROYAUME DU MAROC).

Les traitements immunosuppresseurs

	efficacité	complications	remarques
irradiation totale par cobaltothérapie	++++	aplasie médullaire parfois irréversible	aujourd'hui abandonnée
azathioprine	+ +	infections virales	ne peut être utilisée seule
corticoïdes	+++	infections + + complications dégénératives + +	l'idéal serait de n'y avoir recours que de façon exceptionnelle
sérum anti- lymphocytes	++	immunisation infections virales	activité variable
globulines anti-thymocytes	+ + +	immunisation infections virales	
anticorps monoclonaux	+ + +	infections virales	bonne tolérance maniement aisé
cyclosporine A	++++	néphrototoxicité + + hépatotoxicité + infections virales +	maniement difficile
-			

En ce qui concerne la greffe de cœur, sur les 130 opérés par le Professeur Cabrol à la Pitié, depuis juin 1981, date où il a commencé à utiliser la CYCLOSPORINE, 103, soit 79% sont aujourd'hui vivants. Tous ont quitté l'hôpital, mènent une vie socio-familiale normale et près de la moitié d'entre eux ont repris une activité professionnelle.

23 Décembre 1954	:	ler succès définitif d'une greffe de rein pratiquée a Boston entre frères jumeaux homozygotes, c'est-à-dire ayant une structure antigénique génétiquement identique.
1958	:	découverte par Jean Dausset du premier antigène d'histo-compatibilité.
Novembre 1958	:	succès de greffe de moëlle osseuse réalisée à Paris, chez 5 techniciens atomistes yougoslaves ayant reçu accidentellement une irradiation à des doses considérées comme mortelles.
23 Janvier 1959	:	lère greffe de rein réalisée à Boston entre 2 faux jumeaux, jumeaux dizygotes, après irradiation du receveur utilisée comme procédé thérapeutique préventif du rejet.
29 Juin 1959	:	réalisation analogue à Paris, avec le même succès.
5 Mai 1963	:	lère tentative de transplantation de foie, par T.E.Starzl, à Denver.
11 Juin 1963	:	lère tentative de greffe pulmonaire réalisée par J.Hardy, au Mississipi, chez l'homme.
19 Octobre 1964	:	lère greffe de rein de cadavre provenant d'un donneur non apparenté dont la receveuse est actuellement en vie, avec un transplant fonctionnel, plus de 20 ans après.
Décembre 1966	:	lère tentative de greffe de pancréas chez l'homme, par Lillehei et Kelly, à Minneapolis.
3 Décembre 1967	:	1ère tentative de greffe de cœur réalisée au Cap, par le docteur Barnard.
1966	:	création à New-York, par J.Converse et F.Rappaport, de «The Transplantation Society».
26-30 Juin 1967	:	1er congrès international de transplantation, à Paris.

D - Résultats des transplantations d'organes

Rien n'est plus difficile que de définir des résultats à long terme d'une thérapeutique en cours de développement, en raison des progrès constants accomplis dans les protocoles de surveillance de ces malades et des acquisitions thérapeutiques nouvelles. En effet, apprécier les résultats de la transplantation rénale avec 10 à 20 ans de recul revient à démontrer ce que pouvait espérer un malade qui bénéficiait d'un tel traitement il y a 10 ou 20 ans et non ce qu'il peut en espérer aujourd'hui.

En raison des innombrables paramètres qui influent sur la survie d'un greffon, le type du donneur utilisé, les caractéristiques du receveur et ses facteurs de risque, la technique chirurgicale et de prélèvement, la durée de conservation de l'organe avant la greffe, la sélection immunologique donneur-receveur, les thérapeutiques immunosuppressives utilisées, la qualité de la surveillance du receveur et sa tolérance aux traitements, etc., nous ne rapporterons ici que les résultats obtenus par le groupe de l'Hôpital Necker.

Si on n'envisage que les transplantations de reins de cadavre effectuées après 1970, c'est-à-dire lorsque les protocoles de traitement et de surveillance ont été bien codifiés, et avant 1976, c'est-à-dire permettant au minimum d'avoir 10 ans de recul, nous avons obtenu une survie des greffons de reins de cadavre qui est de 90% à un an, 80% à deux et trois ans et 55% à dix ans, avec une mortalité des patients très inférieure à 5%. En outre, nous avons fêté il y a trois semaines le 6e malade ayant plus de 20 ans de greffe. Il est raisonnable de penser que l'utilisation des nouveaux procédés thérapeutiques permettra dans les prochaines années d'améliorer ces résultats.

En outre, si augmenter le nombre de malades vivant grâce à une allogreffe rénale est certes le but des recherches en transplantation, encore faut-il que la qualité de vie ainsi offerte soit identique à celle d'un individu sain, ou en tous cas supérieure à celle d'un patient traité par hémodialyse périodique. Une étude sur la réhabilitation comparée, de 1958 receveurs de reins de cadavre et de 11.372 patients hémodialysés dans un centre, rapportée par nous en 1978, montrait que, parmi les premiers, 78% avaient repris leur travail dont 63% à temps plein, alors que ce n'était vrai que pour 59% des malades hémodialysés dont 37% à temps plein.

S'il est difficile de donner des résultats à long terme des greffes de rein, cela est impossible pour les transplantations de cœur et de foie. En effet, il n'est pas possible pour ces organes de tenir compte de la compatibilité tissulaire étant donné le degré d'urgence des transplantations dû à l'absence d'organes artificiels permettant de maintenir en vie les malades en attendant la greffe. Aussi, les résultats étaient-ils médiocres jusqu'à l'introduction d'immunosuppresseurs puissants comme la CYCLOSPORINE.

Grâce à ce médicament, le pourcentage de survie des greffes de foie atteint 70% à un an et 50% à cinq ans.

qu'exceptionnellement de disposer à temps d'un rein de cadavre prélevé dans de bonnes conditions et explique que la quasi-totalité des reins utilisés était prélevée sur des donneurs vivants familiaux.

A partir de 1970, au contraire, l'équipement en reins artificiels est devenu suffisant pour traiter tous les malades atteints et permet d'attendre, dans de bonnes conditions, qu'une greffe de rein soit réalisable. Dans le même temps, la connaissance du système HLA s'est considérablement étendue, permet d'apparier convenablement receveur et donneur, et de sélectionner, lorsqu'est disponible un rein de cadavre, un rein qui s'avère être compatible avec le receveur. Il nous paraît donc contraire à l'éthique de continuer à utiliser des donneurs vivants, mêmes familiaux, même volontaires, à l'exception des germains-identiques qui sont à l'origine de succès, d'une façon quasiconstante, dans la mesure où les greffes, entre parents et enfants, ou entre germains non HLA-identiques, ne donnent pas une proportion de réussite supérieure à celle obtenue avec un rein de cadavre bien apparié. Il n'existe donc aucune raison de mutiler un donneur vivant, même si le risque encouru pour celui-ci est minime.

C - Le scandale de la vente d'organes

Il existe un autre argument très important qui conduit à limiter au maximum l'utilisation de reins prélevés sur des donneurs vivants. On pouvait craindre que le désir de se procurer un rein pousse un patient à exercer une pression sur certains membres de sa famille. Nous avons eu plusieurs exemples où nous avons pu acquérir la preuve que le pseudo-volontariat du donneur, loin d'être spontané, était dû, en fait, à des pressions familiales très précises... ou à des promesses d'avantages matériels qu'en retirerait le donneur : bien entendu, dans ces conditions, nous avons refusé d'effectuer le prélèvement. Un degré de plus dans ce sens a conduit, dans certains pays, à accepter le principe qu'on pouvait vendre et acheter certaines parties d'un corps humain et c'est ainsi que, dans certains pays pauvres, s'est créé un véritable marché d'organes. Les petites annonces paraissant régulièrement dans les journaux brésiliens démontrent qu'il ne s'agit pas d'une crainte théorique mais d'une réalité lamentable. Cette pratique d'ailleurs, très rapidement, ne s'est pas limitée aux pays pauvres et c'est ainsi qu'on a pu voir un médecin américain. le Docteur Barry Jacobs, organiser un office se chargeant, moyennant une commission, de servir d'intermédiaire entre les pauvres gens prêts à vendre leur rein au bénéfice de malades riches qui s'offraient cet organe, comme s'il s'agissait d'une voiture ou d'une résidence secondaire. Des organismes analogues ont tenté de se créer dans d'autres pays occidentaux, tels que la Grande-Bretagne ou l'Allemagne de l'Ouest et ont très heureusement été condamnés très formellement par toutes les instances juridiques et religieuses internationales.

3 — Problèmes éthiques de la transplantation rénale

L'introduction de la transplantation dans l'arsenal thérapeutique dont disposent les medecins a ouvert de nouveaux chapitres d'éthique médicale. Ceux-ci se posent d'une façon particulièrement aiguë, bien que non exclusive, dans le domaine de la transplantation rénale.

A - Choix entre hémodialyse et transplantation rénale

Lorsque l'hémodialyse en était encore au stade de balbutiements et que le nombre de reins artificiels disponibles était infime, la transplantation de reins était le seul moyen dont nous disposions pour éviter la mort à brève échéance.

Aujourd'hui, les techniques d'épuration extra-rénale ont atteint un degré de perfectionnement et une diversité remarquable qui donnent des survies qui se chiffrent non plus en années mais en décennies. Aussi, la tâche du médecin à qui revient la responsabilité d'orienter les malades, soit vers l'utilisation définitive de l'organe artificiel de suppléance, soit vers le remplacement d'un organe mort par un organe sain et bien vivant, mais en sachant que cette greffe comporte des risques importants, lui confère une responsabilité redoutable. C'est la raison pour laquelle la plupart des équipes de transplantation ont ressenti le besoin de créer une consultation spéciale, réservée aux malades traités par hémodialyse. En effet, cette méthode leur paraît à la longue insupportable par les contraintes qu'elle impose, et ils ont donc tendance, dans le désir d'en être débarrassés, à occulter ou à minimiser les aléas de la greffe et à ne vouloir en connaître et retenir que les bons résultats. Cette consultation, pour remplir pleinement cet office, doit obéir à deux conditions : d'une part, en principe, tous les malades qui sont traités par hémodialyse devraient y avoir accès et il serait inadmissible que les médecins ayant la charge de centres d'hémodialyse, pour garder coûte que coûte leurs malades, omettent de les y adresser et, encore plus, leur déconseillent d'y avoir recours; d'autre part, pour que le choix du malade soit valable, il faut qu'il soit éclairé, c'est-à-dire que l'information concernant la transplantation, ses complications et ses aléas, soit totalement transmise et que les inconvénients de la greffe ne soient pas minimisés. Cette «consultation», ou plutôt cet entretien, peut et doit durer longtemps, pour qu'un contact réel et un climat de confiance s'établissent entre le médecin et le malade, que ce dernier puisse poser toutes les questions qu'il souhaite et qu'éventuellement un délai lui soit laissé pour qu'il puisse prendre une décision mûrement réfléchie.

B - Utilisation de reins de donneurs vivants ou de reins de cadavres

Entre 1959 et 1969, l'équipement en reins artificiels dans les différents pays était insuffisant pour traiter tous les malades arrivés au stade terminal de l'insuffisance rénale dont ils étaient atteints. En l'absence d'une transplantation de rein effectuée dans les jours ou les semaines suivants, c'était pour eux la mort inéluctable. Cette notion d'urgence ne permettait

cellules lymphoïdes de l'homme. Malheureusement, de multiples raisons vont intervenir pour faire des sérums des produits parfois mal tolérés et souvent d'activité variable et difficiles à standardiser. Mal tolérés d'abord, parce que la purification des sérums n'est pas aisée à réaliser et que la souillure du produit d'immunisation par des plaquettes peut se solder par la présence d'anticorps anti-plaquettaires, générateurs de tendance hémorragique et aussi parce que le malade traité peut s'immuniser contre les protéines de l'animal avant servi à préparer le sérum. Un premier progrès fut accompli en utilisant non pas des lymphocytes circulants comme agent immunisant mais des thymocytes isolés de thymus humain, ce qui avait le double avantage d'éviter la contamination par d'autres produits sanguins et de préparer des globulines spécifiques des lymphocytes T qui représentent les éléments prépondérant intervenant dans la réaction de rejet. Mais, là encore, l'immunisation progressive contre les protéines de cheval rendait le plus souvent impossible l'utilisation prolongée du produit. Enfin, depuis quelques années, on dispose d'anticorps monoclonaux fabriqués in vitro dirigés contre l'ensemble de toutes les sous-populations de cellules T, anticorps OKT3, dont l'efficacité est remarquable et constante, à la fois dans la prévention du rejet et à titre curatif dans le traitement de celui-ci.

Le dernier venu des médicaments immunosuppresseurs, et peut-être le plus actif d'entre eux, utilisé actuellement par la plupart des équipes de transplantation rénale, mais surtout ayant permis un développement explosif des greffes de cœur, de foie, de moëlle osseuse, est la CYCLOSPORINE. La CYCLOSPORINE A est un polypeptide d'origine fongique dont les propriétés immunosuppressives ont été mises en évidence en Suisse, en 1972, par un chercheur des laboratoires Sandoz. La CYCLOSPORINE agit essentiellement, non pas sur les cellules immunocompétentes elles-mêmes, mais en interrompant la coopération cellulaire médiée par les différentes lymphokines, en particulier l'interleukine 2, et en bloquant l'activation des macrophages.

Son efficacité est certaine, malheureusement tempérée par sa toxicité, en particulier rénale, rendant son maniement très délicat car il n'y a que peu de corrélations individuelles entre la posologie utilisée du produit et le taux sanguin ou plasmatique, et d'autre part entre ce taux et la toxicité rénale et/ou hépatique.

En définitive, aujourd'hui, les médicaments utilisables pour prolonger la survie d'un allogreffon se sont multipliés. La prescription systématique d'un traitement standard tel que l'association AZATHIOPRINE-CORTICOIDES peut et doit être remplacée par des attitudes thérapeutiques plus souples et plus variées dont les indications seront adaptées aux différentes situations et aux différents stades ou types de rejet. Les recherches actuelles tendent, en s'appuyant sur une connaissance chaque jour plus précise des mécanismes de rejet, à préciser les indications respectives de ces différents agents thérapeutiques.

L'activité immunosuppressive de l'azathioprine résulte de la sommation de différents mécanismes : inhibition de la synthèse du DNA et du RNA, action sur la prolifération des cellules immunocompétentes, suppression de la reconnaissance de l'antigène. La toxicité de l'azathioprime dépend de la dose utilisée : si celle-ci reste relativement faible, l'atteinte de la moëlle osseuse n'est que rarement sévère mais à ces doses habituellement prescrites en transplantation, l'action immunosuppressive du médicament est tout à fait insuffisante et elle doit être complétée par l'utilisation de dérivés dez la cortisone.

Les cortico-stéroides sont considérés comme les agents les plus efficaces dans le traitement des épisodes de rejet aigu. Les cortico-stéroides ont essentiellement une puissante activité anti-inflammatoire qui explique leur action spectaculaire dans la réversibilité rapide des épisodes de rejet aigu au cours desquels on a vu que des lésions induites comportaient essentiellement : turgescence des parois vasculaires, oedème interstitiel et infiltration cellulaire qui tous, évoluent vers la constitution d'une fibrose étendue des différents éléments tissulaires du greffon aboutissant à un rejet chronique. Ces médicaments ont également des propriétés immunosuppressives entraînant des lésions des lymphocytes en se fixant sur les récepteurs pour les stéroïdes qui recouvrent la surface de ces cellules.

Pour être efficaces, les cortico-stéroides doivent être utilisés de facon continue à doses modérées, en association avec l'azathioprine, pour compléter l'action préventive du rejet de ce médicament mais cela signifie qu'ils seront administrés pendant un, dix, vingt ans et plus; ils doivent, également, à certaines périodes, être administrés à doses très élevées, comme traitement curatif d'un épisode de rejet lorsque celui-ci se produit. Si bien qu'il est peu de maladies, en pathologie, au cours desquelles on soit amené à prescrire, soit des doses aussi fortes, soit des doses cumulatives aussi importantes, dues à un traitement d'entretien aussi prolongé que celles qui sont administrées chez les malades ayant bénéficié d'une transplantation d'organes. Ces doses considérables sont à l'origine de complications multiples, soit aiguës, en particulier infectieuses, pouvant mettre en jeu la vie des malades, soit chroniques, en particulier osseuses, à l'origine d'infirmités définitives, soit vasculaires, représentant une menace à long terme pour la vie du malade. Aussi conçoit-on que l'effort de toutes les équipes de transplantation a été destiné à pouvoir disposer de nouveaux protocoles immunosuppresseurs suffisamment efficaces pour tenter de diminuer, autant que possible, et même de supprimer, le recours aux corticoïdes.

L'idée de recourir à des sérums anti-lymphocyte, c'est-à-dire à des anticorps hétérologues contre les lymphocytes humains est due à Michaël Woodruff, lorsque fut démontrée la responsabilité des lymphocytes dans les réactions immunitaires.

Les sérums anti-lymphocytes sont préparés en immunisant des animaux, surtout le cheval en raison de sa grande taille, mais aussi le lapin, contre les

réaction de rejet contre l'organe prélevé sur son jumeau puisqu'il porte les marqueurs du «soi».

Une autre circonstance également éminemment favorable, toujours dans le cadre de la greffe de rein, organe pair, est celui de la greffe entre germains HLA-identiques. On sait que chaque chromosome comprend deux haplotypes, l'un d'origine paternelle, l'autre d'origine maternelle. Au sein d'une même famille, les enfants reçoivent donc l'un ou l'autre des deux haplotypes de chacun des deux parents; cette distribution se faisant au hasard, on trouvera des enfants qui auront reçu les deux mêmes haplotypes et on les appelle HLA-identiques, ou un seul haplotype identique, HLA- semi-identiques, ou même aucun haplotype identique, enfants HLA-différents. Selon les lois de Mendel, 25% des enfants seront HLA-identiques, 25% seront différents et 50% seront semi-identiques.

Seules les premières catégories de donneurs sont acceptables parce que donnant plus de 90% de bons résultats, alors que les transplantations entre HLA-différents ou HLA-semi-identiques ne donnent pas de résultats supérieurs à ceux obtenus avec un organe cadavérique lorsque l'appariement du couple donneur-receveur est fait d'une façon attentive.

Ainsi, la plupart des transplantations sont-elles aujourd'hui effectuées avec des organes cadavériques, d'ailleurs seules possibles lorsqu'il ne s'agit pas d'organes pairs comme le rein mais d'organes impairs comme le cœur, le foie, le pancréas, etc. Dans ces cas, on essaie d'apparier donneur et receveur pour qu'il n'y ait pas plus d'un antigène HLA A ou B sur quatre différent entre donneur et receveur et/ou aucun antigène HLA DR différent.

B - Utilisation de thérapeutiques anti-rejet

Si la réaction de rejet est d'autant moins aiguë qu'est étroite la compatibilité tissulaire entre donneur et receveur, bien qu'atténuée, elle existe néanmoins et l'allogreffe finira par être détruite; il est donc indispensable de disposer du thérapeutlques destinées à diminuer, sinon à supprimer, les défenses immunitaires de l'organisme receveur.

L'irradiation corporelle totale, utilisée jusqu'en 1962, était remarquablement efficace. Malheureusement, elle a dû être rapidement abandonnée car la marge entre doses inefficaces et doses dangereuses est extrêmement étroite et varie de façon imprévisible selon, les individus, si bien qu'une proportion importante de malades sont morts rapidement, soit de septicémie due à une aplasie médullaire irréversible, soit du fait du rejet de leur rein.

En 1961 fut mis à la disposition des médecins des immunosuppresseurs chimiques ayant un effet de prolongation des greffes. Ainsi, de 1962 à 1978, fut utilisé un protocole immunosuppresseur standard, associant AZATHIO-PRINE, CORTICOIDES et éventuellement GLOBULINES ANTI-LYMPHO-CYTAIRES.

vasculaire. Ainsi, la première cible qui se trouve sur leur chemin est représentée par les cellules de l'endothélium vasculaire qui, parmi de nombreux antigènes, expriment les antigènes de classe 1 du donneur. Ainsi, les cellules cytotoxiques s'accolent aux cellules endothéliales et libèrent des médiateurs qui lèsent la membrane cellulaire et entraînent la mort de la cellule. De même, les anticorps se fixent sur leurs antigènes respectifs et, en présence de complément, détruisent également la cellule. Finalement, les artères, artérioles ou capillaires vont présenter des lésions allant de la simple turgescence endothéliale à la nécrose de la paroi avec thrombose du vaisseau. Dans les formes les plus sévères, les tissus en aval de la thrombose se nécrosent, l'organe est détruit et doit être enlevé. Dans les formes habituelles, les lésions sont de moindre intensité mais aboutissent à une diminution du flux sanguin de l'organe greffé responsable d'une insuffisance aiguë de son fonctionnement qui devient la manifestation clinique principale du rejet aigu réversible. D'autre part, l'altération des parois vasculaires et la libération de médiateurs de type histaminique contribue à augmenter la perméabilité vasculaire. Cette hyperperméabilité entraîne un oedème interstitiel et une infiltration cellulaire qui, d'abord périvasculaire, diffuse ensuite à l'ensemble du parenchyme. Cette réaction inflammatoire va contribuer à augmenter les résistances de l'organe greffé et à diminuer son flux sanguin, d'où une souffrance et une nécrose de certaines de ses structures.

On conçoit donc que, même dans ses formes les moins sévères parce que traitées, la cicatrisation de ces lésions vasculaires, la présence plus ou moins prolongée de l'oedème interstitiel et de l'infiltrat cellulaire, laisseront comme séquelles des travées de fibrose, parfois discrète, parfois plus diffuse, qui constituent ce qu'on appelle des lésions de rejet chronique qui peuvent aboutir, parfois des années plus tard, à la destruction progressive de l'organe transplanté.

2 — Comment prévenir le rejet de l'organe transplanté?

Il est néanmoins possible d'empêcher cette réponse de s'exprimer ou, en tous cas, de diminuer son intensité.

Deux voies fort différentes s'offrent à nous dans ce but. La première consiste à trouver un donneur dont les tissus portent des marqueurs d'histocompatibilité identiques ou proches de ceux de l'hote. La deuxième est d'empêcher l'organisme receveur de mener à son terme la phase 1 du rejet.

A — Sélection du couple donneur-receveur

La situation théoriquement idéale mais exceptionnelle pour la greffe de rein est celle qui se présente lorsque l'insuffisant rénal chronique a un jumeau homozygote, c'est-à-dire un vrai jumeau. Dans ce cas, en effet, il s'agit de deux exemplaires du même individu ayant reçu le même capital génétique de leurs parents et le receveur ne peut donc, dans ces conditions, développer une

Les premiers locus découverts du complexe majeur d'histocompatibilité ont été les locus HLA A, HLA B et HLA C, codant pour les antigènes dits de classe 1. Plus tard fut découverte la région D codant pour les antigènes de classe 2. Chaque locus comporte deux gènes, l'un d'origine paternelle et l'autre d'origine maternelle. Il existe donc, chez chaque individu, 6 gènes de type 1 et 2 gènes de type 2, mais alors que tous les antigènes codés par ces gènes ne sont pas encore connus, sont déjà caractérisés à l'heure actuelle, 47 allèles pour les gènes du locus B, 28 pour ceux du locus A, 8 pour ceux du locus C et 14 pour ceux du locus D. Les dizaines de millions de combinaisons possibles de ces systèmes polyallèliques expliquent l'impossibilité, sur le plan pratique, de trouver deux individus non apparentés ayant la même «carte génétique».

Les antigènes de classe 1, qui représentent le «soi» et permettent de le différencier du «non soi» sont présents sur toutes les cellules nuclées du sang et de tous les tissus. Les antigènes de classe 2 sont présents essentiellement sur les lymphocytes B, les monocytes, les macrophages et les vaisseaux sanguins. Une différence entre les antigènes de classe 2 de deux populations cellulaires provoque leur activation et leur prolifération.

Dès lors, au cours d'une première phase du rejet, l'introduction de cellules ou de tissus étrangers va déclencher toute une cascade d'événements dans lesquels intervient une série de sous-populations cellulaires ayant des fonctions bien définies et très spécifiques:

Présentation de l'antigène étranger par les macrophages à une souspopulation de cellules T dites lymphocytes helper, prolifération de ces
lymphocytes helper qui vont secréter toute une série de lymphokines dont
l'interleukine 2 qui vont activer les cellules T cytotoxiques sensibilisées contre
l'antigène étranger et qui détruiront par contact direct les cellules porteuses de
cet antigène, enfin, activation des cellules B qui secrèteront alors des anticorps
spécifiques capables, eux aussi, de détruire les cellules cibles du donneur. A
l'inverse, des cellules suppressives peuvent intervenir à différents stades du
processus, en modérant la réponse qui est facilitée par les lymphocytes helper.
Ainsi, l'ensemble des processus immuns qui se déroulent après introduction
d'un allogène, reconnaissance de l'antigène, prolifération et différenciation
cellulaire, n'a qu'un seul but, la production d'agents humoraux et cellulaires
capables de détruire l'organe greffé.

Cette première phase de la réaction de rejet n'a pas de traduction clinique. L'appariement des antigènes d'histocompatibilité a pour but de l'empêcher de se déclencher et, comme nous le verrons tout à l'heure, le rôle des agents immunosuppresseurs est d'interrompre, au stade le plus précoce possible, cette cascade d'évènements.

Cette première phase du processus de rejet étant terminée, ces produits libérés dans le sang du receveur, anticorps, lymphocytes cytotoxiques, macrophages activés, etc., vont pénétrer l'organe greffé par son système

de l'organe à transplanter pour une période pouvant atteindre et même dépasser une trentaine d'heures. Depuis 1970, les échanges de reins sont devenus une pratique courante. Dans chaque pays, les centres de transplantation se sont groupés au sein d'associations. Le résultat de cette coopération est que, aujourd'hui, la greffe de rein d'un donneur vivant volontaire est relativement rare, tandis que la majorité des greffes rénales dans le monde se fait avec un organe prélevé sur un cadavre (95% de transplantations de reins de cadavres, contre guère plus de 5% de transplantations de donneurs volontaires vivants).

Les trois tableaux suivants résument les étapes de cette première période de la transplantation d'organes.

Dans la deuxième partie de cet exposé consacré à l'homme et son greffon, je voudrais aborder quatre sujets concernant :

1) Nos connaissances actuelles sur les mécanismes de rejet;

27

- 2) les moyens thérapeutiques dont nous disposons en 1986 pour prévenir ou atténuer ces réactions de rejet et obtenir la tolérance de l'organe greffé;
- 3) les problèmes éthiques soulevés par la pratique des transplantations rénales;
- 4) Les résultats globaux obtenus par les transplantations des différents organes : rein, cœur, foie, etc.

Mecanismes de rejet

Lorsqu'on introduit dans un organisme un tissu ou un organe provenant d'un autre individu, il va être constamment et de façon immédiate reconnu par l'organisme receveur comme étranger et détruit. C'est ce qu'on appelle le rejet. Cela est dû à ce que, à la surface de toutes les cellules d'un organisme, se trouvent des molécules spécifiques de l'individu qui seront reconnues comme étrangères par le système immunitaire de tous les autres individus. Ce système déclenchera toute une série de processus destinés à détruire l'intrus. Ces molécules, ces antigènes de membrane, caractérisent ce qu'il est convenu d'appeler le «soi». En d'autres termes, un organe ou des cellules transplantés d'un individu A à un individu B seront donc reconnus comme étrangers par l'individu B car, pour ce dernier, ils sont caractéristiques du «non soi». Dans ces conditions, l'un des premiers principes de la transplantation est de trouver un organe dont les antigènes membranaires sont les plus proches possibles de ceux des cellules du receveur : on dit alors qu'il existe une bonne compatibilité tissulaire entre le donneur et le futur receveur. La recherche d'une telle histocompatibilité nécessite une compréhension de la transmission des gènes d'histocompatibilité et des processus d'action des antigènes qu'ils vont coder.

Les principaux antigènes d'histocompatibilité, appelés antigènes HLA, sont codés par le complexe majeur d'histocompatibilité porté par la sixième paire chromosomique de l'homme.

Cela fut réalisé en 1959 : le 23 Janvier, à Boston, dans le service de John Merrill, et le 29 Juin, à Paris, dans le service de Jean Hamburger, une greffe eut lieu entre deux frères dizygotes, c'est-à-dire de faux jumeaux, n'ayant donc pas un capital génétique identique mais bénéficiant probablement d'une certaine compatibilité tissulaire. Le receveur avait reçu préalablement une irradiation totale par cobaltothérapie à doses sub-létales. Le résultat fut parfait puisque l'un des deux patients est mort accidentellement plus de 20 ans après la greffe, alors que le rein transplanté fonctionnait parfaitement, et que l'autre est mort il y a quelques mois d'un accident vasculaire après avoir vécu tout à fait normalement pendant 26 ans grâce à son greffon.

La réussite de ces deux premières transplantations allait être le point de départ d'un essor fabuleux dans l'histoire de la greffe d'organes chez l'homme et, en 10 ans, la méthode cessait de n'être qu'une tentative audacieuse et désespérée pour devenir un procédé thérapeutique courant.

Pour obtenir ces réalisations, pour que la greffe de rein ne soit pas l'apanage de quelques privilégiés possédant dans leur famille un donneur apparenté, vivant, volontaire et compatible, si on voulait également accéder à la possibilité de greffer d'autres organes comme le cœur et le foie, il fallait pouvoir recourir aux prélèvements d'organes sur le cadavre. Cela est devenu maintenant possible pour trois raisons principales :

- La première est le développement progressif et rapide de l'équipement de l'hémodialyse, dans chaque pays, permettant de traiter un nombre de plus en plus grand de malades par le rein artificiel. Il est dès lors possible de soumettre les insuffisants rénaux chroniques à l'hémodialyse périodique, en attendant qu'ils puissent être transplantés par un rein de cadavre.
- La deuxième résulte des progrès accomplis dans la détermination de l'histocompatibilité. Ils permettent d'apparier d'une façon satisfaisante deux sujets que ne lient aucun lien de parenté. Dès lors, on ne choisit plus le donneur, père, mère, frère et sœur, pour un malade donné, mais on sélectionne un ou deux receveurs, en fonction de la compatibilité tissulaire qui existe entre eux et le cadavre dont les reins sont disponibles.
- Cela n'est possible, et c'est la troisième raison, que si peut être organisé le transport des reins du lieu du prélèvement aux centres de transplantation dont dépendent les deux malades choisis. Ces transports s'effectuent souvent d'un bout à l'autre du pays ou même d'un pays à un autre. Ceci suppose que le rein puisse subir sans dommage une ischémie, c'est-à-dire une privation de toute irrigation sanguine, pendant une période souvent prolongée, atteignant et dépassant 24 heures. Or, on sait que, spontanément, un organe privé de circulation subit des lésions irréversibles, s'installant très rapidement, rendant par exemple inutilisable un rein après une durée d'ischémie supérieure à 90 minutes. En fait, ont pu être mis au point des procédés assez simples de conservation utilisant la perfusion, puis l'immersion dans une solution de composition très précise, refroidie à 4°C. Elle permet de maintenir la viabilité

blancs étaient porteurs de marqueurs caractéristiques de chaque individu, différents donc d'un sujet à l'autre. Il mettait sur la voie qui allait permettre de déterminer les antigènes d'histo-compatibilité, c'est-à-dire les marqueurs de la compatibilité tissulaire chez l'homme. On put montrer effectivement que les greffes de peau se trouvaient rejetées quelques heures plus tôt quand la batterie de sérums patiemment accumulée par Jean Dausset révélait des différences antigéniques entre donneur et receveur.

Peu à peu, de nombreux laboratoires dans le monde joignèrent leurs efforts à ceux de Dausset; cet effort coopératif aboutit progressivement à la définition des très nombreux antigènes du principal système de compatibilité tissulaire chez l'homme, le système HLA.

Si l'intensité de la réaction d'incompatibilité pouvait se trouver modifiée par la parenté génétique, le problème de la greffe ne se trouvait pas pour autant résolu : le cas que nous avons relaté plus haut de la greffe entre une mère et un fils montrait un échec, certes retardé, mais qui avait néanmoins fini par survenir.

Or, là encore, l'expérimentation animale révélait qu'à côté des variations spontanées de tolérance dues, par exemple, à la parenté génétique, d'autres influences pouvaient intervenir qui, non plus spontanément mais artificiellement, favorisaient une meilleure tolérance du greffon. On savait, par exemple, qu'un animal soumis à une forte dose de rayons X en irradiation totale voit ses capacités de défense contre les implantations de tissus étrangers temporairement affaiblies : il en résulte, dans certaines conditions, une prolongation de la survie d'une homogreffe.

Ces données expérimentales allaient se voir confirmées à la suite d'une première survenue de façon accidentelle. Le 16 Octobre 1958 étaient transportés en France, à la Fondation Curie, six techniciens atomistes venant de Belgrade après avoir été victimes d'un dégagement de radiations atomiques dues à un réacteur nucléaire expérimental. Pour 5 d'entre eux, l'évaluation de la radioactivité induite dans leur organisme était estimée à une dose comprise entre 600 et plus de 1000 rems, c'est-à-dire à une dose létale et, effectivement, très rapidement, s'installa une aplasie médullaire totale. Aussi fut-il décidé d'effectuer une greffe de moëlle osseuse qui fut tolérée et non rejetée parce que, justement, les cellules immunocompétentes de l'organisme avaient été détruites par l'irradiation. 4 mois après leur arrivée en France, 5 des 6 atomistes yougoslaves, complètement rétablis, regagnaient Belgrade.

Dès lors, il était tentant d'espérer qu'en associant dans le même protocole les influences favorables de la parenté génétique, en attendant de savoir reconnaître les «marqueurs de compatibilité tissulaire», et celle de l'irradiation, utilisée à cette époque comme immunosuppresseur puisqu'on ne disposait pas encore de drogues plus maniables pour atténuer les défenses de l'organisme, il serait peut-être possible d'obtenir une survie prolongée et même définitive d'une homogreffe.

découverte avait permis, en n'utilisant que des sangs compatibles, de pratiquer sans risque des transfusions sanguines;

3) utiliser des agents pharmacodynamiques capables de s'opposer, dans une certaine mesure, à la mort du greffon, même en cas de compatibilité imparfaite.

Les 20 ans qui suivirent devaient vérifier le bien fondé de cette mise au point prophétique de Jean Hamburger.

En décembre 1952, pour la première fois dans l'histoire de la transplantation chez l'homme, une équipe médico-chirurgicale de l'Hôpital Necker, à Paris, réalisa, dans la nuit du 25 au 26 Décembre, chez un jeune garçon, la transplantation d'un rein prélevé chez sa mère. Le receveur, au cours d'un accident, avait perdu son rein qui, malheureusement, était un rein congénitalement unique.

Pour la première fois le rein fonctionna d'une facon quasiment normale pendant une période prolongée. Ce n'est que le 22e jour après l'intervention qu'avec une extrême brutalité l'organe fut frappé de phénomènes quasi-apoplectiques et cessa de secréter de l'urine. Une anurie totale et irréversible s'installa qui entraîna la mort quelques jours après. Tout s'était passé comme si le degré de la réaction de l'organisme, qui entraîne de facon constante le rejet de tout tissu étranger, s'était trouvé affaibli du fait des conditions exceptionnelles dans lesquelles la greffe avait été effectuée. Or, ce que nous avons rappelé plus haut des durées de survie des greffons observées chez l'animal, d'autant plus longues que la parenté génétique du donneur et du receveur est grande, conduisait à penser que la prolongation de survie du rein transplanté, dans le cas que nous venons de rapporter, provenait très certainement de l'apparentement génétique entre le receveur et le donneur. Partant de cette hypothèse, une équipe médico-chirurgicale de Boston, animée par J.E.Murray et J.P.Merrill, transplanta sur des urémiques, à 7 reprises au cours des années suivantes, un rein prélevé sur un frère jumeau identique. Les jumeaux identiques, ou jumeaux monozygotes, héritent en effet du même capital génétique. Ils observèrent une tolérance parfaite et définitive du greffon par l'organisme receveur.

On pouvait donc conclure qu'entre la réussite constante des isotransplantations, c'est-à-dire des transplantations entre jumeaux monozygotes et l'échec régulier des homo-transplantations, c'est-à-dire des transplantations faites entre deux sujets non jumeaux, il n'y avait pas un fossé aussi infranchissable qu'on pouvait le penser. Entre ces deux cas extrêmes se glissent des cas où le degré de la réaction responsable de la destruction des greffons paraît se trouver affaibli.

Or, dans les années suivantes, Jean Dausset qui depuis a reçu le Prix Nobel, avait découvert que le sérum de certains sujets polytransfusés contenait des anticorps contre les globules blancs et les plaquettes d'autres individus. Il démontra que cette production d'anticorps était due au fait que les globules

le couple donneur-receveur, l'organe greffé ne fonctionnait jamais et était détruit de façon constante.

En 1906 sont effectuées les premières tentatives chez l'homme. Mathieu Jaboulay, chirurgien lyonnais, tente, sans succès, de traiter les malades atteints d'insuffisance rénale, arrivés à un stade terminal, en leur greffant au pli du coude des reins de chèvres ou de porcs.

En 1912, Alexis Carrel obtient le Prix Nobel pour ses travaux. A l'origine, son objectif était de mettre au point et de perfectionner des procédés de sutures vasculaires chez l'animal, puis chez l'homme. Cela le conduit à appliquer sa technique d'anastomose vasculaire à la réalisation de greffes de divers organes chez l'animal. Il peut alors démontrer qu'il n'existait aucun obstacle insurmontable sur le plan chirurgical à la réalisation de transplantations d'organes et que la perméabilité de la lumière des vaisseaux était maintenue d'une façon parfaite après leur anastomose; il se produisait néanmoins, d'une façon courante, une nécrose de l'organe greffé. Cette constatation le conduit à concevoir l'existence d'une réaction de tout organisme contre tout organe étranger : tout se passe, suppose-t-il, comme si l'organisme était capable de reconnaître comme étranger tout greffon implanté et de déclencher contre lui un conflit aboutissant à sa destruction, à son rejet, rejet dont la puissance dépendait probablement de multiples facteurs.

Parmi ceux-ci, il apparaissait, d'après les travaux poursuivis au cours des décennies suivantes par de nombreux chercheurs en particulier anglo-saxons, que la parenté génétique intervient d'une façon prépondérante. C'est ainsi, par exemple, qu'en effectuant des croisements incestueux successifs, génération après génération, d'animaux issus d'un même couple, on finit par aboutir à une lignée pure où tous les animaux ont les mêmes antigènes d'histo-compatibilité, c'est-à-dire de compatibilité tissulaire. Or, ces animaux dits syngéniques ou congéniques ne rejettent plus les greffes entre eux. De plus, grâce à des croisements savamment calculés entre diverses lignées pures, il est possible d'obtenir des races entre lesquelles les réactions de rejet sont d'intensité différente et cela de façon prévisible.

On arrive ainsi en 1947 où, dans un très court article intitulé «Notes préliminaires sur les greffes rénales», Jean Hamburger établit une synthèse des obstacles qui restent à vaincre pour que les transplantations deviennent un jour opérationnelles comme moyen thérapeutique chez l'homme. D'après cet auteur, il faut :

- 1) réaliser une protection efficace des tissus des greffons contre les lésions ischémiques pendant la période qui s'étend entre son prélèvement et sa nouvelle implantation, période au cours de laquelle tout apport sanguin et toute oxygénation cellulaire sont supprimés;
- 2) découvrir et savoir reconnaître d'éventuels groupes de compatibilité tissulaire entre receveur et donneur, analogues aux groupes sanguins dont la

L'Homme et son greffon (*)

Jean Crosnier

Remplacer, à l'intérieur d'un organisme sain, un organe détruit par des lésions et des malformations irréversibles, a toujours été un rêve qui hantait les médecins et excitait l'imagination des hommes, et cela depuis la plus haute antiquité. Les sphinx, les sirènes, les faunes, les satyres, les chimères reflètent ce rêve et ont tous été imaginés comme des êtres composites, formés de parties juxtaposées d'espèces différentes.

Une des histoires les plus touchantes d'une greffe humaine est celle qui conte un miracle de Saint-Côme et Saint-Damien, patrons des chirurgiens, médecins et pharmaciens, et que quelques uns ont pu voir représenté dans un merveilleux tableau de Fra Angelico conservé au musée San Marco, à Florence : le pape Félix avait fait construire à Rome une grande église en l'honneur des deux saints. Cette église avait pour gardien un homme qui avait une jambe rongée par un cancer. Et voici que, dans son sommeil, le vieux gardien vit Saint-Côme et Saint-Damien lui apparaître avec des onguents et l'un des deux saints dit à l'autre : «où trouverons-nous des chairs fraîches pour mettre à la place des chairs pourries que nous allons couper ?» L'autre saint répartit : «on a enterré aujourd'hui un homme; prenons une de ses jambes et donnons-la à notre serviteur». Et les deux saints firent ainsi. Après quoi, ils donnèrent au gardien la jambe du mort et rapportèrent dans la tombe de celui-ci la jambe du malade. Ce dernier à son réveil se voyant guéri raconta sa vision et le miracle qui l'avait suivie. On courut au tombeau et on découvrit qu'une des jambes du mort manquait et qu'à sa place se trouvait la jambe malade du gardien.

Mais si on quitte le domaine de la mythologie et celui de la légende, il faut attendre la moitié du 19e siècle et le début du 20e pour que soient réalisées les premières tentatives sérieuses de diverses greffes de tissus ou de transplantations d'organes. A propos de ces essais, trois noms méritent d'être cités :

Paul Bert, en 1863, fait éditer à Paris sa thèse intitulée «De la greffe animale» : après avoir effectué un nombre impressionnant de transplantations utilisant les animaux les plus divers, il démontre en définitive que quel que soit

^(*) Conférence donnée en 1986

ABREVIATIONS

M	Million
m²	mètre-carré
m³	mètre-cube
ha	hectare $\equiv 10.000$ m ²
m³/ha	mètre-cube par hectare (dose d'irrigation)
km²	kilomètre-carré = 100 ha
km³	kilomètre-cube = 1milliard de m'
km³/an	kilomètre-cube par an
T	Tonne = 10 quintaux
T/ha	Tonne par hectare (rendement de récolte)

TAUX DE CHANGE (Mars 1985)

DH	Dirham $=$ \$ 0,1
\$	Dollar Etats-Unis = DH 10

AVERTISSEMENT

- 1. Les nombres sont arrondis, dans un but de vulgarisation. La rigueur scientifique y perd peu; la clarté y gagne beaucoup; les proportions apparaissent mieux.
- 2. Les nombres du futur sont indicatifs, certes. Ils approchent, cependant, la vérité à 10 ou 15% près, sans jamais être des projections. Car, ils s'appuient sur les plus récentes théories et acquis scientifiques, ainsi que sur une longue expérience de terrain.

BIBLIOGRAPHIE de l'auteur

Ce document s'appuie sur six publications. Pour plus ample informé, consulter:

I - Cadre Mondial

- Scientific american. Special issue «Economic development» Article «Water». Vol.243, N°3, Septembre 1980.
- Pour la Science. Numéro spécial «L'avenir Economique du monde» Article «L'eau» N°37, Novembre 1980.
- Scientific american. Vol.236, N°5, pages 21-27, May 1977.

 Article «Underground reservoirs to control the water cycle»

II - Cadre National : Maroc

- L'eau du Maroc et des autres pays riverains du Sahara.

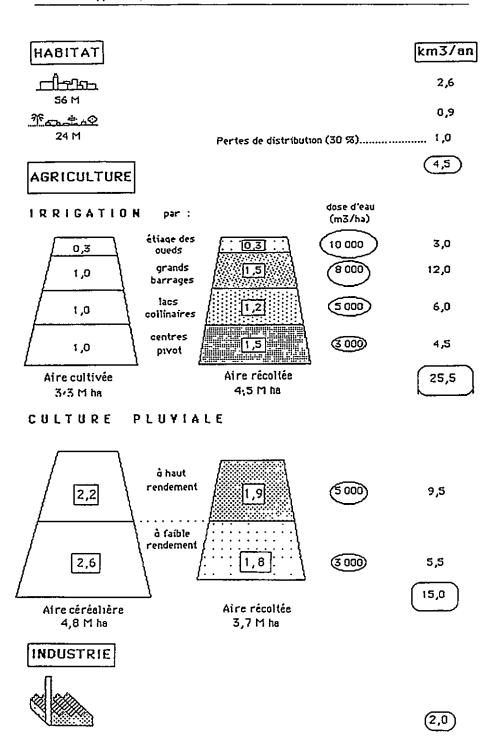
 Académie du Royaume du Maroc. 1re Session : Eau, Nutrition,
 Démographie. Avril 1982, Rabat.
- Pour une stratégie de l'eau adaptée à la transition démographique du Maroc Académie du Royaume du Maroc. 2me Session : Eau, Nutrition, Démographie. Novembre 1982, Rabat.
- Pour l'indépendance céréalière des nations et du Maroc en particulier.

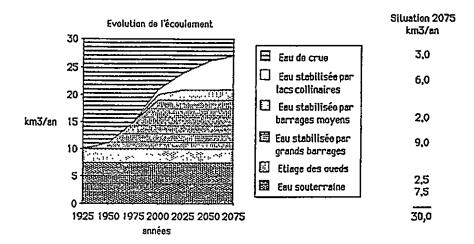
 Académie du Royaume du Maroc. 2me Session : Droit des peuples a disposer d'eux-mêmes. Octobre 1984, Rabat.

CONCLUSION

Cette réflexion sur l'avenir du développement national lié à l'eau est loin d'être futile. Elle permet d'apercevoir l'objectif ultime, même flou, et d'apprécier les limites contraignantes.

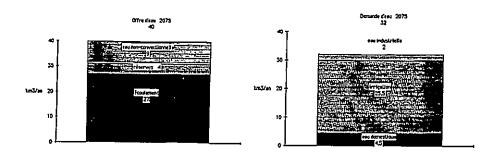
- 1.La population se stabiliserait à 80 millions, dans un siècle; c'est un maximum. Si le pays entreprend rapidement son décollage économique, la taille finale de la population pourrait s'arrêter à 70 ou 60 millions, en moins d'un siècle.
- 2. Dans l'hypothèse pessimiste, la demande nutritionnelle quadruplerait. Par référence aux céréales, le besoin ultime serait de 20 millions de tonnes/an. La taille du périmètre céréalier (6,8 M ha) serait suffisante pour satisfaire ce besoin, si le rendement actuel pouvait quadrupler. C'est impossible par culture pluviale, sauf sur un quart du périmètre. L'irrigation s'impose donc.
- 3.II faudrait identifier 2 M ha à irriguer, en sus du million d'hectares irrigués par les grands barrages. C'est possible, car les ressources de terres et d'eau existent; mais, c'est difficile parce que ces ressources sont morcelées. Ce développement minutieux et de longue haleine se ferait par le truchement de petite hydraulique: sondages et lacs collinaires. Il serait beaucoup aidé par l'avènement du centre-pivot; c'est la plus importante innovation mécanique introduite en agriculture depuis le remplacement de l'animal de trait par le tracteur.
- 4. Pour l'eau domestique et l'eau industrielle, les quantités nécessaires existent sur le territoire national; mais, elles ne sont pas toujours à la bonne place, d'autant que les concentrations urbaines s'aggravent. Adductions et transferts deviennent obligatoires. Jadis, l'homme allait à l'eau; désormais, l'eau ira à l'homme.
- 5. Finalement, sur la base des valeurs moyennes, le Maroc disposerait, à la limite, d'assez d'eau pour assurer son développement et des conditions de vie décentes. Mais il est affligé d'un climat capricieux avec des sécheresses périodiques qui amèneront, malgré tout, des disettes alimentaires. Il s'en prémunira, en partie, par l'aménagement hydraulique des ressources du cycle encore disponibles (50%), et s'assurera une marge de sécurité, pour l'autre partie, en prélevant sur les réserves et en produisant de l'eau non-conventionnelle.





Offre et Demande d'eau finales

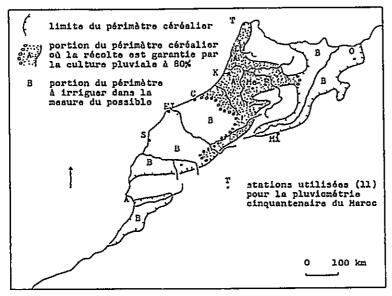
Elles pourraient avoir la structure suivante, vers l'an 2075, quand la population se sera stabilisée à 80 millions :



En outre, il convient de citer la pluie, offre capricieuse dans l'espace national, mais qui satisfait, néanmoins, une demande céréalière de 15km³/an.

Eau et développement esquissés à l'horizon 2075

Vers 2075, quand la population se sera stabilisée, au pire à 80 millions, au mieux à 60 millions, le développement du Maroc lié à l'eau pourrait se présenter ainsi :



Périmètre céréalier du Maroc (culture pluviale à 95 %)

La zone A serait traitée en culture pluviale à haut rendement, à l'image des pays de la zone tempérée.

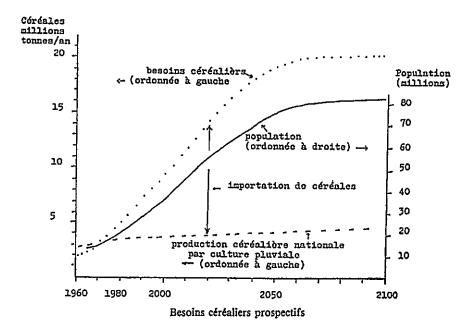
La zone B serait irriguée dans toute la mesure du possible; car elle dispose de ressources d'eau dispersées et diverses qui seraient aménagées par petite hydraulique : lacs collinaires et sondages; l'eau rendue disponible serait appliquée par centres-pivot, nouvelle technique d'irrigation assez révolutionnaire dans le domaine des céréales irriguées en zone semi-aride et aride. L'Arabie Saoudite et la Libye ont conquis leur indépendance céréalière de cette manière, en quelques années. L'expérience marocaine a démontré des rendements de 5 tonnes/hectare, pour une consommation d'eau de 3.000m³/ha, sur des terrains «bours» produisant jusqu'alors 0,7 tonne/hectare. En d'autres termes, la production, par ce moyen, d'un million de tonnes de céréales demande 0,6km³ d'eau.

Eau du futur

L'aménagement hydraulique par grands barrages touche à sa fin. Face au défi démographique et aux besoins de nutrition, la stratégie de l'eau doit emprunter des voies nouvelles : meilleure utilisation de la pluie, transferts d'eau, et effort essentiel sur la petite hydraulique, à savoir :

- contrôler l'écoulement de crue par petits barrages et lacs collinaires,
- aménagement hydraulique de l'eau souterraine par sondages.

Le contrôle final de l'écoulement au Maroc pourrait se présenter ainsi :



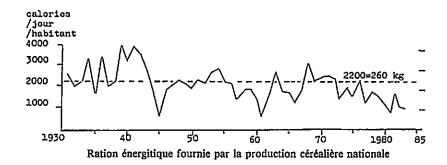
Ce schéma fait apparaître la croissance démesurée des importations céréalières, si le périmètre céréalier national continuait à être cultivé dans les conditions de 1980. Il faut, donc, transformer l'agriculture céréalière, opération grave et délicate au Maroc comme ailleurs.

Eau et indépendance céréalière du Maroc

Un rendement meilleur et rapide du périmètre céréalier ne peut être obtenu qu'avec le secours de l'eau, en utilisant mieux les ressources du pays : pluie et écoulement stable, ainsi que les leçons du passé.

Deux zones se distinguent dans le périmètre céréalier :

- une zone A, tempérée, de 2,2 M ha, où la récolte est garanție uniquement par la pluie avec une probabilité de 80% (8 ans sur 10),
- une zone B, semi-aride, de 4,6 M ha, où est nécessaire une irrigation complémentaire de la pluie erratique.



En conclusion, la forte poussée démograhique a montré que le périmètre céréalier national, traité à 95% par culture pluviale traditionnelle, a atteint la limite de l'auto-suffisance céréalière en 1973.

REFLEXION SUR LES CENT PROCHAINES ANNEES

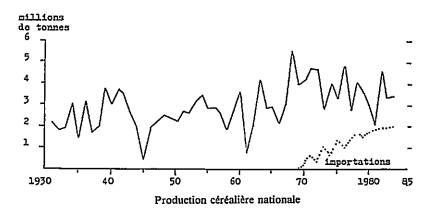
Le système Eau-Nutrition-Démographie comporte des limites dont certaines peuvent devenir des contraintes. Où sont ces limites ?

Démographie et nutrition

Ces deux éléments vont de pair :

- 1.La transition démographique subie par le Maroc, d'après les dernières études, s'achèvera vers 2070. A ce moment-là, la taille de la population sera voisine de 80 millions (hypothèse moyenne) ou de 70 millions (hypothèse basse). Précision: 12%.
- 2.Les besoins céréaliers de cette population croîtront en proportion. En 1980, une population de 20 M avait besoin de 5,2 M de tonnes (Mt) de céréales, dont 1,5 Mt étaient importés (30%). Ration: 260 kg/an/hab. Sur la base de cette ration, qui assure 2200 calories/jour/habitant, le besoin définitif du Maroc serait de 20 Mt de céréales.

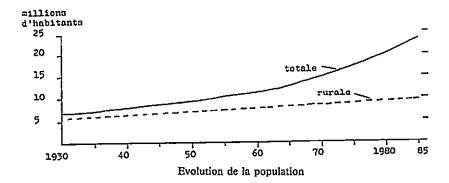
Voici le schéma prospectif de ces deux éléments:



Pour fixer les idées, le périmètre céréalier national de 4,5 M ha emblavés, bon an mal an, peut fournir, dans les conditions actuelles de culture, une production moyenne de 3,8 M de tonnes/an (extrêmes : 2,7 - 5), capable d'assurer l'auto-suffisance céréalière à une population de 17 M d'habitants. Le point de rupture a été atteint en 1973, début des importations de blé. Le Maroc ne pourra retrouver l'indépendance céréalière que par l'irrigation par centres-pivot.

Démographie

La population a largement triplé au cours du cinquantenaire écoulé, passant de 7 à 24 millions d'habitants. Cependant, la portion rurale s'est accrue modérément de 6 à 10 millions durant la même période. Au point qu'en 1985, un agriculteur marocain devrait nourrir, en moyenne, 10 concitoyens.



Ainsi, en 50 ans, malgré une légère progression du rendement du périmètre céréalier (0,7 à 1,0 tonne/ha), malgré une extension sensible de sa superficie emblavée (3,4 à 4,5 M ha), la croissance démographique accélérée a réduit la ration énergétique individuelle fournie par la production céréalière nationale.

L'utilisation actuelle	(1985)) de	l'eau	stable	est	la	suivante	:
------------------------	--------	------	-------	--------	-----	----	----------	---

	Km¹/an	taux d'utilisation
Eau régularisée (stabilisée) par barrages	6	100%
Ecoulement stable des cours d'eau (étiage)	2	66%
Eau souterraine	2,5	33%

Note : le taux d'utilisation correspond sensiblement au degré d'aménagement de la ressource.

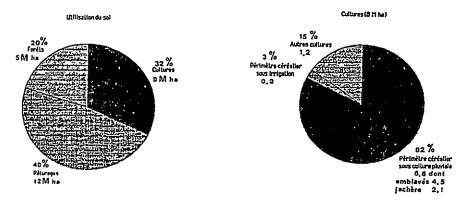
3.Les réserves d'eau au Maroc sont essentiellement souterraines, en l'absence de lacs importants. Elles n'ont pas encore été évaluées à l'échelle nationale. Elles ont pourtant un rôle à jouer dans le développement du pays, soit pour atténuer la disette d'eau pendant les grandes sécheresses, soit pour créer des périmètres d'irrigation dans les zones plus arides. Les exemples se multiplient dans les pays voisins - pour ne citer que ceux-là : Algérie, Tunisie, Libye, Egypte, Arabie Saoudite,.....

Sans doute, le Maroc dispose-t-il de plus de 1.000 km³ d'eau en réserve, surtout dans la zone plus aride.

4.Les eaux non-conventionnelles sont encore à l'état d'échantillon dans le pays : recharge artificielle et dessalement. La pluie artificielle fait l'objet d'une étude sérieuse avec expérimentation (projet Al Ghait). Le traitement des eaux usées est à peine abordé. Ces nouvelles productions d'eau joueront un rôle appréciable dans les cent prochaines années.

Nutrition

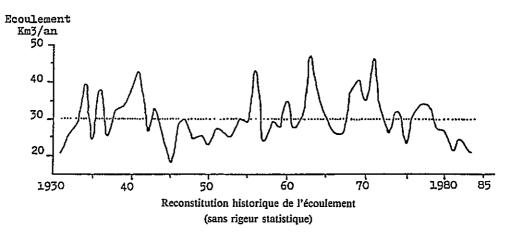
Elle dépend entièrement de l'agriculture et, donc, de l'utilisation du sol.



Le périmètre céréalier national occupe 85% des terres arables. Sa production constitue l'élément essentiel de la nutrition. Cette production dépend de la pluie, d'où forte irrégularité, et du rendement à l'échelle nationale, passé seulement de 0,7 à 1,0 tonne^(*) par hectare en 50 ans.

^{(*) 1} tonne = 10 Quintaux

ii. C'est une moyenne, vérifiée 5 fois, seulement, en 50 ans. En réalité, l'écoulement oscille entre des extrêmes de 20 à 45km³/an, en fonction de la pluviométrie de l'année.



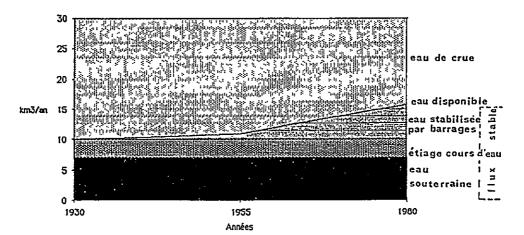
Au Maroc, l'intervention humaine sur le cycle de l'eau est remarquable. Grâce à une politique hardie de grands barrages, depuis trois décennies, une portion notable de l'écoulement de crue a été contrôlée et rendue disponible pour le développement (km³/an).

	1955	1980	2000
capacité des barrages	1,9	10	15
eau de crue contrôlée	1,1	6	9

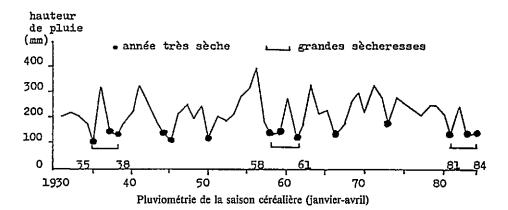
Remarque : les grands barrages du Maroc ont un pouvoir de régularisation de 60%.

Ainsi, en 1985, l'eau du cycle disponible pour le développement est de 16km³/an (d'après la moyenne). Voici sa distribution.

Ressources d'eau du cycle



Une part importante de cette pluie est utile (estimation préliminaire en km³/an).



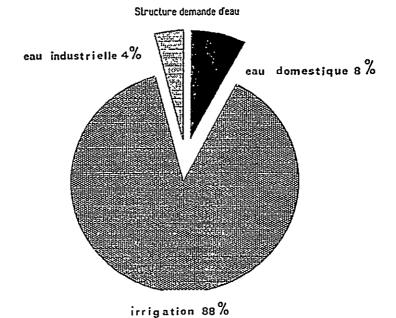
	minimum	moyenne	maximum
Précipitations	105	150	225
Usages directs			
Céréales (4,6 M ha)	5	10	15
Autres cultures (1,2 M ha)	4	6	8
Pâturages (12 M ha)	36	52	78
Forêts (5 M ha)	15	22	34
	60	90	135
Usage indirect = Ecoulement	20	30	45
Inutilisée	25	30	50

La part utile des précipitations est voisine de 80%, contrairement à certains clichés qui l'évaluaient à 20%, ignorant le développement. La pluie utilisée directement et sans frais par l'agriculture représente, bon an mal an, 10 à 25 km³/an.

La contribution de la pluie au développement mérite donc une attention plus soutenue. Les études sont entreprises.

- 2. Ecoulement: Aux dernières estimations, l'écoulement (eau du cycle, comme la pluie) a été évalué à 30 km³/an. Deux remarques s'imposent:
- i.C'est la troisième évaluation, toujours en hausse, en fonction du degré de connaissance :

	1960	1970	1980
km³/an	20	25	30



Le problème national d'hier et surtout de demain était et sera le comportement du système Eau-Nutrition-Démographie.

Dans ce système, l'eau est une ressource limitée et assez bien connue, confrontée à une demande en augmentation continue à cause d'une croissance démographique qui s'accélère.

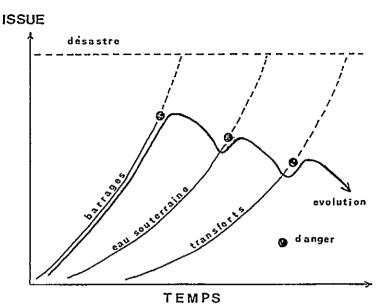
La nutrition se réfère aux céréales, nourriture fondamentale de la population; pour l'instant, ces céréales sont produites à 95% par culture pluviale, d'où la nécessité d'examiner, aussi, les ressources de la pluie.

La démographie et, plus exactement, la transition démographique subie par le pays est l'élément crucial du système, puisqu'il détermine la demande céréalière et, par conséquent, la demande d'eau.

LEÇONS DES CINQUANTE DERNIERES ANNEES

Ressources d'eau

1.Précipitations. La plus instructive histoire de la pluie est la succession des saisons de croissance céréalière de janvier à avril, quatre mois décisifs de pluie pour la récolte. Trois grandes sècheresses apparaissent.



Etapes économiques du développement par l'eau

L'aménagement hydraulique contribue au développement économique d'une nation à travers 3 stades :

- 1.lutte contre la faim (économie de subsistance),
- 2.conditions décentes ou normales de vie,
- 3.bénéfices par l'eau.

DEUXIEME PARTIE

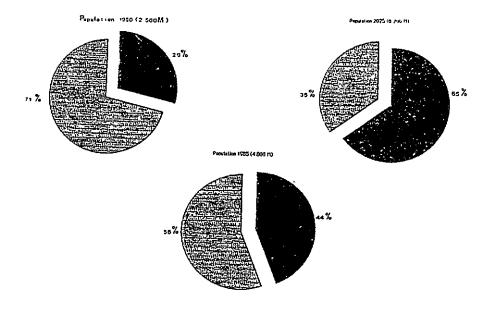
CADRE NATIONAL

MAROC

L'eau et le développement du pays sont inséparables. L'une ne peut pas être considérée sans l'autre, sous peine de grave erreur. L'eau, c'est à la fois, la pluie et l'écoulement. Le développement, c'est surtout la production agricole pour la nutrition de la population marocaine. D'ailleurs, la structure de la demande d'eau montre l'importance relative des secteurs de développement.

Urbanisation

La population mondiale évolue vers la vie citadine. (en noir sur la figure).



Evolution du développement par l'eau

- 1.L'homme s'installe près de l'eau pour y utiliser l'eau stable,
- 2.La nation augmente ses ressources d'eau stable en construisant des barrages-réservoir pour maîtriser de l'eau de crue,
- 3.L'homme et, parfois la nation, font appel à l'eau souterraine, eau stable,
- 4.La nation opère des transferts d'eau,
- 5.La nation atteint la limite des ressources d'eau nationales, toutes rendues disponibles. C'est la pénurie chronique d'eau. Elle a recours aux ressources d'eau non-conventionnelles.

Note: les solutions techniques du XIXe-XXe siècle permettent les étapes 2,3,4,5.

Avenir des solutions techniques

Toute solution technique crée son propre danger et va vers un désastre. Dès la perception du danger, il faut s'adresser à une autre solution technique.

C'est la pénurie chronique, mal nouveau à partir du XXe siècle. Elle est précédée par une phase où le pays est en difficulté

	depuis 1975	à partir de 2000	à partir de 2025	à partir de 2050
nations affectées	8	> 14	> 36	> 52
nations en difficulté	6	> 22	> 16	?

2.L'eau existe, mais n'est pas aménagée; elle n'est pas disponible; l'aménagement hydraulique est en retard sur la demande. C'est la lutte bien connue à travers l'histoire. C'est une pénurie factice.

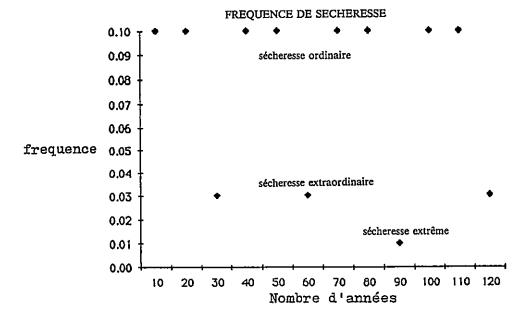
nations affectées : > 18

3.Les ressources d'eau sont excédentaires et l'eau aménagée est suffisante. Mais, la pollution réduit fortement les ressources et l'eau disponible. C'est une pénurie artificielle.

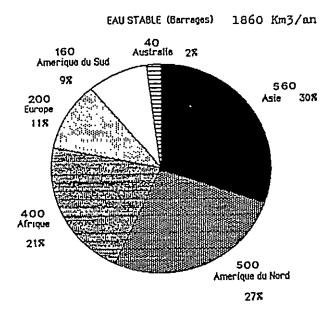
nations affectées : > 10

Sècheresses

Elles affecteront d'autant plus les nations que leur population augmente. Accidents climatiques apparentés aux pénuries d'eau, leur périodicité est assez bien connue suivant la situation géographique du pays. Voici une image assez représentative des fréquences de sécheresses dans la zone semi-aride.



La demande d'eau régularisée croîtra de 4.700 à 12.000 km³/an. La culture pluviale utilisera 25.000 km³/an d'eau, soit près du quart des précipitations sur les continents habités ou non. Or, l'eau disponible en 1985 n'atteint pas 9.000 km³/an (voir p.5), dont près de 2.000 ont été régularisés par l'homme (barrages), en un siècle, au prix de \$ 250 milliards.



Il faudra donc, au cours des cent prochaines années, doter l'humanité d'un supplément de 3.000 km³/an d'eau régularisée au prix (1985) de \$ 400 milliards, en contrôlant l'eau de crue et en transférant une part de l'écoulement stable des régions inhabitées.

De même, la production céréalière, y compris le riz, devra passer de 1.700M de tonnes/an à 3.700M, soit un supplément de 2.000M de t/an. L'irrigation devra jouer un rôle de plus en plus important pour assurer cette production supplémentaire.

Le monde moins développé, principal acteur de cette entreprise, trouvera-t-il les ressources financières et autres moyens nécessaires ?

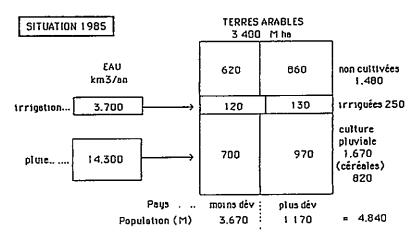
Les difficultés en perspective

Pénurie d'eau

De plus en plus de nations connaîtront la pénurie d'eau, déficit de l'offre par rapport à la demande. Ici, il faut lever une ambiguité sur la pénurie d'eau. 1. Toutes les ressources d'eau ont été aménagées et la demande croît encore.

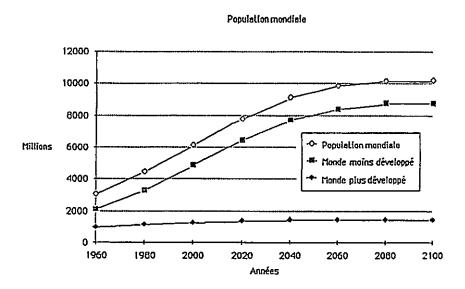
EAU ET NUTRITION

C'est le problème crucial de l'humanité qui a un besoin croissant d'eau pour assurer sa production agricole, base de sa nutrition. C'est, de loin, la demande d'eau la plus importante sous forme pluviale et par irrigation. En fait, la production agricole exige, à la fois, terres et eaux, deux ressources limitées.



LES CENT PROCHAINES ANNEES

Elles seront dominées par une transition démographique extraordinaire. La population passera de près de 5 milliards à 10 milliards avant de se stabiliser. Le phénomène affectera presque exclusivement le monde moins développé.



et d'autres besoins à satisfaire par ordre de priorité :

hydro-électricité, assainissement, navigation fluviale, pêche, réserves aquatiques, loisirs, etc....

Politique de l'eau

1.accroître l'offre = agir sur les ressources,

2.gérer la demande = contrôler les besoins.

Dans le premier cas, en fait, la plupart des nations sont atteintes d'hydro-schizophrénie à cause d'un enseignement déficient. Car, elles agissent à outrance sur l'eau superficielle et négligent l'eau souterraine, considérée à tort comme relevant du secteur privé.

Dans le second cas, les nations s'y intéressent seulement quand elles ont atteint les limites de l'offre, c'est-à-dire des ressources d'eau.

Stratégie des nations plus développées

Satisfaire amplement les demandes d'eau domestique et d'eau industrielle. Réduire la pollution qui diminue fortement les ressources d'eau disponible.

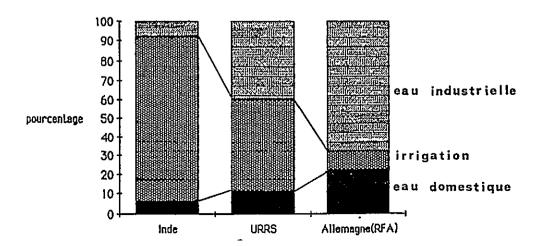
Stratégie des nations moins développées

Atteindre l'auto-suffisance alimentaire, surtout par les céréales. Pour cela, donner la priorité à l'irrigation, en utilisant le Centre-pivot.

Structure de la demande d'eau

Elle est à l'image de l'économie de la nation, suivant que la prépondérance est à l'industrie (pays plus développés) ou à l'agriculture (pays moins développés). Voici une représentation de la gamme existante.

Structure de la demande d'eau



car l'humanité est organisée, désormais, en plus de 150 Etats souverains, dont certains sont mieux dotés en eau que d'autres. Et plus que jamais, l'eau devient un problème :

- national, d'abord,
- international, souvent.

Problèmes internationaux

Ils sont de deux ordres:

1.Importation ou exportation d'eau du ou vers le pays voisin

Car 148 bassins fluviaux sont partagés par 2 pays et 52 bassins, par 3 à 10 pays.

2. Cours d'eau - frontières

Une vingtaine de fleuves importants constituent une frontière.

Une étude statistique fait apparaître que 82 Etats (56%) sont touchés par le problème d'import-export d'eau de la façon suivante :

•	Pays importateurs	34
•	Pays exportateurs	32
•	Pays importateurs et exportateurs	16

Cette situation constitue un important potentiel de conflits

Problème national de l'eau

Il découle du déséquilibre entre l'offre et la demande, quand celle-ci dépasse l'offre.

Offre = Ressources d'eau stable :

- régularisée par la nature (étiage des rivières) = Valeur presque constante,
- régularisée par l'homme (barrages) = Valeur croissant lentement,

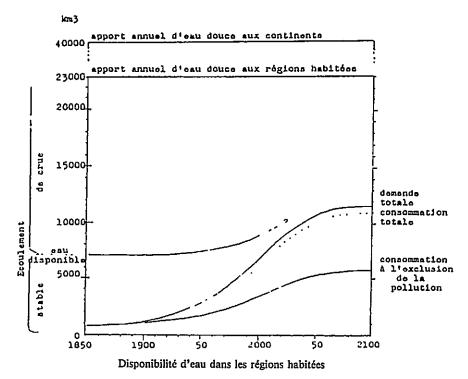
Demande = Besoins d'eau = Valeur croissant rapidement.

En principe, une nation dispose de 3 types de ressources d'eau

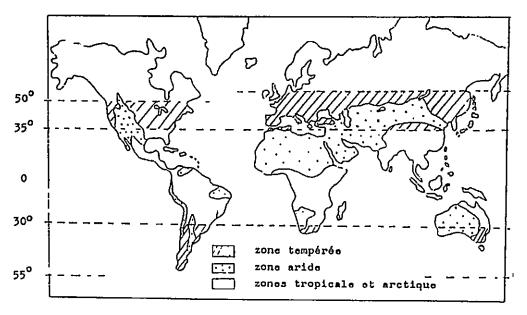
- 1.cycle annuel,
- 2.réserves.
- 3.eau non-conventionnelle : pluie artificielle, dessalement d'eau marine ou saumâtre, traitement des eaux usées, recharge artificielle, etc....

D'autre part, une nation a des besoins d'eau primordiaux :

- 1.eau domestique,
- 2.irrigation,
- 3.industrie.



3 - Cette eau est inégalement répartie sur la planète, suivant les zones climatiques.



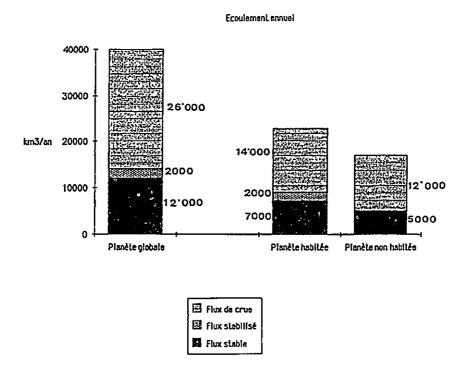
Principales zones climatiques

A partir du XXe siècle, cette croissance démographique subit une accélération extraordinaire qui s'achèvera avant la fin du XXIe Siècle. Pour fixer les idées, l'humanité de 1985 (près de 5 milliards) demande 4.700 km³/an d'eau régularisée (flux stable). Elle en demandera 12.000 en 2100, quand elle se sera stabilisée à plus de 10 milliards.

A première vue, la quantité totale d'eau douce sur la terre dépasse tous les besoins imaginables de la population humaine, présente et future.

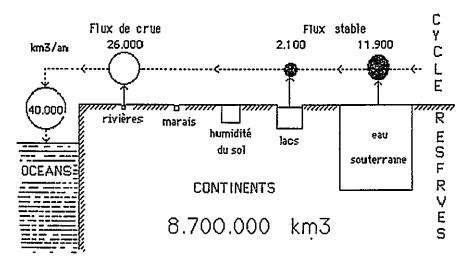
Et pourtant, en l'an 2000, plus de 30 pays seront déjà atteints ou menacés de pénurie chronique d'eau. Comment l'expliquer ?

1 - Une partie de l'eau du cycle annuel est inaccessible, sur la portion inhabitée de la planète.



2 - Dans les zones habitées de la planète, une grande partie de l'écoulement est inutilisable (flux de crue), car l'homme ne peut assurer ses besoins que par de l'eau régularisée (flux stable = eau disponible), soit par la nature, soit par l'homme (barrages).

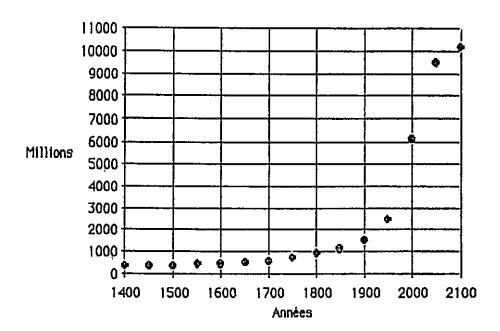
RESSOURCES NATURELLES D'EAU



LA RELATION HOMME-EAU

Elle a toujours été difficile. L'humanité, depuis son existence, a lutté sans cesse contre la pénurie d'eau pour satisfaire ses besoins primordiaux : la boisson et la nutrition (par irrigation). Pourquoi ? A cause de la constante croissance démographique.

Evolution de la population mondiale



L'eau contenue dans ces réservoirs constitue les réserves. Longtemps, elles ont été qualifiées de ressources non renouvelables, à tort. En fait, elles ont des durées de séjour (temps de résidence) variables :

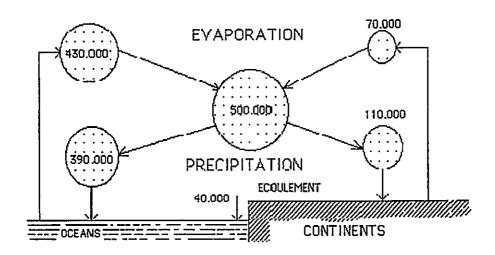
...quelques jours à quelques années (humidité du sol et eau visible),

...quelques années, siècles ou millénaires (eau souterraine).

Ces réserves se renouvellent donc, mais à un rythme différent du cycle hydrologique annuel, dont la régularité a fait qualifier communément le produit de ressources renouvelables.

Outre ces immenses réserves, l'énergie solaire engendre un cycle hydrologique annuel dont le schéma, désormais, est classique : évaporation, précipitation, écoulement (superficiel et souterrain). Ces trois branches du cycle forment le bilan annuel de l'eau.

CYCLE HYDROLOGIQUE (km3/an)



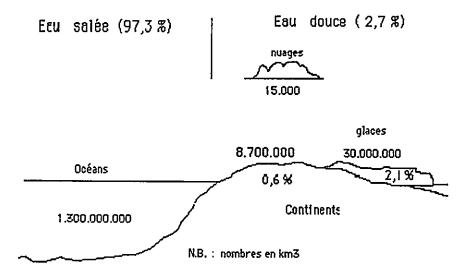
Phénomène prodigieux du cycle hydrologique : le bilan est négatif au détriment des océans et positif en faveur des continents, leur octroyant ainsi un excédent de 40.000km³/an qui constitue l'écoulement. Et cela, malgré la disproportion des superficies favorables aux océans.

Ainsi, les ressources naturelles d'eau sont doubles : cycle annuel et réserves.

80 Robert Ambroggi

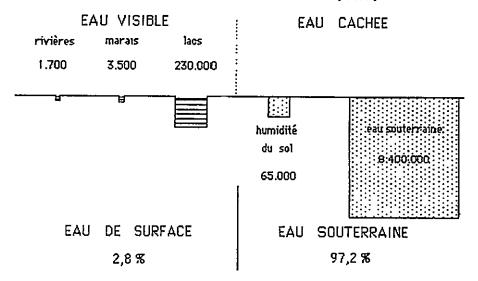
L'EAU DE NOTRE PLANETE

Elle est contenue dans 3 réservoirs : océans, continents, nuages.



La plus grande partie de l'eau des continents est à l'état de glace, inutilisable par la technologie actuelle. La majeure portion des 8.700.000 km' utilisables demeure cachée sous terre.

RESERVOIRS DES CONTINENTS (km3)



Eau et Développement (*)

(Cadre mondial et cadre national)

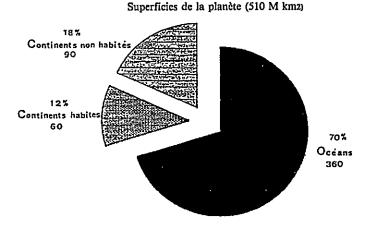
Robert Ambroggi

1re PARTIE

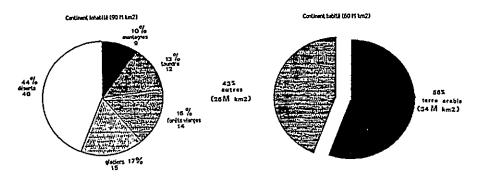
CADRE MONDIAL

NOTRE GLOBE : PLANETE DE L'EAU^{(*)(**)}

Aussi loin qu'aillent nos connaissances en astronomie, notre globe est la planète de l'eau, essentiellement à l'état liquide.



L'homme occupe une faible portion de cette planète (12%), laissant la majeure partie des continents inhabitée ou presque (3/5e).



(*) Conférence donnée en 1985.

(**) L'unité de volume sera le kilomètre-cube (km') = 1 Milliard de mètres-cube (m').



A different time perspective. Unlike other developmental projects, population projects require a much longer time perspective. These are projects that cannot be implemented or completed in four, five or even ten years. They may require a generation or more to take effect. Thus, in conceptualizing these programmes, the implicit assumption should be on their long run rather than on the short run effects.

The uniqueness of each coutry. Individual coutries perceive their population problems differently from others. Each country is in its own historical stage with different political, economic, social and cultural conditions. A number of population problems may emerge and converge at different times requiring actions different from each other. Each country, therefore, must be allowed to make its own decisions, based on what is considered best for its own people and what will be effective within the context of its own historical stage and its institutional structures.

development and the industrialized countries, which possess the financial resources to assist them. UNFPA has been successful in mobilizing some of those resources on behalf of developing countries-for censuses of population in 22 African countries, for example, and now increasingly for support in policy-making and for programme aimed at attacking the causes of high mortality and fertility. Africa is a key area for increased UNFPA assistance in the future, with 33 out of 53 of the countries designated as priority countries for population assistance.

But the task is only just begun. The International Conference on Population to be held in Mexico City in August 1984 may identify many areas for further work. Among them, the following may be important: First is how to achieve the acceptance of population as a priority for governments and communities concerned with development. Second is the question of spreading the awareness of population concerns through the whole of society. Third is effective programmes by which policy and awareness are transformed into action.

There are many fundamentally important problems, not the least of which are physical and human resources. The infrastructure of transport and communications, education services and health care on which population programmes rely does not exist in many parts of the developing world. A realistic population policy cannot wait until they are established; programmes are needed which take these deficiencies into account and, where possible take advantage of existing networks. One possible approach is to turn the management of population programme over to the community, securing maximum popular involvement with minimum supervision.

The International Conference on Population offers the opportunity for the nations of the world to exchange experiences and information and to agree on a plan of continued common action for the benefit of all.

Years of extending population assistance to developing countries has taught us three valuable approaches in conceptualizing these problems.

The need for rationality in programming solutions. Our present concern with high population growth rates in developing countries has been the result. in the first instance, of the rational application of the advances made in medicine and the health sciences. Mortality rates have dropped drastically as infectious diseases have been largely eradicated. At the same time, however, fertility rates in the developing countries until lately, have remained at about the same level. The current successes of present day fertility-reduction programmes have been primarily due to the equally effective application of the knowledge gained in the health, and social science fields of fertility problems. But, as we are well aware, an understanding of, and solutions to, these problems cannot be undertaken on an ad hoc basis or in an erratic or isolated manner. They must be rationally programmed to be comprehensive, effective, and particularly sustained.

literacy rate is around 30 per cent or lower; and the percentage of population with higher education still considerably less. A country like Saudi Arabia is embarked on an ambitious plan of higher education, but it is a time-consuming process. Even such developments may not lead ultimately to free the region completely from the need to import labour. As the scale of industrialization rises in the richer countries of the region, the need for a skilled labour force may even rise. However, as long as the level of education and skill development remains low, other labour-abundant Arab countries may not be in a position to take advantage of such a situation. It will be worthwhile for this region to undertake exercises on long-term requirements of various types of labour and develop programmes for human resources development.

Population-Food Imbalance

The primary concern of the relationship between food and population is with «carrying capacity», how many persons can ultimately be supported by the global biological and ecological system and at what level.

A joint FAO/UNFPA study of potential population supporting capacities of lands in the developing world found that assuming food movements only within and not between countries, and with low levels of inputs, 65 developing countries would have between them in the year 2000 a population of 441 million in excess of their domestic food supply. The same study found that twelve countries of Southwest Asia, of which ten belong to the Arab World, would have between them 42 million population in excess of their domestic food supply.

The growing population-food imbalance in the developing countries is already seen in rising food imports by these countries. The annual net deficit of cereals in developing countries averaged 16.7 million tons during 1961-65, but rose 52.5 million tons by 1978-79. The projections made by the Food and Agriculture Organization indicate that it would rise to 132 million tons by the year 2000.

While the Arab nations of Western Asia will face large deficits in cereals, the potential for food production in some of the Arab nations belonging to Africa is considerable. There is a vast scope to raise agricultural productivity by proper investment in irrigation, soil erosion, and the use of fertilizers and other inputs. However, these potentials exist in those countries which are least able to undertake such investment. This affords a fruitful area for cooperation among Arab nations which will help to solve not only a crucial problem of population-food imbalance of some countries, but in the process will also promote the economic development of all countries of this region.

Population Distribution and Migration

One of the functions of UNFPA is to act as a channel of communication between the developing countries which need assistance for social the population and development interface, we find ourselves today standing at a very broad frontier. For, having identified the need to integrate population factors into development planning, we find that there is still much territory to be explored to bring this idea to its full fruition and implementation.

The Arab World's concern on the questions of population distribution and migration probably surpasses that of any other region of the world. First, the rate of urbanisation of this region exceeds that of developing countries. It is estimated that nearly 32 per cent of the population of the developing countries are now living in urban areas, whereas, it is 51 per cent for the Arab World. By the year 2000,61 per cent of the Arab population will be living in urban areas. It is true that there will be wide variations between countries, but generally the highest urban concentration will occur in the rich, but smaller, countries of the Gulf region.

The issue that concerns most is the role and extent of international migration of labour to this region. There are various factors which favour migration of labour to this region. First, many of the oil-exporting, capital-rich countries have smaller populations and their labour force, by themselves, cannot support the scale of their economic activities. Second, there are wide variations in the labour force participation rates, and in many countries, these rates are low, partly because of the very low rates of female participation. Third, the high rate of growth of population imposes a high dependency ratio, since nearly 44 per cent of the population in the region are below fifteen years of age. Fourth, the nature of development embarked by the oil-rich Arab countries requires a large labour force and, therefore, facilitates the large-scale movement of labour to these countries.

However, the new developments in this region are of concern to the low-income Arab countries because there has been some shifts in the nature and patterns of migration. During the 1950's and 1960's, inter-Arab labour migration was largely of a long-term or permanent nature. This has been changed, and, since the 1970's, migration consists largely of temporary flows. Estimates for the eight major oil-exporting countries of the region indicate that nearly 2.7 million foreign workers were employed in 1980, representing more than 30 per cent of the total employment in these eight countries. While there was a substantial rise in labour migration to the region since 1975, a major share of these migrants came from the Asian region. And in some of the smaller countries of the region, the migrant labour force exceeds the total indigenous population.

The dependence of the Arab world on migrant labour for industialisation and the development of infrastructure shows a major shortcoming of the region, namely, the low level development of human resources. The shortage of labour of the oil-exporting countries of the region could not be met from the high population labour-abundant Arab countries because of the low educational and technical levels of their populations. The overall regional

population growth rate was seen as a factor in hampering the rate of economic growth in developing countries.

Since the adoption of the World Population Plan of Action at Bucharest in 1974, the emphasis has swung to aspects of human welfare, the quality of life, and the humane aspects of economic development. This means that all population programmes while strategically important in terms of economic development, must be modified so that the individual's potential is given the opportunity to develop fully. In this way, the concept of population programmes aiming at individual development is linked to the total development effort.

The political forum of the Bucharest Conference -the first of its kindserved to direct attention to, and interest in, a broader, less simplistic, more sophisticated view of the mutual interrelashionships between population and development factors. The World Population Plan of Action firmly established population as an important element in international strategies to promote development and to improve the quality of life, and set as an important goal the expansion and deepening of the capacity of countries to deal effectively with their national and subnational population problems.

The Bucharest Conference, while clearly recognizing that population policies, and in particular the policies for moderating fertility and population growth alone, could not solve the problems of development, noted that such policies, in conjunction with an intensified development effort, could make a significant contribution to their solution. Population policies were stressed to be an integral part of, but never a substitute for, development policies. Therefore, it was emphasized that distribution should go hand in hand with socio-economic development policies.

In this framework, the approach to population issues becomes much more complex and broader. Rather than looking at population in the aggregate, attention is directed to the components of the population. Population growth, assumed to have been independent of socio-economic development and change, is now seen as intimately and mutually related. Population, once viewed as exogenous by development planners, is now seen as endogenous. The maturation and sophistication of population thinking has put an end to simplistic models of population change. The UNFPA, from its inception, has acted upon this broader view of population concerns.

The vital conditions for solving the problems generated by rapid change in the size of populations of developing countries are social and economic development, intensive accumulation of resources for building up the national economy and securing the most rapid rates of economic growth. These can be achieved only through effective utilization of manpower and material resources available within each country. In the long run, industrialization must go hand in hand with social and cultural development.

Thus having re-established the linkage, and the need for greater attention to

72 Raphael Salas

It is important to recognize that such assumed changes in demographic variables are not merely the result of autonomous changes in them but are also induced by further investment in population activities as well as in socio-economic programmes. When this relationship is understood, it also becomes clear why expenditure incurred on population programmes deserves to be treated like investment in any other productive field.

The United Nations has always considered population variables to be an integral part of the total development process. Interrelationships are both sources of stress and points of leverage. If some problems are addressed and not others, interrelationships can act as constraints that impede the effectiveness of policy measures.

This interdependence of the global system has made it necessary, as never before, that an innovative management approach be taken for the solution of global problems. And in the face of shrinking international resources available for assisting developing countries and the growing political and economic tensions, it is necessary to exercise the utmost care in establishing global priorities. In this respect, population certainly deserves one of the highest considerations in view of its critical role in almost every sector of economic, social and political life.

Linkages Between Population and Development

Let us examine the changing perceptions of the processes of development, of population, and of the linkages between the two. From the mid-forties until the latter part of the sixties, development economists were relatively optimistic concerning future possibilities for continued development in the Third World. They perceived development to be a gradual but a continuous and cumulative process which could effectively rely on marginal adjustments in its spread among groups within nations, as well as across the boundaries between and among nations.

The view that developed countries may have in regard to population may not exactly match that of the developing countries, and the view would be clearer, if we try to imagine ourselves as groups looking at the 130 or so developing countries and territories with which UNFPA is involved. In the course of the last three decades, the concept of population and development has been modified considerably. Initially, in the 1950's the concept was that industrialization was the key to development. In the 1960's and 1970's, views on development began to change, emphasizing more and more the provision of basic needs and the quality of life for people in the developing countries. Similarly, at the initial stage of the involvement of the United Nations in population programmes, the drive was to assist countries purely in the field of family planning with the hope that this would result in a diminution of the population growth rate and thus contribute towards improving economic development. So the intimate linkage was defined from the beginning in terms of economic growth rate and population growth rate, or, at the very least, the

The tendency to treat population as an exogenous factor was further reinforced by a development strategy, adopted especially in the 1950's and 1960's which emphasized investment in industry to accelerate development and targetted only for an aggregate growth in per capita income without specifying any conditions on the distribution of income. International development assistance programmes and the global development strategy also provided further support and impetus to this approach. With hindsight, one is able to point out now that this approach has failed to take into account a number of interrelationships among population growth, resource use, environmental deterioration and the process of development. The emphasis on investment in industry in the development strategy and the neglect of many other aspects of development, while populations have been growing, have not solved the problems in the developing countries. These strategies have sometimes led to the worsening of man/land ratios, increase of pressure on food supplies, deterioration in the human and natural environment, increase in the rates of rural/urban migration and in urbanization, and growing unemployment in the countryside and in the towns. While these factors themselves compel us to reconsider the strategy of development, there is evidence now which indicates that population also should be treated as an endogenous variable amenable to influence by appropriate policies of socio-economic development.

The integration of population programmes with specific aspects of the development strategy can lead not only to an increase in general welfare but can also have a beneficial impact on population trends.

The integration of population programmes with the development strategy will be possible only if population is treated as a separate sector just like any other sector in the planning process. It is true that in a number of countries financial provisions for population programmes are separately indicated in their development plans, but this is not tantamount to treating population as an endogenous sector within development planning. It is true that high rates of population growth may not be the most pressing problem in every country. In some countries, as a matter of fact, low fertility may be a problem, while in other countries birth rates, though high, may be considered quite satisfactory, taking into account the variety and quantity of natural resources they possess in relation to the size of their populations. But even these countries will require reliable basic population data for decision-making at various levels in planning for their economies. In some countries, spatial maldistribution of the population may be the most important problem. All such problems of population dynamics can be recognised and studied only if population is treated as a programmable sector within planning.

Just as working out alternative scenarios for different assumptions regarding the rate of investment or targets in per income, it is possible to work out similar alternative models incorporating different assumptions regarding the likely changes in fertility or other demographic variables.

While high per capita income is a characteristic of developed countries, the high income of some Arab countries may not qualify them for such an appellation because their population and development problems are in no way different from these in other Arab countries. Its is also important to note that their current high incomes arise from a non-renewable resource, namely oil, and therefore their long-run viability lie in development like any other developing country. The similarity of economic and population problems among Arab nations therefore calls for common solutions to the benefit of every one.

Countries in the region vary in the degree of identifying their population problems and adopting population policies. Egypt and Tunisia have a defined population policy and have launched national government programmes for population activities designed to accomplish stated demographic objectives of reduction in fertility and population growth. Morocco and Algeria have, to a lesser extent, defined the magnitude of their population problem and have initiated government programmes designed to provide their population information and services about family planning as part of basic health services, North Africa, with the exception of Libyan Arab Jamahiriya, can be considered as a set of countries with similar population problems and governments that have adopted population programmes.

The countries of Western Asia and Northern Africa can be classified into two different groupings, On the one hand, Syrian Arab Republic, Jordan, Yemen, and Democratic Yemen have an open policy towards population activities and have proceeded to integrate family planning in maternal and child health services as part of basic health services rendered to the people. Sudan, Somalia, and Mauritania are similar to this group. On the other hand, the Gulf States have no stated population policy.

By and large, almost all the countries of the region lack the adequate infrastructure for population data collection and analysis; generally have weak or no civil registration systems; and do not adequately take into account the population variables when preparing development plans for economic and social progress.

Population data constitute the basic input on which the whole edifice of the planning structure is erected. Even at the simplest level, the size of the population and the rates of growth constitute important elements for determining the targets of growth of different sectors of the economy. However, the treatment given to population in national and international development strategies differs quite considerably from the treatment given to a number of other economic and social variables. While many of these variables are considered endogenous to the process of development, population is often treated as an exogenous factor. This is largely due to the fact that economists whose thinking dominates the field of development lack a coherent theory of population within their discipline and hence consider population growth as not so amenable to control as some other economic variables.

Population and development in the Arab world (*)

Raphael Salas

The Arab world presents, in a nutshell, all the problems of population and development faced by the world today. The global problems include the widening disparity between the rich and the poor, higt population growth in the poorer countries compared to low or stable population growth in the rich countries, imbalances between population and resources, and many social problems arising from illiteracy, ill-health and malnutrition. The population problems faced by the poorer Arab countries include high fertility and mortality rates, lower life expectancies and high rates of urbanisation.

The United Nations estimates the world population to be 4.76 billion in 1984 and it is projected to reach 6.12 billion by the year 2000. The annual average population growth rate for the developing countries will decline from a peak of 2.55 percent during 1965-1970 to 2.02 percent during 1980-85 to 1.79 percent during the period 1995-2000.

According to United Nations estimates, the developing countries had achieved a higher growth rate of gross domestic product than the developed countries during the period 1960-1980. But, due to the high population growth rate, the per capita incomes grew at a smaller rate in the developing countries than in the developed countries, thus widening the gap between the poor and the rich countries.

The population of the Arab world will rise, according to the latest United Nations assessment, from 74.4 millions in 1950 to 189.5 million.

Many issues of population and development within the Arab world arise from the dichotomous nature of their economies. The major cause for the disparity in incomes among Arab nations is the existence and export of or non-existence of oil. The oil-exporting countries have incomes and enough resources for investment. The non-oil exporting countries have generally lower incomes and smaller savings and investment.

^(*) Lecture given in 1984

Ahmed Abdus Salam

the size of Turkey had decided to join the CERN Nuclear Laboratory. And they are paying a small subscription for joining that. And the result was that the Greek physicists were coming up both theoretically and experimentally in a manner in which the Turkich physicists were certainly not. And this was a matter of great unhappiness for a man like me that Turkey did not have the ambition to arrive at even Greece.

I would like to conclude with the story of Al Biruni and his imperative to know. The story says that Al Biruni was dying, and the contemporary of Al Biruni who writes that story said that he thought he would like to see his friend before he dies. So he went to see Al Biruni. And when Al Biruni heard about his coming, Al Biruni opened his eyes and said to him: «Are you so and so». Then Al Biruni told him: «I heard that you have a solution to a difficult problem in the laws of inheritance of Islam. Can you tell me the solution?» And this man who was writing the story says: «I said to him, Abu Riham, at this time?»

And Al Biruni said: «Don't you think that it is better that I should die knowing rather than ignorant».

And this man says: « I told him the solution to the problem. And with a heavy heart I bid him Good-bye and left the house. I had not gone beyond the portal of the house, that a cry arose from inside, Al Biruni is dead.»

So, this was the temper of the Muslims in the old days, and their urge to know, according to the injuctions of Allah and the Holy Prophet were so strong. I shall conclude with these words from the Holy Book once again from Surat Luoman Verse 27:

«And if all the trees on the earth were pens and the Ocean (were ink), with seven Oceans behind it to add to its (supply), Yet would not the words of God be exhausted (in the writing: for God is Exalted in power, full of Wisdom».

would not say they have got a decent theory which is capable of being tested. In the meanwhile there has been such a big development in the field of cosmology... which I said to you earlier is also being unified with particle physics. And, in particular, I should not take much time, one of the recent ideas is the idea of the flatness of the universe, that is to say, the universe has a total mass which is equal to O. What the zero mass means of the universe? What is meant is when you consider the mass of the universe, you take all the particles which are in the universe, we believe that they are 1088 protons in the whole visible universe. They have a certain mass which is positive, but they have also a gravitational attraction between them. And if you count the gravitational attraction, all attractive forces are supposed to have negative masses. If you add the negative mass to the positive mass, you should get the answer exactly O.

This theory is still at the stage of being built up, but it would have a very definite test which would be that there would have to be 10 times as much mass as we can see in the form of invisible matter, which was not sure of itself by any radiation limitive, but is still there, in order to produce various things, and it has to have a certain density. If this theory succeeds, then it will have very profound consequences. And I am saying exactly if this theory succeeds, because it has to have exactly O mass and certain amounts of density. Then the universe will have the same mass as the vacuum; the vacuum has O mass; and therefore the universe will then be treated as a vacuum fluctuations of the vacuum which would then make one remind you of the saying in the Holy Book (Sura: yā Sīn, Verse 82)

«انها أمره إذا أراد شيئا أن يقول له كن فيكون» «وإنها كل شيء خلقناه بقدر وما أمرنا إلا (Sura LIV Qamar or the Moon, Verse 49-50) ... واحدة كلمح البصر». These are the creation from Adam's word, and that is the sort of concept towards which we are tending to.

So I will conclude here by saying that we are at this time facing amazing concepts of unification, amazing consequences of the structure of the universe, amazing consequences as Prof. Ostwald has said of the atoms of hydrogen, carbon, nydrogen, and oxygen, that what we are made of, deciding to find out about themselves that is the universe and succeeding. I find this a wonderful quest and I would hope that many more in the Muslim countries engage in these quests. I am reminded these are the imperatives to know I may recall that I started my talk with the quotations from the Holy Book:

(, بنا ما خلقت هذا باطلا سبحانك)

Allah wants us to know these things, and it is a great tragedy that we are not any of us any Muslim country in spite of the means which some of us possess at the moment engaged in that quest.

I was in Turkey, and talking with the President of Turkey, I pointed out to him that a country like Greece which was next door to him and was 1/10 of

66 Ahmed Abdus Salam

experiments have been suggested to test the unification of the strong nuclear force with the electro-magnetic. And those experiments are concerned with the stability of the proton. The proton is supposed so far in our thinking to live for ever. But if the fundamental unification of the strong nuclear force happens with the other 2 electro-weak forces, then the proton should not live for ever. After 10³¹ years the proton should decay into a positron and some other objects. 10³¹ years is a very long time: the life of the universe is supposed to be 10¹⁰ years, so 10³¹ is infinitely longer than the life of the universe.

How do you do these experiments? How do you find that the proton disappears and its place is taken up by a positive electron? What you do is you take any material (iron, water, which contains proton) and use dariater or take it to a tunnel deep down into mine, for example, there is a mine in India which is 7000 feet deep called the Growlfields, which is the deepest mine in the world. And you need such mines in order to shield the effect from cosmic raise and from neutrinos. And then, you watch 100 tons of material for a year. You watch it by putting synthelating contours, or some other types of contours around that piece of iron. And, if in a year's time the contours click 10 times; in a year's time, you will have caught the proton's decay. The Indians claimed last year that they have 3 events after 2 years. A similar experiment was done in the U.S.A. with 10 000 tons of water rather than 150 tons of steel; that experiment has found nothing. A third experiment was done in Tokyo recently with an other 1000 tons, that experiment claims to find two. We do not know yet what the truth is. The fact that the American experiment has found nothing may lead that the theory that we have advanced of the unification is not the right one or it may mean that there is some different types of effects going on but we do not know what to make of the situation, where the experiments are different from each other. And, so in a few years you will hear more about these ideas, and whether the third force, the strong nuclear force, is unifying with the other two.

Finally, we come back to Einstein and his dream of gravity unifying with the weak and the electro-magnetic and the nuclear force. This, as I said, is being considered now in the context of Kalustein Klein theory, where you assume that space/time is really eleven dimensions, not four, three of space and one of time. That is the normal way of thinking. But eleven would mean 10 dimensions of space and 1 of time. And the universe then is supposed to be like a tube. For example in a one dimentional universe, you will think of this as the universe. But if it is like the pencil then there are 2 dimensions, and if that dimension is very thiny, something of the order 10³¹, then you have got the idea that dimension manifests itself not directly, but indirectly, through the manifestation of the electric force of the nuclear forces; and that is the major idea which we are working at the present time.

This theory is still up. All of us are working on it, but at the present time I

Einstein's Last Dream 65

and Zs. This is the detection device for the Ws and Zs. It is all electronics and this is what was needed in order to find the Ws and the Zs. And this again has done its job and this is now been up-graded. This has not yet been scrapped, but it has been up-graded now. They had the great advantage that they knew exactly what masses to look for; and that is why they were so successful. Immediately after the machine came on, they had this thing working, and since they knew what exactly to look for, they were able to find it.

Is there anything practical? Why are people spending so much money? There is very little that one can point out at the present time, in terms of practical utility these things are doing. If you like Europeans and Americans, and I would not mention Americans because they did not have accelerators of the corresponding strength. Now, they are so mad at having lost race to Europe that they are thinking of building an accelerator that should not be just 27kms. The Americans must do everything 'war being', so they are thinking of a 100 miles accelerator in Texas. So they will beat the Europeans by the year 2000 by having an even larger accelerator, full of those devices which I talked about. But you mak ask, as I said: what is the pratical untility of all this. And amazingly the only untility at the moment is in a very astonishingly different field.

Dr.Berbich will tell you that there has been a big mystery in biology, and that is connected with the handedness of the biological molecules. All the sugars that we see on the earth or on living matter are all right-handed, while all the proteins and all the amino-acids are left-handed. They polarize right-handedly, whereas the amino-acids polarize left-handedly. This is the picture of left-handed versus the right-handed amino-acids. But most of the medicines, for example which are produced are so-called 'racemic' they are one to one ratio of left and right-handed molecules, whereas as I said in nature you get either right-handed or left-handed, but not both the righteous. And this one you are making in the laboratory are racemic has been the cause of much tragedy in biology. For example, the taledomid patients were affected because the wrong type of isomerse give rise to defect, because the taledomid which was made in the laboratory was racemic, whereas the natural human body has only one type of left or right handed molecules.

What has been the fundamental reasons for this was a mystery. But the chemists believe that through our theory which tells you that you will have weak forces together with electro-magnetic in one unified whole, and the weak forces are known to be left-handed and lower, you can explain possibly this characteristic of living organs.

Now I have been talking so far of the unification of just two of the fundamental forces. Now the question rises what are we doing towards the unification? Now we have got 4 forces down to three. What are we doing now for the unification of the other 2 forces? And in particular what are we doing with Einstein's tree of unifying gravity with the other forces? Now

64 Ahmed Abdus Salam

of light is 3 times 10⁸ per second. So this is something like 10⁻⁹ seconds that you have got. So by modern electronics you tell this point here the magnet that as soon as Mr anti-proton will appear here align them, just put them together in one line and so these magnets behave; the anti-protons come one by one. You know its position is moving this way or that way, you tell the point the magnet. This chappy is coming along; he will be so and so; he will be in a such and such direction; slap him put him right in the beam. And this is done 10 to 12 times, and then in the end you get a beam which then is used tp make those particles.

And, indeed, exactly as we have predicted at exactly the masses we have predicted; we have predicted a W+ and W- will have a mass of 80° proton masses while the Z- will have a mass of 90 proton masses. And exactly theses masses the CERN accelerator has found on January 20th, 1983 and May 11th, 1983. These three particles were discovered so that the direct tests have indeed now confirmed the theory.

Few years after Maxwell's death; now I am showing this in order to show you how easy it was to do the experiment in those days. Now this is meant to be an equipment that was used in the co-laboratory in the beginning of the century, and again it shows you how small the equipment was. The so-called Gargamel chamber which is being fitted in this picture as you can see. This is a detection device, not an accelerator, simply a detection device, like the detection device that you saw in the first picture for testing the unification brought about by Maxwell, and you saw that was a piece of equipment about the size of that bottle. But this is a detection device called the Gargamel Chamber, when it was ready, it was filled with hydrogen and the particles were leading to that hydrogen and then they were led to appear in that hydrogen attract that was photographed. This was the equipment which proved the theory indirectly in 1973, and then, at the moment this whole chamber costed the French government about \$1000 00 when it was first made; it is now laying scrapped outside one of the offices, because it was damaged and is no longer needed.

This is an other bubble Chamber, the so-called the big bubble Chamber of the European Bupps which was constructed at the cost of \$5000-000 to replace the Gargamel. And last year this was also scrapped because it is no longer needed.

Now, this is an other detection device for neutrinos. And this again, the very first device shows how physics was about 100 years ago and this is how physics is today. This is the same detection device seen in an other pose. This is that accumulator, the 100 yards across the diameter which I said was a marvel of modern electronics. It was slapping the anti-protons and aligning them into 1 single line along the direction of motion. And this is the 100ms accumulator which has done its job in producing a beam of anti-protons which was led back to the bigger machine and then used to produce the Ws

Einstein's Last Dream 63

an oath that we shall not divulge the results of the experiment until we give an official seminar tomorrow. Now I understand that you, as originator of the theory are, of course, very strongly concerned with whether the theory had been confirmed or not, but you tell me what shall I do». And of course, I said: «Well, if you have made an oath, of course, you have to keep it, and I am very sorry to have troubled you». When he heard the disappointment in my voice, he said: «What is the time now in Trieste». I said: «It is 10.00 at night, (because there is a 12 hour difference and I was trying to get him at 12:00 midday in California; He said: «Is that your sleeping time?». I said: «Yes». He said: «All I can say to you is go to bed and sleep well». And this is how I first heard that our theory had succeeded.

Since 1979 there had been other experiments again indirect which confirmed the result of the experiment. The theory was this black curve here, and the point you can see lies on it. This was an experiment done in 1981 at a German laboratory. But as I have said the real test of the theory is the last test, that is to produce the W and Z particles in the laboratory. These are three particles that have to be produced in the laboratory; but why it difficult to produce them? The reason was very simple.

According to our prediction, these particles were to weigh about 100 proton masses. To produce such a heavy object in the laboratory, you needed an accelerator which should have at least a 100 proton mass of energy in the beams. No such laboratory existed, no such accelerator existed up to 1983. Such an accelerator had to be constructed at initial by modifying one of the accelerators in existence at the cost of \$ 50000 000 at Geneva. This had been accomplished and this could have never been done, but for the marvel of modern electronics. And I will try to show you a diagram of how the marvel of modern electronics was achieved.

What you do is you make anti-protons. Anti-protons are not found in the universe. You only find protons; but you make the anti-protons in a subsidiary reaction. Now, when these anti-protons are produced, they do not make a beam. You produce them one by one. You need 10⁺¹² of those objects before you can do an experiment. So one by one you produce them and you put them through an injector into an accelerator which has a radiance of 100ms. Now, they are struggling all over these anti-protons: one is going this way, one is going that way; and you want to make a beam out of them. What do you do? You let them go round in this accelerator, but in order to align them in a beam, you send a signal from here to here across the watt though of the accelerator. This watt is a 100ms, whereas the thing has to transport itself around 150ms.

Although these anti-protons are going with nearly the speed of light, there is still, and you are sending a light signal to tell the equipment here how to behave, you are still winning by 50ms. Now 50ms, you remember the velocity

complete theory, and in act, it was this theory that we have worked out and proposed in 1967.

So the theory that was proposed in the end was a theory which had 4 fundamental forces: the weak forces W + and W -, that we had known before, mediated by W + and W - that we had known. And in addition we were hoping to have the photon together in the same complex and so that these 4 particles, we would have both a unification of electricity and magnetism with the weak nuclear force as well as the possible discovery of a new type of weak force.

So, there are two things to be looked for. We did not know the weak W+ and W- or Z°. You had to look for these particles, they should be existing like the photon. Secondly, we had to look for the indirect effect of a new type of force which had never been seen before this which was the so-called neutral weak force that would exist between anti-neutrinos and protons going to enter anti-neutrinos and protons, or anti-neutrinos plus neutrons going to enter neutrinos plus electron or even between protons and electrons where you do electrons and protons.

This would be a new type of force that we would be looking for, that will show the existence of Z° , and then we will be looking for an interference effect of the photon and Z° that would then show that this interference effect meant that these forces were united into one single multiplet. So there are three types of experiments which had to be done: one was to look for the new type of weak forces. The second one was to look for the interference effect. The third was and that would be the most crucial experiment to produce the Z° and the Ws themselves.

Now, this theory as I said was proposed in 1967. The first effects were looked for in 1973 at the Center of Nuclear Research in Geneva. I will show you some of the pictures of the machines: the accelerators which were able to show that effect. But what was found was indirectly that the third type of weak force which we were asking for was indeed discovered. This was in 1973 and I will show you the equipment which produced that effect. The interference effect that showed the unification of the electric force with the weak force was an experiment done at Stanford Linear Accelerator in 1978. You can see here the curve that was theoretically predicted. This is the dotted curve and the points: 1,2,3 lie very beautifully on that curve. This is the same result shown differently.

So in 1978, two of the three tests had been made and found to confirm the theory that we had proposed. I remember in 1978 hearing about these experiments that have been done in California. Dirac said: «I am very sorry, I have a moral problem. We have here a corps of reporters about 40 of them who have heard that we are doing the experiment and they have descended upon us, and so we have called our team and asked each one of them to take

forces have a mediator which has got a spin of zero units. We suspected, nobody knew about that; that the weak nuclear force has perhaps a mediator which may have a spin zero or spin 1. And we knew, but again nobody had proved it that gravity may have a mediator that may have spin 2. All these mediators' spins are 1,0,0,1,2. There is no uniformity about the spins of these mediators, so nobody suspected that these forces could be put together. This was before 1957.

After 1957, a number of experiments were done with the weak nuclear force which showed that if the weak nuclear force has a mediator, that mediator must have a spin of 1. So, immediately those of us who are minded that way began to think that there is something universal between Maxwell's force: electro-magnetic force and the weak nuclear force; they have a mediator both of them of spin 1 unit. This was the first clue that we had about the possibility of unification of these 2 fundamental forces that these forces may have the same spin for the mediator.

As I said, those of us who are minded this way; those of us who are looking for unification jump at this remark. I still remember going to one of my very illustrious professors and telling him that this was an idea that I thought maybe very fruitful, and he said: «Are you mad?». So it is very important to be looking for such clues before you will get anything to work at all.

There is a problem however, electro-magnetic force has one mediator: the photon, but the weak forces are between proton and neutron, the non-weak forces at that time, and the electron and neutrino, so they had 2 mediators a W+ and W- (plus and minus meaning electric charges). So there were not 3 mediators if you remember my table before that I showed you. I said if there are mediators, there should be of the weak force. There should be 3 in number of 1,2 has no place here. And here, we have a situation where we are getting 2 mediators and not 3.

So this was a problem. How to solve that problem? One solution that was very simple was to say there are 3 mediators where you have a W + and W +, the weak force and the photon, the electro-magnetic force unites them together into 1 multiplet. You get 3 particles and with these 3 particles you have the right number for the mediators. This would have been a very good solution.

A second solution was proposed: that is perhaps there was a new weak force that we had not experienced before, for example, between a proton and a neutrino that would have a third mediator that we have not even thought of before, the so-called Z° . So that W + and W - and Z° would make up a three-fold as required by the fundamental ideas. There is still a third point of view and that is let's take both ideas together, put 1 and 3 to make 4, and have 4 particles: W +, W -, Z° and the photon. So that you will have both the unification as well as a new type of weak force to look for and you have a

is a force which lives only in the capital city fo Lahore. A nuclear force, he said, is a force which lives only in Europe»; but he emphasized very strongly the capillary force, which he told us a fundamental force.

Now, today, we will not believe this to be a fundamental force; we will think of it as a very subsidiary force out of the forces of gravity and electricity. And, now, I remember why he said that this is a fundamental force, because his physics was a mixture of the physics of Ibn Sina, and Ibn Sina you may remember was brought up as a physicist as well as a physician. And for a physician a force which pushes blood into arteries, the capillary force was the most important force. So Ibn Sina had said it was a fundamental force and he was teaching us the same.

Anyhow, coming back to the unification which I shall be talking about, I have to give you the reasons why we proposed that this unification should happen. The reason we proposed this unification should happen is connected with one idea which I must introduce and that is the idea of mediators of fundamental forces. I told you earlier that when a proton accelerates, according to the ideas of Maxwell, it emits electro-magnetic radiations in the form of photons. Photons are written as (Gamma) and here is a proton coming along, it changes its direction and it is emitting a photon. Then, here is a photon coming along and hitting an electron, and the electron is changing its direction, it is accelerating in that way so this is the absorption of the photon. Put these 2 things together, here is a proton coming along emitting a photon, that photon is absorbed by the electron. Both the electron and the proton have changed their directions. Someone who sees this process from a distance will say that the proton and the electron have changed their directions, and so, this would be, according to him, the reason for the force. The existence of this mediator is the reason for the electric force between the proton and the electron.

So, our modern theory of forces always uses a mediator, the mediator in this case is a photon. Now I have told you about the spin of this fundamental particles, I have told you that the protons have spin one half, the electrons have spin one half and the units of blank units. This is what Dirac had shown. But in the same units the mediators you can show must have a spin either zero or one or two or three, but not one half not two halves not three halves and so on. Also these mediators must exist in multiples. You remember, I told you that the proton and the neutron exist in a doublet. There are two such particles; I told you that the neutrino and the electron exist in doublets. However, the mediators cannot exist in doublets, they must exist either singly, there must be only one mediator or there must be three or there must be eight so on... These numbers are very fixed.

Now, before 1957, we knew from the work of Maxwell that electro-magnetic force had a mediator with a spin 1 unit which is correct and only 1 mediator. Youkawa has told us wrongly as we know now that strong

Einstein's Last Dream 59

three fishermen who go fishing one night and they make a catch of fish and they bring that catch to a desert island and put that fish on the island and go to sleep. At night one of the fishermen gets up and he thinks that «I would like to take my 1/3 of fish and go away». So he divides all the fish into three parts and finds 1 fish outstanding, he throws that one fish into the sea, takes his 1/3 and goes away. Then the 2nd man gets up and he does not know that one man has departed. So he divides the catch into 3 parts, finds one fish outstanding. throws it into the sea, takes his 1/3 and goes away. The 3rd man gets up and also does the same without knowing that his 2 friends had gone. He divides the catch into 3 parts, finds 1 fish outstanding, throws it into the sea, takes his 1/3 and goes away. What is the minimum number of fish with which you can do this? And quick as a flash, Dirac gave the answer. The answer he gave was minus 2 fish. See if you take -2 fish and divide it into 3 parts, you get -1 -1 -1 -1 that is equal to two. So if you throw 1 fish + 1 fish into the sea, you take away your -1, so you are left with -2 again, you divide it into 3 parts and so on. Now I leave it to you to find out the correct positive answer, but clearly, this story illustrates how he got the idea of negative fish and negative particles which he called anti-particles.

Now, as I said before I am going to talk about these 4 forces: electro-magnetism which is the force of life and all chemical phenomena, gravity which is the force of large-scale universe, and the nuclear forces, weak and strong, which are the forces of energy production of the sun and the stars. What I am going to show you is how we put together in 1979, or rather earlier, 1979 was the time when the thing was fully established, we put together the weak nuclear force with the electro-magnetic force. So, today, if you ask a student how many forces there are, he should tell you that there are three forces rather than four. So that is the story which I want to tell you.

Before I go on let me also make one remark and that is that nuclear forces together with the expansion of the universe which I talked about, explain all phenomena connected with the constitution of matter as has been very nicely explained in Professor Weisenberg's book The First Three Minutes of the Universe. Now Weisenberg's First Three Minutes really concern the region between 1/100 of a second and 200 Seconds after the universe began. I shall be talking of the universe before its term 2-2 seconds which is the period which Weisenberg's book, if you have seen it, does not cover.

Let me also tell you how the physics which I learned in 1934 were. In 1934, I was at school in Pakistan and I still remember the lecture on fundamental forces which was given in my school. Our school teacher taught us about gravity, of course, he told us about Newton, then he told us about magnetism, and he said: «magnetism is, of course, everywhere». He brought a magnet in class and he said: «this is the magnetic force». Then he showed it to us. Then he said: «electricity, he said, is a force which none of you boys have seen» (my little town was 100 miles West of Lahore). He said: «electricity

58 Ahmed Abdus Salam

electron. They are also making up a doublet, but again, like the proton and neutron, the neutrino and electron doublet has a neutron member called the neutrino, and a charged member called the electron. These objects-the neutrino and the electron-either attract or repel each other through the weak nuclear force; or the neutrino and the electron can attract or repel a proton and a neutron through the weak nuclear force. This force has a range even smaller than the range of the strong nuclear force; it has a range of 10.16cms.

So I shall be dealing with these two types of nuclear forces. So altogether, I will be talking of four fundamental forces: gravity, electro-magnetism, weak nuclear force, strong nuclear force. Four types of forces and four types of particles: protons and neutrons that make up the strong force; neutrino and electron that make up the weak force. Electron and proton are electrically charged and show electro-magnetism, while all the four particles show gravity.

So this is the personna which I shall be dealing with, but before I go on, let me make one more remark, and that is that all these particles: proton, neutron, neutrino, and electron are not just junks of metals, they are also like spinning tops. For example, the proton, you may think of it like a top which moves either left-handedly along the direction of motion, or right-handedly along its direction of motion. Each one of these particles has an anti-particle: anti-proton, anti-neutron, anti-neutrino, anti-electron which has the same mass as the particle concerned, but has opposite electric charge. So, these four particles live in two states, either left-handed or right-handed. When I say left-handed, what I mean is the screw motion, and when I say right-handed, the screw motion is clock-wise or anti-clock-wise.

This theory of particle and anti-particle was given by the greatest physicist who is alive today. He is about 82 of age: Prof. Dirac of Cambridge. Prof. Dirac working in 1928, gave the theory of the anti-particles. What he discovered was a remarkable equation which, when discussed, will give exactly the motion of an electron and predict its spin. But this equation has a flaw; it also described other particles which have negative energies. A negative energy particle would be like mules, which if you pull, they go backward, and if you push them, they come forward. This sort of object has never been seen before and their axiquation that is very good for describing all other phenomena had this flaw in it, till Dirac himself provided the answer and showed that these negative energy particles, by turning their electric charge could be considered as anti-particles.

The story goes that Dirac found this idea from a problem's drive which was held at Cambridge in one of the Christmas events at St John's College where he was studying. There was a competition among the students and in that competition the following question was asked: You had to answer the question very quickly and the time that you took to answer the question counted in your marks. The question was the following: Suppose there are

That was Einstein's way of expressing Newton's gravity. And from this idea, followed the very remarkable idea that the universe is an evolving system. It expands all the time, and the three-degrees radiation that we find all around us is a consequence of the expansion of the universe. It was born not earlier, and it is a manifestation of that expanding universe.

After Einstein had succeeded in giving his theory, and after his theory had been shown to be more accurate than that of Newton, Einstein started to have a dream that he would like to take Maxwell's theory and also reduce it to geometry. Electricity and magnetism should become part of geometry of space and time, just as gravitation had done. Einstein lived with that dream for 35 years of his life, and we believe that he completely failed to succeed in putting his dream into practice because of various reasons. Like all human beings, Einstein was fallible, he could make mistakes. And the idea which we are now using for combining electricity and gravitation together is an idea which was given by Kalustein Klein in 1920 which extended space and time from four dimensions: three of space and one of time, to five dimensions:four of space and one of time. This is an idea which was presented to Einstein, but he refused to accept it, and as you will see, we are now working on this idea to unite electricity and magnetism with gravity.

Before I go on, I have to tell you of the work that we have done recently, we have succeded in unifying electricity not with gravity, but with a nuclear force, and that is the purpose of my talk today. Einstein knew about the nuclear forces, but for some reason he completely ignored them. He did not think that they were important, and there, we believe, he was not right.

What are nuclear forces? There are two types of nuclear forces: the so-called strong nuclear force, and the weak nuclear force. The strong nuclear force exists between two entities that are found in the nucleus of all atoms. These are the so-called particles called the protons and the neutrons. The proton and the neutron make up a doublet in the sense that they have nearly equal masses, but the proton carries an electric charge, while the neutron is uncharged.

A force between this doublet of proton and neutron is called the strong nuclear force. This is the force which is responsible for the hydrogen bomb or for the nuclear atomic bomb or neutronian bomb. This is the strongest force which we know about. But this force differs from electricity and from gravity in one respect, whereas electric force and gravitational force are called long range forces. They are felt however far from the particles exerting the force. The nuclear force is a short range force. If nuclear particles are not nearer than 10⁻¹³cms, the nuclear force does not manifest itself; only when proton and neutron get near to each other than 10⁻¹³cms does the nuclear force arise. This is the strong nuclear force.

The weak nuclear force exists between two further particles: neutrino and

56 Ahmed Abdus Salam

A Book of Balance of Wisdom; in that book, he gave the laws of terrestrial gravity. But it was Newton who said that the force which keeps the earth in its orbit around the sun is the same force that makes the apple fall to the earth. This was the first unification of two fundamental forces which Newton brought about.

The next persons to remember in this context are, 200 years later, Faraday and Ampere. These two people knew about electricity and magnetism; one knew about the magnetic forces and one knew about the electric forces; but nobody thought that there was any connection between electricity and magnetism. Faraday and Ampere showed that there was a connection and it was simple. If you take an electrically charged body like an electron and you put it on the table, then in the space around that electron, you have an electric force; begin to move the electron and, immediately you have a magnetic force also. So it was the same electron, but its state of motion determines whether you are looking at the electric force, or the magnetic force. And this was a beautiful unification of two fundamental forces: that of electricity and that of magnetism.

Carrying these ideas forward, Maxwell who died about 100 years ago in 1879 considered an electron not just moving with a uniform velocity, but an electron that is accelerating, which is either changing its speed or changing its direction of motion. He was able to show from theoretical considerations that an accelerating electric charge, an accelerating electron, would emit light or X rays or gama-rays or radio waves. This was called electro-magnetic radiation. So, accelerating charges radiate any of these electromagnetic waves, which according to our present thinking travel like particles which we called Photon. So, this lamp, for example, is giving out its trim of photon, because the electrodes and the filaments inside the lamp are being accelerated continuously

So this was the next unification that we celebrate in physics. After these two unifications - that of Newton and that of Maxwell and Faraday-came Einstein. Einstein was born in the same year that Maxwell died in 1879. In case anyone of you think of transmigration of souls, it is important to remember that Einstein was born in March, while Maxwell died in November of the same year.

Anyhow, Einstein united space and time; and from that unification came the concept of energy and mass, being the same thing. I will not talk about this unification today. But what concerns me much more is Newton's gravity which, in Einstein's thinking, came out as a manifestation of carrying of space and time. Einstein thought of space and time being curved like a rubber-sheet; if a rubber-sheet has a dip in it. and if you take a ball and let it move on, the ball will not go in a straight line, but will go in a curved one. That was what Einstein said happened to space around the sun. The sun is responsible for curving space; and when the earth moves in that curved space, it has to go around in a circle or in an ellipse.

Einstein's Last Dream: The Space-Time Unification of Fundamental Forces (*)

Ahmed Abdus Salam

I have quoted from the Holy Book these verses because they emphasize very strongly the injunction to all Muslims to think about the creation of heaven and earth and I am going to talk about the creation of heaven and earth as we understand it scientifically today. Of course there is no finality to what we believe to be the truth scientifically and what I will tell may change in time. But as Muslims, it is important for us to think of these matters and these problems.

Now science, and particularly 20 th century science, has presented us with a synthesis in many fields of science, for example, we understand, today, that chemistry, all chemical forces are basically electro-magnetic in nature. In biology, we have learned that all structures are determined by double helices; every structure that we know of has that as a fundamental principle.. In geology, we know that plate tectonics give us a synthesizing principle in physics of today which is concerned with the unification of fundamental forces which we are going to talk about.

My story will start with a Muslim physicist, a man called Al-Biruni who lived in Afghanistan of today about a 1000 years ago. Al-Biruni was responsible for the statement that laws of physics are universal everywhere. This result was proved by Galileo 600 years later when Galileo looked at the mountains of the moon with his telescope, and showed that these mountains of the moon were casting shadows which you could correlate with the light of the sun. So, Galileo could show that the laws of shadow making on the moon were the same as the laws of shadow making on earth. This was the first proof that physics on the moon is the same as physics on earth. This basic remark lies at the back of all sciences, that scientific laws do not change, if you change the place where you are carrying on the experiment. If this is not true, there will be no science at all.

The next person whom I want to recall in this context is Newton. Before Newton's time one knew of the gravitational force on earth. An Iranian physicist, a man called Al-Khazini writing about 1122AC wrote a book called

^(*) Lecture given in 1984



«L'Homme Neuronal». C'est un très beau titre et dans lequel il décrit une étude très remarquable portant sur les jumeaux vrais, jumeaux pareils à tous les points de vue sauf dans l'analyse anatomique fine de leur système nerveux. Il existe des différences modérées, mais des différences dans l'architecture très fine des synapses, justement de certaines synapses qui montrent bien qu'ils sont nés avec le même capital génétique mais qu'il s'est produit des différences justement et qu'en somme le programme génétique a permis au cerveau de se modifier à l'intérieur de certaines limites. Une autre facon d'aborder le problème -et ce sera la dernière partie de cet exposé- pourrait être intitulée. «Peut-on changer cet homme?» Peut-on changer ses propriétés génétiques, ses groupes sanguins ou changer son cerveau? Changer les propriétés sanguines, génétiques d'abord. Peut-être vous rappelez vous un très beau livre d'Aldous Huxley, grand romancier anglais, fils et frère de grands biologistes. qui s'appelait «Brave New World», «le meilleur des mondes». Dans ce livre Huxley imagine un monde futur dans lequel on pourra à volonté modifier le patrimoine génétique des individus et fabriquer à volonté Charlie Chaplin ou un champion de saut en longueur. On n'en n'est pas encore là, mais on est capable dès maintenant, de modifier le patrimoine génétique d'une bactérie, d'un colibacille et on commence à modifier ce que nous appelons «la cellule eucaryote» c'est-à-dire des cellules d'êtres supérieurs. Et déjà dans la prévention et le traitement de certaines maladies génétiques comme les maladies de l'hémoglobine, des espérances sérieuses apparaissent. On doit donc envisager la possibilité, disons dans trente, quarante ans de modifier le patrimoine génétique d'un vertébré supérieur et peut-être de l'homme. Et d'un autre côté, d'autres méthodes très différentes existent déjà permettant d'envisager le changement du système nerveux d'un homme. Quelles sont ces méthodes? La première que l'on a proposée c'est la greffe. Puisqu'en réalité nous sommes dans une période où l'on envisage beaucoup de greffes de tissus et d'organes, pourquoi ne pas essayer de greffer le cerveau. Et dans les laboratoires de physiologie il y a eu des tentatives faites. Je me trouvais dans un de ces laboratoires un jour, lorsque venait visiter ce laboratoire un grand neurologue, celui justement qu'Hamburger avait appelé en consultation pour cette malheureuse jeune fille et il a eu un mot qui m'a paru très profond : il a dit au physiologiste : «Arrêtez, au mieux vous aurez greffé un homme à un cerveau». Et je crois que c'est profondément vrai, l'homme étant défini par son cerveau.

52 Jean Bernard

chinois, un jeune américain... pour préserver ce capital. Et à côté de ces nouveaux-nés on met une guêpe. La catastrophe arrive, les cinq nouveaux-nés tout enfants d'hommes de génie qu'ils sont ne peuvent rien faire : un nouveau-né humain livré à lui-même ne peut que mourir. Mais la guêpe, elle, repeuple le monde des guêpes, car la guêpe est programmée depuis trois cent mille ans et sait ce qu'elle a à faire alors que les nouveaux-nés ne le savent pas. Et ceci est un autre abord, une autre définition de l'homme qui rejoint une formule excellente de François Jacob qui a dit «l'homme est défini par son aptitude à apprendre» et je crois que l'histoire de Ruffie, de la guêpe et des cinq nouveaux-nés le montre d'une facon tout à fait éclatante. Alors vous voyez que maintenant nous avons, grâce à Hamburger, Vercors et Ruffie un certain nombre d'éléments d'informations qui nous montrent qu'en réalité il y a deux définitions de l'homme. Il y a une définition par les groupes sanguins et le système HLA qui est en fait une définition génétique et puis il y a une définition par son cerveau. On peut se demander quel lien existe-t-il entre les deux définitions? Bien sûr il y a des relations grossières que l'on aperçoit tout de suite. Il y a très longtemps que l'on sait que l'état du cerveau dépend de la circulation du sang, que si la circulation se fait mal, le cerveau fonctionne mal. Inversement il y a très longtemps, depuis Claude Bernard et même avant, que l'on sait que certaines fonctions du sang sont sous la dépendance des centres régulateurs cérébraux, par exemple le métabolisme du sucre. Mais on ne va pas beaucoup plus loin que cela et si on essaye d'affiner, on est resté jusqu'à une période récente très embarrassé. On voit bien, que c'est très important ce problème, que d'un côté il y a des facteurs totalement génétiques dont le système H.L.A. et les groupes sanguins sont la représentation évidente, mais que d'un autre l'état du cerveau lui, peut se modifier pendant la vie intra-utérine et probablement pendant un certain temps après. Et quelques clartés viennent d'être apportées par les travaux de très grands neurobiologistes contemporains. La France a la chance d'avoir une grande école de neurobiologie dont un des maîtres s'appelle Jean Pierre Changeux. Il n'a qu'une quarantaine d'années et il est professeur au Collège de France. Ses études ne portent pas seulement sur la neurochimie mais aussi sur l'anatomie. Et là je ne résiste pas au plaisir de vous dire au passage aussi une autre histoire que j'ai entendue en parlant avec les neurobiologistes. Vous savez qu'autrefois l'homme vendait son âme au diable en bloc, on vend son âme au diable, bon, Faust est fondé là-dessus, eh bien maintenant on peut vendre son âme au diable, disent les neurobiologistes, neurone par neurone, ou synapse par synapse. Vous savez que les synapses sont ces éléments qui vont de neurones en neurone et qui sont d'un nombre énorme. Eh bien ces neurologues m'ont appris que si l'on fixe le prix de chaque synapse à un Franc, ce qui est raisonnable, la somme versée par le diable permettrait de couvrir tous les impôts des français pendant trois siècles, ce qui donne une fière idée du nombre des synapses. Donc, on travaille beaucoup dans ce domaine, et à ceux que la question intéresse je ne saurais trop recommander la lecture d'un livre qui vient de paraître, justement de Changeux qui s'appelle

Vous savez que dans beaucoup de législations maintenant, on a admis cette définition puisque dans beaucoup de pays on exige deux électro-encéphalogrammes plats pour affirmer la mort du cerveau et la mort de l'individu. Ce n'est pas tout à fait nouveau bien entendu, comme je l'ai fait remarquer à Jean Hamburger. D'abord Descartes avait déjà le fameux «cogito egosum» qui dit un peu la même chose, et j'ai trouvé une très jolie formule dans les «carnets» de Paul Valéry qui disait «Maître cerveau sur son homme perché». Et voilà une première donnée apportée par un médecin.

Deuxième donnée; un romancier : Vercors est un très grand romancier français et l'un de ses meilleurs livres, pour moi le meilleur s'appelle «Les Animaux Dénaturés» qui a paru il y a une vingtaine d'années. Dans ce livre, Vercors décrit le travail d'une expédition de chercheurs anglais qui travaillent dans une île du Pacifique et qui ont rencontré des êtres mal définis. On ne sait pas trop si ce sont des singes ou si ce sont des hommes, il les appelle dans le livre des «tropies» et les explorateurs sont très préoccupés parce que leur rôle d'explorateurs, de zoologues serait de savoir si ce sont des hommes ou des singes. Alors, pour le savoir, l'un d'entre eux a commercé avec une des femmes ou guenons. Comme vous voudrez, et il naît un enfant, et il étrangle l'enfant. Et le roman est le procès de cet homme. Le procès est porté devant la cour de justice de Londres. Le lord Justice qui s'appelle «Temple» étudie tous les textes du code anglais. Il s'apercoit que dans le code anglais qui est parfait à tous les égards, il y a un oubli : l'homme n'est pas défini. Alors il se pose la question de la définition de l'homme et il reçoit toutes sortes d'avis qui ne sont pas concluants, et finalement il demande aux explorateurs de retourner dans l'Ile du Pacifique concernée. Ils retournent et ils renouvellent leurs observations sur les «tropies» et ils découvrent que ces êtres, ces «tropies» ont un culte des morts, qu'ils ont une religion; ce sont des hommes. C'est le deuxième témoignage.

Le troisième témoignage est dû à mon ami Jacques Ruffie, professeur d'anthropologie au Collège de France. Nous avons beaucoup travaillé ensemble des disciplines, des disciplines appelées «hématologie géographique». Ruffie, dans un de ses livres raconte deux apologues. Le premier apologue est un peu latéral par rapport à notre propos, mais je ne résiste pas au plaisir de vous le dire. Il se passe au temps de Darwin. Une dame de la bonne société anglaise apprend que selon Darwin l'homme descend du singe. Alors la Lady a deux réflexions : elle dit 1° j'espère beaucoup que ce n'est pas vrai, et 2° si par malheur c'était vrai il vaudrait mieux ne pas l'ébruiter. La deuxième histoire est plus sérieuse. Ruffie imagine une catastrophe atomique, malheureusement il ne faut pas beaucoup d'imagination pour cela. Et en prévision de cette catastrophe, on a isolé dans une île du Pacifique, on a mis à l'abri dans une île qui ne sera pas touchée par la catastrophe, cinq nouveaux-nés humains, enfants d'hommes de génie. Vous savez qu'il y a une vague croyance que quand on est fils de Prix Nobel, on est très brillant, c'est incertain mais enfin on veut l'idée de préserver le capital génétique de l'humanité, et on met là un jeune français, un jeune marocain, un jeune

50 Jean Bernard

annonçait que la médecine allait être une médecine de troupeaux, où on ferait les mêmes traitements pour tout le monde, voilà un extraordinaire renversement : la médecine du futur sera une médecine individuelle, appliquée à chaque être humain, différent de tous les autres. Là encore, si j'avais été invité non pas il y a vingt cinq ans, mais il y a six ou sept ans, la conférence aurait pu s'arrêter là. Mais i'ai été frappé, il y a quelques années, me trouvant en Egypte, par un travail très remarquable fait par une équipe anglo-égyptienne qui concernait une momie. C'était la momie d'un tisserand qui s'appelait Nakht et qui vivait au temps de Ramses II. L'équipe anglaise et égyptienne avait étudié la momie avec beaucoup de soin sur le plan médical et avait fait trois constatations. Premièrement il était mort de bilharziose et on trouvait les traces du parasite, ce qui n'est pas mal quelques milliers d'années après. Deuxièmement ses globules rouges avaient encore la forme biconcave que nous leur décrivons actuellement. Et troisièmement, il appartenait au groupe sanguin B. Alors, ceci nous a donné à réfléchir. Nous disions, très contents de nous, qu'on était capable de définir l'homme par les groupes sanguins et mieux encore par les groupes tissulaires. Mais ce que nous définissons c'est aussi bien l'homme vivant que l'homme mort, puisque le tisserand Nakht est mort depuis des milliers d'années et qu'on peut encore le reconnaître par son groupe sanguin. Mais nous n'apportons pas une définition suffisante de l'homme par les groupes sanguins, et nous devons nous demander ce qui sépare l'homme vivant de l'homme mort. Pour ce faire je vais faire appel à trois concours : celui d'un grand médecin, mon illustre ami le Professeur Jean Hamburger, que le Professeur Berbich évoquait tout à l'heure; celui d'un grand romancier français, Vercors; et celui d'un anthropologue le Professeur Jacques Ruffie. Tous les, trois vont nous apporter des élèments qui vont nous aider à résoudre ce problème.

Hamburger d'abord. Dans son service à l'hôpital Necker, entre -il y a une vingtaine d'années- une malheureuse jeune fille, dix neuf ans, dans l'état le plus grave : coma, irrégularité respiratoire, irrégularité du pouls, température à quarante et un degrès. Vous savez qu'Hamburger est un des maîtres, un des pionniers de la réanimation médicale, les méthodes sont mises en œuvre et, après quelques jours une amélioration est survenue. Le pouls est régulier, la respiration est régulière, la température a un peu baissé, mais la malade reste dans le coma. Huit jours, dix jours, quinze jours se passent, toujours dans le coma. Alors Jean Hamburger appelle en consultation un éminent neurologue.

Le neurologue vient, j'ai eu la chance d'assister à cette scène, il examine la malade avec le soin jaloux que mettent les neurologues, ça dure trois quarts d'heure, et il se relève et dit à Hamburger: mon cher collègue, votre malade est morte depuis trois jours. Et quand l'autopsie eut lieu un peu plus tard, on s'aperçut que le neurologue avait eu raison et que l'état du cerveau était dans l'état de déliquescence, d'altération où il est quand la mort est survenue depuis quelques jours auparavant. Et cet exemple montre que c'est le cerveau qui définit la vie, la vie c'est la vie du cerveau, et la mort c'est la mort du cerveau.

différents. Et, ceci témoigne de la prudence avec laquelle il faut accueillir les publications portant sur un trop petit nombre de données. Mais à condition d'exercer une critique correcte et rigoureuse, et bien entendu travailler avec les méthodes de l'informatique, ordinateurs.. etc... on arrive maintenant à une très grande précision dans ce domaine. Tout permet de penser que dans une vingtaine d'années on examinera partout dans le monde le sang des enfants à la naissance, on déterminera leur appartenance à tel ou tel sous-groupe HLA et on réglera l'hygiène de vie, le mode de vie des enfants en fonction de ces données, par exemple, s'il y a un risque de diabète le régime sera organisé en conséquence, s'il y a un risque de rhumatisme la vie dans les climats secs sera préférée aux climats humides et naturellement je donne là des données extrêmement grossières. Il faut s'attendre à un raffinement beaucoup plus grand et faire à ce propos deux autres remarques. La première est que ces données s'accordent très bien avec nos conceptions pluralistes à l'heure actuelle de l'étiologie des maladies. Ce n'est pas du tout comme le bacille de koch qui est la cause de la tuberculose, ce sont quatre, cinq facteurs additionnés qui conduisent au diabète, ou au rhumatisme chronique, ou probablement au cancer - la deuxième remarque est que dans une période où tous les économistes gémissent, je pense au Maroc comme en France, gémissent du coût de la médecine, se plaignent que la médecine coûte terriblement cher, que les dépenses de santé augmentent plus vite que le produit national brut, eh bien on peut raisonnablement penser que grâce à ces découvertes, dans une vingtaine d'années, des méthodes de prévention efficaces se substitueront à notre thérapeutique et que des bienfaits très grands en découleront pour l'économie des pays concernés. Mais d'ici là les économistes ont raison; il y a vingt ou vingt cinq ans très difficiles à passer... Au fur et à mesure que les années se passaient la complexité du système H.L.A. apparaissait de plus en plus grande. Sa répartition dans les différents pays était inégale. Tout le monde a naturellement des groupes H.L.A., mais il peut y avoir une proportion inégale de tel ou tel des sous-groupes. Ceci nous a permis de reconstituer le trajet des migrations; par exemple les grandes migrations indo-européennes, les migrations des Normands, les migrations des Mongols allant en Amérique peuvent être retrouvées grâce au système H.L.A La complexité allait de plus en plus croissante et actuellement on connait plus de cent cinquante millions de combinaisons du système H.L.A.; ce qui veut dire que si, à ces cent cinquante millions de combinaisons, vous joignez ce que nous savons des groupes que j'ai évoqués O.A.B. Rhésus, M.N., des groupes de globulines on peut avancer que depuis qu'il y a des hommes et tant qu'il y en aura, il ne s'en est jamais trouvé deux pareils. réserve faite bien entendu, des jumeaux vrais. Un de mes amis théologien, à qui j'expliquais ces données, m'a dit un jour : «mais nous, en théologie, il y a très longtemps que nous le savions, le caractère unique de chaque être humain». C'est vrai. Mais il y a une différence entre un concept théologique et une affirmation biologique du caractère unique, irremplaçable, différent de tous les autres, de chaque être humain, et dans une période où on nous

Dausset et moi, des responsables de l'Association des Donneurs de Sang. Vous savez que la France, depuis 1945, a été, je crois la première au monde à avoir un système de don du sang : on ne paye plus le sang, et donc une série d'hommes, de femmes très généreuses, très héroïques contribuent à ce don. Ils sont venus offrir non seulement leur sang, mais leur peau. Nous avons pensé que nous ne pouvions pas les accepter, car ils faisaient cela avec générosité sans savoir à quoi ils s'engageaient. Et nous nous sommes demandés pour quelles raisons il nous paraissait licite de faire ces expériences sur nous-mêmes et sur les travailleurs du laboratoire. Et la réponse était bien évidemment que c'était parce que nous savions ce à quoi nous nous exposions. Donc pendant un an nous avons fait des cours à ces donneurs volontaires leur expliquant ce qu'étaient les inconvénients à vrai dire mineurs qui pouvaient en résulter. Et, au bout d'un an d'enseignement on a commencé à travailler avec eux et nous avons proposé de les appeler des «héros instruits», et c'est grâce à eux, en grande part, que tout l'admirable développement de recherches que je vais maintenant vous décrire a pu se dérouler. Et quand Jean Dausset, il y a deux ans a été recevoir à Stockolm le Prix Nobel, il a eu le joli geste d'amener deux donneurs de peau avec lui, pour le recevoir en même temps que lui à Stockholm.

Une deuxième conséquence de cette découverte était tout à fait inattendue et est apparue à ce moment. Vous savez tous que tous les grands médecins du Moyen-Age avaient noté que les hommes et les femmes n'étaient pas égaux devant la maladie, que devant une intoxication, devant une agression les uns la supportaient bien, les autres pas. Mais ils se bornaient à noter cette inégalité sans la comprendre plus exactement. Je parle tout au moins pour les médecins de langue française; ils faisaient ce qu'ont fait beaucoup de nos anciens quand ils ne comprenaient rien à un problème : ils parlaient ou ils écrivaient. Et il y a toute une littérature d'idiosyncrasie, d'intolérance, de diathèse, d'allergie qui rend compte par des mots, de l'ignorance. Or il est apparu après les travaux de Dausset que c'est l'appartenance à tel ou tel des sous-groupes du système H.L.A. qui représente la prédisposition, la fragilité aux maladies, cherchée en vain depuis Hyppocrate. Et si vous appartenez à tel sous-groupe, disons W19 vous avez quarante fois plus de mauvaises chances que le voisin de souffrir de diabète. Si vous appartenez à un autre sous-groupe vous avez trente fois plus de chances que le voisin d'avoir un rhumatisme chronique et ainsi de suite. Naturellement nous sommes au tout début d'une histoire et d'une histoire qu'il faut développer avec prudence. En témoigne l'aventure que nous avons vécue Jean Dausset et moi : étant hématologues, tout naturellement avons cherché à voir s'il y a une relation entre le système HLA et les leucémies. Et nous avons étudié la relation entre le système HLA et une maladie bien connue : la leucémie myéloïde chronique. Les quatorze premiers malades atteints de leucémie myéloïde chronique étudiés avaient les mêmes sous-groupes HLA. Nos jeunes collaborateurs nous ont poussé à faire une publication. L'âge donne de la sagesse, nous avons attendu et nous avons bien fait car les quatre vingt six cas suivants appartenaient à des sous-groupes HLA

La suite allait montrer que les critiques se trompaient, que c'était extrêmement important, et ceci dans plusieurs directions.

En premier lieu, avant décrit ce système qui s'appellera très vite le système H.L.A. -il est intéressant de noter au passage que les médecins d'Europe, pendant longtemps ont parlé grec et latin et que maintenant, malheureusement ils parlent anglais, et qu'une grande découverte française est désignée par des initiales anglo-saxonne «Human Leucocytes Antigen», c'est-à-dire Antigène des Leucocytes - des globules blancs - de l'homme - il s'aperçoit très vite, et j'y reviendrai, que ce système est beaucoup plus complexe que le système des globules rouges connus, et plus vite, il se demande, car il a l'esprit finaliste, à quoi sert ce système. Et c'est l'époque où on commençait à s'intéresser aux greffes, aux transplantations d'organes. Et il émet l'hypothèse que de même que les groupes de globules rouges gouvernent la transfusion sanguine, peut-être les groupes de globules blancs et le système H.L.A vont gouverner les greffes et les transplantations d'organes. C'était une hypothèse intéressante, mais il fallait la démontrer. A ce moment, comme nous étions à l'hôpital Saint Louis, nous avions la chance d'avoir les dermatologues comme voisins, Saint Louis est un des temples de la dermatologie, et à cause de cela on voyait un nombre assez grand de brûlés, et de personnes auxquelles on faisait des greffes de peau pour corriger les conséquences des brûlures. Vous savez qu'il y a une règle formelle de la biologie, qui était vraie en 1955-60 et qui est toujours yraie : si vous greffez à un brûlé sa propre peau pour couvrir la brûlure, la greffe prend. Mais si vous lui greffez la peau de quelqu'un d'étranger la greffe est rejetée. Dausset a eu deux mérites à ce moment. En premier lieu, il a remarqué que les rejets étaient de rapidité inégale. Si vous greffez à Pierre la peau de Paul et celle de Marie, de Jacques, de Jean, eh bien elle seront rejetées les unes en trois jours, les autres, en cinq jours, en vingt jours, en trente jours, et quelquefois plus longtemps. Deuxièmement et c'est une constatation - deuxième hypothèse : il y a corrélation, suppose-t-il, entre la compatibilité dans le nouveau système H.L.A et la rapidité de rejet direct. C'est-à-dire que si les groupes H.L.A. sont très proches chez le donneur et le receveur, la greffe sera tolérée plus longtemps et rejetée après un temps long. Si au contraire les groupes sont différents, la greffe est rejetée très vite. C'est une hypothèse extrêmement intéressante, mais pour la démontrer il fallait étudier simultanément l'existence de corrélation entre la rapidité de rejet et les groupes. Et on se trouvait confronté à un problème extrêmement redoutable : celui de l'expérimentation sur l'homme. Naturellement, au début, il n'y a pas eu de difficulté. Nous nous sommes greffés tous les peaux de l'un à l'autre, et j'ai dû à un moment donné, en ma qualité de directeur de cet Institut, mettre le holà, parce que le malheureux Dausset avait le bras couvert de cicatrices des peaux de ses collaborateurs qu'il s'était greffées sur le bras, et puis très vite -il y avait une quinzaine de personnes dans le laboratoireca ne suffisait plus. A hurler «arrêtez ces recherches» dont l'évolution était si prometteuse, pour des raisons morales, très nobles ou bien dire «oui» et trouver un moyen de continuer. A ce moment, nous avons reçu la visite,

En effet dans les années qui suivent on découvrit de nouvelles familles, de nouvelles combinaisons, et peu à peu, les cases laissées vides au début dans la conception de Fisher se remplissent. J'insiste sur ce fait car de telles prévisions sont connues dans d'autres domaines de la science. Le grand astronome français Leverrier avait, par le calcul, annoncé la découverte d'une planète; le chimiste russe Mendeleev avait annoncé dans sa fameuse carte, dans son fameux tableau des éléments chimiques, l'arrivée de nouveaux éléments. Mais en biologie, en médecine, on ne connaissait pas d'exemples de ce genre et la prévision de Fisher est extrêmement remarquable et doit être suivie même si, ultérieurement la complexité est apparue plus grande encore qu'il ne l'avait prévue, et si elle reste un temps important de la science n'expliquant pas tous les faits que nous voyons à l'heure actuelle.

Si cette conférence avait été faite en 1950-52, elle s'arrêterait là. Mais il y a trente ans, en 1952 ont commencé les recherches de mon ami et collaborateur Jean Dausset dont Monsieur le Professeur Berbich évoquait le nom tout à l'heure, et que je vais vous décrire en détail, car je les ai vécues près de lui et qu'elles permettent de montrer comment se développent des concepts scientifiques, très difficilement au début, puis qui enfin s'épanouissent et rendent un grand service à l'humanité souffrante.

En sciences, les retards sont très souvent dûs au fait que nous sommes pris par des dogmes : on nous a appris des vérités à l'école de médecine et nous pensons qu'il n'y a pas moyen de les changer. Vers 1950, un de ces dogmes était que seuls les globules rouges peuvent porter des facteurs de groupes sanguins. A l'époque, Dausset observe des accidents survenus après une transfusion sanguine chez une jeune femme; les globules rouges, le sérum de la malade et du donneur étaient rigoureusement compatibles. Il y avait parfaite compatibilité dans les systèmes O.A.B., Rhésus... etc... connus et néanmoins l'accident était survenu. Dausset imagine, postule l'existence de groupes de globules blancs différents des groupes des globules rouges et montre par des tests de sérologie que c'est une incompatibilité dans des systèmes des globules blancs qui explique l'accident dont cette jeune femme a été victime. Il est plus intéressant de se rappeler comment a été accueillie cette affirmation, l'énoncé de cette découverte : très mal. Je me rappelais pendant ces années où j'étais près de Dausset des propos que me tenait l'illustre biologiste Charles Nicolle quand je travaillais moi-même à l'Institut Pasteur de Paris. Charles Nicolle me disait : «si vous faites une découverte - c'était une hypothèse optimiste n'est-ce-pas ? - si vous faites une découverte vous rencontrez trois objections : Première objection : on vous dit : «ce n'est pas vrai»; alors vous démontrez que c'est vrai. Deuxième objection : on vous dit : «bon c'est vrai mais ce n'est pas neuf»; alors vous démontrez que c'est neuf. Troisième objection : «oui, c'est vrai, c'est neuf, mais ce n'est pas de vous»; et vous devez démontrer que c'est de vous. Mais Dausset a rencontré et répondu victorieusement à ces trois objections et a rencontré une quatrième objection à laquelle Charles Nicolle n'avait pas pensé : on a dit : «c'est vrai, c'est neuf, c'est de vous, mais ce n'est pas important». Et il est beaucoup plus difficile de répondre à cette objection.

revient à ses premières amours et indéfiniment il va répéter la même expérience : il mêle des sérums, des globules, et là il mêle sérums et globules venant les uns de l'homme, les autres d'un singe que l'on appelle Macacus Rhésus, que l'on appelle souvent Rhésus au laboratoire et il s'aperçoit que là encore, tantôt il y a agglutination, tantôt il n'y a pas d'agglutination. Il vient de faire la deuxième grande découverte sanguine de sa vie : il a découvert le facteur Rhésus. Et comme pour les transfusions, cette découverte va avoir deux sortes de conséquences.

D'un côté elle va permettre, et ceci est dû à un élève de Landsteiner appelé Phillippe Levine, elle va permettre de comprendre la maladie hémolytique du nouveau-né.

Vous avez tous, pendant vos études, je pense aux plus jeunes auditeurs, appris cette maladie qui était jusqu'à une période récente d'une très grande fréquence. C'est grâce à la découverte de Landsteiner qu'on a pu en comprendre le mécanisme, qu'on a pu comprendre que ce couple mère-enfant dont la philosophie, les religions, les lettres, les actes nous ont vanté, nous ont louè le caractère unique était en réalité le théâtre de combats sanglant entre les anticorps maternels anti-rhésus et le facteur rhésus de l'enfant. Grâce à Landsteiner et à Levine on a mis au point une méthode thérapeutique : l'exanguino-transfusion qui permet de sauver les enfants menacés. Ultérieurement, on a mis au point des méthodes de vaccinations efficaces contre ces désordres, si bien que, fait assez unique en médecine, en une quarantaine d'années, cette maladie hémolytique du nouveau-né a été tour à tour décrite, comprise, traitée, prévenue, et qu'elle est en train de disparaître. Or en France seulement, en 1939 elle tuait trois à quatre mille nouveaux-nés chaque annèe.

Mais là encore, la contribution de Landsteiner est encore plus importante sur le plan général que sur le plan pratique. Car ce facteur Rhésus se révèle beaucoup plus complexe que les facteurs du système O - A - B. En vérité on s'aperçoit très vite qu'il s'agit non pas d'un facteur mais d'un système, que nous appelons maintenant le système Rhésus, d'une très grande complexité. Il y a comme toujours en sciences une période -nous sommes maintenant vers 1948-1950- une période de grand désordre, parce qu'un peu partout dans le monde, des équipes de recherche décrivent des sous-groupes du facteur Rhésus, et on ne sait pas très bien comment les lier entre eux, jusqu'au jour ou intervient un savant très remarquable, un généticien anglais nommé Fisher, professeur à Cambridge. Fisher est un homme de sciences pures; il n'a jamais vu de malades et il est même probable qu'il n'a jamais vu de globules rouges. On lui apporte les études faites sur ces différents sous-groupes Rhésus avec les arbres généalogiques. Il les étudie et il propose l'existence de six facteurs qu'on appelle C-D-E-c-d-e; et d'après Fisher c'est la combinaison de ces six facteurs qui rend compte de l'extrême complexité observée. Alors on lui fait remarquer que s'il est vrai que sa théorie explique un certain nombre de faits connus, elle permet de supposer l'existence d'autres combinaisons qu'on n'a pas vues. Avec le flegme de Cambridge il répond «attendez».

sont placés en quatre catégories : ceux qui ont le pavé A : le groupe A, le pavé B : le groupe B, les deux A et B qu'on appelle groupe AB et ceux qui n'ont aucun des deux qu'on appelle groupe O. Et il reconnait que l'on a dans son sérum l'agglutinine qui agglutine le facteur que l'on n'a pas. Si vous êtes du groupe A vous avez l'agglutinine qui agglutine le facteur B; c'est la première étape. Ultérieurement, disons les quatre à cinq années qui suivent, deux autres notions sont démontrées, sont reçues : la première c'est que le groupe sanguin demeure le même chez un homme de sa naissance à sa mort. Il y a une seule exception que l'on connait depuis : c'est que certaines leucémies ont le pouvoir de modifier temporairement certains facteurs de groupe sanguin. Ce qui témoigne, cela dit en passant, de la violence du désordre provoqué par les leucémies. Mais en dehors de cet exemple rare, le groupe sanguin est une donnée fondamentale qui nous appartient de la naissance à la mort, et comme vous le verrez tout à l'heure, au delà de la mort. La deuxième notion qui est découverte à cette époque est que le facteur de groupe sanguin, les propriétés de la membrane des globules rouges se transmettent selon les lois de la génétique mendelienne et que des règles très simples permettent de fixer l'hérédité de la transmission des facteurs de groupe sanguin. Telles sont les données qui sont acquises vers 1905-1910, et c'est le moment où l'on commence à faire des transfusions sanguines; fait très singulier, la pratique des transfusions sanguines se développe très lentement et c'est seulement vers le milieu ou la fin de la grande guerre mondiale 1914-1918 que l'on commence à faire sur une grande échelle des transfusions sanguines. Et à ce propos, un rappel peut-être fait d'une constatation très intéressante faite pendant les campagnes d'Orient. Vous savez qu'il y a eu des campagnes autour des Dardanelles ou à Salonique, et on s'attendait à ce que chacune des populations représentée par son armée, ait des groupes sanguins spéciaux, et à cette époque il y avait sur le front, des Français, des Anglais, des Turcs, des Bulgares, des Allemands, des troupes venant des Indes, des troupes venant d'Afrique, et on croyait que chacun aurait son groupe sanguin spécial. C'était là une erreur. Des études faites à ce moment ont montré que tous les groupes connus étaient représentés simplement en proportions différentes dans les différentes populations concernées. Telle est la première période.

La deuxième pourrait s'apppeler : de Landsteiner à Landsteiner. Elle va de 1900 à 1973-38 et elle est marquée par la découverte d'un certain nombre de groupes sanguins auxquels on donne comme titre des initiales M - N - P - R - S. etc... Tout cela n'a pas retenu l'attention, n'ayant pas une très grande importance.

La période suivante s'ouvre juste avant la deuxième guerre mondiale par une très grande découverte que fait encore Landsteiner : la découverte du facteur Rhésus. Landsteiner a quitté l'Europe Centrale où il est devenu très difficile de travailler. Il a émigré aux Etats-Unis; et pendant un temps il a quitté aussi l'étude des groupes sanguins; il s'intéressait aux virus, neurotropes comme nous disons, et on lui doit un des travaux les plus importants concernant le virus de la polyomyélite et qui a servi ultérieurement aux préparations des vaccins dont nous disposons à l'heure actuelle. Puis, il

Progrès de la biologie et définition de l'homme (*)

Jean Bernard

Monsieur le Secrétaire Perpétuel,

Je vous remercie de vos généreuses paroles; ce qu'il y a de très dangereux quand on est loué avec tant de chaleur c'est qu'ensuite il faut justifier ce que l'on a dit de vous. Je vais faire de mon mieux; et je vais pour commencer vous proposer un voyage assez lointain dans le temps et dans l'espace. Nous allons en 1900, exactement en 1900, à Vienne, capitale de l'Autriche, dans un des laboratoires de la chaire d'anatomie pathologique où travaille un jeune assistant d'une trentaine d'années appelé Karl Landsteiner. Landsteiner fait une expérience très simple : il mêle des globules rouges prélevés sur certains de ses amis et collaborateurs de l'équipe, au sérum prélevé sur d'autres membres de l'équipe, et, faisant ces mélanges de globules rouges de l'un au sérum de l'autre, il s'aperçoit que tantôt le sérum agglutine les globules rouges, tantôt il ne les agglutine pas. Il vient de faire une très grande découverte : il a découvert les groupes sanguins. Depuis très longtemps les médecins avaient rêvé de transfusion sanguine, et l'histoire de la médecine fait état d'un certain nombre de tentatives, généralement malheureuses, malheureuses au point qu'en France, il y a un édit du Roi Louis XIV qui, en 1660 interdit la pratique des transfusions sur l'étendue du Royaume. Avec la découverte de Landsteiner les transfusions vont devenir possibles et le nom de Landsteiner qui n'est pas connu de l'opinion publique, beaucoup moins connu par exemple que celui de Pasteur, devrait être honoré à l'égal de Pasteur, car il est avec Pasteur l'un des hommes auxquels les hommes doivent le plus. Les travaux de Landsteiner ont eu deux conséquences, l'une pour la thérapeutique, je viens de l'évoquer, mais l'autre sur laquelle je vais insister maintenant; pour la définition de l'homme.

Qu'est-ce qu'un groupe sanguin ?

Pour se le représenter il faut concevoir que la surface de nos cellules, et spécialement de nos globules rouges ressemble à une mosaïque et que, découvrir un facteur de groupe sanguin c'est découvrir un des pavés de la mosaïque. Landsteiner, dès 1900 découvre les deux premiers pavés : les deux premiers facteurs de groupes sanguins qu'il appelle A et B et ainsi, très vite, les hommes

^(*) Conférence donnée en 1983

42 Edgar Faure

Celui qui a mal aux yeux ne dit pas : «j'ai mal aux yeux»; Celui qui a mal à la tête ne dit pas : «j'ai mal à la tête»; La vieille femme ne dit pas : «je suis une vielle femme»; Le vieil homme ne dit pas je suis un vieil homme».

Voilà une peinture de l'âge d'or, mais ce sont des hommes qui existaient il y a quatre mille ans, qui étaient capables de penser cela. Pourquoi est-ce que nous, quatre mille ans après, avec tout ce que nous avons acquis de moyens et de science, nous ne serions pas capables de le faire, et déjà nous avons appliqué ce problème dans nos académies, puisque nous sommes immortels. Nous reflétons la civilisation d'Ilmoun, ici le vieil homme ne dit pas «je suis un vieil homme». Ce serait donc que je ne vous parle pas de mon âge, puisque je suis immortel. Je vous remercie de votre attention.

entre les hommes préconisé par les religions dont nous nous réclamons, nous tous, qui sommes représentés notamment ici, et au sein de l'Académie du Maroc.

Cette grande leçon de spiritualité nous a été donnée par le chef de l'Etat marocain Sa Majesté le Roi, qui est en même temps une grande autorité spirituelle: le Commandeur des Croyants. Souhaitons que peut-être le Conseil Universel de conscience que j'ai préconisé puisse répandre des idées de ce niveau de cette générosité, de cette efficacité dans le monde.

Ma conclusion sera une leçon d'optimisme. Je crois que le monde n'est pas menacé de sa perte à moins qu'il ne décide de la choisir, à moins que le monde humanitaire, en général, ne décide le suicide.

Je crois que nous sommes au bord d'une nouvelle période qui sera une nouvelle période que nous nous avons appelée la renaissance, mais la renaissance n'intéressait qu'une partie du monde, le monde occidental, et consistait à remettre en valeur des notions certainement très importantes qu'avaient célébrées les humanités Gréco-Latines. Mais, il y a beaucoup d'autres civilisations dans le monde. Il y en a eu beaucoup d'autres. Il y en a eu en Asie, en Afrique, en Amérique même bien que la civilisation des Incas n'ait pas été peut-être à un niveau trés loin dans la technologie et dans la science.

Je rappelai hier, toujours dans cet exposé, que la première civilisation du monde est née sur une terre qui est d'ailleurs aujourd'hui la terre de l'Islam, une terre islamique. Et les islamistes qui ont étudié cette civilisation disent qu'elle se produisait dans les temps de l'ignorance, mais que ses leçons sont valables pour l'époque actuelle. C'est la civilisation d'Ilmoun dans laquelle il y a un très beau poème que j'ai apporté d'ailleurs, si vous voulez, je vais vous en lire quelques phrases comme conclusion de cet exposé; c'est un texte assez peu connu, je crois même que parmi les gens très savants, beaucoup ne le connaissaient pas. Et parlons de cette civilisation d'Ilmoun; Ilmoun, c'est Bahrein, l'île de Bahrein, civilisation commercante et minière également parce qu'on y fabriquait du cuivre, dont l'écriture n'a pas été déchiffrée, mais dont nous connaissons l'existence par des textes Sumériens rédigés en cunéiformes et il y a une sorte de complainte qui est la suivante :

A dit Ilmoun : «le corbeau ne croise pas; la poule sauvage ne caquete pas comme les autres poules sauvages; le lion ne tue pas; le loup ne s'empare pas de l'agneau; Inconnu est le chien sauvage dévoreur de chevreau;

Inconnu est le chien sauvage dévoreur de chevreau; Inconnu le sanglier dévastateur des récoltes; Les oiseaux du ciel ne viennent pas picorer l'orge Etendue sur le toit, par la peur.

(c'est très beau ces images)

La colombe ne baisse pas la tête;

d'autres pays ne seraient pas plus faciles à résoudre, s'il n'y avait pas l'aspect de clientèle de ces deux super-puissances.

Donc, c'est toute la paix dans le monde, c'est toute l'angoisse dans le monde qui est en cause. C'est cela au fait le plan anti-crainte. Je peux dire, je propose le Maroc puisqu'il y a une coïncidence. En général, je suis ici pour les travaux de l'Académie en présence de mes collègues dont beaucoup sont là. Et l'Académie a d'ailleurs étudié ce problème puisque j'ai fait une communication un peu analogue à l'Académie, mais cette fois-ci je suis au Maroc pour le congrès de l'Institut des Droits d'Expression Française où les quatre continents sont représentés. Et à ce congrès Sa Majesté le Roi a envoyé une adresse, le Roi a pris la peine de rédiger un document qui est publié dans la presse. Ce document a été lu par son Altesse le Prince Héritier hier à la séance d'ouverture de notre congrès. Ce document est d'une grande beauté. d'une grande force morale. Sa Majesté le Roi nous invite à méditer sur les renseignements qu'on peut tirer pour les problèmes actuels du monde, pas seulement pour le salut de nos âmes pour les problèmes actuels du monde, de l'étude des livres saints des trois religions révélées. Ce sont des religions dont les fidèles se sont combattus. Il y a eu des guerres, des croisades, et il y a encore des guerres de religion en quelque sorte dans une certaine mesure même en Irlande entre les deux confessions également chrétiennes, si étrange que cela paraisse. Le Roi lui-même nous a invité à remarquer ce qu'il y avait de commun dans cette spiritualité qui était pour la paix entre les hommes, la fraternité, et pas pour la guerre et pour le combat. Et j'ai eu peut-être la prétention, mais d'autres diront peut-être le respect pour la pensée islamique. moi-même qui ne suis pas de la confession islamique de citer hier un auteur qui est un grand penseur islamique qui s'appelle Mohamed Iqbal, fondateur de l'Etat Pakistanais.

De beaux textes de Mohamed Iqbal qui dit que la region islamique, il l'a choisie alors qu'il était brahmane à l'origine; il l'a choisie, parce qu'elle est anti-raciste, parce qu'elle n'admet pas les préjugés de race, les préjugés d'agressivité; que c'est une religion de paix et de compréhension comme nous nous considérons aussi que notre religion chrétienne présente ces caractères de fraternité, de paix, de non-racisme, de non-lutte raciale ou géographique entre les hommes. Il y a là une grande leçon. Et cette leçon nous est donnée à une période qui est une période scientifique. La science a fait de grands progrès, tellement de découvertes; elle a reconnu en même temps ses limites. Et les spécialistes de la science moderne reconnaissent que la science ne pourra jamais tout expliquer - c'est même l'objet d'un théorème qui s'appelle: «théorème de Godel». Que donc il y a une place dans le monde pour l'esprit religieux.

L'esprit religieux qui est celui que définissent je crois les livres des trois religions révélées, c'est donc que nous pourrions tous nous entendre sur un certain nombre de notions dont la paix, la nécessité de la paix, de la fraternité

de la faim. Et j'avais évoqué cette idée de faire un plan anti-crainte pour essayer de délivrer les hommes de leur peur, de leur crainte, parce que, se protéger du danger, on n'y arrive jamais certainement, mais on peut se protéger de l'angoisse. Il y a tout de même une grande angoisse actuellement dans le monde, un malaise général. Chaque fois que nous voyons la télévision, nous voyons des scènes pénibles, des tragédies. Alors, vous me direz sans doute que toutes les tragédies ne proviennent pas du phénomène de l'esclade des armements. En effet, mais malgré tout, ce phénomène crée un arrière-plan. Et si cet arrière-plan se modifiait, beaucoup de choses seraient changées. Si l'on voyait que dans un effort de coopération, de solidarité, le monde occidental, ce qu'on appelle monde libre, monde libéral, et le monde soviétique avec ses satellites, c'est-à-dire les démocraties populaires, le monde de l'Est si ces pays-là décidaient de faire un arrêt dans la course aux armements, de s'entendre pour un effort de solidarité, de s'associer dans cet effort, il y aurait tout de même à ce moment là une diminution de la tension psychologique dans le monde. Et les pays, les foules, les éléments humains qui se battent, qui cherchent des solutions par la guerre ou par le terrorisme, par la violence se diraient : «On pourra peut-être en faire autant».

Et malgré tout, vous savez, la compétition qui existe entre les deux super-puissances, elle a des réflexions sur les conflits locaux ou régionaux. On dit bien à propos du Proche-Orient, ou à propos des conflits en Amérique centrale ou latine, on dit «Ah! il ya certains qui sont aidés par les soviets, par Cuba, d'autres qui sont aidés par les américains». Un petit pays comme la Grenade, on assiste aux meurtres du chef du gouvernement et de quelques autres personnes, parce qu'il n'est pas parti tout seul. Quand on tue un homme aussi considérable, et un jour quelques uns qui le suivent pour porter les valises, donc on avait certainement tué d'autres personnes, et puis d'autres sont mis en prison. Alors on se dit; les gens disent : «Oh! mais les cubains sont à l'intérieur». Cela est vrai. On a trouvé une quantité énorme. On dit : «il n'y en a pas tant que cela». Mais enfin, cela dépend où on est, parce que pour compter mille cubains sur une île aussi petite que la Grenade, c'était tout de même une migration anormale. Je crois que la France est plus peuplée que Cuba et il n'y avait certainement pas mille français à la Grenade. Et inversement, on dit : «Ah! les américains ont tort quoiqu'ils fassent.» D'autres pensent aussi que les russes ont tort quoiqu'ils fassent. Moi-même je suis embarrassé parce qu'il m'arrive de donner raison aux américains, mais il m'arrive aussi de donner quelquefois raison aux russes, alors je risque d'être mal vu de tout le monde.

Mais si on ne pensait pas à cette influence mystérieuse vraie ou exagérée ou supposée des deux super-puissances, il y aurait moins de conflits. S'il n'y avait pas ce conflit, est-ce que vous croyez qu'on aurait assassiné le chef du gouvernement à la Grenade ou même en Afghanistan? Probablement pas. Est-ce que vous croyez que les relations entre la Syrie, Israël, le Liban et

Etats-Unis d'Amérique, l'homme qui a pris de grandes responsabilités dans la guerre, mais qui a été un esprit orienté vers la paix, vers les œuvres de la paix. Et Roosevelt avait acquis une première célébrité en temps de paix. En Amérique, aux Etats-Unis avant la guerre, en 1936, il avait lancé ce que l'on appelle le «New Deal» ce qui veut dire : «la nouvelle donne». J'avais été invité par son fils Jim Roosevelt à commémorer ce centenaire, là où il y a la tombe de Roosevelt en Amérique. C'est un nom très difficile à prononcer qui s'appelle «Pupkipsy», c'est un nom indien. Et là, puisque j'étais dans l'atmosphère, dans l'ambiance de cet hommage rendu à un grand homme d'Etat, un grand humaniste, j'avais dit : «Il serait temps de refaire un nouveau plan comme l'avait fait Roosevelt».

Roosevelt avait fait «la nouvelle donne» pour l'Amérique, c'était son problème. Et maintenant, le problème est un problème mondial. Il faudrait faire «une nouvelle donne» pour le monde : la nouvelle «nouvelle donne». Et j'avais signalé les ressemblances qu'il y avait entre la situation intérieure de l'Amérique de 1936 et la situation internationale d'aujourd'hui. A l'intérieur des Etats-Unis en 1936, il y avait un peu cette géographie du malheur qu'il y a dans le monde. Il y avait un certain nombre d'Américains, cela avait été constaté, qui ne mangeaient pas à leur faim. Cela n'était peut-être pas la même famine qu'à Calcutta, mais toute proportion gardée, dans un pays prospère, c'était scandaleux d'avoir, on avait noté le 1/6 ème, c'était presque le 1/6 ème à peu près des Américains qui se privaient, qui ne mangeaient pas à leur faim.

Il y avait d'autre part le problème des dettes. Les fermiers étaient endettés; les industriels étaient endettés. Ils ne pouvaient pas emprunter pour s'équiper, donc il en résultait le sous-équipement et le chômage; et Roosevelt avait accordé un moratoire. Or nous, nous nous trouvons à présent devant le même problème. Nous savons également aujourd'hui, c'est un autre aspect du problème que les pays les moins développés, les pays du tiers monde, comme on dit, ou les pays du sud sont obligés d'emprunter pour s'équiper, pour progresser. Ils ne trouvent plus maintenant de crédit parce qu'ils sont trop endettés.

Vous avez vu le phénomène du Mexique, on a été obligé de venir à son aide parce qu'il ne peut plus payer : il est insolvable; et on ne peut plus trouver de crédit pour ces pays-là. Or, le total des déficits, des dettes des pays du tiers-monde s'élevait justement à environ 600 milliards de dollars; le même montant que le total des dépenses militaires, de sorte que si on pouvait réduire de 5% les dépenses militaires une fois pour toutes, chaque année on aurait 5% de moins; avec ces 5% on pourrait faire un intérêt très faible bien sûr, mais un amortissement de toutes les dettes, par conséquent, recréer les crédits de tous les pays sous-développés.

Et j'avais conclu ce plan en disant que Roosevelt lui-même avait parlé de cela, il avait évoqué la peur, la peur de la faillite, la peur du chômage, la peur

fabrications civiles plutôt que militaires. Et ensuite si l'on veut donner tout ou une partie de ces équipements aux pays sous-développés, le problème est le suivant : on ne peut pas raisonner d'une façon schématique. Quand j'ai proposé ce plan, je n'ai pas dit dans mon esprit : «vous allez diminuer des dépenses militaires, et puis, nous français ou vous américans vous allez faire un don comme on fait un don à la croix rouge». On ne va pas signer un chèque pour dire : «voilà un peu d'argent et dépensez le comme vous l'entendez». Ce n'est pas comme cela que l'on peut faire. Et là, le point essentiel sur lequel je voudrais insister, c'est l'idée de la coopération, car l'idée est complexe. Il y a la diminution des dépenses militaires; il y a le transfert vers la solidarité.

Il y a une troisième idée: c'est la coopération dans le monde. Si vous mettez des puissances qui sont en compétition, notamment dans la course aux armements, l'un dit: «vous en voyez l'exemple avec la question des missiles»; les euromissiles, comme on dit, vous voyez cela dans les journaux. Les russes disent: «nous ne sommes pas au point; il faut que nous fassions des missiles supplémentaires». Les américains disent: «Nous allons faire de bien plus forts encore». Les russes disent: «si vous mettez cela, nous allons en faire d'autres»; les américains disent: «Nous ferons les suivants». Ils ne s'arrêtent pas....

Si au lieu de faire cette course à l'émulation dans l'armement, vous les mettiez dans la même pièce pour dire : «nous allons supprimer, par exemple, les missiles de chaque côté; avec l'argent des missiles nous allons créer des écoles ou des avions civils ou des trains pour transporter les gens qui se déplacent à pied ou des ponts ou des ports. Où est-ce que nous allons les faire ? comment ? comment allons-nous transférer l'argent de chez vous russes, de chez nous américains ou français ? Alors on travaille cela; au lieu de se chamailler, on coopère. Cela change tout à fait l'état d'esprit.

Je m'adresse aux avocats qui sont dans cette salle. Si vous prenez des plaideurs, si vous trouvez le moyen de les associer, de partager une société entre eux, ils vont peut-être changer tout à fait d'état d'esprit : au lieu de se chamailler, ils vont songer à gagner de l'argent en commun, à faire marcher leurs affaires. Les mêmes hommes dans les affaires, vous pouvez en faire des plaideurs, vous pouvez en faire des associés. C'est la psychologie qui change totalement dans un cas ou dans l'autre. Donc, c'est également, je crois, un des bienfaits de cette formule que la possibilité de faire une association, une coopération. Alors comment peut-on procéder ? Je crois qu'il faut procéder par une réunion, un contact qu'a proposé d'ailleurs le Président de la République Française et d'autres puissances pour les relayer cette fois, pour demander que l'on fasse un plan, et qu'on fasse un plan expérimental, un plan pilote. Et ici, maintenant, je vais donner une explication de la formule qui figure également dans l'intitulé de ma conférence qui est le plan anti-crainte.

En fait, c'est une idée que j'ai lancée lorsque j'avais été sollicité de commémorer le centenaire de la naissance de Roosevelt, célèbre Président des 36 Edgar Faure

équipés et les pays industriels qui ont les dépenses militaires les plus fortes vont faire un effort pour vous aider, non pas en vous faisant des cadeaux, mais en vous faisant des crédits, en fournissant des équipements».

C'est pourquoi je maintiens l'idée de ce plan de solidarité; et comment pourrait-on le bâtir pratiquement ? C'est cela le problème. J'ai pensé qu'une initiative pourrait être prise par les cinq puissances qui sont membres du Conseil de Sécurité, membres permanents, pourquoi ? A la fois pour une raison morale et pour une raison pratique, une raison morale et politique est que ces cinq pays ont une situation privilégiée, une autorité exceptionnelle, étant donné qu'ils sont toujours membres du Conseil de Sécurité. Les autres membres sont élus avec un roulement; mais ceux-là, les cinq pays fondateurs, sont membres de droit, et il se trouve qu'ils sont en même temps les puissances qui disposent de l'armement atomique : la France, l'Angleterre, les Etats-Unis, l'Union Soviétique et la Chine. Donc ces cinq pays pourraient donner l'exemple. Ils pourraient créer un fonds et avec ce fonds on préleverait certains biens en matériel ou en argent sur les crédits militaires d'une façon équilibrée. Ils n'auraient pas à craindre le désarmement puisque chacun ferait un effort équilibré. Cela pose des problèmes, des problèmes pratiques.

En effet, supposons qu'un pays comme la France veuille faire des réductions des dépenses militaires, sur quoi les fera-t-il ? S'il diminue les effectifs, il peut craindre de créer des chômeurs. Les hommes qui étaient mobilisés, qui étaient dans les casernes vont demander des emplois, or nous avons déjà des chômeurs, donc c'est une inquiétude pour nous. Alors, si au lieu de rendre des hommes à la vie civile, on supprime les dépenses matérielles ? Mais ce matériel est fabriqué dans des usines, dans des usines arsenaux, des usines d'armement. Si nous diminuons les commandes, les ouvriers ne vont plus avoir de travail, or nous ne pouvons pas accepter d'avoir des chômeurs.

Là-dessus il y a une réponse. C'est qu'on peut transformer des fabrications d'armes en fabrications d'équipement civil, presque toujours, d'ailleurs les firmes qui font des fabrications militaires font aussi des fabrications civiles. Elles ont des départements des deux côtés. On peut donc faire convertir certaines fabrications militaires en fabrications civiles. Et aussi dans l'autre sens, il faut choisir naturellement des fabrications voisines pour utiliser la même main-d'œuvre, les mêmes cadres, et les mêmes cadres élevés. A ce point de vue, Brejnev a dit une chose qui était très discutable. Un jour dans un discours, il a dit : «au lieu de faire des armes, il faut faire des casseroles». Ce serait une erreur, ce n'est pas une bonne chose que de prendre une industrie qui fabrique des avions militaires pour lui faire faire des casseroles, car ce n'est pas le même travail et ce n'est pas la même technologie, ce n'est pas le même niveau de capacité des ingénieurs et même des ouvriers qui n'ont pas la même qualification. Mais, il y a des spécialistes qui ont fait des tableaux de concordance qui permettent d'utiliser la même main-d'œuvre qualifiée, les mêmes cadres, les mêmes brevets, les mêmes ingénieurs pour faire des Nous avons inventé le moyen de faire vivre un homme dont le cœur s'arrête de battre en lui donnant un autre cœur. A telle enseigne qu'on peut même donner le cœur d'un homme noir à une femme blanche, et que malgré les préjugés de couleur, cette opération peut être tentée.

Donc on a trouvé des choses extraordinaires; nous avons trouvè le moyen d'aller sur la lune. Vous n'y allez pas tous les jours, ni moi non plus, mais un jour il y aura un service pou y aller. On ne pourra plus dire aux candidats aux élections qu'ils promettent la lune, C'est ce qu'on disait dans des cas pareils; «il nous promis la lune, ce candidats» pour dire qu'il faisait des promesses ridicules. Aujourd'hui on ne peut plus promettre la lune, parce que si on promet la lune, on sera obligé de la donner dans quelque temps puisqu'on peut y aller.

Eh bien, puisqu'on a trouvé tout cela, on pourra bien trouver un moyen de prendre une petite partie des dépenses militaires, même une faible partie pour commencer, puis une plus grande, pour donner ce qu'il faut aux gens qui meurent de faim, qui meurent de maladie, ou qui n'ont pas de quoi s'instruire et guérir. Donc je crois qu'il faudrait d'abord créer un état d'esprit international, et ne pas laisser seulement au pacifisme utopique, qui ne comprend pas les réalités, le soin de faire ces campagnes. Et j'ai préconisé à l'ONU, devant l'ONU, le gouvernement français a bien voulu accepter cette position, bien que je ne sois pas de la majorité gouvernementale, de créer une sorte d'organe qui s'appelle : le Conseil Universel de Conscience, où le secrétaire général des Nations-Unies nommerait des personnalités connues et très respectées dans le monde entier, par exemple, pour leur autorité morale, religieuse, intellectuelle; des scientifiques, des prix Nobel, des membres des académies, des religieux... Ces hommes seraient choisis par le secrétaire général de l'ONU d'une facon éclectique et pourraient de temps en temps donner un message au monde : évitez la guerre; diminuez vos dépenses militaires par des accords raisonnables. Ils pourraient avoir un rôle. Un autre aspect des choses consiste à aboutir à un accord pour faire une conversion de certaines dépenses depuis les dépenses de sécurité vers les dépenses de solidarité. C'est la proposition que j'avais faite à Genève en 1955, elle a été reprise notamment par les soviétiques, donc une proposition que je considère comme pas très réaliste par moments, par M.Senghor, Président du Sénégal, et puis plus tard par M.Giscard d'Estaing, enfin par M.Mitterand.

Voyons ce que l'on pourrait faire? Je crois que plutôt que de dire : «mettons-nous d'accord pour limiter les armements», il faudrait faire une autre proposition plus complète : limitez les armements et constituez ce fonds de solidarité parce que c'est plus parlant pour l'esprit; une proposition négative n'a pas la même force de conviction, une proposition positive est plus parlante et elle peut intéresser les pays qu'on appelle du tiers-monde ou du Sud par rapport au Nord en leur disant : «Eh bien, voilà! les pays les plus

34 Edgar Faure

contre les hommes dans un autre terrain qui est le terrain économique.

Nous savons tous qu'il y a une crise mondiale de l'économie industrielle moderne avec des phénomènes de chômage, de déficit budgétaire. Sans ces phénomènes, la France serait plus prospère qu'elle ne l'est. On ne serait pas obligé de prendre des mesures très difficiles. Et si c'est le cas de la France, c'est à très forte raison le cas du Maroc.

Le Maroc pourrait avoir plus de possibilités d'équipement, de crédits internationaux. Si les grands Etats dépensaient moins d'argent dans les dépenses militaires, ils pourraient en prêter davantage, en consacrer à des actes de solidarité, de stimulation économique mondiale. Par conséquent, le développement des armes arrive à des conséquences néfastes même en temps de paix. Ce n'est pas seulement en temps de guerre que l'escalade des armements est nuisible, c'est également en temps de paix. Ainsi vous diriez qu'en cas de guerre générale, la guerre détruirait des millions de femmes. d'hommes, et d'enfants, par exemple, des millions d'êtres humains -mettons encore ce n'est pas une très grande guerre- mais les armements tuent des millions de personnes tous les ans sans qu'il y ait guerre, et même bien davantage. C'est 40 à 50 millions de personnes qui sont tuées puisque s'il n'y avait pas les dépenses d'armements, on pourrait consacrer ces dépenses à les faire vivre. On pourrait leur acheter de la nourriture, des vêtements pour se préserver du froid, des médicaments pour se préserver de la mort. Par conséquent, les armes tuent en temps de guerre, il faut bien comprendre. On oublie quelquefois qu'elles tuent aussi en temps de paix.

Quelle solution peut-on préconiser ? C'est ici que nous allons voir apparaître un phénomène qui est le pacifisme utopique. Il y a un certain nombre de personnes qui sont frappées de cette absurdité que je viens de signaler. qu'avec tout l'argent qu'on dépense à faire des bombes, on pourrait nourrir et soigner des hommes, des femmes, et des enfants.

Alors ils disent : «on va refuser les armes, et on ne veut pas de missiles américains. On ne veut pas de l'armée française ou de l'armée allemande». Mais cette thèse est une thèse absurde au sens propre du mot. Je ne le dis pas injurieusement, elle n'a pas de bon sens parce qu'elle ne pourrait être valable que si tout le monde l'appliquait en même temps. Sinon il est certain que les peuples les plus généreux vont supprimer leurs armées. Mais les autres les garderont, et pourront donc leur faire la guerre sans rencontrer de résistance. Ce n'est pas la vraie solution, mais ne rien faire est encore plus grave parce que peut-être ces mouvements arriveront à leurs buts, de sorte que certains pays deviendraient tout-puissants puisque les autres seraient désarmés. C'est encore un danger qui s'attache à la course aux armements.

C'est celui d'un état de psychologie tel que certains pays choisissent le désarmement unilatéral, donc l'esclavage. Alors il faut tenter de faire un désarmement équilibré puisque les hommes ont inventé tant de choses, ils pourraient tout de même inventer le moyen d'assurer la survie de l'humanité.

nécessairement en rapport. Ainsi, on observe souvent un équilibre d'armement entre l'Union Soviétique et les Etats-Unis d'Amérique. Or c'est notoire, incontestable, que la puissance économique des Etats-Unis est supérieure à celle de la Russie soviétique; que le produit national des américains est au moins trois fois supérieur au produit national soviétique.

Il peut donc arriver un moment où la course des puissances militaires entre deux groupes de superpuissances arrive à un tel point que l'une sait qu'elle ne pourra pas suivre. Donc, par un raisonnement inverse du précédent, est-ce qu'elle ne pourrait pas avoir la tentation de faire la guerre tout de suite parce qu'elle ne pourra pas suivre indéfiniment? Je ne viens pas dire par là que la Russie fera nécessairement la guerre. Il faut tout de même voir une chose; il y a toujours une course, vous le savez; on en parle. A propos des missiles ou des armes conventionnelles entre les Etats-Unis et l'Union Soviétique, chacun consacre une partie de son revenu national aux dépenses militaires. Supposez que les américains décident de consacrer à leurs dépenses militaires 33% du revenu national, ce serait une folie, mais c'est faisable. Les américains peuvent prendre 1/3 de leur revenu national et le consacrer uniquement aux armées, aux bombes, aux canons. Il leur restera les 2/3. Supposons que les russes veuillent arriver au même résultat, étant donné que leur revenu est trois fois inférieur, si les américains mettent le tiers de leur revenu dans les dépenses militaires; les russes sont obligés d'y mettre la totalité : ce qui est impensable. Il ne resterait plus rien pour faire autre chose. Voilà tout de même le danger.

Et la troisième cause est encore très facile à comprendre. Il peut y avoir un accident. Nous avons vu récemment l'affaire du boeing. Il y a un avion qui passe, les gens qui tirent, mais ils ne tirent pas à coups de fusil; et l'avion disparait. Ce n'est qu'un avion, vous me direz; c'est-à-dire c'est la totalité pour les gens qui sont dedans. Un accident peut arriver avec une bombe atomique, surtout si tout le monde commence à en avoir. Il y aura des petites bombes dans les mains de petits dictateurs qui sont quelques fois plus dangereux que les grands.

Donc l'escalade des armes crée vraiment un danger plus grand de guerre. Par conséquent, premièrement s'il y a une guerre, elle sera beaucoup plus destructive puisqu'elle peut arriver à la destruction totale de l'humanité. Et deuxièmement, il y a beaucoup plus de danger de guerre avec l'escalade que sans. C'est le plan que j'ai appelé...j'ai lancé une formule à ce sujet qui est la guerre des armes contre les hommes. Avant c'était les hommes qui se faisaient la guerre, chacun avec ses armes. Maintenant, on peut imaginer que toutes les armes peuvent faire la guerre à tous les hommes. Il resterait toutes les armes ou une partie et plus d'hommes.

D'autant qu'on a imaginé maintenant la bombe à neutron qui détruit les hommes mais pas le matériel, de sorte qu'on peut imaginer qu'on peut détruire tous les hommes et que toutes les armes en grand nombre restent là en place. C'est la guerre des armes contre les hommes, et il y a la guerre des armes

Maroc, enfin la Chine ou d'autres pays.

Tout le monde peut se détruire par une série de détonations. Vous me direz qu'il resterait peut-être le dernier sous-marin. Mais enfin, cela n'irait pas trop loin le dernier sous-marin, peut-être. D'ailleurs aurait-il une avarie qu'il ne pourrait plus faire surface, il n'y aurait plus personne.

C'est donc tout à fait nouveau. C'est même assez désespérant. Non seulement personne n'est sûr de gagner une guerre, mais il peut n'y avoir aucun survivant. On a souvent parlé des profiteurs de guerre, il n'y aurait plus de profiteurs de guerre puisque tout le monde serait mort, y compris les profiteurs, donc je crois que cela pourrait faire réfléchir.

En attendant qu'on arrive à cet état de choses il y a d'ailleurs des dangers intermédiaires. On se demande souvent si l'augmentation des armes -on va employer le terme «escalade des armements» qui est un terme français. Les anglais disent «escalation», l'escalade, la désescalade. Voilà le problème actuel-. Et, on se demande si l'escalade des armements crée des dangers de guerre plus grands. Ce n'est pas démontré. On peut penser qu'avec dix mille milliards d'armements il n'y a pas plus de danger de guerre qu'avec cent millions. Mais en bon sens, on a davantage de danger. Et pourquoi ?

Il y a trois raisons qui font qu'il y a davantage de danger de guerre. D'abord, il y a une première que je ne cite pas. C'est que quand on a beaucoup d'armes, on peut avoir envie de s'en servir. Les femmes qui ont des bijoux ont envie de les montrer. Les hommes qui ont de belles voitures de course ont envie de courir avec, et non pas simplement de les laisser dans le garage. Et on peut avoir la tentation de se servir des armes quand on a des armes très puissantes. Mais il y a des raisons plus précises.

En effet, le progrès des armements militaires s'effectue successivement dans tous les pays. Un premier pays trouve une arme, par exemple, l'arme atomique; et puis un autre la cherche aussi; il finit par la trouver même si le premier pays ne lui livre pas ses secrets. On a remarqué, vous savez, dans toutes les inventions qu'il y a beaucoup de chercheurs qui sont sur les mêmes pistes. On invente un médicament ici, le même médicament quelqu'un le trouve six mois plus tard ailleurs.

De même tout le monde cherchait la bombe atomique pendant la guerre. Et on s'est demandé qui est-ce qui la trouverait le premier. De sorte qu'un pays, mettons une super puissance, qui découvre une arme très importante prend de l'avance. Mais cette avance il ne la gardera pas toujours ni même très longtemps. Est-ce qu'un groupe de pays ou un pays qui est en avance, mais qui sait qu'il ne la sera pas toujours. ne serait pas tenté d'en profiter, en se disant : «Je l'ai pour six mois, un an, c'est maintenant que je dois dicter mes conditions aux autres» ?

Il y a une autre situation; les pays qui ont une grande puissance militaire ont, en général, une grande puissance économique. Mais les deux ne sont pas au point de vue militaire. Vous en avez tous entendu parler, de ce quelque chose de nouveau : c'est l'armement atomique. Alors vous allez me dire qu'on a toujours dit cela. Quand on a inventé la poudre, on a dit : «c'est tout-à-fait nouveau par rapport à l'époque où l'on ne se servait que des sabres, des lances». Et puis on a inventé les canons, les bombardes. On a inventé ensuite les tanks, on a inventé les avions, les bombardiers. A chaque fois on disait que c'était tout à fait nouveau.

Mais l'arme atomique, l'engin nucléaire présente une nouveauté tout à fait extraordinaire. Je vais vous dire une chose évidente, mais il faut y penser et quelquefois on n'y pense pas. Dans toutes les guerres du passé il ya eu un vainqueur et un vaincu ou alors on a fait une transaction. Mais en général, il y avait la victoire, et puis, il y avait la défaite. Vous connaissez le mot d'Alphonse Allais. Alphonse Allais disait : «c'est curieux, en France, on donne les noms des victoires aux places, et en Angleterre, on donne les noms des défaites. Ainsi, les anglais ont Trafalgar square et la place Waterloo. C'est curieux parce que nous, on donne les noms de victoires, et eux les noms des défaites». Alors on lui a répondu : «évidemment, ce sont des défaites pour les français, mais ce sont des victoires pour les anglais, parce que si les français ont gagné à Austerlitz et à Iena, ce sont les anglais qui ont gagné la bataille navale de Trafalgar et la bataille terrestre de Waterloo»; il y a donc des vainqueurs et des vaincus. De même, les français ont gagné la bataille de la Marne, mais ensuite les allemands ont gagné d'autres batailles quand ils ont occupé tout le territoire français.

Seulement, aujourd'hui il y a une chose de changée. C'est qu'il pourrait y avoir demain des guerres où le nom des défaites serait dans toutes les langes parce qu'il n'y aurait pas de vainqueur. Tout le monde serait vaincu. Et d'ailleurs, on ne pourrait pas donner le nom même des défaites au départ parce qu'il n'y aurait plus personne pour en parler. Donc, il n'y aurait pas de square ou de place. En effet, on peut imaginer qu'avec les engins nucléaires, avec la bombe atomique, les deux armées, qui se combattent, se détruisent réciproquement.

Vous savez qu'il y a une commande déterminée; je ne l'ai jamais vue... notez. Enfin, je crois que c'est une manette ou un bouton. Et le président de la République doit toujours être accompagné de cet engin, de même que les médecins apportent leur trousse, n'est-ce-pas! Le chef de l'Etat a avec lui un petit appareil qui lui permet de faire partir un bombardement nucléaire: une fusée ou une bombe atomique, c'est la commande.

Alors, supposons que les armées opposées fassent partir leurs signaux en même temps. Tout le monde serait détruit puisqu'ils peuvent renvoyer leurs projectiles en même temps ou à quelques minutes d'intervalle ou quelques secondes. Il y a des sous-marins; les pays ont toutes les armes sur les sous-marins, donc, un sous-marin français détruit la Russie par hypothèse, le sous-marin russe détruit l'Amérique, qui entre-temps détruit la Belgique, le

contrées dans le globe où les hommes meurent beaucoup plus tôt qu'ailleurs. Il y a une géographie de la faim. Il y a une géographie de la mort. Il y a certains pays où il y a grande disette de soins médicaux, de soins pharmaceutiques.

Enfin, il y a une géographie de l'ignorance. Il y a des populations qui ne sont pas du tout éduquées; qui ne reçoivent pas d'éducation élémentaire; qui n'apprenent pas à lire, à compter, à écrire.

Pour tout cela, si on disposait d'une faible partie des capitaux qui sont dépensés, investis dans la préparation de la guerre, on arriverait à d'assez grands résultats. On calcule que sur la population du globe qui est entre 3 et 4 milliards, il ya 600 millions d'hommes qui sont vraiment dans l'indigence dont le niveau de vie est inférieur ou égal à 150 dollars par an. Or, vous voyez que si on supprimait toutes les dépenses militaires ce qui est naturellement une idée chimérique, et, si on appliquait cette réduction à 600 millions de personnes, donc à la partie de la population du monde qui est dans la misère la plus totale, cette partie pourrait recevoir 1000 dollars par personne, ce qui est une somme énorme par rapport à leur moyenne. Mais que si on réduisait simplement de 15 % ces dépenses, ils pourraient voir doubler leur train de vie de 150 dollars. Et que, si même il s'agissait de 5 % ils pourraient améliorer leur niveau de vie d'un quart, ce qui serait pour eux considérable. Voilà quelques chiffres.

Les savants se sont amusés à calculer ce qu'on pourrait faire avec tant de millions de dollars appliqués à un autre endroit, supprimer les maladies; construire un nombre considérable d'écoles; faire des satellites de communication. C'est un petit jeu que de faire des transcriptions. Retenons simplement que cela signifierait la fin de la grande misère pour la population du globe qui est plongée dans cette misère. Cela ferait reculer la géographie de la faim, la géographie de la mort, la géographie de l'ignorance. Donc, c'est une chose qui peut être impressionnante de penser à cela. C'est dire qu'on peut tout de même avoir un enthousiasme pour l'idée qui serait de prélever même une petite partie, parce que ces dépenses, d'autre part, s'accroissent tous les ans et donc la partie qu'on préleverait, si les dépenses ne s'accroissent pas, elle pourrait s'accroître.

Si on bloquait ces dépenses à une certaine somme, on préleverait 5% la première année, mais on gagnerait la seconde année les 5% qui auraient été créés. Donc, au bout de quelque temps on arriverait automatiquement à dépenser des ressources considérables. Voilà donc une première réflexion. Mais, dit-on, cela ne se produit jamais, on n'y arrive pas, etc... C'est à voir, parce que les données du problème changent. Et le problème des armements, le problème des armes, des guerres, des préparations de guerre se présente aujourd'hui d'une façon tout à fait nouvelle à deux points de vue : au point de vue militaire d'une part, et d'autre part, au point de vue économique.

Parlons d'abord du point de vue militaire. Il y a quelque chose de nouveau

allusion à l'actualité, j'ai observé dans la presse de ces jours-ci que Sa Majesté le Roi se proposait de constituer un gouvernement, qui applique dans une certaine mesure cette conception qui a été appliquée en France en politique extérieure encore tout récemment. Nous allons donc faire quelques réflexions, si vous le voulez bien, sur ce sujet.

On parle souvent du désarmement, mais c'est une erreur de prendre le désarmement d'une façon isolée.

Je me propose de prendre également l'autre face du sujet qui est la solidarité. Et j'ai énuméré deux propositions précises que j'avais faites l'année dernière et qui sont toujours à l'ordre du jour de la délégation française : «la création d'un Conseil Universel de conscience et celle d'un plan anti-crainte».

Le sujet du désarmement est un sujet dont on parle beaucoup depuis longtemps, et pour cette raison, on pourrait croire que c'est une chose démodée. Ce serait, je crois, une erreur. Il y a quelquefois une certaine impression de non-aboutissement, d'inefficacité. Il y avait jadis des réunions qui se tenaient dans un très bel immeuble de Paris qu'on appelait «Le Palais Rose», et ces réunions étaient interminables et très nombreuses. On comptait la 500ème et puis la 600ème réunion et il n'en sortait rien. Aussi beaucoup de personnes se disent : «c'est inutile de parler d'armement, ou de désarmement, ou du contrôle des armements, ou de la limitation ou de l'escalade. Cela ne sert à rien». Voyons tout de même un peu l'envergure du problème. Les dépenses militaires dans le monde, les dépenses de fabrication d'armes, d'entretien de troupes, de sécurité, de préparation de la guerre : -chacun disant qu'il la prépare dans un esprit défensif, mais que d'autres la préparent dans un esprit agressif- représentent une grande somme d'argent, c'est-à-dire une grande somme de biens, de marchandises, d'équipement, d'engins de consommation. Pour vous donner un chiffre approximatif, c'est une somme supérieure à 600 milliards de dollars, donc une somme élevée. Que pourrait-on faire avec 600 milliards de dollars?

Nous allons trouver quelques exemples; il y a beaucoup d'hommes dans l'humanité qui sont dans une situation de grande indigence, qui sont privés du nécessaire. Il y a une partie de la population du globe, des gens qui ne mangent pas à leur faim. Il y a même la famine par populations entières. Un autre aspect de cette sous-alimentation, c'est la sous-alimentation qualitative. Il est connu que quand des enfants ont été privés dans leur jeune temps, non pas de toute alimentation, mais d'un dosage suffisant d'alimentation en protéines-nous avons ici des médecins dont notre cher secrétaire perpétuel, si je ne me trompe, je parle sous son contrôle-ces enfants n'en meurent pas parce qu'ils ont un minimum nécessaire pour la survie, mais toute leur vie, ils demeurent dans un certain état de fatigue. Donc ce problème est très important; le problème de l'alimentation, le problème de la faim, et concomitamment à ce problème de la faim, il y ale problème de la moyenne de vitalité. Il y a des

qui avait été bien à tort écartée du trône et qui a repris sa place légitime pendant cette année 1955. C'est alors que les accords de coopération et d'inter-dépendance ont été passés entre la France et le Maroc.

Ce n'est pas de ce sujet que je veux vous parler aujourd'hui. Je le rappelais par coïncidence de temps avec ces événements qui ont eu de grandes conséquences sur les relations entre nos pays. Et la même année j'avais eu l'occasion de provoquer une rencontre internationale.

Pour la première fois, cette rencontre avait réuni à Genève, en Suisse, les chefs d'Etats de quatre grandes puissances : les Etats-Unis d'Amérique, l'Union Soviétique, la Grande-Bretagne et la France.

C'était la première fois que les dirigeants de la Russie franchissaient dans notre sens ce qu'on appelle «le rideau de fer» et venaient dans l'Europe non-communiste. Du temps de Staline, ils restaient tous en Russie; ils ne sortaient pas. Staline ayant disparu, pour la première fois, les dirigeants de la Russie soviétique sortaient. Il y avait le maréchal Poulganine, aujourd'hui bien oublié, C'était un maréchal non militaire. Il avait ce titre de maréchal à titre civil, ce qui peut arriver en Russie. Il y avait aussi le maréchal Joukov, qui lui, était un maréchal militaire. Il y avait un homme qui a été plus connu, dont la mémoire est encore plus présente aux esprits que celles des autres qui était Mr. Kroutchev, qui avait l'air d'un paysan sorti d'un roman de Gogol, qui s'exprimait avec brutalité et avec franchise et qui était un assez brave homme, sous la direction duquel l'Union Soviétique a connu une certaine période de demi-libéralisation et une période de recherche, de coopération entre les peuples et de paix.

A l'occasion de cette réunion, la France a été appelée à faire un certain nombre de propositions et notamment des propositions sur le désarmement. C'était un sujet qui était à l'ordre du jour et il l'est encore aujourd'hui. J'ai été appelé à le choisir comme sujet de cette conférence, non pas en raison de ce qui avait été dit en 1955, mais parce qu'il est toujours un sujet actuel, qu'il a été traité à diverses reprises depuis, et notamment tout récemment à la dernière session des Nations-Unies, tenue à New-York en septembre dernier. L'actuel Président de la République, Mr.François Mitterand a pris une position et fait des propositions au nom de la France sur ce sujet. Et, soucieux d'assurer la continuité de la politique française, il a bien voulu me demander, bien que nous n'appartenions pas à la même tendance politique, de l'accompagner à New-York et de lui apporter mon concours pour la préparation de son intervention.

Vous savez que nous pratiquons en France ce qu'on appelle le bi-partisanship d'un mot anglais, c'est tellement peu dans l'esprit français qu'il n'y a pas de très bonne traduction française. Mais en politique extérieure il y a des contacts entre les différentes tendances politiques pour prendre certaines positions nationales. D'ailleurs, si je puis me permettre de faire

Les problèmes du désarmement et de la Solidarité : Proposition d'un Conseil Universel de Conscience et d'un plan «Anti-Crainte» (*)

M.Edgar FAURE

Comme dit un enfanteur de romans policiers «on ne vit que deux fois», je suis heureux de participer aux conférences organisées par l'Académie du Maroc, puisque j'ai le très grand honneur d'appartenir à cette compagnie depuis sa fondation en même temps qu'à l'Académie française, et ainsi que mon ami Maurice Druon; d'ailleurs nous sommes apparentés sur ces différents points à l'Académie d'Athènes.

Le sujet que j'ai choisi avec agrément pour traiter ce soir me rappelle, me ramène, par la pensée à une année qui a été très importante pour moi et d'ailleurs pour vous : c'est l'année 1955. A cette époque, en effet, les circonstances de la vie politique m'avaient conduit à être le chef du gouvernement de la France, on disait alors «Président du Conseil des ministres» -on dit aujourd'hui Premier Ministre. Ce n'est pas tout à fait la même chose en ce sens que contrairement à ce qu'on pourrait penser, les pouvoirs du Président du Conseil étaient plus importants que ne le sont ceux du Premier Ministre.

Nous étions, en effet, sous l'empire de la constitution de la quatrième République, dans laquelle le Président de la République n'avait pas des pouvoirs aussi considérable qu'il a eus depuis la cinquième avec le Général De Gaulle, puis Mr. Pompidou, Mr. Giscard d'Estaing et maintenant Mr. François Mitterand. Donc, la politique était vraiment dirigée par le Président du Conseil qui maintenait une liaison avec le Président de la République lequel présidait les réunions du conseil mais n'avait pas la direction réelle de la politique du pays.

Pendant cette période qui fut chargée d'événements et lourde en responsabilités, j'ai été appelé comme chef du gouvernement de la France à régler un certain nombre de problèmes. L'un d'entre eux, vous le savez d'ailleurs, était celui des relations franco-marocaines et le retour de la dynastie

^(*) Conférence donnée en 1983

La conclusion que je vous proposerai brièvement vous paraîtra bien modeste. L'entreprise publique, depuis sa notion même jusqu'à son fonctionnement quotidien est un lieu de contradictions. Elle mêle des logiques différentes et ceci se produit sur nombre de plans. Résoudre ces contradictions ne paraît pas faisable, même sur le papier. Je dirais presque «tant mieux» car les tensions et les contradictions sont l'une des dimensions de toute réalité. Mais on peut du moins «gérer» ces tensions et ceci me paraît dépendre non de grands principes abstraits, mais de règles de bonne conduite, qui s'apparentent à une sorte d'hygiène. Je les énonce très simplement :

La première règle est celle de la transparence. Elle est valable quelle que soit la conjoncture, la politique suivie, la doctrine économique. La puissance publique doit, entre toutes les tensions, prononcer ses arbitrages (p.ex. une politique de bas tarifs) mais doit le faire clairement, en évaluer le coût et apurer le compte de l'entreprise. Ce compte part du coût normal du service. Il doit être complété par l'évaluation du coût des charges de service public, c'est-à-dire des comportements imposés à l'entreprise bien qu'ils ne soient pas commercialement rationnels (p.ex. lignes de chemin de fer non rentables). Il faut encore y ajouter les transferts sociaux camouflés par exemple dans les tarifs au profit de certaines catégories d'usagers. Ce compte fait et apuré permet, on l'a dit, à l'Etat de juger de façon exacte les gestionnaires.

La seconde règle est celle de la claire répartition des responsabilités dont les contrats de programme fournissaient un bon exemple. On doit savoir qui a décidé ceci ou cela; on doit savoir ce qui est recherché, avec quels moyens et sur une durée assez longue.

La troisième règle est celle de l'homogénéité et de la clarté comptables qui, seules, permettent de suivre des séries dans le temps et de faire des comparaisons valables entre secteurs.

Enfin, la quatrième règle serait que les entreprises publiques sont certes les instruments d'une politique économique générale, mais ne doivent pas être traitées comme des bouche-trous ou des expédients au hasard de la conjoncture, de la commodité à court terme et de l'improvisation d'artifices subalternes

L'Etat est le maître, mais il doit lui-même se maîtriser. Seule une rigoureuse auto-discipline lui permet d'exiger que les entreprises publiques soient utiles et responsables. Bien plus, elles n'existent qu'à ce prix et ne se confondent ni avec une administration qui se mêlerait de gestion ni avec de petites féodalités ayant oublié le service de l'interêt général.

La seconde mission est, le cas échéant, d'imposer à l'entreprise des contraintes d'intérêt général qui sont jugées politiquement nécessaires, mais qui, étant contraires à l'intérêt de l'entreprise, doivent être clairement énoncées, chiffrées et couvertes par l'Etat. L'Etat a le droit, s'il le croit nécessaire, de prévoir des tarifs réduits de chemin de fer ou d'électricité pour les familles nombreuses, mais il ne peut ni exiger de l'entreprise une gestion saine ni la contrôler s'il n'a pas mesuré le coût réel de l'opération (pour savoir si un autre emploi de ces ressources n'aurait pas été meilleur) et s'il ne rembourse pas à l'entreprise la charge qu'il lui impose. La puissance publique ne peut, ni pour elle ni pour l'entreprise, camoufler les charges et en ignorer le coût.

Sous ces conditions, l'Etat peut exiger une gestion équilibrée comportant le dégagement de ressources d'auto-financement et, le cas échéant, le recours aux procédés de financement dont usent les entreprises privées.

A la liberté de gestion des dirigeants de l'entreprise doit correspondre leur responsabilité. L'instrument qui permet tout à la fois de relier le rôle de l'Etat à celui de l'entreprise et de mettre en œuvre les responsabilités est le contrat de programme qui, pour une période assez longue (celle du Plan) fixerait les objectifs de l'entreprise, réglerait le problème des charges à rembourser par l'Etat, déterminerait le niveau des investissements et les moyens de les financer. Rendez-vous serait pris avec l'entreprise pour l'observation des clignotants en cours de route et pour le jugement final sur la qualité de la gestion en fin de parcours.

Le rapport NORA connut un commencement d'exécution notamment avec Electricité de France et avec la Société nationale des chemins de fer français, dont les résultats furent incontestablement positifs. L'un des plus spectaculaires fut la satisfaction des dirigeants de très haute qualité de ces entreprises de ne plus avoir à passer leur temps à discuter avec l'Administration de tutelle ou avec les Finances et à devoir s'adapter à des changements incessants de décisions. En bref, dans l'éxécution des contrats de programme, il s'étaient sentis pleinement chefs d'entreprise et acceptaient fièrement les risques de cette qualité.

Pourtant, la politique de l'Etat à l'égard de son secteur public revint vite à l'improvisation, au refus de la prévision à terme un peu long et à l'irrationalité. Les raisons de cette rechute furent sans doute d'une part la répugnance du pouvoir politique et de l'Administration à se lier par des engagements, mais aussi -et ceci est plus valable- la survenance et l'aggravation de la crise qui ne permettait guère, dans le tunnel où on entrait, de prévisions à longue durée.

Les nouvelles nationalisations, en donnant aux entreprises publiques la responsabilité quasi-totale du secteur bancaire et une participation très accrue dans le secteur industriel, ont posé à nouveau en France tant le problème de la stratégie générale du secteur public que celui de la gestion de chaque entreprise. Dire que ces problèmes ne sont pas encore résolus ne paraît pas excessif.

0 0 0

Mais alors ceci pose une question capitale. Une entreprise est un acteur économique nettement caractérisé : elle a son objet propre; elle doit, sinon faire des profits du moins réaliser des surplus permettant son développement ou du moins son maintien; elle a sa responsabilité qui doit être sanctionnée. Si l'entreprise publique peut voir se substituer à ses fins propres d'autres fins, si ses possibilités d'une gestion équilibrée sont déniées; si elle ne peut influer sur son propre avenir; si les responsabilités n'y sont pas marquées, le nom est-il encore mérité ?

Il est vrai qu'a ces questions on pourrait opposer d'autres : si l'entreprise publique doit reproduire tous les traits de l'entreprise privée, si elle a pour seule vocation le bénéfice et l'auto-financement; si on ne peut la mobiliser au service de la nation, pourquoi se donner la peine d'avoir des entreprises publiques ?

On saisit bien qu'en fin de compte, le problème est posé sur un plan quasi-ontologique : l'entreprise publique existe-t-elle ?

D) Les conditions de l'existence d'entreprises publiques

Sans que la question ait été véritablement posée sous la forme volontairement provoquante que je viens de lui donner, c'est tout de même elle que traita, en 1967, en France le rapport de la Commission présidée par Simon NORA (aujourd'hui directeur de l'Ecole nationale d'administration française) dont le retentissement fut plus certain que ses effets pratiques.

Le point de départ du rapport était dans la constatation que l'activité des entreprises publiques françaises du fait qu'elle s'était déployée après la libération dans un environnement de pénurie physique, avait engendré de mauvaises habitudes peu compatibles avec une économie moderne. Le secteur public n'avait fait l'objet d'aucune stratégie globale; l'Etat s'était ingéré dans la gestion de certaines au point de leur enlever toute autonomie et toute efficience; il s'était désintéressé de nombre d'autres. L'entreprise publique ne peut osciller entre la bureaucratie et l'anarchie. Or il faut tenir ferme les deux bouts de la chaîne. C'est une entreprise qui opère dans le cadre d'un marché et dont le but doit être l'efficience. Mais c'est l'Etat gardien de l'intérêt général qui en est finalement le maître.

Tout le problème est donc de tracer clairement la ligne de démarcation entre ce qui revient à l'entreprise et ce qui revient à l'Etat et d'établir les moyens concrets d'assurer entre l'une et l'autre une indispensable liaison.

Il faut d'abord admettre sans réticences que la gestion de l'entreprise appartient à celle-ci de façon réelle, au besoin en donnant aux dirigeants un statut qui, tout en mettant en lumière leurs responsabilités, leur permettrait de les exercer pleinement.

Quant au rôle de l'Etat, il comporte deux missions :

La première est de veiller, notamment pour les entreprises à monopole, à la protection des usagers, que la position dominante de certaines entreprises pourrait menacer.

mettant en présence les exigences sociales (le gaz à bon marché, les chemins de fer abordables pour les familles) et les possibilités des finances publiques. Il est devenu plus complexe car, le plus souvent, ce n'est pas l'aspect social des incidences des prix ou des tarifs qui est en cause, mais l'impact économique de ceux-ci. Le prix de l'énergie, celui des transports, sont des facteurs essentiels pour nombre d'activités économiques publiques ou privées. Faire payer cher ou bon marché l'électricité de la ménagère, cher ou bon marché l'électricité de l'usine, c'est faire un choix politique et arbitrer un conflit latent entre des catégories d'usagers.

Mais outre cette première catégorie de tension, repérée depuis longtemps, il en existe une autre, plus moderne, celle qui oppose l'entreprise publique comme organisation et l'entreprise publique comme instrument.

En tant qu'organisation, l'entreprise publique a sa propre finalité plus complexe que celle de l'entreprise privée, puisqu'elle mêle la recherche de bons résultats financiers et celle de l'intérêt général et du service public, mais il s'agit toujours d'une finalité propre à l'entreprise. Pourtant, le maître de l'entreprise publique -l'Etat- a bien d'autres tâches, et de rang supérieur, à celles qu'il assume par le biais de l'entreprise publique. Il est donc légitime qu'il utilise l'entreprise à des fins qui ne seront pas strictement celles spéciales à l'entreprise. Par exemple, en période d'inflation, le maintien de bas tarifs, économiquement insuffisants, pourra être un moyen de freinter la hausse de l'indice des prix; on a déja vu qu'Electricité de France avait, à un moment donné, servi par ses emprunts à équilibrer la balance des comptes; le développement récent et spectaculaire du téléphone en France n'a pas été motivé par de pures raisons inhérentes à la technique des télécommunications mais parce que le flot de la commande publique dans ce secteur, qui exigeait peu d'importations, avait l'avantage de procurer une relance financière sans déséquilibre des échanges extérieurs. Il n'est pas davantage secret que la filière militaire et la filière civile nucléaire se prêtaient un mutuel appui.

Une image fera comprendre ceci: l'armée a pour finalité propre la défense nationale. Mais il se trouve que, en temps de paix, son existence fournit une réserve d'hommes qui peuvent être commandés et qui ont des aptitudes variées. Aussi verra-t-on, en cas de catastrophe naturelle, des unités du génie secourir les victimes d'inondation; on se servira de l'instrument militaire pour nettoyer les plages polluées par les pétroliers naufragés, voire enlever les ordures ménagères en cas de grève du personnel municipal des grandes villes.

C'est un peu ce qui se passe quand l'Etat se sert d'une entreprise nationale pour poursuivre des buts qui ne sont pas ceux de sa spécialité. Bien entendu, cette utilisation peut être bonne ou mauvaise. En certains cas les avantages retirés de cette mobilisation de l'entreprise publique pour des fins qui lui sont étrangères sont supérieurs aux inconvénients de lui faire délaisser occasionnellement ses propres objectifs et ses propres intérêts. Dans d'autres cas l'effet contraire se produit : il n'est pas sûr qu'une politique de tarifs insuffisants qui ruine les possibilités d'auto-financement d'une entreprise essentielle à la vie économique soit justifiée par le freinage relatif et d'ailleurs temporaire qu'elle procure à l'indice des prix.

l'Etat (et c'est tout de même assez normal). Non seulement il dispose d'un nombre substantiel des sièges dans les conseils d'administration, mais surtout, quelles que soient les apparences juridiques, c'est lui qui nomme le vrai «patron», président ou directeur général. C'est la place faite aux représentants du personnel qui varie le plus évidemment selon la conjoncture politique; en France elle doit être accrue lorsque sera votée la loi sur la démocratisation du secteur public. La catégorie des usagers n'est pas représentée partout et joue en général un rôle assez effacé. Enfin, la situation faite aux «personnalités compétentes» offre, le cas échéant, de l'intérêt, mais c'est surtout par leur place dans l'appareil de direction ou dans des conseils ou commissions de caractère technique que cette catégorie fait sentir son influence.

Il faut bien dire pourtant que la conciliation ou le compromis ainsi réalisé sans trop de difficulté ne s'applique pas au vrai problème. Le vrai problème est de savoir quel degré d'autonomie l'Etat entend laisser aux organes propres de l'entreprise et celle qu'il entend se réserver. Car, par-delà les formules juridiques dont l'importance est vraiment réduite, l'Etat a le moyen de diriger lui-même l'entreprise publique ou de la laisser se gérer elle-même.

En effet, il peut aller (et la chose s'est vue au même moment à l'égard d'entreprises différentes) soit jusqu'à faire du président ou du directeur qu'en fait, il peut révoquer à tout moment, un simple subordonné ou il peut lui laisser la bride sur le cou avec toutes les situations intermédiaires possibles. Par les dotations en capital, les subventions de fonctionnement ou d'équipement, par les tarifs le cas échéant, par les autorisations d'emprunts ou d'investissements, il est à même d'imposer, à long et à court terme, une gestion de son choix ou de laisser l'entreprise se gérer. Par les contrôles financiers ou techniques a priori ou a postériori il peut tenir l'entreprise en tutelle, lui laisser la liberté de gestion voire (il y a des exemples) s'en désintéresser.

En réalité, les tensions que l'on relève ainsi ne sont pas seulement le résultat d'une tendance générale -qui existe dans toutes les activités humaines - à la lutte pour le pouvoir. Elles sont le reflet des véritables contradictions qui sont à l'œuvre à un niveau plus profond et dont le traitement, je le dirai en conclusion, relève non de principes philosophiques ou économiques, mais d'une sorte de code de bonne conduite, je serais tenté de dire, d'une hygiène.

C) Les tensions fondamentales

La gestion concrète des entreprises publiques est soumise à un certain nombre de tensions que, maintenant, nous pouvons percevoir plus clairement.

On a déjà évoqué la première d'entre elles qui concerne plus particulièrement le secteur des services publics. Dans les services publics, on l'a dit la finalité des prestations à fournir passe avant toute autre. Il peut se faire que cette exigence entraîne un déficit dans la gestion de l'entreprise, déficit qui, à terme plus ou moins long, ne pourra être couvert que par le budget, c'est-à-dire les contribuables. C'est le conflit entre l'usager et le contribuable. Dans le passé, ce conflit se résolvait tant bien que mal en

de la direction et du personnel des entreprises chargé de suivre l'évolution du secteur public, d'apporter les critiques et les orientations nécessaires. L'expérience méritera d'être suivie de près.

B) Qui commande dans l'entreprise publique ?

Si maintenant, l'on en vient à se poser le problème des hommes en se demandant qui commande dans l'entreprise, on est en présence de quatre réponses possibles également logiques.

La première est que le commandement de l'entreprise publique revient par définition et en dernière analyse à l'Etat-patron. Sans doute ne doit-il pas s'agir d'une gestion par les bureaux du ministère de tutelle. Mais, avec autant de déconcentration que l'on voudra, tout le pouvoir dans l'entreprise publique doit procéder de l'Etat, c'est-à-dire de l'appareil organisé de la collectivité nationale.

La seconde réponse est que, s'il existe un lieu dans lequel l'auto-gestion pourrait trouver place, c'est bien l'entreprise publique. Tout comme la démocratie politique ne suppose pas seulement un Parlement et un exécutif nationaux, mais aussi une auto-administration des collectivités locales, la démocratie économique et sociale veut que les travailleurs d'une entreprise gèrent ou co-gèrent celle-ci. Et cet objectif, il est facile de le réaliser au sein de l'entreprise publique dont l'organisation ne subit pas les contraintes juridiques résultant de la propriété privée.

Mais un troisième «patron» possible se met aussitôt sur les rangs et particulièrement quand il s'agit de services publics. Le principal intéressé au bon fonctionnement de l'entreprise, ce n'est pas l'Etat, abstrait et indifférencié; ce n'est pas le personnel qui est au service d'autrui et non au sien : ce sont les usagers. Si, évidemment, ils ne peuvent intervenir tous et chacun dans la gestion de l'entreprise, il existe des groupements qui peuvent les représenter : par exemple les groupements économiques de tel secteur d'usagers, les associations de consommateurs le cas échéant.

Enfin, il y a des droits de la «compétence», de la technique, de la technocratie, diraient les mauvaises langues. L'ère des managers n'est pas réservée à l'entreprise privée. Dans n'importe quel pays, le public initié sait quels sont les grands patrons de l'énergie nucléaire ou de la construction aéronautique. Quand je rencontre ou rencontrais dans une réunion ou dans une réception tel ou tel de mes contemporains, je pourrais les saluer du nom de leurs réalisations, les saluer: M.Caravelle, M.T.G.V., M.Cadarache. N'ont-ils pas leur place aussi dans cette compétition? A noter d'ailleurs que le terme de «techniciens» ou de technocrates est peu adéquat, car souvent, ils sont venus de secteurs autres que celui qu'ils ont marqué de leur empreinte.

La solution de ces propositions contradictoires se trouve assez facilement quand il s'agit de la composition des organes dirigeants. A chacun une part dans les conseils d'administration, part d'ailleurs variable selon les tendances politiques du moment et selon l'entreprise considérée. Inutile ici de se livrer à des descriptions juridiques complexes et mouvantes : La part du lion revient à

Créer, comme c'est le cas dans certains pays, un ministère des entreprises publiques n'est pas une solution parfaite. Les finalités, les stratégies et les objectifs concrets des entreprises publiques sont trop divers et souvent trop contradictoires pour que l'on puisse imaginer un ministre et une administration dominant à la fois les problèmes de l'énergie, de la chimie, des transports, de l'automobile, de la banque, des assurances. Et l'on ne voit pas comment les autres ministères, amputés de leur autorité sur les entreprises publiques de leur secteur pourraient fonctionner utilement.

S'il existe un Ministère du Plan ou un organisme équivalent, son intervention est naturellement souhaitable. Les grands calculs à moyen et à long terme, la préparation des arbitrages fondamentaux, peuvent lui être confiés. Mais, au moins dans les pays non socialistes, le plan est plutôt un grand tableau d'objectifs qu'une administration sur le terrain et, sur le terrain, on ne trouve que les ministères classiques.

Alors, il arrive aux entreprises publiques ce qui arrive à nombre d'autres acteurs ou secteurs de la vie nationale : la coordination ou ce qui en tient lieu va au ministère des Finances. Pourquoi ? Parce que l'argent est finalement le langage commun de l'économie. De même qu'en fait, c'est du Ministère des Finances que dépend le statut de la fonction publique ou le nombre de boursiers dans l'enseignement, nombre de décisions intéressant les entreprises publiques, par exemple le niveau des tarifs, celui des investissements vont dépendre du Ministère des Finances. Il y a des avantages à cela et, en premier lieu, le sérieux traditionnel de cette administration et son excellent équipement intellectuel. Mais les défauts ne sont pas moins sensibles : l'insuffisante attention aux problèmes techniques, la crainte invincible (et en elle-même sage) d'engager les finances de l'Etat pour des périodes longues, le caractère sectoriel des critères selon lesquels se font les arbitrages. Pour prendre un exemple connu, le Ministère des Finances français a, pendant de longues années, favorisé le financement des investissements d'Electricité de France par des emprunts en dollars sur le marché international. Le Ministère des Finances préférait cette solution, en elle-même médiocre et périlleuse pour l'établissement, parce que ces emprunts, faciles à placer en raison de l'excellente réputation de l'établissement, assuraient des rentrées de devises bénéfiques pour notre balance des comptes.

Le problème du chef d'orchestre est, il faut le dire, particulièrement difficile dans les «économies mixtes». Dans une économie très libérale, on peut se passer de chef d'orchestre (pour autant du moins qu'on est en période de prospérité) et l'Etat n'a qu'à se préoccuper d'une monnaie saine et d'une politique douanière optimale; en pays socialistes, l'intégration de la totalité de l'économie au secteur public, si nombreux que soient les exécutants, permet de les faire jouer sur une partition unique. Mais l'orchestre des économies mixtes est composé de musiciens dont une bonne partie, ceux du secteur privé, élaborent eux-mêmes leur propre musique et dont les autres, ceux du secteur public, ne peuvent avoir ni les mêmes rythmes ni les mêmes mélodies.

En France, la récente vague de nationalisations a conduit à créer un conseil du secteur public composé de représentants du gouvernement, du Parlement,

Pourtant, les choses peuvent être plus complexes. Il peut arriver que l'entreprise publique investie d'un monopole et chargée de gérer un service public prenne de telles dimensions, intègre des managers tellement persuasifs et un personnel tellement solidaire que sa stratégie propre en vienne à être la stratégie nationale. C'est ainsi que les choix stratégiques de la France en ce qui concerne la place à faire à l'électricité parmi les formes d'énergie, celle à faire respectivement, et selon le moment considéré, aux centrales thermiques et aux centrales nucléaires ont subi très fortement l'influence des choix proposés par l'entreprise elle-même.

Il faut, à cet égard, faire une remarque curieuse. En général, l'espoir que dans les entreprises publiques, l'antagonisme entre le patron et le salarié disparaîtrait, puisque le patron, c'est l'Etat, c'est à dire l'ensemble de la population et des travailleurs, a été déçu : en France, il y a eu des conflits du travail aussi nombreux et aussi durs chez Renault que chez Peugeot. Mais, lors des grandes contestations et des grandes manifestations contre l'implantation de nouvelles centrales nucléaires, le gouvernement et la direction d'Electricité de France ont vu combattre à leurs côtés le principal syndicat ouvrier de l'entreprise dont le sort lui paraissait lié au développement de l'énergie nucléaire.

Ce recensement très sommaire des grandes catégories de finalités et de stratégies fait apparaître qu'il existe un problème à peu près insoluble; de moins je ne connais pas un pays qui lui ait donné de solution. C'est celui du chef d'orchestre, si je puis m'exprimer ainsi.

En effet, l'habituelle division des tâches gouvernementales conduit à répartir les entreprises publiques en ce qui concerne leurs grandes orientations et leur contrôle entre des départements ministériels variés, dits «ministères de tutelle». Sans aller aussi loin que dans le système gouvernemental soviétique où chaque branche industrielle (métaux ferreux, métaux non ferreux, matériel ferroviaire, etc...) a son ministre, dans la plupart des pays, les entreprises publiques sont, selon leur objet, mises en liaison avec tel ou tel département ministériel : transports, industrie, commerce, finances, etc...

Mais où peuvent être traités les problèmes communs qu'elles posent, celui de leur statut juridique, celui de la politique des salaires ou des investissements? Où peuvent être rendus les arbitrages sur les problèmes qui les opposent? Car bien entendu, il peut y avoir une lutte entre le rail et l'avion, entre le charbon et l'électricité d'origine nucléaire, entre telle ou telle banque? Et surtout-on y reviendra-il faut quelque part, puisque l'Etat se juge responsable de l'économie nationale dans son ensemble, il faut déterminer quel rôle va jouer chaque entreprise ou catégorie d'entreprise dans la stratégie économique générale. Il faut un chef d'orchestre de cet ensemble.

Dire qu'il appartient au chef du gouvernement, voire au chef de l'Etat d'assumer ce rôle est une réponse trop facile. Car il faut lui donner les instruments lui permettant de remplir ce rôle. Les conseils des ministres classiques ou les comités interministériels ne sont pas inutiles, mais c'est généralement au coup par coup qu'ils peuvent travailler.

public, les transports par fer par exemple, la finalité première est la satisfaction d'un besoin collectif. En elle-même l'entreprise n'a pas pour objet de procurer des bénéfices : il se peut qu'elle doive être même en certains cas déficitaire. Mais il ne faut pas en conclure que, a contrario, une entreprise publique qui n'a pas pour objet le fonctionnement d'un service public ait pour seul moteur la recherche du profit pour le compte de la puissance publique. Elle doit toujours être en relation avec l'intérêt général. Pour prendre un exemple, s'il existe certaines banques en forme d'entreprise publique, c'est certainement pour faire bénéficier la puissance publique des profits de l'activité bancaire, mais c'est aussi pour donner à l'économie générale une impulsion dans le sens jugé conforme à l'intérêt général. Il existe tout de même une différence sensible entre les deux cas : une entreprise publique de chemins de fer qui ne fait pas de profits ou même qui est déficitaire n'est pas nécessairement infidèle à sa finalité; une entreprise publique de banque qui connaîtrait des déficits structurels, c'est-à-dire non purement occasionnels le serait.

Les finalités sont semblablement affectées selon que l'entreprise se trouve dotée d'un monopole ou doit subir la concurrence. Dotée d'un monopole, elle possède dans certaines limites, mais très larges, une possibilité de profit quasi-automatique, puisqu'au moins s'il s'agit d'activités fondamentales, la clientèle est obligée de passer par elle. Mais alors la considération du service public ou de l'intérêt général va entraîner de la part de la puissance publique des exigences de modération et une surveillance très poussée des tarifs ou des prix. Devant supporter la concurrence au contraire l'entreprise sera à la fois plus contrainte économiquement mais en contre-partie plus libre juridiquement, puisque ses prix seront liés à un marché sur lequel viennent des concurrents privés. La finalité de l'entreprise publique à monopole implique des prix et tarifs équilibrant de façon très complexe l'intérêt de l'entreprise, celui de son personnel (dont les salaires sont liés aux prix et tarifs), celui de l'Etat actionnaire, celui du public. La finalité de l'entreprise publique concurrentielle a peu de prise sur le niveau des prix qui sont des prix de marché.

On retrouverait des considérations analogues sur le terrain des stratégies possibles. S'agissant des entreprises à monopole et spécialement de celles qui ont en charge un service public, le dernier mot en matière de stratégie appartient à la puissance publique qui est le vrai maître du service public. Pour prendre l'exemple français, dans le secteur de l'énergie, la stratégie publique a été le développement de la production électrique, la progressive mise en sommeil d'une production charbonnière nationale en voie d'épuisement et, pour le gaz, une alternance de reculs et de poussées selon les diverses conjonctures affectant cette source d'énergie. Au contraire la stratégie des entreprises publiques sur un marché concurrentiel connaît à peu près les mêmes inspirations que celle des entreprises privées. L'exemple trançais de la Régie Renault est à cet égard frappant; de même, sur le marché mondial qui est, à son égard, concurrentiel, la stratégie de l'Office Chérifien des Phosphates est très largement commandée par la concurrence des grandes entreprises phosphatières mondiales.

logiques, également soutenables : c'est celui qui use du service qui doit payer ou c'est le citoyen contribuable. Il est rare que ce choix soit fait de façon claire. La plupart du temps, on lui substitue un compromis qui reflète plutôt la force respective, sur le plan politique, des intérêts en présence, qu'un raisonnement cohérent.

Ainsi, au stade même de leur création, les entreprises publiques, loin d'obéir à une logique linéaire, sont le lieu de contradictions non parfaitement maîtrisées.

Mais, comme on va le voir, c'est au plan de leur gestion et donc indirectement de leurs finalités que le ou, plutôt, les hiatus logiques sont largement ouverts.

II - La gestion des entreprises publiques

A) Finalités et stratégie

Si l'on voulait tracer une typologie des entreprises publiques on devrait le faire d'après deux grands axes qui se recoupent entre eux : celui que dessinent la différence entre les entreprises gérant un service public et celles n'en gérant pas et celui qui prend en compte la différence entre les entreprises à monopole et celles qui subissent la concurrence.

La distinction entre les entreprises gérant un service public et les autres est quelquefois assez difficile et je n'entrerai pas dans les controverses juridiques à ce sujet, d'ailleurs elles-mêmes dépendantes du contexte national. Il est clair sans doute que la production et la distribution de l'électricité en France ou au Maroc constitue un service public puisqu'il en était ainsi avant toute nationalisation. Il n'est pas moins clair qu'en France la Régie Renault, au Maroc la Banque Marocaine du Commerce Extérieur et la Banque Populaire ne gèrent pas un service public. Mais il est des cas où l'on hésite davantage : par exemple en France pour les Charbonnages, au Maroc pour le Bureau de Recherches et de Participations Minières.

La distinction entre les entreprises publiques à monopole et celles qui sont engagées dans un secteur concurrentiel est évidemment plus facile, encore qu'il puisse y avoir des cas équivoques. Ainsi en France le secteur bancaire est nationalisé en très grande partie, mais non totalement puisque les nationalisations de 1982 n'ont atteint ni les banques étrangères, ni le crédit agricole, ni les banques mutualistes ni les petites banques. Il faudrait surtout noter qu'un secteur peut être réservé aux entreprises publiques, mais qu'une concurrence soit ouverte entre ces entreprises publiques.

Le détail importe peu. Ce qui est intéressant, c'est que les deux axes de distinction que l'on vient d'évoquer suggèrent des finalités et des stratégies différentes.

Lorsqu'une entreprise publique a pour objet de pourvoir à un service

Plan; les entreprises privées des autres secteurs bénéficieront d'ailleurs de l'animation et de la direction générale de l'économie par les entreprises publiques.

Les grands débats en France de l'hiver 1981-1982 sur les nationalisations réalisés par la nouvelle majorité ont abondamment développé ces points de vue, d'ailleurs âprement contestés par l'opposition. On sait que finalement, outre cinq grands groupes industriels, l'ensemble du secteur bancaire a été nationalisé et est venu rejoindre la Banque de France et les grandes banques de dépôt déjà nationalisées à la libération. Ajoutons que l'argument selon lequel ces mesures aideraient à combattre la crise et le chômage a été largement utilisé.

000

Mon but en rappelant quelles sont les motivations présidant à la création des entreprises publiques n'était pas de les soumettre à une analyse critique, mais de mettre en lumière le fait que l'entreprise publique n'est pas une entité homogène au moins quant aux raisons qui président à sa naissance. Il va de soi que ces motivations sont disparates. Mais il faut aller plus loin; elles sont dans une certaine mesure contradictoires.

Dans deux cas de figure, l'Etat intervient comme responsable de l'économie générale de la nation. Mais ces deux cas sont aux antipodes l'un de l'autre puisque tantôt c'est l'insuffisance de l'économie privée, tantôt c'est son excès qui fondent la création de l'entreprise publique. Dans un cas, l'on veut que l'Etat fasse ce que les entrepreneurs privés, faute d'audace, d'idées ou de capitaux, n'ont pas fait. Dans l'autre, on se soucie de les empêcher de continuer à envahir la vie économique dans des secteurs essentiels. Faut-il nationaliser les secteurs en difficulté ou les secteurs prospères ? La réponse est : les deux. La cohérence n'est assurée que par une doctrine économique plus souvent sous-entendue que proclamée : à savoir que l'essentiel de l'économie est une chose trop sérieuse pour être confié aux particuliers. On peut bien laisser à ceux-ci des entreprises petites ou moyennes dans des secteurs non essentiels mais l'ossature de l'économie nationale est constituée d'entreprises publiques. Or, cette doctrine est loin d'être unanimement reçue de telle sorte que la synthèse qui est ainsi proposée ne supprime pas les tensions.

Si maintenant l'on envisage les entreprises publiques qui ont pour raison d'être la volonté de faire assurer un service public par un gestionnaire non capitaliste, la logique n'est pas moins contradictoire. En effet, la notion même de service public met l'accent sur les prestations attendues du service et fait passer au second plan la notion de rentabilité. Il faut bien voir quel est l'effet de cette attitude. Si le service n'est pas rentable, il devra être assuré, au moins en partie, par des aides de l'Etat, sous des formes diverses (subventions d'investissement, subventions de fonctionnement). Or, l'Etat, ce sont les contribuables. De telle sorte que, à la croisée des chemins, c'est-à-dire quand il s'agit de déterminer, par l'intermédiaire des tarifs et de la définition des obligations du service (p.ex. maintien ou suppression de lignes déficitaires de chemin de fer), qui «fera les frais» du service, il faudra choisir entre deux

Ainsi les sources classiques de l'entreprise publique sont l'initiative étatique de caractère colbertiste et la création de services publics non confiés à des concessionnaires privés.

Pourtant, il faut constater que le hasard a joué aussi dans certains pays un grand rôle pour certaines nationalisations. Si la France possède une grande entreprise publique, la Régie Renault, dans le secteur de la construction automobile qui n'avait pas particulièrement besoin de l'impulsion de l'Etat et ne correspondait à aucun service public, c'est tout simplement parce que l'entreprise privée appartenant à Louis Renault a fait l'objet en 1945 d'une confiscation provoquée par les reproches adressés à Louis Renault sur son attitude pendant la guerre. Et sur de moindres dimensions, on a vu souvent l'appropriation totale ou partielle par l'Etat d'une entreprise privée trouver son origine dans une condamnation pénale. Le cas s'est produit, avant même l'arrivée du gouvernement socialiste, dans le secteur bancaire en Grèce.

Jusqu'à présent, qu'il s'agisse des entreprises publiques procédant de l'initiative étatique dans des secteurs désertés par les capitalistes privés, de la création de services publics ou des hasards de l'histoire, on était en présence de motivations de caractère pragmatique encore naturellement que les positions doctrinales de caractère économique ne soient pas totalement absentes de ces motivations.

Mais il est encore une autre source de la création d'entreprises publiques qui a joué un rôle particulièrement important soit dans des pays développés, notamment en France et en Grande-Bretagne soit dans des pays en voie de développement qui pratiquent un socialisme non marxiste. Cette source ne saurait être qualifiée d'idéologique au sens strict du terme, car elle ne se ramène pas à de pures croyances. Elle est plutôt doctrinale, car elle mêle l'intervention de préférences de principe et la recherche de résultats pratiques.

A cet égard, le problème est ainsi posé : pourquoi faire gérer certains secteurs -et particulièrement les plus importants- de la vie économique par des entreprises publiques, alors que l'initiative privée n'est pas défaillante, qu'il ne s'agit pas de services publics et qu'aucune raison particulière de nature circonstancielle n'existe ?

La réponse à cette question, vue naturellement par les partisans des entreprises publiques, est complexe.

En premier lieu, il s'agit de soustraire à l'emprise du capital privé des secteurs-clé de l'économie nationale. La nation π'est pas pleinement maîtresse de son destin si elle abandonne ces secteurs-clé à une direction non publique.

En second lieu, non seulement la gestion de ces secteurs par des entreprises publiques ne sera pas moins bonne que la gestion capitaliste, mais elle sera meilleure et ceci pour une foule de raisons concordantes : le choix des dirigeants sera inspiré par les qualités des candidats et non par leur argent ou leurs relations; les salariés auront un meilleur statut social et n'auront plus le sentiment d'être exploités; les grandes orientations et les décisions essentielles seront prises pour d'autres considérations que le profit à court terme et pourront s'intégrer dans une politique économique générale incarnée dans le

exemple à cet égard. Si l'on se reporte aux motivations affichées alors on y lit la volonté de débarrasser le pays de «trusts» accapareurs et de les remplacer par une entreprise publique nationale d'ailleurs décentralisée, et flanquée d'entreprises publiques régionales.

Or, la réussite incontestable de la nationalisation française de l'électricité a tenu essentiellement à des causes parfaitement contraires aux considérations ainsi développées. En réalité, la nationalisation a permis de constituer un vrai trust de l'électricité aux lieu et place d'entreprises dispersées et de dimension insuffisante. La nationalisation a amené au pouvoir dans le secteur de la production et de la distribution de l'électricité une génération de jeunes ingénieurs ambitieux et leur a fourni un instrument à leur mesure, qu'ils n'auraient pas trouvé sans nationalisation. Enfin, loin de se décentraliser l'établissement public s'est concentré et s'est pourvu de filiales qui accentuent son emprise.

0 0

La seconde motivation la plus ancienne inspirant la création d'entreprises publiques est tout simplement celle du service public. Dans le monde contemporain aux services publics classiques se sont surajoutés des services publics de type industriel et commercial dans le secteur des transports, de l'énergie, de la culture, etc... Le service public, on le sait, a des lois propres et des contraintes spécifiques : il doit en principe répondre aux besoins des usagers alors même que cette réponse ne serait pas rentable; il doit fonctionner de façon continue; il doit respecter l'égalité entre les usagers et être géré impartialement.

Sans doute l'existence d'un service public ne suppose pas nécessairement la gestion par une personne publique. Depuis très longtemps, le procédé de la concession par lequel l'Etat ou une collectivité publique confie à une société privée l'exploitation du service public selon un cahier des charges et sous le contrôle de l'administration a été pratiqué de longue date. Ce procédé a suscité la défiance dans nombre de pays plus ou moins directement colonisés, car il était la source d'un colonialisme économique et permettait de beaux bénéfices au capitalisme étranger. Mais la concession s'est révélée en revanche un mode de création et de gestion des services publics tout à fait convenable soit lorsque, jouant à l'intérieur d'une même nation, elle ne comporte pas d'emprise étrangère, soit, s'il est fait appel à un concessionnaire étranger, quand le pouvoir politique national est assez fort et indépendant pour garder tous ses droits et tout son contrôle sur la société concessionnaire.

Mais, de plus en plus, la tendance a été de faire gérer directement les services publics industriels et commerciaux par des organismes d'Etat créés à cet effet et qui, d'ailleurs, peuvent revêtir des formes et des statuts divers : soit établissements publics, soit sociétés à capitaux d'Etat, soit groupements sui generis.

0 0

Or, l'on va voir que cette logique n'est pas en forme linéaire mais est déchirée entre des tensions contradictoires qui obligent soit à des choix systématiques soit à des conciliations plus ou moins boiteuses et qui font du secteur public de l'économie un problème majeur dont aucun pays ne paraît avoir trouvé la solution définitive.

I - La création des entreprises publiques

Historiquement, les premières motivations qui sont à l'origine des entreprises publiques sont de deux natures, d'ailleurs non sans parenté entre elles : la volonté de développement économique et la création de services publics en régie directe.

La volonté de développement économique entraîne la puissance publique à monter de toutes pièces des activités qui ne tentent pas des acteurs de l'économie privée ou qui dépassent leurs moyens. En France, le colbertisme a été l'une des premières manifestations de ce phénomène. Persuadé de la nécessité d'industrialiser la France, le ministre de Louis XIV, qui ne pouvait compter sur les corporations d'artisans pour un tel résultat, procéda à la création directe d'ateliers et de manufactures pour le compte du Roi et, pour cela d'ailleurs, importa des ingénieurs et des travailleurs qualifiés venant de pays étrangers. L'histoire de la Russie sous Pierre le Grand et Catherine II offrirait des exemples analogues.

Ce premier chef de motivation a non seulement persisté, mais s'est accentué de nos jours. Il est clair tout d'abord que, dans nombre de pays en voie de développement, la création de certains secteurs d'activités économiques modernes ne peut procéder que de la puissance publique. Peu importe au départ que cette publicisation de l'économie soit conçue comme un modèle pour une future collectivisation généralisée ou, comme au Maroc, comme une phase transitoire vers une économie mixte comportant une large part d'économie privée. Le début est le même : il s'agit d'obtenir un résultat qui ne serait pas produit spontanément par le jeu du capitalisme ou qui serait obtenu d'une colonisation économique jugée indésirable.

De pareilles considérations ne sont pas étrangères aux pays développés. Certains secteurs de pointe supposent une telle prise de risque et un tel effort d'investissement que l'on peut craindre que la spontanéité de l'économie privée n'aboutisse pour le pays considéré à s'en remettre à l'industrie d'autres pays pour fournir les biens nécessaires avec tout ce que ceci comporte de risques de dépendance. L'effort nucléaire français, celui qui est actuellement tenté en matière d'informatique procède d'une telle vue.

Il faudrait rapprocher de cette motivation celle qui concerne le désir de substituer, dans un secteur donné, à des entreprises privées dispersées une entreprise publique de grande dimension. A cet égard, il ne faut pas se laisser abuser par les explications idéologiques, même fournies de bonne foi. Le cas de la nationalisation de l'électricité en France en 1946 constitue un bon

A l'opposé, dans une économie socialiste, l'entreprise publique est la règle, l'entreprise privée l'exception. C'est ainsi qu'en Union soviétique la collectivisation porte sur toutes les entreprises employant des salariés, ce qui ne laisse au secteur privé que l'artisanat dans lequel l'entrepreneur fournit lui-même le travail avec l'aide, le cas échéant, de sa famille directe et la petite exploitation paysanne individuelle qui ne peut d'ailleurs s'exercer que sur des lopins de terre très petits et pour des productions limitées.

Entre les deux se situent les économies dites mixtes, comportant un secteur public étendu allant au-delà des critères de l'économie purement libérale, mais laissant la place la plus importante aux entreprises privées. C'est la situation de la plupart des pays de l'Europe occidentale. Pour prendre le cas de la France, qui est sans doute parmi ces pays celui dans lequel l'économie publique a la plus large part, on constate qu'après les nationalisations de 1982, les entreprises publiques (en mettant à part les administrations classiques) occupent 11% de la population active, fournissent 17% du produit intérieur brut et représentent 35% de l'investissement national, avec 183 entreprises publiques nationales auxquelles il faut ajouter plus de 2700 filiales et sous-filiales.

Le cas du Maroc, qui se situe aussi dans le cadre des «économies mixtes» est assez comparable à celui de la France sur certains points et différent sur d'autres points. La ressemblance se marque surtout du point de vue quantitatif. Bien que l'on ne dispose pas d'évaluations globales concernant les effectifs, la part dans le produit intérieur brut et l'investissement, du moins à ma connaissance, l'excellente thèse de doctorat de M.Ahmed El Midahoui permet de relever qu'il existe au Maroc plus de 300 entreprises publiques, qu'elles sont prépondérantes dans les secteurs de première importance de l'économie nationale (mines, énergie, transports et communications) et qu'elles ont une place de choix dans nombre d'autres secteurs comme la construction immobilière, l'industrie chimique, l'industrie sucrière, le commerce d'exportation. Les différences tiennent à ce que l'origine des nationalisations au Maroc a été, dans nombre de cas, la volonté de décolonisation et, encore plus souvent, une politique de création d'activités économiques délaissées par le secteur privé. De plus, alors qu'en général en France, les nationalisations ont été concues comme irréversibles, au Maroc a été affirmé à diverses reprises le souci de remettre un jour au secteur privé certaines activités pour lesquelles le procédé de l'entreprise publique, nécessaire dans une certaine phase de développement, aura perdu son utilité.

a o o

L'objet de la présente communication n'est pas de présenter dans son ensemble le problème de la répartition de l'économie entre le secteur public et le secteur privé. Il n'est pas davantage de scruter la logique de l'entreprise publique dans les cas extrêmes de l'Etat libéral (au sens pur du terme) ou de l'Etat socialiste, mais -ce qui est d'ailleurs plus difficile- de rechercher si, dans les économies mixtes dont le tissu entrecroise économie publique et économie privée, il existe une logique claire dont procèderait la politique économique.

La logique contradictoire des entreprises publiques (*)

Georges Vedel

A première vue la logique de l'entreprise publique apparaît comme dépourvue de toute complexité. Elle semble au contraire très simple, voire simpliste. Cette logique apparente n'a rien de mystérieux. On peut la formuler de la façon suivante :

La production et la distribution des biens et des services nécessaires aux individus d'un pays déterminé peut être assurée par des entrepreneurs privés qui sont des particuliers agissant individuellement ou groupés dans des sociétés commerciales. Le but premier de ces particuliers est de s'assurer, sous forme de profit une rémunération aussi élevée que possible. Si leur action est utile à la société, c'est parce qu'ils ne peuvent atteindre ce résultat qu'en fournissant à leurs clients des biens ou des services désirés par ceux-ci, la concurrence entre les entrepreneurs devant servir de régulateur de la qualité et des prix. Ainsi la recherche du profit, moteur essentiel de l'économie privée produit tout de même des résultats d'intérêt général.

Mais on peut imaginer que ces résultats d'intérêt général soient recherchés et obtenus de manière plus directe. La puissance publique peut créer, organiser et faire fonctionner elle-même des entreprises productrices de biens et de services. En ce cas, le moteur de ces entreprises sera la recherche directe de l'intérêt général; le profit, qui n'est pas exclu du système n'en est plus la motivation essentielle. Si d'ailleurs, il est réalisé, il ne sera pas approprié par un particulier; il servira à l'auto-financement de l'entreprise et, pour le surplus sera attribué soit aux travailleurs de celle-ci, soit à la collectivité nationale tout entière représentée par l'Etat, soit aux uns et aux autres.

Bien entendu, sur la part à faire à l'entreprise privée et à l'entreprise publique, les solutions divergeront. Elles sont en gros de trois types.

Dans un Etat libéral au sens plein du terme, la part de l'entreprise publique sera réduite au minimum. Ce minimum concerne non seulement les administrations classiques (p.ex. la défense nationale, la justice, l'éducation, les routes qui, devant être plus ou moins gratuites, ne peuvent faire l'objet de l'économie privée) mais encore les services publics qui, quoique payants, ne peuvent donner lieu à une exploitation rentable (p.ex. les musées) ou sont tellement essentiels, qu'on ne peut les abandonner au secteur privé (p.ex. les postes et télécommunications). Ici l'entreprise privée est la règle, l'entreprise publique l'exception.

^(*) Conférence donnée en 1983.

Le comportement démographique d'une population et les processus du développement sont liés par des interactions complexes et les modèles théoriques qui en rendent compte ont considérablement évolué. Raphael Salas nous explique comment, dans le Monde Arabe, le facteur population, jusqu'alors perçu comme exogène, est désormais intégré comme une composante endogène du développement socio-économique.

Robert Ambroggi nous parle de l'eau dans le langage précis et rigoureux des chiffres. Gisant sous terre, en suspension dans l'air, cernant les continents, imprégnant les sols, cet élément abondant n'est directement accessible que dans des proportions infimes et sa maîtrise conditionne le développement des sociétés humaines. L'auteur donne, pour le Maroc, des indications précieuses sur la domestication de l'eau et ses effets sur la prospérité nationale.

Jean Cronier retrace la longue lutte que menèrent les hématologues et les chirurgiens contre le rejet du greffon par l'organisme hôte. Depuis la découverte des systèmes d'histocompatibilité jusqu'à la prescription des corticoïdes, les attitudes thérapeutiques anti-rejet évoluent vers des traitements de plus en plus individualisés. Mais la greffe d'organes, c'est également, hors des salles d'opération, une vaste et rigoureuse solidarité qui vise à transporter, sur des milliers de kilomètres parfois, l'organe disponible vers son receveur. C'est aussi un problème éthique, la vie et la santé ne devant, en aucun cas, être vendues ou achetées.

L'espérance de vie, l'alimentation, la lutte biologique contre les espèces nuisibles, le recul des épidémies sont autant de progrès que le développement doit à la science, tant fondamentale qu'appliquée. A ces bienfaits incontestables, Marcel Roche oppose les effets pervers, délibérés ou non voulus, de la recherche scientifique et technologique. Délibérés, ils le sont dans les applications militaires et non voulus quand le recul de la mortalité infantile conduit à l'explosion démographique, à la famine et, plus sournoisement, quand une technologie bouscule des cultures mal préparées à la recevoir. La science décidément, ne peut être livrée à elle-même.

«Le concept de patrimoine commun de l'humanité est le défi lancé par elle à sa mortalité». Ce patrimoine est constitué par l'espace extra-atmosphérique, les corps célestes, les fréquences radio, la culture, les monuments et les œuvres d'art du passé... René-Jean Dupuy pose la question de savoir quelle entité juridique peut gérer ces richesses sans velléité d'appropriation ou visées belliqueuses. En l'absence de lois, ce sont des valeurs éthiques qui peuvent soustraire ces biens aux appétits de l'avoir et du pouvoir. L'orateur avance deux idées majeures: gérer le patrimoine commun, ce n'est pas le posséder; le gestionnaire est moralement responsable devant les générations futures.

PRESENTATION

Cet ouvrage, qui regroupe les conférences données dans le cadre des activités de l'Académie du Royaume du Maroc depuis 1983, est caractérisé par la double préoccupation scientifique et éthique qui a animé les orateurs. Qu'il s'agisse d'organiser les activités humaines, de maîtriser les biotechnologies, de planifier les naissances ou de contrôler l'écoulement des eaux, le savoir et le pouvoir ne sont plus pensables isolément du vouloir. Aux graves questions que pose la science à la sagesse, de grands penseurs nous donnent, avec cette modestie qui leur est propre, quelques points de repère pour nous aider à y réfléchir.

Georges Vedel explore la délicate cohabitation, dans les économies mixtes, des secteurs privé et public ainsi que la difficulté qui en résulte de mener une politique économique où s'intégreraient sans heurts les finalités, les moyens et les mentalités mises en œuvre ou induites par chacun de ces secteurs.

Des 600 milliards de dollars que le monde consacre aux dépenses militaires, 15 % suffiraient à éradiquer la faim et la maladie dans le monde, et à tirer de l'ignorance des millions de personnes. Aux solutions utopiques, Edgar Faure oppose une démarche à la fois réaliste et généreuse. Réaliste, parce que la conversion partielle des industries militaires en industries civiles ne compromettrait en rien les intérêts économiques des pays développés; généreuse, parce que le Tiers-Monde n'y est pas perçu comme un indigent assisté mais comme partenaire d'un nouveau New-Deal, à l'échelle mondiale.

Jean Bernard, c'est la science qui séduit et la séduction qui instruit. Les progrès de l'hématologie nous enseignent que chaque individu est génétiquement unique cependant que l'anthropologue et le neurologue nous prouvent que l'être humain est une entité indivisible. Seul, l'homme enterre ses morts, et la mort de son cerveau signe sa propre mort. Entre les sciences de la nature et celles de l'homme, les frontières académiques continuent de tomber.

La quadrature du cercle aujourd'hui, c'est l'unification des quatre forces qui régissent l'univers: la gravitation à l'échelle des phénomènes macrophysiques, l'électro-magnétisme entre le noyau et ses électrons, la force faible, source des rayonnements et la force forte qui soude entre elles les particules élémentaires. Ahmed Abdus-Salam relate cet idéal que nourrissent les physiciens de comprimer dans une unique formule, cette force originelle qui régnait à l'aube des temps.

• L'homme et son greffon	105
Jean Cronier	
(Professeur à la clinique Néphrologique «Hôpital Necker — Paris»)	
• La science a-t-elle contribué au développement ?	121
Marcel Roche	
(Ambassadeur du Venezuela auprès de l'UNESCO)	
Réflexions sur le patrimoine commun de l'humanité	131
René-Jean Dupuy	
(Membro de l'Académie du Poyaume du Marce)	

Les textes parus ici étant originaux, toute reproduction, intégrale ou partielle, devra mentionner la référence à la présente publication.

Les opinions et la terminologie exprimées dans cette publication n'engagent que leurs auteurs.

Sommaire

Contents

Sumario

Présentation	9
• La logique contradictoire des entreprises publiques	11
(Membre de l'Académie du Royaume du Maroc)	
• Les problèmes du désarmement et de la solidarité	27
Edgar Faure	
(Membre de l'Académie du Royaume du Maroc)	
• Progrès de la biologie et définition de l'homme	43
Membre de l'Académie du Royaume du Maroc)	
Einstein's Last Dream : The Space-Time Unification of Fundamental Forces	55
Population and Development in the Arab World Raphael Salas	69
(Directeur Général du Fonds des Nations Unies pour les Activités de Population. Secrétaire Général de la Conférence Mondiale de la population).	
• Eau et développement (cadre mondial et cadre national)	79
Robert Ambroggi	
(Membre de l'Académie du Royaume du Maroc)	

LES PUBLICATIONS DE L'ACADEMIE

I - Collection «Sessions»

- «Les crises spirituelles et intellectuelles dans le monde contemporain», travaux du thème de la session académique de novembre 1981.
- «Eau, nutrition et démographie», lère Partie, travaux du thème de la session académique d'avril 1982.
- «Eau, nutrition et démographie», 2ème Partie, travaux du thème de la session académique de novembre 1982.
- «Les potentialités économiques et la souveraineté diplomatique», travaux du thème de la session académique d'avril 1983.
- «De la déontologie de la conquête de l'espace», travaux du thème de la session académique de mars 1984.
- «Le droit des peuples à disposer d'eux-mêmes», travaux du thème de la session académique d'octobre 1984.
- «De la conciliation entre le terme du mandat présidentiel et la continuité de la politique intérieure et étrangère dans les Etats démocratiques» travaux du thème de la session académique d'avril 1985.
- «Un trait d'union entre l'orient et l'occident : Al-Ghazzali et Ibn Maimoun», travaux du thème de la session académique de novembre 1985.
- «La piraterie au regard du droit des gens» travaux du thème de la session académique d'avril 1986.
- «Problèmes d'éthique engendrés par les nouvelles maîtrises de la procréation humaine», travaux du thème de la session académique de novembre 1986.
- «Mesures à décider et à mettre en œuvre en cas d'accident nucléaire» travaux du thème de la session académique de juin 1987.

II - Collection «Patrimoine»

- «Al-Dhail wa Al-Takmilah», d'Ibn 'Abd Al-Malik Al-Marrakushi, Vol. VIII, 2 tomes, (biographies maroco-andalouses), édition critique par M. Bencharifa, Rabat, 1984.
- «Al-ma'wa ma warada fi chorbihi mine al-adab», (apologétique de l'eau), de M.Choukry Al Aloussi, édition critique de M.Bahjat Al-Athari, Rabat, mars 1985.
- «Maâlamat Al-Malhoune» 1st et 2ème partie du 1st volume, Mohamed El Fassi, Avril 1986, Avril 1987.
- «Diwane Ibnou Fourkoune», recueil de poèmes, présenté et commenté par Mohamed Bencharifa, mai 1987.

III — Collection «Séminaires»

- «Falsafat Attachri

 â Al Islami» 1^{et} s

 éminaire de la commission des valeurs spirituelles et intellectuelles
 1987.
- «Actes des séances solennelles consacrées à la réception des nouveaux membres», (1980-1986),
 Decembre 1987.

IV - Revue «Academia»

- «Academia», Revue de l'Académie, Numéro Inaugural relatant la cérémonie de l'inauguration de l'Académie par SA Majesté le Roi Hassan II, le 21 avril 1980, la réception des académiciens, ainsi que les discours prononcés à cette occasion et les textes constitutifs de l'Académie.
- · «Academia», Revue de l'Académie, N°1, Février 1984.
- «Academia», Revue de l'Académie, N°2, Février 1985.
- «Academia». Revue de l'Académie, N°3, Novembre 1986.
- «Academia», Revue de l'Academie, N°4, Novembre 1987.

LES MEMBRES DE L'ACADEMIE DU ROYAUME DU MAROC

Haj M'hamed Bahnini: Royaume du Maroc

Léopold Sedar Senghor : Sénégal

Henry Kissinger: U.S.A

Mohamed El Fassi: Royaume du Maroc

Maurice Druon: France.

Abdellah Guennoune: Royaume du Maroc.

Neil Armstrong: U.S.A.

Abdellatif Benabdeljalil: Royaume du Maroc. Mohamed Ibrahim Al-Kettani: Royaume du Maroc.

Emilio Garcia Gomez: Royaume d'Espagne Abdelkarim Ghallab: Royaume du Maroc.

Otto De Habsbourg: Autriche.

Abderrahmane El Fassi: Royaume du Maroc

George Vedel: France.

Abdelwahab Benmansour : Royaume du Maroc. Mohamed Aziz Lahbabi : Royaume du Maroc. Huan Xiang : République Populaire de Chine

Mohamed Habib Belkhodja: Tunisie.

Mohamed Bencharifa: Royaume du Maroc.

Ahmed Lakhdar-Ghazal : Royaume du Maroc. Abdullah Omar Nassef : Royaume d'Arabie Séoudite.

Abdelaziz Benabdellah: Royaume du Maroc.

Ahmed Abdus-Salam: Pakistan. Abdelhadi Tazi: Royaume du Maroc.

Fuat Sezgin: Turquie.

Mohamed Bahjat Al-Athari: Irak. Abdellatif Berbich: Royaume du Maroc.

Mohamed Larbi Al-Khattabi : Royaume du Maroc.

Le Cardinal Bernardin Gantin: Vatican. Mahdi Elmandjra: Royaume du Maroc.

Ahmad Dhubaib: Royaume d'Arabie Séoudite.

Mohamed Allal Sinaceur: Royaume du Maroc.

Ahmad Sidki Dajani: Palestine.

Mohamed Chafik: Royaume du Maroc.

Lord Chalfont: Royaume-Uni.

Mohamed Mekki Naciri: Royaume du Maroc.

Abdellatif Filali: Royaume du Maroc. Amadou Mokhtar M'Bow: Sénégal Abou-Bakr Kadiri: Royaume du Maroc. Haj Ahmed Benchekroun: Royaume du Maroc. Abdellah Chakir Guercifi: Royaume du Maroc.

Jean Bernard: France. Alex Haley: U.S.A. Robert Ambroggi: France.

Azzedine Laraki : Royaume du Maroc Alexandre de Marenches : France.

Roger Garaudy: France

Donald S.Fredrickson: U.S.A.

Abdelhadi Boutaleb : Royaume du Maroc.

Idriss Khalil: Royaume du Maroc. Abbas Al-Jirari: Royaume du Maroc. Pedro Ramirez-Vasquez: Mexique. Haj Ahmadou Ahidjo: Cameroun Boris Piotrovsky: U.R.S.S.

Mohamed Farouk Nebhane: Royaume du Maroc.

Abbas Al-Kaissi: Royaume du Maroc. Abdellah Laroui: Royaume du Maroc.

Abdellah Alfayçal: Royaume d'Arabie Séoudite.

René Jean Dupuy: France.

Nasser Eddine AL-Assad: Jordamie Mohamed Hassan Al-Zayyat: Egypte.

MEMBRES CORRESPONDANTS

Alfonso De la Serna: Royaume d'Espagne. Charles Stockton: U.S.A. Richard B.Stone: U.S.A. M. Hidayatullah: Inde

Secrétaire Perpétuel : Chancelier :

Directeur des Séances :

Abdellatif Berbich Abdellatif Benabdejlil Abdelaziz Benabdellah.

Directeur Sientifique Mustapha Kabbaj

ACADEMIE DU ROYAUME DU MAROC

Avenue AL-IMAM MALIK B.P 1380 Rabat

IMPRIMERIE NAJAH EL JADIDA CASABLANCA



Académie du Royaume du Maroc Collection «Séminaires et Conférences»

CONFERENCES DE L'ACADEMIE

